وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي
جـامعـة العربـــي بـن مهيـدي- أم البـواقـــي
كلية العلوم الاقتصاديـة والعلـوم التجـارية وعلـوم التسيير
قســـم العلـــوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي - حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلـوم الاقتصادية

تخصـص: مالية وبنوك

إعـــداد الطـالـبة:
نور الهدى عمارة

المشـرف:
د. السعيد بريكة

لجنة المناقشة:

أ.د عبود زرقين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيـــــــسا
د. السعيد بريكة	أستاذ محاضر -أ	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
د. حسين بلعجوز	أستاذ محاضر -أ	جامعة المسيـــلة	عضوا مناقشـا
د. عمر جنينة	أستاذ محاضر -أ	جامعة تبســـــة	عضوا مناقشـا
د. محي الدين شبيرة	أستاذ محاضر -أ	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشـا
د. عبد المالك بضياف	أستاذ محاضر -أ	جامعة قالمـــة	عضوا مناقشـا

السنـة الجامعية 2015- 2016

الإهـــداء

إلى الشمعة التى أضاءت وما زالت تضيء دربي

والدي الكريمين أطال الله في عمريهما

إلى زوجي العزيز الذي قاسمنى متاعب هذا العمل،

فكان سندي الأول والأكبر ونعم العون

إلى ابنتى الغالية آلاء وإخوتي الأحباء

إلى كل أفراد عائلتى

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى كل من صخرهم الله لي عونا وسندا

أهدي هذا العمل

نور الهدى عمارة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له سبحانه على نعمه التى لا تعد ولا تحصى أن تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشرفنى عظيم الشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير **للدكتور السعيد بريكة** على كل نصائحه القيمة وعلى جميل صبره وحسن تواضعه وأسأل الله أن يزيده بها رفعة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس لجنة المناقشة والسادة الأعضاء على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وتقييمها.

أشكر كل من صنع لي معروفا وكل من كان لي عونا في أحد الأيام، وكل من علمنى حرفا أو أسدي لي نصيحة انعكست في هذا البحث.

الباحثة

نور الهدى عمارة

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
المقدمـــــــــة	
أولاً. إشكالية الدراسة	4
ثانياً. فرضيات الدراسة	5
ثالثاً. أهمية الدراسة	6
رابعاً. أهداف الدراسة	6
خامساً. حدود الدراسة	7
سادساً. الدراسات السابقة	7
سابعاً. منهجية الدراسة	9
ثامناً. هيكل الدراسة	9
تاسعاً. صعوبات الدراسة	10
الفصل الأول: الصناعة النفطية وضرورة استثمار عوائد النفط	
تمهيد	12
المبحث الأول: أساسيات الاستثمار	13
المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه	13
المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار	18
المطلب الثالث: المناخ الجيد للاستثمار	20
المبحث الثاني: الصناعة النفطية والأطراف الفاعلة فيها	29
المطلب الأول: ماهية الصناعة النفطية	29
المطلب الثاني: الطاقات المنافسة للنفط	39
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في الصناعة النفطية العالمية	46
المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية وإعادة استثمار العوائد النفطية	53
المطلب الأول: نظرة تاريخية عن تطور السوق النفطية	53
المطلب الثاني: حجم سوق النفط العالمية	59
المطلب الثالث: إعادة استثمار العوائد النفطية في الدول العربية	71
خلاصة	100

فهرس المحتويات	الصفحة
الفصل الثاني: الصناعة النفطية وعوائدها في الجزائر	
تمهيد	102
المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر	103
المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر	103
المطلب الثاني: الشركة الوطنية "سوناطراك"	110
المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر	117
المطلب الأول: المنشآت النفطية الرئيسية والاكتشافات النفطية	117
المطلب الثاني: الإمكانات النفطية بالجزائر	121
المطلب الثالث: تطور حجم العوائد النفطية في الجزائر	134
المبحث الثالث: أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني	140
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع النفطي في الجزائر	140
المطلب الثاني: الأهمية المالية للقطاع النفطي في الجزائر	145
المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد	148
المطلب الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات	153
خلاصة	155
الفصل الثالث: الصناعة خيار بديل لاستثمار العائدات النفطية	
تمهيد	157
المبحث الأول: الإطار النظري للصناعة والتصنيع	158
المطلب الأول: تعريف الصناعة وأنواعها	158
المطلب الثاني: استراتيجيات التصنيع	162
المطلب الثالث: أهمية الصناعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية	169
المبحث الثاني: واقع قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية	172
المطلب الأول: قطاع الصناعة في الدول النامية	172
المطلب الثاني: قطاع الصناعة في الدول العربية	179
المطلب الثالث: شروط نجاح عملية التصنيع في الدول النامية والعربية	192
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في قطاع الصناعة والتصنيع والدروس المستفادة منها	196
المطلب الأول: التجربة الماليزية	196
المطلب الثاني: التجربة الإندونيسية	211
المطلب الثالث: التجربة النرويجية	220

فهرس المحتويات	الصفحة
خلاصة	226
الفصل الرابع: سبل دعم وتطوير قطاع الصناعة الجزائري	
تمهيد	228
المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع الصناعة في الجزائر	229
المطلب الأول: الصناعة الجزائرية في ظل المخططات التنموية	229
المطلب الثاني: الصناعة الجزائرية في فترة الإصلاحات الاقتصادية	246
المطلب الثالث: الصناعة الجزائرية وبداية نظام اقتصاد السوق (2000-2014)	259
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	262
المطلب الأول: نمو الإنتاج في القطاع الصناعي وفروعه المختلفة	262
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة	267
المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في العمالة والتجارة الخارجية	272
المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية	281
المبحث الثالث: السبل المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر	293
المطلب الأول: مشاكل وخصائص القطاع الصناعي في الجزائر	293
المطلب الثاني: الاستراتيجية الجديدة لإعادة بعث الصناعة الوطنية	302
المطلب الثالث: السبل المقترحة لتطوير قطاع الصناعة الجزائري	317
خلاصة	330
الخـــــاتمة	
أولاً. نتائج الدراسة	333
ثانياً. توصيات الدراسة	335
ثالثاً. آفاق الدراسة	338
قـــائمة المراجـــع	
المراجع العربية	340
المراجع الأجنبية	354
قـــائمة الجداول والأشكـــال والملاحق	
قائمة الجداول	357
قائمة الأشكال	361
الملاحق	362
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	

المقـــــــــدمـة

أولاً. إشكالية الدراسة

ثانياً. فرضيات الدراسة

ثالثاً. أهمية الدراسة

رابعاً. أهداف الدراسة

خامساً. حدود الدراسة

سادساً. الدراسات السابقة

سابعاً. منهجية الدراسة

ثامناً. هيكل الدراسة

تاسعاً. صعوبات الدراسة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. كما أنه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط، وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

تستحوذ السوق النفطية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات الدول المستهلكة، يؤثر النفط بشكل حاسم في اقتصاديات الدول المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن ارتفاع عوائد النفط الخام توفر لمجموعة الدول المنتجة لهذه السلعة، فرصة فريدة ولكنها وقتية وعابرة لتحقيق العديد من الأهداف الرئيسة، كالتنويع الاقتصادي والتنمية الحقيقية وغيرها من الأهداف الرئيسة الأخرى. وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة.

تحوز الدول العربية النفطية على ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فهي الثروة الطبيعية الرئيسية لهذه الدول والمصدر الرئيسي للدخل فيها، وبذلك يحتل النفط العربي مكانا مرموقا في صناعة النفط العالمية، حيث يمثل أهمية كبيرة استراتيجية واقتصادية للبلدان المستوردة للنفط.

حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي كان هناك انعزال تام بين الصناعة النفطية وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني للدول العربية النفطية، حيث لم توظف الصناعة النفطية لخدمة التنمية في تلك الدول، ولم يطرأ أي تغيير بالنسبة لدور النفط في التنمية إلا في مرحلة السبعينيات والتي عرفت نهاية نظام الامتيازات النفطية، وبدأ سيطرة البلدان المنتجة على صناعتها النفطية، وهو الأمر الذي هيأ الفرصة للدول العربية المنتجة لدمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور النفط والعائدات النفطية في التنمية الاقتصادية وتمكين هذه الصناعة من أن تؤدي دورا أكبر في تطوير الاقتصاد المحلي لاسيما فيما يتعلق بتشجيع حركة التصنيع.

دخل الاقتصاد العربي مع مطلع السبعينيات مرحلة جديدة من تطوره، وهي المرحلة التي اتفق على تسميتها بالحقبة النفطية، والتي عرفت ارتفاع أسعار النفط لعدة مرات وزيادة الثروة النقدية للدول العربية المصدرة للنفط. ومن هنا تنبع أهمية النفط في الدول العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، إلا أن هذه الأهمية لا تبرز من خلال العوائد المتأتية من إنتاجه فقط، بل تبرز كذلك من خلال طبيعة استخدام هذه العوائد. حيث تتعدد خيارات استثمار الفوائض النفطية بين وضع هذه الفوائض في صناديق سيادية لغرض تحقيق عائد مالي فقط، أو استثمارها محليا في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات الموجهة للصادرات وذلك لضمان استدامة النمو، وقد وقع اختيارنا على الصناعة كقطاع يمكن للدول العربية النفطية استثمار فوائضها النقدية فيه.

لقد لجأت العديد من الدول النامية في الخمسينيات من القرن العشرين إلى التصنيع كأداة أساسية ومتميزة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وكبديل وتطور طبيعي للأسلوب السابق الذي يعتمد اعتماداً جوهرياً على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والتعدينية والنفطية، فأصبح التصنيع يمثل أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها وصولا إلى الحلول الملائمة لمشاكلها المزمنة، وغدت مسألة تنمية القطاع الصناعي في مقدمة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، كما كان التصنيع كذلك واحدا من الخيارات لاستخدام العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، أغرت على التمسك به قاعدة هامة من الموارد الطبيعية أهمها النفط والغاز قام عليهما بالأساس هذا التوجه التصنيعي.

وبعد سنوات طويلة لا زالت أغلب هذه الدول تعاني من مشاكل الاعتماد على مورد أحادي للدخل، أو كمصدر لعوائد الصادرات، فلقد انتهجت القطاعات الصناعية التحويلية سياسات موجهة للسوق المحلي من دون أن تتحول لاحقا للسوق الدولي من ناحية، ومن دون أن تتحول إلى إنتاج سلع وسيطة واستثمارية من ناحية أخرى وظلت في كثير من الحالات مقيدة بإنتاج السلع الاستهلاكية. كما تتصف الصناعة فيها بهيمنة الصناعات الاستخراجية والمتمثلة في النشاط الاستخراجي للنفط والغاز بالدرجة الرئيسية مما جعل أداءها الصناعي عرضة للتقلبات في السعر والطلب العالمي.

تعد تجارب كل من ماليزيا واندونيسيا والنرويج من بين أهم التجارب الناجحة في إدارة الموارد النفطية، حيث تمكنت هذه الدول من استثمار ما تملكه من موارد طبيعية ناضبة – والتي من أهمها النفط والغاز– استثمارا أمثل لتطوير اقتصادياتها وتنويع هيكل إنتاجها من خلال تبنيها لسياسات صناعية مكنتها من تطوير قطاعها الصناعي وكذا باقي القطاعات الأخرى، واستطاعت أن تشكل اقتصادا منتجا ومتنوعا بعيدا عن التبعية المطلقة لقطاع النفط.

أولاً. إشكالية الدراسة:

ظل النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد الوطني والرافد لأنشطته المختلفة، فعائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، ولكن هذه التبعية المطلقة لهذا الأخير جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية وجعلت الجزائر تعيش تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية، حيث أن الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السداسي الثاني من عام 2014، والذي من المتوقع استمراره على مدى السنوات القادمة يولد تحديات خطيرة ستواجه الاقتصاد، والتي من شأنها أن توقع البلاد في أزمة جديدة شبيهة بأزمة 1986، فعلى الرغم من أهمية الثروة النفطية إلا أنها ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب منا التفكير في بدائل لتعويض هذه المادة الحيوية، وهذا من خلال إعداد استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات حيث كان اختيارنا على قطاع الصناعة باعتباره قطاعا ذا أولوية لاستثمار تلك الفوائض النقدية وتراهن عليه الحكومة لإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التبعية وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة، كون التصنيع أهم المداخل لزيادة تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

لقد سعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إلى العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية، فقامت بتسطير جملة من المخططات التنموية امتدت على مدار الفترة (1967-1989)، حيث تضمنت هذه الأخيرة استثمارات صناعية معتبرة، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة استراتيجية الصناعات المصنعة، والتي كانت تعبر عن الإرادة القوية للحكومة في بناء قاعدة صناعية من شأنها أن تكون أداة تخلص الاقتصاد من التبعية للخارج، إلا أن نتائج هذه التوجهات كانت دون المستوى، وعرف القطاع الصناعي حينها ركودا نتيجة فشل تلك الاستراتيجية وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، مما أجبر الحكومة حينها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات هيكلية بداية الثمانينيات من القرن الماضي، فرغم ما حققته هذه الإصلاحات من نتائج حسنة، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، خاصة بعد أزمة النفط العالمية لسنة 1986 والتي زادت من تدهور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة وطلب الدعم من مؤسسات بريتين وودز، هذه الأخيرة حققت نتائج إيجابية إلا أنها أثرت سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي، دخلت الجزائر بعدها وبالتحديد منذ 2001 في برامج استثمارية عمومية ضخمة، بهدف إحياء وإنعاش القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي، إلا أن الوضع الحالي للقطاع الصناعي يعكس درجة فشل هذه البرامج والاستثمارات في تحقيق مسعاها.

أبرزت الحكومة الجزائرية ضرورة توسيع القاعدة الصناعية بالجزائر وتطويرها وبالتالي توسيع إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر التنويع الصناعي تحديا تفرضه توجهات التنمية في حرصها على تنويع

الصناعة بعيداً عن البترول ومشتقاته، وبالتالي ضرورة تبني الدولة مشروع الاستراتيجية الصناعية من خلال توجه الدولة نحو بناء قدرات صناعية حقيقية يمكن أن تلعب دورا فعالا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني وتأمين استمرارية نموه، حتى نتمكن من مواكبة التحولات التنموية والتطورات الصناعية والتقنية العالمية والإقليمية المعاصرة.

من خلال ما سبق يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

كيف يمكن للجزائر تطوير قطاعها الصناعي من خلال استثمار عوائدها النفطية ليكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط؟

من خلال الإشكالية المطروحة نقدم جملة من الأسئلة فرعية:

- ما هو حجم الثروات النفطية العربية وما هي قيمة عوائدها؟ وما هي البدائل المتاحة لاستثمار تلك العوائد؟
- كيف هو واقع قطاع النفط الوطني وما هو حجم العوائد النفطية والفوائض النقدية التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة؟
- ما هي أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري؟ ما هو واقع قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية النفطية؟
- ما هي أبرز الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها في استثمار الريع النفطي وبناء قاعدة صناعية قوية؟
- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر؟ وما هي استراتيجية الحكومة لبعث وتطوير قطاع الصناعة الوطني؟

ثانياً. فرضيات الدراسة:

حتى تتسنى لنا الإجابة على الأسئلة المطروحة، وكذا معالجة إشكالية الدراسة، كان من الضروري اعتماد مجموعة من الفرضيات، والمتمثلة فيما يأتي:

- يعتبر النفط ركيزة بعض اقتصاديات الدول النامية بسبب خصائصه المتعددة رغم محاولة إحلاله بطاقات بديلة أخرى.
- تساهم الثروة النفطية بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، فصادراته من المحروقات تمثل نسبة عالية جدا من إجمالي الصادرات، كما تعد إيراداتها المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة.
- لم يغير الانتقال إلى اقتصاد السوق من المعادلة التي كانت قائمة في زمن الاقتصاد الموجه، حيث بقيت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا.
- يعد التصنيع أهم المداخل لزيادة تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي ضرورة صياغة استراتيجية صناعية تفي بالغرض.

– توجد العديد من المشاكل والعوائق التي تقف أمام تطور القطاع الصناعي الجزائري من أهمها مناخ الاستثمار، البيروقراطية، العقار الصناعي.

ثالثـاً. أهميـــة الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة المستمدة من أهمية الحديث عن النفط وقطاع الصناعة، حيث يعد النفط سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الدولي، وكذا الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر وعموده الفقري، وبالتالي ضرورة استغلاله استغلالا أمثل لبناء اقتصاد قوي ومتكامل، فالتراكم الكبير للموارد النقدية الناتجة أساسا من تصدير المحروقات يتطلب القيام باستثمار أمثل لهذا الريع الناضب وتعد الصناعة قطاعا ذا أولوية لهذا الاستثمار.

كما يعد هذا الموضوع اليوم من أهم المواضيع تداولا ونقاشا، فهو يعتبر الشغل الشاغل لرجال السياسة والاقتصاد، ومجال اهتمام الباحثين والدارسين وانشغال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك والهيئات المالية وغيرهم.

رابعاً. أهـــداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

– نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية، ماهية وأهمية الصناعة النفطية على المستوى الدولي وأهم الفاعلين فيها، وكذا أهم التطورات التي شهدتها السوق النفطية العالمية.

– تسليط الضوء على الصناعة النفطية العربية، حجم عوائدها والبدائل المتاحة لديها لامتصاص تلك العوائد.

– التعرف على مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر ومستوى الإنتاج النفطي الجزائري وأهم التطورات التي عرفتها العوائد النفطية وكذلك حجم الفوائض النقدية المحققة خلال فترة الدراسة.

– تسليط الضوء على أهمية الصناعة والتصنيع كمعيار للتفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذا باعتباره مدخلا لاستيعاب الفوائض النقدية الناتجة أساسا عن العوائد البترولية للدول العربية النفطية، وخيار استراتيجيا وبديلا متاحا يخلص هذه الدول من التبعية للمحروقات.

– عرض تجارب بعض الدول التي استفادت من عوائدها النفطية في دعم وتطوير اقتصادها الوطني من خلال تطوير قطاع الصناعة فيها وكذا تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– توضيح مدى تراكم الموارد النقدية الناتجة أساسا عن تصدير المحروقات، وكيف يمكن لبرامج التصنيع الناجحة أن تمكن من امتصاص هذه السيولة واستغلال هذا الريع لتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد متنوع.

– البحث في السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية، وتخفف من حدة الارتباط بقطاع النفط.

– أسباب ذاتية تتمثل في ميولنا الشخصي واهتمامنا بمجال البحث في كل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري وخاصة قطاعي النفط والصناعة.

خامساً. حدود الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة الحدود المكانية، لأنها تناولت دراسة حالة الجزائر ودول عربية في قطاعي النفط والصناعة من خلال دراسة واقع، خصائص وبنية القطاعين، وذلك بالتطرق إلى أهم مكون للاقتصاد الوطني وهي العوائد النفطية حتى نتمكن من معرفة إمكانات الجزائر في هذا الجانب وتحديد أهم السبل التي يمكن من خلالها توجيه هذه الإيرادات إلى بناء اقتصاد منتج وبالتالي التحول من اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات إلى اقتصاد منتج ذو نسيج صناعي واسع ومتعدد.

أما عن الحدود الزمنية للدراسة، فقد تم التطرق إلى التطور التاريخي للثروة النفطية والتصنيع على المستوى الدولي والوطني، كما تقوم دراستنا باستعراض آخر الإحصائيات المتعلقة بالصناعة النفطية وكذا بقطاع الصناعة على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول العربية وكذا الجزائر للفترة الممتدة بين (2007–2014).

سادساً. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية داخل وخارج الوطن، التي حاولت دراسة وتحليل قطاعي النفط والصناعة في الجزائر، لقد جاءت هذه الدراسة لتضيف بعض الجوانب المهمة والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، من خلال الربط بين القطاعيين السابقين وطرح بعض السبل والسياسات التي من شأنها أن تعالج بعض مشاكل ونقاط ضعف القطاع الصناعي للتمكن من بناء قاعدة إنتاجية قوية، وذلك من خلال استغلال ما تحوز عليه الجزائر من فوائض نقدية مصدرها الأساسي عوائد المحروقات.

ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها وفيما يلي نشير إلى بعض الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنا من الاطلاع عليها:

ففي الوطن العربي أنجزت العديد من الدراسات تناولت كيفية استغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط، وتوصلت في مجملها إلى ضرورة القيام ببرامج تصنيع لتنويع الاقتصاد من بينها:

– دراسة "**طه عبد العليم طه**"، بعنوان "**النفط والتصنيع في العالم العربي**"، ورقة مقدمة في ندوة نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعنوان "آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية"، القاهرة، 11–13 يناير 1987، والتي تتناول تحليل العلاقة بين النفط والتصنيع في العام العربي، حيث تهدف إلى بحث أثر النفط على التصنيع في العالم العربي. وتوصل الباحث إلى بعض النتائج، أهمها أن الدول العربية أصبح رهينة النفط، ولكن العامل النفطي كان أبعد العوامل أثرا على مجرى تطور الصناعة والتصنيع سواء في لحظة ارتفاع أسعاره وإنتاجه وعائداته وفوائضه، أو في زمن تراجع هذا كله.

– دراسة " **جميل طاهر،1997**"، تحت عنوان "**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات**"، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وتنميتها المستديمة من خلال تحديد آثاره على القطاعات الاقتصادية سواء في الأقطار المنتجة أو المستهلكة له. بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الاقتصاديات العربية المنتجة والمستهلكة له في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المتوقعة.

– دراسة "**فاروق القاسم**" تحت عنوان "**النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**"، كتاب صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، مارس 2010، تناول الكتاب تجربة النرويج في إدارة مصادرها النفطية، حيث كانت غاية الكاتب من هذا الكتاب وصف النموذج النرويجي، ووضع هذه التجربة في إطار عالمي شامل. كما أكد الكاتب على أن التجارب التي مرت بها النرويج كانت ولم تزل ذات فائدة كبرى للدول التي ترغب في تحسين سياستها النفطية وفعاليتها الناظمة في قطاع النفط، وأن التعاون البناء بين السلطات الحكومية وشركات النفط –سواء كانت وطنية أو دولية– هو الأساس الأمثل للنجاح في إدارة قطاع النفط، بشرط أن تتوافر الشروط المنصفة والمحفزة للطرفين كما هي الحال في النرويج.

أما على مستوى الوطن فقد قامت بعض من الدراسات بوصف وتحليل هذا الموضوع وعلى فترات مختلفة، من بينها:

– دراسة "**عبود زرقين**"، بعنوان "**الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**"، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009. وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن استراتيجية صناعية ملائمة للاقتصاد الجزائري تأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة للاقتصاد الجزائري في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية بصفة عامة، واستراتيجيات التنمية الصناعية بصفة خاصة، التي تسعى إلى التقليل من الاعتماد على صادرات النفط الخام وتنمية وتنويع حجم الصادرات. كما أن مستقبل التنمية الصناعية في الجزائر لابد أن يدعم بإقامة الصناعات الإنتاجية، أي صناعة الآلات والمعدات الضرورية للتنمية، وتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دراسة "**عبد الله بلوناس**"، بعنوان " **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى اقتصاد السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 /2005. حيث تناولت عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من نمط التسيير الإداري إلى نمط اقتصاد السوق، ومدى تمكن الإصلاحات المختلفة التي تبنتها الحكومة الجزائرية من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتطرق الباحث في مضمون بحثه إلى أهم التطورات التي شهدها قطاع الصناعة منذ الاستقلال إلى غاية عام 2002. ومن بين

النتائج التي توصل إليها الباحث أن الاقتصاد الجزائري لا زال موجها نحو الخارج، فالبترول وبعد أن كان مجرد وسيلة لتمويل الصناعة أصبح المعدل الأساسي للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الهدف النهائي هو تطوير إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي وأصبحت القطاعات الأخرى في خدمة قطاع المحروقات، وهو الأمر الذي اعتبره انحراف واضح، كما أوضحت الدراسة أن الإصلاحات الذاتية المعتمدة أو تلك المدعومة من طرف مؤسسات التمويل الدولية لم تحقق النتائج المرجوة منها لجملة من العوامل.

– دراسة "**فضيل رايس**"، بعنوان "**ريع النفط ومشكل التصنيع**"، بحث منشور في مركز الدراسات الإقليمية، 2012، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تسبب في وجود الفوائض النقدية والطريقة المثلى لاستغلال هذه السيولة، من خلال صياغة استراتيجية تصنيعية مناسبة لاستغلال هذه السيولة وتنويع الاقتصاد الوطني إنتاجيا. وخلصت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية تقوم على أربعة مبادئ أساسية لتغيير الوضع تتمثل في: تحديد نقاط القوة، نقاط الضعف، الرؤيا المستقبلية، ودور الدولة في المرحلة القادمة.

– قدمت وزارة الصناعة والمناجم مع بداية عام 2015 معالم استراتيجية صناعية جديدة من شأنها تحديث وتنويع القاعدة الصناعية الوطنية، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات.

سابعاً. منهجيـة الدراسة:

بالنظر لطبيعة موضوع هذه الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاتها، تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج و يظهر ذلك من خلال استخدام بعض الأدوات الإحصائية هي الجداول والأشكال والرسومات البيانية، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وإحصاءات بعض الهيئات الدولية والوطنية مثل منظمة الدول المصدرة للنفط، البنك العالمي، صندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة والمناجم، وزارة الطاقة...، مع اعتماد المنهج المقارن في بعض المواطن للتمكن من معرفة مكانة الجزائر بين الدول، كما ارتكزت الدراسة على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل العلمية، الدوريات والملتقيات، الندوات العلمية، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بالدراسة.

ثامنًا. هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول الصناعة النفطية وضرورة استثمار عوائد النفط من خلال ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على أساسيات الاستثمار، وتطرق المبحث الثاني إلى الصناعة النفطية والأطراف الفاعلة فيها أما المبحث الثالث والأخير فخصص للحديث عن السوق النفطية العالمية وإعادة استثمار العوائد النفطية. وتناول الفصل الثاني الصناعة النفطية وعوائدها في الجزائر، إذ خصص المبحث الأول منه للمرجعية التاريخية لقطاع

المحروقات في الجزائر، وجاء المبحث الثاني لعرض واقع قطاع النفط في الجزائر، أما المبحث الثالث فخصص لمعرفة أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني. أما الفصل الثالث فتطرق إلى الصناعة كخيار بديل لاستثمار العائدات النفطية، إذ تعرض المبحث الأول منه للإطار النظري للصناعة والتصنيع، كما قدم المبحث الثاني نظرة على واقع قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية، وعرض المبحث الثالث تجارب لبعض الدول في الاستفادة من العوائد النفطية لبناء قائدة صناعية قوية كتجربة النرويج، ماليزيا وإندونيسيا. وتناول الفصل الرابع والأخير سبل دعم وتطوير قطاع الصناعة الجزائري، إذ خصص المبحث الأول منه للمرجعية التاريخية لقطاع الصناعة في الجزائر، وتطرق المبحث الثاني إلى واقع القطاع الصناعي في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناول السبل المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر حتى يتم استغلال الفوائض النفطية استغلالا أمثل لتنويع الاقتصاد، تحسين الإنتاج كما ونوعا، وزيادة تنافسيته وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي.

تاسعاً. صعوبات الدراسة:

لا تخلو هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي واجهتني عند دراسة هذا الموضوع، تمثلت في صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات المتعلقة بقطاع النفط والصناعة في الجزائر من المصادر الرسمية، وغالبا ما تكون غير دقيقة، مما ينجم عنه تباين واضح في المعطيات، تبعا لاختلاف الجهات التي تصدرها، وقد حاولت بكل ما لدي من جهد التغلب على التباين في المعلومات والبيانات، وأن أربط بينها بالشكل الذي يخدم الموضوع.

الفصل الأول

الصناعة النفطية وضرورة استثمار عوائد النفط

- تمهيد
- المبحث الأول: أساسيات الاستثمار
- المبحث الثاني: الصناعة النفطية والأطراف الفاعلة فيها
- المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية وإعادة استثمار العوائد النفطية
- خلاصة

تمهيد:

يعتبر النفط سلعة لها أهمية كبيرة، فهو يعد مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي. وظل المورد الوحيد النادر الذي تسابقت عليه الدول الصناعية الكبرى وكان له دورا بارزا في التطور الصناعي والتكنولوجي الحالي الذي شهدته مختلف اقتصاديات العالم الحديث. وازدادت أهميته وارتفعت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العالمي وزاد الاعتماد عليه لرخص ثمنه في إعادة إعمار أوروبا واليابان، وبناء اقتصادياتهما، لترتفع بذلك نسبته، بالنظر إلى بقية مصادر الطاقة الأخرى المستهلكة، كالفحم والغاز، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة. وتتبع أهميته كسلعة، كذلك من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون مما أدى إلى تراكم فوائض مالية في الدول المنتجة كان لها أثراً كبيراً على جميع القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والخدمات...الخ، لذلك تعد الصناعة النفطية من كبرى الصناعات في العالم وتحظى باهتمام الكثير من الدول الصناعية منها والنامية على حد سواء.

وتتبع أهمية النفط بالنسبة للدول العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. حيث لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الدول العربية المنتجة أو المستوردة له، لذلك تعد قضية استثمار العوائد النفطية الاستثمار الأمثل وتوظيفها في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل مسؤولية تقع على عاتق الدول العربية تجاه شعوبها.

يعرض الفصل الصناعة النفطية وضرورة استثمار عوائدها، بالحديث عن أساسيات الاستثمار في المبحث الأول، ثم الصناعة النفطية وأهم الفاعلين فيها في المبحث الثاني، كما يتناول الفصل السوق النفطية العالمية واستثمار العوائد النفطية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: أساسيات الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد. إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة الاقتصاد. وعليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أنواعه، أهدافه، أهميته، ومناخه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه

نتناول خلال هذا المطلب بعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى أهم أنواعه.

أولاً. تعريف الاستثمار: كلمة استثمار من المصطلحات شائعة الاستعمال، لذلك تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بها، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

– الاستثمار هو" استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" **(عمر، 1991، ص5).**

– يقصد بالاستثمار،" التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات" **(مطر، 2006، ص22).**

– الاستثمار هو "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول والتي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن **(رمضان، 2005، ص 13):**

أ– القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول،

ب– النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم،

ج– المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".

اتخذ مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات، اختلفت باختلاف وجهات النظر حول ماهية الاستثمار وباختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأس ماله وتعظيمه، إلا أن كل وجهات النظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الأساسية لمفهوم الاستثمار وهذه العناصر هي:

- الانخفاض في قيمة النقد بسبب التضخم؛
- المخاطرة التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن؛

- القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تعطيه أرباح مستقبلية.

من هنا، نستطيع أن نعرف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل.

ثانياً- أنواع الاستثمار: كثيرة هي أنواع الاستثمار، وقد اختلفت تسميتها من كاتب إلى آخر، حيث تتنوع بحسب معيار تقسيمها ولقد تم تناولها على النحو التالي:

1- الاستثمارات حسب موطنها الجغرافي: يمكن أن تصنف الاستثمارات حسب موطنها الجغرافي إلى نوعين هما: الاستثمارات المحلية، والاستثمارات الخارجية.

أ- **الاستثمارات المحلية (الوطنية):** وهي تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتقوم بها الدول أو الشركات أو الأفراد، وتشمل شتى مجالات الاستثمار.

وما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة أنها يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية تتسع لتشمل بحث المنافع المتداخلة وكذلك التكاليف المنظورة وغير المنظورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلبا أو إيجابا بمثل هذه الاستثمارات. ومن أمثلة هذه الاستثمارات مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي لها آثار ايجابية على البيئة والمشروعات الاجتماعية والخدمية **(عبد الكريم، 2008)**، ويمكننا إذا التمييز بين الاستثمارات المحلي التي تتحدد أغراضها بالعائد المادي للمستثمر، ويقوم بها الأفراد أو الشركات، وتلك الاستثمارات التي تقوم بها أجهزة الدولة حيث لا يكون عائد الاستثمار للجهة المستثمرة فقط.

ب- الاستثمارات الخارجية (الدولية): عرفت الاستثمارات الخارجية كإحدى الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد، وقد بدأت الدول الصناعية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، في البحث عن أسواق لمنتجاتها، وبذلك تطورت الاستثمارات الأجنبية بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات وتهدف لتطوير لرأس المال" المستثمر "وزيادة حجم مبيعاتها، وأيضا لتأمين المواد الخام لتشغيل مصانعها ولتحقيق أهداف سياسية أخرى. وأخذت أساليب وأشكال مختلفة وتطورت من الاستيراد والتصدير إلى تأسيس الشركات المتعددة الجنسيات وتأسيس أقسام وفروع خارجية، وتطورت وتغيرت مفاهيم الاستثمارات الخارجية وزادت أهميتها بشكل كبير **(خربوش، 1996، ص 34)**.

2- الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار: يأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معيار للتصنيف وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى استثمارات حقيقية أو اقتصادية، استثمارات مالية واستثمارات بشرية.

أ- **استثمارات حقيقية أو اقتصادية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، والذهب... الخ. ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة، أو في شكل خدمة **(رمضان، 2005، ص37)**. وبالتالي فإن الاستثمار الحقيقي يكون في سلع رأسمالية. وهذه الأخيرة يشار إليها على أنها تخصيص الدخل الاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري وهذه السلع الرأسمالية مع العنصر البشري تصبح أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي **(حردان، 1997، ص14)**.

وعموما فإن جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها عدا الأوراق المالية هي استثمارات حقيقية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية أو "استثمارات الأعمال" أو المشروعات Bisiness-investment **(رمضان، 2005، ص37)**.

ب- **الاستثمارات المالية:** نعني به تداول الأدوات المالية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار الحقيقي (العيني)، بل إن شراء الأسهم والسندات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة **(الشمري وآخرون، 1999، ص26)**.

وقد يكون الاستثمار المالي استثمار قصير الأجل أو يكون استثمار طويل الأجل، فالاستثمار قصير الأجل يأخذ شكل أذونات الخزينة، قبولات مصرفية، شهادات الإيداع. أما الاستثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة. وغالبا ما للاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي (لأن مكوناته تدخل في عرض النقود) أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار رأسمالي لأن مكوناته تدخل في التكوين الرأسمالي. ومن هنا يمكن القول بأن الاستثمار المالي قد يصبح استثمار حقيقي ونظرا لأهمية هذه النقطة نقوم بتوضيحها:

مؤسسات الأعمال عندما نقوم بإصدار الأسهم والسندات فإن ذلك يكون لخلق طاقة إنتاجية أو توسيع الطاقة الإنتاجية، وهذا ما يقال عنه الاستثمار الحقيقي، وعليه فإن الأفراد عندما يقومون بشراء هذه الأسهم والسندات لأول مرة عند إصدارها فإنهم يمارسون عملية استثمار حقيقي، ولكن نفس الأفراد عندما يقومون بإعادة عملية شراء الأسهم والسندات المصدرة سابقا فإن عملية الشراء هذه تعتبر استثمار مالي لأنه لم يترتب عليها حقوق جديدة وإنما هي عملية مبادلة لحقوق موجودة وعليه ليست هناك حدود فاصلة بين الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي، ويمكن القول أن العلاقة بينهما هي تكاملية وليست علاقة تنافسية **(حردان، 1997، ص16)**.

ج- **الاستثمارات البشرية:** تقوم هذه الاستثمارات على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد والمجتمع من خلال مؤسسات عامة و خاصة وتعاونية وخيرية... وطنية أو أجنبية متخصصة أو متعددة الأهداف تعمل على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية والثقافية والتكنولوجية وذلك بما تجعل القوى

العاملة الموجودة قادرة على إنجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفء في كافة النشاطات الصناعية والزراعية والثقافية والصحية، مع بناء مجتمع واع فيما يخص التصرفات الاستثمارية والاستهلاكية والقرارات السياسية والاجتماعية (**كاكا مولا، 2003، ص33**).

وعلى ما سبق نلاحظ بأن الأنواع الثلاثة السابقة للاستثمارات تعد متداخلة فتطور الاستثمارات المادية يرتبط بدور المؤسسات والأسواق المالية التي تعمل على تعزيز المواقع المالية والإنتاجية والتسويقية للمؤسسات المسؤولة عن هذه الاستثمارات، أما بالنسبة للاستثمارات البشرية فإنها تكون دائما القاعدة الأساسية في إغناء وديمومة كافة أنواع الاستثمارات الأخرى.

3- الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها: يأخذ هذا المعيار الجهة التي تقوم بالاستثمار معيار للتصنيف وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى استثمارات عمومية واستثمارات خاصة.

أ- الاستثمارات العمومية (الحكومية): وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة (**منصوري،2007، ص24**)، ويتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أم من المساعدات الأجنبية (**عبد الكريم، 2008**).

ب- الاستثمارات الخاصة: هي الاستثمارات التي تمارسها جهة خاصة سواء كانت فردا أم عبر شركات خاصة وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار (**عبد الكريم، 2008**).

4- الاستثمارات حسب مدتها: تصنف الاستثمارات حسب مدة الاستثمار إلى نوعين، وهي الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل. والبعض قسمها إلى ثلاثة أنواع وكان النوع الثالث متوسط الأجل وهي على النحو التالي:

أ- الاستثمارات قصيرة الأجل: تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كلا من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من تمويل رأس المال العامل وتمويل الصادرات والواردات وتتميز الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها أقل خطورة من الاستثمارات طويلة الأجل من خلال عامل الزمن الذي يكون محفوفا بالمخاطر (**علوان، 2009، ص36**).

كما تتميز بعامل السيولة وقابليتها للتحويل إلى النقد بشكل أسرع من الاستثمارات طويلة الأجل، ولا تعتمد على الأرباح الرأسمالية بشكل كبير مثل الاستثمارات طويلة الأجل، وتتحدد أسعار الأوراق المالية من خلال البورصات والأسواق المالية، ونجد أن عامل الزمن وتوافر المعلومات يجعل الاستثمارات قصيرة الأجل أقل

خطورة من غيرها من الاستثمارات حيث لا تواجه سوى المخاطر التجارية التي ترجع إلى المدين لهذه الاستثمارات. وحدد البعض مدة الاستثمار قصير الأجل بما بين سنة إلى سنتين والاستثمارات متوسطة الأجل وهي الاستثمارات ما بين قصيرة الأجل والطويلة الأجل وحدد المدة بعض الكتاب بما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات (الحضيري، 2003، ص45).

ب- الاستثمارات طويلة الأجل: تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدد طويلة ويكون من الصعب تحويلها إلى نقدية ولو عن طريق البيع ويكون هدف المستثمر هو الحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها استرداد رأس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب ومخاطر الصناعة التي ينتمي إليها المشروع" (عمر، 1991، ص40).

وتتميز الاستثمارات طويلة الأجل بأنها تحقق للمستثمر دخلا سنويا مستمرا، كما تحقق له أرباحا رأسمالية تتمثل في زيادة قيمة الأصول بقدر أكبر من معدلات التضخم السارية، وتطلب هذه الاستثمارات حجما أكبر من الأموال المستثمرة، واحترافية في إدارتها وتشغيلها، وتكمن مخاطر الاستثمار فيها إلى مخاطر عدم التأكد الذي يفرضه الزمن الطويل للاستثمار، بالإضافة إلى المخاطر القطرية(الدولة التي يستثمر فيها) أو مخاطر دولية بالنسبة للاستثمارات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو القرارات والإجراءات السيادية التي تفرض عليه ولأهميتها الكبيرة من حيث احتواؤها على حجم كبير من الموارد تخضع للدراسة والتقييم بالأساليب والطرق الفنية المختلفة والتي يمكن من خلالها تجنب أكبر قدر من المخاطر، وحدد مدتها بعض الكتاب بالفترة من سبع سنوات إلى عشر سنوات وما فوق، والبعض حددها بعشر سنوات فقط (عبد المجيد، 2003، ص 47).

5- الاستثمارات حسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري: تنقسم الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة.

أ- الاستثمار المباشر: أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي،" الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (قدي، 2004، ص51).

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين في دولة غير دولته، سواء كان ذلك بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، وزيادة

على ذلك يمكن أن يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، ويمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أنه استثمار طويل الأجل.

ب- الاستثمار غير المباشر: يعتبر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية كشراء السندات، الأسهم والأوراق المالية بصفة عامة استثمارا غير مباشر، وإن هذا النوع من أنواع الاستثمار "ينطوي فقط على تملك الأفراد، أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة، أو المشاركة في تنظيم، أو إدارة المشروع الاستثماري"(**أبو قحف، 2001، ص 22**).

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة هي "تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أم عن طريق الأسهم، بشرط ألا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم يخول لهم حق إدارة المشروع"(**صدقة، 2007، ص17**).

بعد الانتهاء من تقسيم الاستثمار نقول، بالرغم من أهمية التقسيمات السابقة إلا أن أهم تقسيم للاستثمار والذي يشغل بال الاقتصاديين هو التقسيم على أساس أسلوب إدارة المشروع الاستثماري أي إلى استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة، حيث تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال والحكومات والباحثين.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار

أولاً. أهداف الاستثمار: "إن اتخاذ أي قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي:

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل) مهم يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح،
- تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة،
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي،
- المحافظة على قيمة الموجودات وعندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها" (**حردان، 1997، ص16**)،

- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري،
- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية،
- زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة، بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية **(علوان، 2009، ص35)**،
- تطوير وتحسين الإنتاجية (Productivité) عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتوجات،
- تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، ومكافحة تلوث البيئة **(بابا، 2004، ص48)**،
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي،
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي **(منصوري، 2007، ص44)**.

ثانياً. أهمية الاستثمار: للاستثمار دور كبير وأهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل يمكن إبرازها في النقطتين التاليتين:

1- **أبعاده الإستراتيجية والمالية:** يعتبر قرار الاستثمار ذا أهمية بالغة حيث أنه متعلق بإستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي خلق واستغلال إمكانيات جديدة، من أجل توسيع حجم المؤسسة، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسة.

أما تحديد الأبعاد الإستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمشروع، وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية قصوى وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه إلى المستقبل المجهول. وعليه ينبغي على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات، التي قد تتعرض لها من ناحية تسويق المنتجات، أي مواجهة طلبات المستهلكين **(كداوي، 2008، ص67)**.

2- قرارات الاستثمار تمتص الموارد المالية: إن الموارد المالية للمؤسسة محدودة. والاستثمار على المدى الطويل يستلزم أصول دائمة. ولاقتناء هذه الأصول ينبغي أن نلجأ إلى عدة موارد منها مثلا: التمويل الذاتي

للمؤسسة تقليص مناصب العمل، حيث أن كل منصب عمل ناقص يمثل موردا لهذه المؤسسة، أو تتجه إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد والأصول الدائمة.

وعليه يمكن استخراج علاقة خاصة بالمشروع الاستثماري كما يلي:

مشروع استثماري = الطلب على الأصول الدائمة.

وعليه يجب على كل مشروع استثماري أن يدرس بدقة القرارات المتخذة، لأنها هي التي تحدد مستقبل ومصير المؤسسة. وبالتالي فإن أي خطأ في التقدير يؤدي إلى إفلاس المشروع، ولا يمكن التراجع عنه عند تحديد النفقات الأولية للاستثمار، ومن ثم ينبغي إتمام هذا المشروع، مهما كانت النتائج الناجمة في مرحلة الاستغلال **(بابا، 2004، ص 51)**.

تطور الدول وتقدمها اليوم يقاس بحجم استثماراتها التي هي أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة وعليه فإن الاستثمارات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية، وتكمن هذه الأهمية في الدور الحاسم الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي، فهو متغير هام يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية، كما أنه يؤدي إلى زيادتها، وهو يعتبر هام لأنه من مكونات الطلب الكلي.

المطلب الثالث: المناخ الجيد للاستثمار

يعتبر الاستثمار إحدى دعائم التنمية، ومن ثم تسعى جميع البلدان إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، ويمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني.

أولاً. تعريف مناخ الاستثمار: لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء، يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية **(Banque Mondiale, 2005)**.

وهناك تعاريف عديدة لمناخ الاستثمار نذكر منها:

– نعني بمناخ الاستثمار " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"**(جانقي، بانقا، 2006، ص5)**.

– تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار" بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- استقرار سعر العملة المحلية؛
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من القطر المضيف؛
- حرية التنقل؛
- حرية التصدير؛
- توفر فرص استثمارية.

بناء على ما تقدم يمكن القول، بأن مفهوم مناخ الاستثمار يشمل على مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1993، ص59– 61)**.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية...الخ **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2003، ص5–11)**.

– مناخ الاستثمار هو"مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل

النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر". يضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية، والقانونية) عامل الثقة الذي يؤثر في توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

تشير التعاريف السابقة إلى أن هناك مجموعة من العوامل (الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية) بالإضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة) التي تشكل المناخ الاستثماري، وهذه العوامل تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتشكل في النهاية البيئة الكلية للاستثمار، والتي إذا ما تكاملت مع بعضها البعض فسوف تخلق بالتأكيد مناخا ملائما للاستثمار يجذب المستثمرين ويوجههم للاستثمار في بلد معين دون الآخر.

ثانيا. مكونات مناخ الاستثمار: ذكرنا سابقا أن مناخ الاستثمار يتكون من مجموعة عوامل تتفاعل وتتكامل فيما بينها لتشكل بيئة جاذبة للاستثمار، فقد قمنا بجمع جميع العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون المحليون والأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا في الجدول الآتي:

الجدول (1-1): العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار

الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام(العام/لكل ساكن) معدل نموه لمدة 10 سنوات، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره، (الإنتاج الوطني+الواردات-الصادرات)، سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج. وجود اتفاقيات للتعاون التقني، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حمائية ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية، حواجز غير تعريفية :إجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. المعطيات التجارية :العوامل التسويقية (حجم السوق ومعدل نموه، المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان والإشهار والترقية، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية والسلع الوسيطة). معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها. معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي.
السياسية	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلا)، نظام الحكم، الأحزاب(تعدد الأحزاب)، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الأمن الوطني.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار(قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك)، قانون الإشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل إتفاق عدم الإزدواج الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية (بيروقراطية)
الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية(مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات) اللغات، التاريخ، الديانات.
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع (الوطنية، مدى تقبل" صنع في" (Made in) تجاريا). العوامل العملية أو التشغيلية: (أطراف التعامل: المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية)، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مجموعة مراجع.

ونظرا لكثرة العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار يصعب التطرق إلى جميعها، بل اقتصرنا على بعض منها فقط والتي يمكن ذكرها كما يلي:

1- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أشارت معظم الدراسات إلى ضرورة توافر عامل الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويرتبط الاستقرار السياسي بالدول المضيفة نفسها ويتعلق بأوضاعها الداخلية، وكذلك الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم الذي تقع فيه الدولة، والذي لا تملك الدولة المضيفة عادة التأثير فيه **(زغيب، 2009، ص76)**.

أ- الاستقرار السياسي المحلي: يؤدي توفر الاستقرار المحلي إلى إضفاء طابع الأمان للمستثمر الأجنبي، ويؤدي غيابه إلى سيادة حالة من عدم اليقين والشك والحذر والمخاطرة الأمر الذي يترتب عليه ضعف مقدرة البلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية فيه، ويؤدي شيوع الاضطرابات والفوضى إلى قيام الدولة بالعديد من الإجراءات كفرض القيود على التحويلات المالية أو تحويلات العملة، وقد يتعدى ذلك ليصل إلى تأميم بعض المشاريع الاستثمارية لاسيما الإستراتيجية منها**(Eiteman, Mofett, 2004, p397)**.

ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي:

- التعاقب السريع للحكومات وهذا يؤدي إلى التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية مما لا يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالتخطيط وبالتالي عدم الاستقرار بالنسبة للنشاط الاقتصادي،
- انقلاب الخلافات السياسية إلى العنف،
- الحروب الأهلية.

ب- المخاطر الإقليمية: يسهم الاستقرار على مستوى إقليم البلد المضيف في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه، فعادة ما تتعدى أهداف المستثمرين حدود الدولة المضيفة لتشمل التصدير إلى أسواق الدول المجاورة أو العالمية، وبالتالي فإن سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم قد تؤثر سلبا على حركة وحجم التجارة بين هذه الدولة ومجموعة الدول المحيطة بها وعلى جميع القرارات الاستثمارية الأخرى.

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها.

كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الديكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، ولا يسود فيها احترام الحقوق، مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد **(مبروك، 2007، ص 91)**.

2- العوامل الاقتصادية: أشارت معظم الدراسات التطبيقية إلى علاقة قوية تربط العوامل الاقتصادية بحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة، ولدراسة ذلك سنتناول عددا من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمارات:

أ- حجم الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا العامل حجم السوق المرتقب للاستثمارات، فالنظرية الاقتصادية تتوقع وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، فتحقيق الدولة لمعدلات نمو مطردة يشير إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وزيادة القوة الشرائية، فضلا عن أنه يعكس الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به البلد، وبذلك فإنه يعتبر اقتصادا ملائما للاستثمار فيه(**عبد الله، 2005، ص65**).

ب- معدل التضخم: تؤدي زيادة معدل التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستثمر، وإلى ارتفاع الأجور وأسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يؤثر على المقدرة التنافسية للمشروع الاستثماري، وانخفاض الأرباح المتوقعة منه، لذلك فإن المحافظة على معدلات التضخم مستقرة يسهم في تحسين البنية الجاذبة للاستثمار.

إن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق وكذلك فساد المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10٪ سنويا فإذا بلغ 30٪ أو 40٪ أو تجاوز سنويا 100٪ فإنه يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية (**صقر، 2002، ص53**).

ج- الانفتاح الاقتصادي: إن توافر درجة من الانفتاح الاقتصادي تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات، حيث أن زيادة حجم التجارة الخارجية خاصة الصادرات يؤدي إلى زيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج والتوزيع عبر التصدير إلى الأسواق العالمية، وهو ما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة، ويشكل حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات الأجنبية.

د- البنية التحتية: تعد البنى التحتية محدد تقليدي هام للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ والسكك الحديدية وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية.

إن البنية التحتية الفقيرة تكون عقبة وفرصة في نفس الوقت من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليه كقيد رئيس، وإلى إمكانية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية **(Baykal, 2003, P18).**

هـ- توفر الموارد الطبيعية: توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن استغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، ولكن توفر الموارد الطبيعية شرط غير كافي لتبرير تدفق رؤوس الأموال إذ لا بد أن يقترن توفر الموارد الطبيعية بعوامل أخرى مثل الأوضاع السياسية والأداء الاقتصادي والمالي وغيرها من عناصر المناخ.

كما أن توفر هذه العوامل لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب توفر هذه الموارد حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج **(جانقي، بانقا، 2006، ص5)**.

3- البيئة القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحواجز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد الوطنية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيف **(Colard , 1999, p 60)**.

كذلك الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح الاستثمار فيها **(مبروك، 2007، ص91)**.

4- البيئة الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتبعة والترويج وغيرها يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.

5- وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية اتساعه، وجود المشروع في منطقة الاستهلاك يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المنتج في نقل الإنتاج وبجنيه العديد من المخاطر التي يتعرض لها أثناء

نقل السلعة كما يتأثر أيضا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث أن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضا لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية يعزيه بعض المتخصصين لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية كما أن التدفق الخارجي لرؤوس الأموال في العديد من الدول المتقدمة يرجع لحدة المنافسة واكتظاظ السوق بالمنتجات المتماثلة.

6- العوامل الديمغرافية (رأس المال البشري): المعطيات الديمغرافية يمكنها التأثير في العلاقات الدولية، رأس المال البشري يلعب دورا هاما في السياسات الوطنية والسياسة العالمية: عسكريا، اقتصاديا، بيئيا، اجتماعيا وعلميا. كيف هي الحالة السكانية لكوكبنا؟ حيث أنها تتميز بسمتين أساسيتين هما: من جهة سكان العالم موزعون بالتساوي ومن جهة أخرى تتزايد بسرعة في دول العالم الثالث، في حين أن هناك حالة ركود كما تتناقص في الدول الشمال الصناعية **(Colard , 1999, p 50)**.

7- المحيط الاجتماعي والثقافي: يعتبر البلد محلا للروابط الاجتماعية والثقافية، حيث أن قدرة دمج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف، كما تلعب أيضا الصراعات النقابية والاجتماعية دورا هاما ومؤثرا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات متعددة الجنسيات، وقد انتبهت العديد من الدول إلى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جذب الاستثمار الأجنبي فمثلا فرنسا نجد أنها تفكر بجدية في إدخال الكثير من المرونة على تشريعها الخاص بعلاقات العمل تونس والمغرب أيضا، كل هذه التغيرات تهدف إلى عرض سوق عمل جذاب للمستثمر الأجنبي إضافة إلى الانفتاح على النقابات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية هي أيضا من العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي**(رجال، ص509)**.

ثالثاً. المناخ الجيد للاستثمار: المناخ الاستثماري الجيد هو عبارة على مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكون أخر.

فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (مثلا تفشي الفساد وبيئة التقدير الشخصي وعدم الاستقرار الأمني) وعليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار، مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي **(بن حسين، 2007)**.

وعموما من مظاهر المناخ الجيد للاستثمار ما يلي:

- إتباع سياسات التحرر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه،
- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية،
- تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري،
- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتسيير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة،
- توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها،
- توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري،
- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر،
- توفير البنية الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الجمركية **(مبروك، 2007، ص 92)**،
- خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الوطني والأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة،
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محال اعتبار لدى المسؤولين.

ومن ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في تشجيع استثماراتها المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تبذل جهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الوطني وكذا الأجنبي على استثمار أمواله بها **(مؤتمر الاستثمار والتمويل، 2006، ص6)**، وإلا فإن المستثمرين سوف يمتنعون عن المغامرة بأموالهم واستثمارها بهذا البلد حيث تنعدم فرص الاستثمار المناسبة بالنسبة لهم. والمطلوب كما أشارت الدراسات هو التركيز على جذب المستثمر المتخصص في المجال المطلوب والذي تتوافق فيه مصالح الوطن مع المستثمر بدلا من الترويج العام.

المبحث الثاني: الصناعة النفطية والأطراف الفاعلة فيها

تحظى الصناعة النفطية باهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية ومن مختلف الأطراف الممارسة لهذه الصناعة، حيث تعد الشركات العالمية الكبرى الطرف الأول في نشأة سوق النفط، وعلى إثر الحرب العالمية ظهرت أطراف جديدة اقتحمت الصناعة النفطية، وهي الشركات الوطنية للدول المنتجة للنفط، منظمة الأوبك، منظمة الأوابك، منظمة الطاقة الدولية، منتجو النفط خارج الأوبك. نحاول التعرف خلال هذا المبحث على مفهوم الصناعة النفطية وأهم الفاعلين في الصناعة النفطية العالمية.

المطلب الأول: ماهية الصناعة النفطية

قبل التطرق للصناعة النفطية يجب أن نتطرق أولا للنفط من حيث نشأته، تعريفه، مميزاته عن غيره من مصادر الطاقة، وأهميته.

أولاً- النفط الخام: إن التاريخ التجاري الحديث للنفط قصير نسبياً، فقد شهد نمواً وتطورا لافتاً خلال الخمسين عاما الأخيرة عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة وقيمته ليحل محل الفحم.

1- نشأة النفط الخام: عرف الإنسان النفط منذ القدم في بلاد العراق ومصر، وعرفه الإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي، والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وغيرها من أقطار العالم. وفي عام 1856 اعتقد جورج بيسيل وهو مستثمر في شركة بنسلفانيا روك أويل أنه من الممكن حفر آبار لإيجاد النفط الخام وإنتاجه بشكل اقتصادي (**القاضي، الريشاني، 2010، ص31**). وكان أول حفر وإنتاج تجاري للنفط عام 1859 بالقرب من ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الكولونيل الأمريكي أدوين ل. دريك[i](Edwin L. Drake) وبلغ عمق البئر 69.5 قدم، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلاً، وقد اعتبر ذلك التاريخ بدء عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.

ونتيجة للاستكشافات الجديدة في مناطق عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ورومانيا وصل إنتاج النفط في عام 1861 إلى حوالي 2.1 مليون برميل ليرتفع في عام 1880 إلى حوالي 30 مليون برميل. ومع عام 1900 كانت كثير من الدول قد دخلت في مجال إنتاج النفط، خاصة أقطار بيرو وجزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حالياً). أما عن نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد حفرت أول بئر في مصر عام 1911 وفي إيران عام 1913. وفي خمسينيات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باستكشاف النفط وتصديره إلى الكثير من الدول الغربية. وقد ازداد إنتاج النفط بشكل رئيسي في كل من العراق، السعودية، إيران

[i]. مدير سكك حديدية متقاعد.

والكويت، وفي الستينيات دخل كل من الجزائر، ليبيا وإمارة أبو ظبي إلى قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط(**خضر، د.ت، ص3**).

2- تعريف النفط الخام: يوجد النفط الخام حسب علماء الجيولوجيا في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمعات من المواد الهيدروكربونية، تكونت هذه الأخيرة منذ زمن بعيد نتيجة لتفكك بقايا الحيوانات والنباتات تحت طبقات من الطين، وبتأثير من حرارة الشمس عبر ملايين من السنوات.

وكلمة النفط بمعناها الواسع تطلق على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية، أما بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري (**برجاس، 2000، ص22**).

كما يعرف على أنه عبارة عن مواد هيدروكربونية- أي المركبات التي تتكون من عنصري الكربون والهيدروجين- سائلة دهنية لها رائحة خاصة، وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته، وبالتالي كثافته النوعية. وتستمد كلمة النفط (البترول) أصلها من اللغة اللاتينية وهي تعني: "زيت الصخر" (Petro=Rock) أو(Oleume=Oil) (**الطراونة، مامين، 2013، ص 231**).

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في الوقت ذاته، فهو بسيط باعتباره يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها. وخليط الهيدروكربونات المتقاربة التي يتكون منها النفط يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن خصائص المنتجات الأخرى. ومن خلال عمليتي التقطير والتصنيع يمكن الحصول على عدد كبير من المنتجات النفطية التي تتراوح في كثافتها (كلما ازدادت ذرات الكربون في المنتج النفطي ازدادت كثافته أو ثقله والعكس صحيح) من الغازات الخفيفة إلى الغازات الكثيفة إلى السوائل الخفيفة فالمتوسطة فالثقيلة ثم شبه السوائل فالمواد الصلبة (**عبد الله، 2003، ص1**).

يمكن القول أن النفط هو مادة سائلة ذات رائحة مميزة، ولها ألوان متنوعة بين الأسود والأصفر والبني والأخضر، كما تعد مادة لزجة، وتختلف تلك اللزوجة باختلاف الكثافة النوعية لماد النفط الخام، وتتحدد الكثافة النوعية بمقدار ذرات الكربون، حيث أنه كلما زادت تلك النسبة زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس صحيح.

3- أنواعه: إن مخزونات النفط في العالم لا تتكون من النوعية نفسها، فهذه الأخيرة تحدد وفقا لنسبة الكبريت الموجودة فيه إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما تطلب النفط تكريرا أطول وتكلفة أكثر. والنوعية التي تحتوي على أقل نسبة من الكبريت تعتبر هي الأفضل في العالم، وكمثال على ذلك نجد النفط السعودي والنفط الأمريكي ويعرف هذا النوع عادة بـ" الخام التكساسي Texan Light Crude(أو العربي) الخفيف" والذي يعرف في أسواق النفط بـ"النفط الحلو"، ولابد من التمييز بين أنواع النفط التقليدية وغير التقليدية، فالنفط التقليدي هو ذلك السائل

المستخرج مباشرة من الحقول المتواجدة تحت سطح الأرض، أما النفط غير التقليدي فهو النفط الذي يتم استخراجه بطريقة غير مباشرة من مواد أخرى ويتطلب الحصول عليه تنفيذ عمليات كيميائية معقدة ومكلفة مثل النفط المستخرج من رمال القطران[i] أو من الصخور الزيتية[ii](**صغبيني، 2011، ص28**).

4- ميزة النفط عن غيره من مصادر الطاقة: يتميز النفط ببعض خصائص وصفات قلّما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً، نذكر منها:

أ- مرونة النفط وسهولة نقله وخزنه وتوزيعه: لقد تطورت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل تطوراً بارزاً بحيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم، مما سهل وصوله إلى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف. كان النفط يُنقل في الماضي ولمسافات قصيرة عبر السكك الحديدية والصهاريج، ولكن بعد أن تزايد استخدامه وارتفع الطلب عليه، بدأ نقله يتم براً بواسطة شبكة من الأنابيب تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، كما يتمّ نقله بحراً إلى مختلف القارّات بواسطة ناقلات عملاقة تتَّسع حمولتها لملايين البراميل دفعة واحدة. ويُعتبر نقل النفط بهذه الطريقة من أرخص طرق النقل، فالتطور الحاصل في وسائل نقل النفط جعل منه وقوداً مرناً ومرغوباً فيه للاستهلاك في الوقت الذي نجد فيه وسائل الطاقة الأخرى يعترضها الكثير من الصعوبات **(برجاس، 2000، ص64)**. فهو سهل النقل في حالته السائلة في ظل الحرارة العادية على عكس الغاز الطبيعي الذي لا يمكن نقله من دون أنابيب إلا بتحويله إلى سائل وذلك يستوجب خفض حرارته لدرجة كبيرة**(صغبيني، 2011، ص29)**.

كما يتميّز النفط كذلك بخاصّة التخزين، أي بسهولة خزنه لفترة طويلة مقارنة مع أي مورد آخر في مستودعات أو خزانات تنشأ لهذه الغاية دون أن يؤثر ذلك في خصائصه، وتتجلى قيمة تخزين النفط في القدرة على الاستفادة منه واستخدامه بشكل دائم وفي الوقت والمكان المناسبين.

إن ميزة النقل والتخزين تجعل من النفط وقوداً مرناً، بمعنى أنه ما دام هناك مخزون كاف، فبالإمكان استخدام الكميات المطلوبة وفقاً للحاجة. إلى جانب ذلك تنفرد المنتجات النفطية بسهولة توزيعها على المستهلكين عن طريق شركات تقوم بنقلها إلى محطات البنزين والمصانع ومحطات توليد الكهرباء المنتشرة في كل بقاع الأرض.

---

[i]. يحتوي جزؤه العضوي على مادة شمعية تعرف بالكيروجين، والتي يتم استخلاصها بسحق الصخر الزيتي وتسخينه في 400° في معوجات خاصة فينتج غاز وسائل لزج قذر، إذا تم تنظيفه يعطي مواد ذات طاقة عالية تستعمل في إنتاج وقود النفاثات والسيارات، والزيت الصخري يوجد بكميات كبيرة في العالم.

[ii] . تحتوي كذلك على مادة عضوية يمكن استخلاصها بالتسخين. لمزيد من التفاصيل الإطلاع على: محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1988، ص26).

ب- محتوى النفط الحراري قياساً مع مصادر الطاقة الأخرى: باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى. فوفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة التي أعدتها "بات كار" فإن غالوناً من البنزين يولّد عند احتراقه 125.70 مليون وحدة حرارية **(برجاس، 2000، ص65)**، فهو يمتلك كثافة طاقة عالية مقارنة مع المصادر الأخرى هي 38 ميغا/جول في اللتر الواحد مقابل 24 ميغا/جول للفحم مثلاً **(صغبيني، 2011، ص29)**.

ج- النفط أقلّ كلفة من مصادر الطاقة الأخرى: يعتبر النفط حتى الآن منافساً تجارياً لمصادر الطاقة البديلة سواء من حيث كلفة استخراجه أو إنتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية، فقد بقي سعر برميل النفط لمدّة نصف قرن يتراوح بين دولار ودولار و80 سنتاً، وهو أدنى من سعر أيّ مصدر من مصادر الطاقة. لذلك قيل: "إن حالة الرخاء والنموّ الاقتصادي والتقدُّم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال الفترة الممتدَّة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1970 مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك النفط، وبالتالي زيادة إنتاجه في بلدان المنشأ" **(برجاس، 2000، ص65)**.

د- الاستعمال الواسع للنفط: إن استعمالات النفط متعددة ومتنوعة فهي تشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، فالمشتقات أو المنتجات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة وهذا ما يجعل من النفط مورداً حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية الحالية **(حمادي، 2009/2008، ص7)**.

4- أهمية النفط الخام: يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وترجع هذه الأهمية الإستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء. ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات. فالنفط يحتل أهمية بالغة على المستوى الدولي وفي مختلف الميادين:

أ- **الأهمية الاقتصادية للنفط:** فهو يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في معظم دول العالم، وعصب الحياة والقوة المحركة لوسائل النقل، كما أنه مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية في محطات الكهرباء وإطلاق الصواريخ في الفضاء، وبعد عدد من التجارب تبين للإنسان أن الاستغلال الأمثل له يتمثل في استخدامه في صناعة البتروكيماويات، واللدائن والمنظفات الصناعية والأسمدة والمبيدات الكيمياوية إذ تدر عائدات تقدر بآلاف الدولارات للبرميل الواحد. فضلا عن أهميته الاقتصادية التي تتجلى في ارتباطه بالدخل الوطني، خاصة في الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب، ودخل عام يعتمد على عائدات النفط التي يفضي

انخفاضها إلى معوقات وعوامل تؤثر على ظروف الحياة وتهدد استقرارها، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية التي يشكل فيها النفط أهم عناصر المال اللازم للتنمية (**الطراونة، مامين، 2013، ص 233-234**).

فالأهمية الاقتصادية للثروة النفطية شملت كل القطاعات الاقتصادية وسنحاول أن نبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية فيما يلي:

- **أهمية النفط في القطاع الصناعي:** إن النفط بمثابة الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع، فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا، والعملية الصناعية لا يمكنها الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج. فيعتبر النفط أساس لكثير من الصناعات مثل المنظفات الصناعية كالفينول، والمطاط الصناعي الذي تفوق على المطاط الطبيعي في بعض الاستعمالات ويستعمل أثير البترول وهي مقطرات شديدة التطاير، وذات استخدامات واسعة في صناعة البويات والورنيش وعملية استخلاص الزيوت والدهون، ويدخل الكبريت المستخلص من النفط في الكثير من الصناعات مثل حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة والحرير الصناعي ويستخدم الكبريت أيضا في عملية تنقية السكر، هذا فضلا عن حاجة مصانع الكاوتشوك "Coutchoux" (لصناعة العجلات ومختلف المعدات الأخرى) ومصانع الأحذية وكثير من الصناعات الأخرى إليه، وثبت أن استعمال النفط كمادة أولية لإنتاج الكيمائيات العضوية وغير العضوية، بدلا من الخامات الأخرى أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية. إذا أصبح قطاع النفط هو أساس قيام واستمرار وتطور القطاع الصناعي، وبما أن قطاع البترول يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية، والاستفادة في المقابل من منتجاته كمواد أولية في صناعات أخرى (**وحيد، 2013/2012، ص70**).

أهمية النفط في القطاع الزراعي: يمكن أن نطلق القطاع الزراعي اسم "البترو- زراعة " في الوقت الحاضر بعد دخوله طوره الحديث وذلك لسببين رئيسيين هما:

- النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- أثر استعمال المنتجات البتروكيماوية على التقدم الزراعي.

فقد كان للمنتجات الكيماوية دورا في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50 ٪ من سكان العالم. وحسب بعض الإحصائيات فإن عدد سكان العالم سيرتفع سنة 2030 إلى 8.5 مليار نسمة ونحو 90٪ من هذه الزيادة ستأتي من الدول النامية، كما يعاني العالم أيضا نقصا في البروتين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات وتقدر الخسارة منه حوالي 12 ألف دولار سنويا (20٪ من قيمة الإنتاج).

وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) من خلال دراسة قامت بها أن الحل الأقرب لمشكلة الغذاء في العالم هو التوسع في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات (**مشدن، 2005/2004/ص13**).

أهمية النفط في قطاع النقل: يعد النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، حيث استحوث قطاع النقل على أكبر حصة تتمثل في 63.7٪ من إجمالي استهلاك النفط في العالم (أما الاستهلاك النهائي العالمي للنفط فقد بلغ 3652 مليون طن مكافئ نفط عام 2012)(**IEA, 2014, P33**) ، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود السيارات والطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات والطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل مرتبة هامة في التجارة الدولية.

ب- الأهمية السياسية للنفط: لا يمكن عزل النفط عن النطاق السياسي، فالكثير من القرارات الصادرة عن حكومات الدول فيما يتعلق بالقضايا الدولية تأتي وهي متأثرة بمدى اعتمادها على النفط الخام.

فخلال الحرب العالمية الثانية لعب النفط دورا حيويا ليس لكونه وقودا للسفن والطائرات والدبابات فقط وإنما لاستخدامه في إنتاج المفرقعات القاتلة مثل مادة "التولين"(**الطراونة، 2013، ص 233-234**). كما أنه من أقوى الأسلحة التي اعتمدت عليها الدول العربية في حربها ضد إسرائيل، ففي عام 1973، أي في خضم حرب أكتوبر المجيدة، اتفقت ست دول عربية تنتمي إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) على توحيد مواقفها، حيث رفعت سعر النفط إلى 5.12 دولار للبرميل الواحد، كما تم تخفيض الإنتاج وحضر تصديره إلى الدول المساندة للعدو الإسرائيلي، ففي(1973/10/18) اجتمعت الدول العربية المصدرة للنفط بالكويت، وأصدرت قرارها التاريخي الذي قضى بتخفيض إنتاج النفط العربي بنسبة شهرية لا تقل عن 5٪ إلى أن يتم إجلاء القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه، ثم رفعت نسبة التخفيض إلى 25٪ في 1973/11/9 في اجتماع الأوبك العربية (OAPEC) بالكويت، وانتهوا أيضا إلى تأكيد حظر وصول النفط إلى أمريكا وهولاندا، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد على 20 دولار للبرميل الواحد في الأسواق الحاضرة (Spot)، وفي ديسمبر 1973 اجتمعت دول الأوبك في طهران وقررت رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولار للبرميل الواحد، حيث أطلق العالم على هذا الارتفاع السريع في أسعار النفط مصطلح "الصدمة أو الأزمة النفطية الأولى" (**كامبيل وآخرون، 2004، ص10**).

فقد كان للنفط في تلك الحرب كلمته الحاسمة، كما كان الحافز وراء تأسيس الدول المستوردة للنفط لما يسمى بالوكالة الدولية للطاقة (IEA) عام 1974 لتتولى حماية مصالح أعضائها في مواجهة الدول المصدرة للنفط.

ثانياً- الصناعة النفطية: يعتبر النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين، الذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة وصناعتها على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

1- تعريف الصناعة النفطية: تعرف على أنها مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الإنسان (**الدوري، 1983. ص6**).

وإذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها في السمات والخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. وإن أهم وأبرز هذه الصفات والخصائص هي كالآتي:

– نظرا لتعدد وتنوع مراحل الصناعة النفطية فهي تتطلب توفر رؤوس أموال ضخمة من أجل استغلال الثروة النفطية؛

– إن الصناعة النفطية تتطلب وسائل ومعدات عمل وإنتاج معقدة ومتطورة فنياً وتكنولوجياً؛

– يتطلب النشاط الصناعي النفطي مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي؛

– يتصف العرض والطلب على السلعة النفطية بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير؛

– تعتمد الصناعة النفطية على مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة، أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية معلومة ومحددة؛ (**الدوري، 1983، ص7**)

– يتميز النشاط الصناعي البترولي بوجود علاقة ضعيفة بين المخاطر والعوائد، حيث أن النفقات الكبيرة التي تتكبدها الشركات النفطية غالبا ما تؤدي إلى إنتاج ضئيل نسبيا أو إلى الإخفاق في الحصول على احتياطات تجارية تمكن الشركة من الإنتاج المجدي في المستقبل، وبالمقابل فقد تؤدي بعض عمليات الإنفاق الصغيرة التي تجريها الشركات النفطية إلى اكتشاف احتياطات نفطية تزيد قيمتها مرات عديدة عن الأموال المنفقة (**القاضي، الريشاني، 2010، ص42**)؛

– تتميز الصناعة النفطية بوجود فجوة كبيرة بين عمليتي الإنفاق والإنتاج، فقد تمضي عدة سنوات في تنفيذ نشاطات الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيائي وذلك لتحديد إذا كان ثمة منافع محتملة في مناطق جغرافية صغيرة نسبيا ضمن مناطق جغرافية أكبر بما يعطي مؤشرا على إمكانية وجود الاحتياطات البترولية فيها. ويتبع تلك النشاطات عدد من السنوات للحصول على ترخيص الاستكشاف والإنتاج، وإذا ما تم التأكد من وجود البترول فقد تمضي سنوات حتى تتم أعمال التنقيب والاستكشاف، كما يتبع ذلك أيضا سنوات عديدة أخرى لتنفيذ أعمال الحفر وتركيب التجهيزات للوصول إلى النفط والبدء في الإنتاج (**القاضي، الريشاني، 2010، ص42**).

تعتبر صناعة النفط من كبرى الصناعات في العالم وتتضمن أنشطة رئيسية: تبدأ بنشاط الإنتاج المتمثل بالتنقيب عن الزيت (النفط الخام) وجلبه السطح. والثاني نشاط النقل الذي يرسل النفط الخام إلى المصافي ويسلم المنتجات المكررة إلى المستهلكين. ويعالج نشاط التصنيع النفط الخام محولا إياه إلى منتجات مفيدة. ويبيع نشاط

التسويق المنتجات ويوزعها على المستهلكين، وتقوم محطات خدمات النفط بأكبر قدر من تلك المبيعات بينما تبيع شركات النفط منتجاتها النفطية مباشرة إلى المصانع ومعامل الطاقة والصناعات المتعلقة بالنفط.

وتؤدي صناعة النفط دورا كبيرا في اقتصاد كثير من الأمم، ففي كثير من البلدان الصناعية، توظف هذه الصناعة عددا ضخما من العالمين، كما أنها مشتر رئيسي للحديد، والفولاذ، والمركبات الميكانيكية، ومنتجات الأخرى أخرى كثيرة. وفي بعض البلدان النامية والغنية بالنفط، تدر صادراته معظم الدخل الوطني، والنفط أيضا مصدر للنفوذ السياسي لمثل هذه البلدان، حيث تعتمد عليه أمم أخرى كثيرة بحاجة للوقود(الراوي، **2011، ص13**).

أما عالمية الصناعة النفطية أو كما يسمى "صناعة النفط العالمية"، فهي لا تعني أنها مملوكة ومسيطر عليها من شعوب أو حكومات العالم المنتجة أو المستهلكة سواء في الدول الصناعية أو النامية. ولكن تعني ببساطة أنه لدينا صناعة تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية/السياسية التي تتغلغل في معظم أقطار العالم (**الرميحي، 1982، ص14**).

2 –مراحل الصناعة النفطي: تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل مختلفة فهي تجمع بذلك بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، فهي تشمل التنقيب على النفط والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياية ويمكن تعريف هذه المراحل كما يلي:

أ– مرحلة البحث والتنقيب (الاستكشاف): وهي المرحلة الأولى في الصناعة النفطية وتتمثل في تحديد المناطق التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول، ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات اللازمة، فهناك المسح الجيولوجي[i] والمسح الجيوفيزيائي[ii] وهناك كذلك المسح الجيوكيميائي[iii]، والمهمة الأساسية لهذه المسوحات تتمثل في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار وتقدير الأعماق، حيث يتم أولاً ما يطلق عليه بالحفر الاستكشافي أو

[i] . يتعلق المسح الجيولوجي بتحديد العناصر الجيولوجية الرئيسية وأنواع الصخور وامتدادها السطحي ودراسة الظواهر التكتونية والشواهد السطحية.

[ii] . يستخدم المسح الجيوفيزيائي في البحث عن تراكيب جيولوجية قد تكون مصائد لتجمعات النفط، كما أنه مع تقدم التقنية واتساع عمليات البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية أصبح هذا المسح يمثل المرحلة الأولى التي يمكن إجراؤها فوق مختلف المناطق خاصة المناطق صعبة التضاريس كالمناطق البحرية والصحاري الجليدية والأراضي المغطاة بالحمم البركانية.

[iii] . تعتبر إحدى الطرق المباشرة للبحث عن النفط، وتعتمد على افتراض هجرة بعض الهيدروكربونات من مكمن للبترول أو الغاز الطبيعي ذات ضغط مرتفع وتحركها رأسيا إلى سطح الأرض. ويهدف هذا المسح إلى تقدير كميات البترول الناتجة عن تحلل المواد العضوية الموجودة في هذه الطبقات، تحديد الطبقات الصخرية القادرة على توليد البترول، تحديد أنواع الهيدروكربونات الموجودة سواء كانت نفطا أم غازا أم مكثفات وتحديد الصخور المحتوية على تجمعات البترول المكتشفة، وللمزيد من التفاصيل الإطلاع على: محمد حسين سعد، التنقيب عن النفط، مجلة العلوم والتقنية "النفط"، العدد 27، الرياض، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 1993، ص19–20–23).

الحفر التجريبي، وفي حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط وقابليته للتسويق(**خضر، د.ت، ص4**). ونشاط التنقيب عن البترول لا يخلو من المخاطر فيمكن أن يتم إنفاق مبالغ ضخمة في موقع معين وينتهي البحث بخلوه من النفط. ولكن الذي يجعله مربح أن الشركات الكبرى تقوم بالتنقيب في العديد من الدول والمناطق، وفقا لقانون الاحتمالات فإخفاقها في بعض المناطق يتم تعويضه بنجاحها في مناطق أخرى. والأرباح التي تحصل عليها في المناطق الناجحة تغطي خسائرها في المناطق التي لم تنجح فيها (**عبد الله، 2003، ص 30**).

ب- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج النفطي: تهدف هذه المرحلة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض حتى يكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه.

تتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية وصهاريج...الخ، إن مرحلة استخراج النفط ترتبط وتعتمد كلية على المرحلتين السابقتين (**مخلفي، 2014/2013، ص27**).

ينتج النفط الخام من أجل أغراض التصدير والاستهلاك المحلي، ويتصل الاستهلاك المحلي للنفط بحجم إنتاجية القطاع غير النفطي ومن خلال نسبة إنتاج الطاقة، ويشير هذا إلى كميات النفط الخام التي يستهلكها الاقتصاد لكل وحدة نقدية من إنتاج القطاع غير النفطي ومن المفروض أن تنخفض نسبة إنتاج الطاقة كلما زاد الرأسمال بالنسبة لكل عامل (**التنير، 2007، ص7**). وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

ج- مرحلة النقل النفطي: يتم نقل النفط الخام من مناطق الإنتاج إلى مراكز التكرير بواسطة خطوط الأنابيب أو الناقلات، أما المنتجات النفطية فيتم نقلها بالأنابيب أو السكك الحديدية والسيارات إلى مناطق الاستهلاك (**ذبيحي، 2008-2009، ص117**)، فخطوط الأنابيب تنقل النفط الخام من الآبار إلى صهاريج التسخين، أو وسائل النفط الأخرى، أو إلى المصافي مباشرة، كما تنقل هذه الخطوط المنتجات النفطية من المصافي إلى الأسواق. ويمكن لهذه الخطوط نقل أكثر من مليون برميل من النفط يومياً، إلا أن إنشاء خطوط الأنابيب يكلف الكثير، لكنها تعتبر رخيصة نسبياً من حيث التشغيل والصيانة، كما يحمل النفط على الناقلات، والبواخر المسطحة، والناقلة سفينة محيطية ضخمة ذات مقصورات للحمولات السائلة، حيث تستطيع الناقلات العملاقة احتواء ما يزيد على المليون برميل من النفط، أما البواخر المسطحة فيمكنها حمل 15000 برميل من النفط في المتوسط، ويتم نقل

الكثير من المنتجات النفطية من المصافي إلى الأسواق بالشاحنات الصهريجية، وعربات السكك الحديدية الصهريجية. وتبلغ حمولة هذه الشاحنات 300 برميل من الوقود، أما عربات السكك الحديدية فتتراوح من حيث السعة بين حوالي 100 برميل وأكثر من 1500 برميل من الزيت(الراوي، **2011، ص 35**)، وتعتبر خطوط الأنابيب أفضل وسيلة لنقل النفط، وتكون درجة الأمان بالنسبة لها أكبر من الوسائل الأخرى فهي من حيث احتمالات الممكنة للتلوث من عملية النقل تقل، ويمكن القول أن المشكلات المتعلقة بنقل النفط عبر البحار والمحيطات ظهرت منذ اكتشاف النفط، وامتدت خلال كل مراحل إنتاجه، وقد أدت الزيادة المستمرة لهذه الأنشطة إلى ظهور كميات كبيرة من الملوثات النفطية بمياه البحار والمحيطات(**نبيحي، 2009/2008، ص117**).

د- مرحلة التكرير النفطي: تهدف هذه المرحلة إلى تحويل النفط من صورته الخام إلى منتجات سلعية نفطية متنوعة من خلال تصنيعها في المصافي التكريرية والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غربلة لمادة النفط من أجل الحصول على المنتجات النفطية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير (**رحمان، 2008، ص181**).

هـ- مرحلة التسويق والتوزيع: تتمثل هذه المرحلة في تصريف وتوزيع السلعة النفطية في شكلها الخام أو منتجات نفطية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، اقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة (**رحمان، 2008، ص181**).

و- مرحلة التصنيع البتروكيمياوي: بدأ ظهور هذه المرحلة منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين، وفي الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا... وتضم هذه المرحلة عدد غير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني أو العالمي، تهدف هذه المرحلة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة، كالأسمدة الزراعية والمبيدات والمواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية...الخ.

تعتبر مرحلة التصنيع البتروكيمياوي من المراحل الأولية واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة البترولية بصورتها وبأشكالها المختلفة، كما يمكن ألا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل، حيث أن العملية الإنتاجية البترولية تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة السابقة من دون هده المرحلة. كما توجد الكثير من الدول التي ينحصر نشاطها الصناعي البترولي على المراحل الخمسة الأولى، ويمكن أن نجد العديد من الدول كبلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر على ثروة بترولية بل تقوم على استيراد السلعة البترولية، وبالتالي فإن نشاطها النفطي يقتصر على مرحلة التصنيع البتروكيمياوي (**الدوري، 1983، ص5-6**).

المطلب الثاني: الطاقات المنافسة للنفط

مصادر الطاقة في العالم عديدة ومتنوعة، منها مصادر ناضبة وأخرى متجددة أو دائمة، ومنها مصادر يعتمد عليها حاليا ومصادر تعد للمستقبل وتجري دراسة تطويرها وإقامة مشاريع تجريبية لها، وبذلك يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى نوعين من المصادر: مصادر الطاقة الناضبة ومصادر الطاقة الدائمة أو المتجددة.

أولاً- مصادر الطاقة الناضبة: يقصد بمصادر الطاقة الناضبة، المصادر ذات الطابع المؤقت، أي أن ما يتوافر من مخزون في هذه المصادر محدود الأجل ولا يمكن التعويض عن الكميات التي استنزفت أو استهلكت منه ويأتي في مقدمة هذه المصادر النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، والطاقة النووية.

1- الغاز الطبيعي: يعتبر الغاز الطبيعي وقودا مثاليا من الناحية البيئية، حيث أنه يتميز بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة ما يساهم به في تلويث البيئة، فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لا يتجاوز 0.63 طن كربون عند الاشتعال ما يعادل من الغاز الطبيعي طن زيت. وبالمقابل فإن طن الزيت يطلق نحو 0.86 طن كربون بينما يطلق ما يعادله حراريا من الفحم نحو 1.05 طن كربون، وينتج عن كل طن كربون عند انطلاقه إلى الغلاف الجوي نحو 3.667 طن من غاز ثاني أكسيد الكربونCO_2. كما يكاد يخلو من الكبريت التي تلوث زيت الوقود (المازوت) كما تتضاءل فيه نسبة أكسيد النتروجين، كما أن الغاز لا يحتاج إلى عمليات تحويلية قبل استعماله، مثل تحويل النفط الخام إلى منتجات مكررة، وهذا يحمي البيئة من التلوث الناجم عن عمليات تكرير النفط. من جانب آخر فإن طبيعة الغاز تساعده على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال وبالتالي لا يخلف ملوثات مثلما يحدث عند اكتمال دورة الاحتراق في غيره من مصادر الوقود الأحفوري (أول أكسيد الكربون وغيره) (**عبد الله، 2003، ص 172**). كذلك خلوه من الروائح الكريهة عند احتراقه، كما يعتبر احتمال الغاز في الانفجار ضعيفًا جدًا. بالإضافة إلى ذلك يعطي الغاز الطبيعي سعرات حرارية أكبر من التي يعطيها النفط عند احتراقه، ويعتبر نقل الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب أسهل من النفط سواء كان ذلك إلى معامل تسييل الغاز أو إلى موانئ التصدير (**مساعيد، 2011، ص225**)، وهكذا فإن الغاز الطبيعي يتمتع بمميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الأحفورية مما يجعله يحظى بمساندة أنصار حماية البيئة.

بلغ الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي 200363 مليار م^3 سنة 2013 بانخفاض يقدر بـ 0.4٪ مقارنة بسنة 2012، حيث تملك الأوبك أغلب تلك الاحتياطات أي 47.43٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي(**OPEC, 2014, P23**). في حين بلغ الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي 3479 مليار متر مكعب سنة 2013، حيث جاءت في قمّة الدول المنتجة للغاز الطبيعي دول OECD بنسبة 35.5٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، ثم الدول غير OECD الأوروبية والأورآسيا بنسبة 25.7٪، تليها دول الشرق الأوسط بنسبة 15.6٪

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز الطبيعي لسنة 2013 حيث وصل إنتاجها إلى 689 مليار متر مكعب أي بنسبة 19.8٪ من إجمالي الإنتاج العالمي **(IEA, 2014, p13)**.

أما الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي لعام 2013 فقد بلغ حجمها حوالي 1.06 تريليون $م^3$ **(OPEC , 2014, p56)**، وتعتبر روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي بحجم 203 مليار متر مكعب ثم تليها قطر بحجم 121 مليار متر مكعب، أما أكبر مستوردي الغاز الطبيعي هي اليابان بحجم 123 مليار متر مكعب **(IEA, 2014, p13)**.

2- الفحم: الفحم مادة صلبة وهو واحد من أهم مصادر الوقود الأحفوري، ولكنه يأتي في مرتبة أدنى بعد النفط والغاز الطبيعي كوقود منافس، كذلك يعتبر الفحم أعلى كلفة وأكثر قذارة وصعوبة في تداوله واستخدامه كوقود حيث ينخفض محتواه الحراري بالمقارنة بالنفط والغاز الطبيعي.

كان الفحم يعتبر المصدر الرئيسي للوقود في العالم منذ الثورة الصناعية حتى الحرب العالمية الثانية ولكنه أخذ يتخلى عن تلك المنزلة للنفط والغاز الطبيعي خلال الفترة التي أعقبت الحرب. وترجع أسباب انخفاض نصيب الفحم من الطاقة العالمية إلى عوامل ترتبط بالظروف السائدة في كل منطقة من مناطق الاستهلاك، ففي أوروبا الغربية لم تكن صناعة الفحم الأوروبية قادرة على التوسع في إنتاجها بالسرعة التي كان الطلب على الطاقة يتزايد بها نتيجة لحركة التعمير وإعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، وبالتالي كان لابد من زيادة الاعتماد على النفط، وكان مما شجع على هذا الاتجاه وجود احتياطات هائلة منه في الشرق الأوسط والتي كانت يد الشركات الأوروبية والأمريكية **(عبد الله، 2003، ص 217)**.

وبلغ الإنتاج العالمي من الفحم 7823 مليون طن عام 2013، وتعتبر الصين أكبر منتج للفحم بنسبة مساهمة بلغت 45.6٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، تليها دول OECD بنسبة 25.5٪، كما تعتبر أندونيسيا أكبر مصدر للفحم لعام 2013 بحجم 426 مليون طن **(IEA, 2014, p14)**.

3- الطاقة النووية: هي تلك الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية. تستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية، لتسخين الماء لإنتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك لإنتاج الكهرباء.

فالعلماء ينظرون للطاقة النووية كمصدر حقيقي للطاقة لا ينضب، إلا أن التكاليف العالية لبناء المفاعلات، والمخاوف المتعلقة بالسلامة، وصعوبة التخلص الآمن من المخلفات عالية الإشعاع، تثير المعارضة حول مستقبل الطاقة النووية، بالنسبة للتكلفة فهي عالية نسبيا من حيث بناء المفاعل ولكن تلك التكاليف تعوض بمرور الوقت حيث أن الوقود النووي رخيص نسبيا، وأما بالنسبة إلى المخاوف المذكورة فقد تقدمت الصناعات النووية كثيرا بحيث أن لديها الاستعدادات لحل مسائل سلامة تشغيل المفاعلات والتخلص

السليم من النفايات المشعة. نفذت أول محطة توليد نووية في العالم في عام 1954 في الاتحاد السوفيتي بطاقة 5 ميجاواط (**العرادي، 2012، ص43**)، ففي سنة 2009، شكلت نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية بحوالي 13-14٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، كما تعمل الآن أكثر من 152 غوّاصة بالطاقة النووية (**العرادي، 2012، ص43**).

ثانياً- مصادر الطاقة الدائمة أو المتجددة: هي المصادر التي تتمتع بطابع التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاد مهما استهلك منه. ونميز هنا بين نوعين من هذه المصادر:

- مصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول الغالبية من دول العالم، وهي قيد الاستخدام،
- مصادر تتطلب مستوى تكنولوجيا رفيعا لا يملكه العالم حتى وقتنا الحاضر، وهي ما تزال في مرحلة التجارب والأبحاث.

1- مصادر الطاقة الدائمة قيد الاستخدام: أهم هذه المصادر هي: الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الهوائية، وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة العضوية:

أ- **الطاقة الشمسية:** تكبر الشمس الأرض بـ 5.1 مليون مرة، وهي مصدر هائل للطاقة المتجددة، وأكثر مصادر الطاقة وفرةً فهي ترسل كل يوم أشعة كهرومغناطيسية تقدر 3.85x 10^{23} كيلواط / دقيقة أو5.6x 10^{23} حصان / دقيقة وهي طاقة مستمرة لا ينقطع فيضها، ونظرا لصغر حجم الأرض فإن سطحها لا يستقبل إلا جزءا يسيرا من الطاقة الكلية الصادرة عن الشمس، ويصل هذا الجزء إلى نحو جزء من 2000 مليون جزء من طاقة الشمس، وترسل الشمس إلى الأرض ثلاثة أيام طاقة تعادل ما يحتويه كل الاحتياطات المكتشفة من الوقود، مع أن ثلث هذه الطاقة يصل إلى الأرض فقط، والثلثان الباقيان ينعكسان أو يتشتتان في المحيط الجوي وحتى هذا الثلث يزيد أكثر من ألف وخمسمائة مرة عن كل منابع الطاقة الباقية التي يستخدمها الإنسان، ويساهم الإشعاع الشمسي بأكثر من99.97٪ من الطاقة الموجودة في الغلاف الغازي المحيط بالأرض، أما الباقي والمقدر بـ 0.03٪ فهو ناتج عن المصادر الأخرى للطاقة في النظام الأرضي، والمتمثلة في طاقة باطن الأرض، النجوم، وطاقة المد والجزر، توجد عدة استعمالات لاستخدام الطاقة الشمسية بطرقة مباشرة، فإما تستخدم من أجل التدفئة وتسخين الماء أو من أجل تحلية ماء البحر، وهي مستخدمة منذ فترة طويلة(**بلخضر، 2012-2013، ص200**).

يقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس، اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة، باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار، فالطاقة الشمسية تعزز تنوع الطاقة وتحوط ضد تقلبات أسعار الوقود الأحفوري، وبالتالي تحقيق الاستقرار في تكاليف توليد الكهرباء في المدى الطويل، كما لا تنبعث منها ملوثات أخرى (مثل أكسيد الكبريت والنيتروجين).

تعرف الطاقة الشمسية نمواً سريعاً يفوق 30٪ سنوياً، غير أن مساهمتها ضمن الطاقات المتجددة متواضعة حيث بلغت هذه المساهمة مع بداية القرن الحالي حوالي 0.3٪ من إجمالي الطاقات المتجددة (**بن نونة، 2006-2007، ص32**).

ب- الطاقة الهوائية (طاقة الرياح): هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، فهي نتاج من عمل مولدات الهواء والآلات الكهربائية التي تحركها الرياح لإنتاج الكهرباء، وتسمح المروحة التي تدور بفعل قوة الرياح بإنتاج الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية في أي مكان تهب الرياح فيه بشكل كاف، حيث تقوم طاقة الرياح بتدوير شفرات مروحة الدوار والذي يكون مرتبط بمولدة تحول الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية، أما كمية الطاقة المنتجة بواسطة المروحة الهوائية فهي تتعلق بسرعة الرياح وكذلك بالمساحة التي تمسحها شفرات المروحة وكثافة الهواء(**وزارة الطاقة والمناجم، 2011، ص11**).

عرفها الإنسان منذ القدم حيث استخدمها الفُرس في إدارة الطواحين لطحن الحبوب وضخ المياه وانتشرت قديما في أوربا لنفس الأغراض إلى أن تم استخدمها في إنتاج الكهرباء، وقد بلغ إجمالي القدرات المركبة من توربينات الرياح عالميا إلى ما يزيد عن 74 ألف ميجاوات في نهاية عام2006، وذلك بمتوسط زيادة سنوي مقداره 28٪ للفترة من عام 2000 حتى 2006، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا ينافس ثورة الاتصالات التي حدثت في العقدين الأخيرين، مما ساعد في خفض تكلفة الطاقة المنتجة من 40 سنت دولار/ك.و.س عام 1980 إلى أقل من 5 سنت دولار/ك.و.س، ويصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربية إلى 45 دولة، وفي ظل ارتفاع أسعار البترول يعد إنتاج الكهرباء من الرياح منافسا للمحطات الحرارية المعتمدة على الوقود الأحفوري وبخاصة في الدول التي لا تقدم دعما لهذا الوقود، وقد حدد الاتحاد الأوربي في إستراتيجيته للطاقة الصادرة في عام 2001 إنتاج 12٪من احتياجات دول الاتحاد بواسطة توربينات الرياح بحلول عام 2020(**الخياط ، 2008، ص4**).

ج- الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وغير ذلك من العوامل. تعتمد كمية الطاقة الكامنة في محطات التوليد المائية على حجم كمية الماء وعلى مسافة سقوط الماء، فكلما ارتفعت قيمة أي من العاملين المذكورين ارتفعت قيمة الطاقة الكامنة في المحطة، وتعمل محطات الطاقة المائية بكفاءة عالية تصل إلى80-90٪ بالمقارنة مع محطات توليد الطاقة الحرارية التي تستعمل الوقود الأحفوري والتي تعمل بكفاءة لا تزيد عن % 30 في العادة (**راتول، 2012، ص141**).

فقد تم إنتاج 791.5 مليون طن مكافئ نفط في عام2011، أي ما يمثل نحو 6.4٪ من إجمالي الإنتاج من المصادر الرئيسية للطاقة، كما بلغ الإنتاج العالمي للطاقة المائية 3756 تيراواط سنة 2012، حيث استحوث دول OECD على أكبر حصة من الإنتاج بنسبة 38.7٪، تليها الصين بنسبة 23.2٪. والتي أنتجت 872 تيراواط ساعة كأكبر دولة منتجة للطاقة الكهرومائية في العالم، وفي نفس المجال فإن دولة النرويج 96.7٪ من الكهرباء المحلية فيها يتم توليدها من الطاقة الكهرومائية **(IEA, 2014, P14)**. كما بلغت حصة الطاقة المائية في عام 2012 ما يعادل 4.2٪ من إجمالي العرض العالمي للطاقة.

تستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان، وقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية خلال عام 2010 في الدول العربية كما يلي: مصر(2842 ميغاواط) والعراق (2620ميغاواط)، المغرب (1729 ميغاواط)، السودان (1550 ميغاواط)، سورية (1528 ميغاواط)، لبنان (272 ميغاواط)، الجزائر (275 ميغاواط) وتونس (63 ميغاواط) (**المعهد العربي للتخطيط،2011، ص96**).

ويعتبر سد المضائق الثلاث في الصين أكبر سد هيدرومائي في العالم، تم افتتاح السد في عام 2008 بتكلفة 26 مليار دولار، وينتج 22500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية (**www.taqat.org**).

د- الطاقة الجوفية: يقصد بالطاقة الحرارية الأرضية الجوفية، الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض، وهي تزداد مع زيادة العمق، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة. ويمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية، ويتجسد هذا النوع من الحرارة في الماء الساخن والبخار الرطب والجاف، والصخور الساخنة، الحرارة المضغوطة في باطن الأرض وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات، كما نجد في مناطق عديدة من العالم، نافورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن التي تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية. وقد أجريت أول تجربة لتوليد الكهرباء عن طريق بخار جوف الأرض، في إيطاليا عام 1904 بطاقة إنتاجية 280 ألف كيلووات. كما توجد محطات توليد كهربائية تعمل بالحرارة الجوفية في المكسيك، أيسلندا، نيوزلندا، اليابان، روسيا، والولايات المتحدة وعلى مستوى الدول العربية نجد مثل هذا المصدر في بعض الدول، كجيبوتي، الجزائر، اليمن، المغرب والسعودية وبصورة أقل في الأردن، مصر، والسودان، وتونس (**مخلفي، 2011، ص227**).

هـ- طاقة المد والجزر والأمواج: تنتج ظاهرة المد والجزر عن التجاذب المتبادل بين الأرض، وبين كل من الشمس والقمر، والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو الجاذبية الناتجة من كتلة القمر على سطح الأرض الموجهة لها إذ تتأثر المياه بهذا التجاذب لأنها جسم مائع وسهل الحركة، وتؤثر الشمس أيضا على سطح المياه، ولكن

تأثيرها أقل بكثير من تأثير القمر، وذلك لقرب القمر من سطح الأرض أكثر من الشمس (**تكواشت، 2011-2012، ص41**).

و- طاقة الكتلة الحيوية: الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي. أو هو أي وقود مشتق من كتلة عضوية لكائنات حية حديثة (نباتات أو حيوانات) أو نواتجها العريضة الأيضية، مثل سماد الأبقار، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80٪ كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه (**راتول، مداحي، 2012، 142**).

وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في مجالات استعمال الطاقة، لا يزال هذا النوع مصدرا وحيدا للطاقة لأكثر من 2 بليون نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أوساط إفريقيا كما أنه تشكل حوالي 10 ٪ من المصادر الأولية للطاقة العالمية (**فروحات، 2012، ص149**).

2- مصادر الطاقة الدائمة في مرحلة التجارب والأبحاث: إضافة إلى المصادر الرئيسية للطاقة الناضبة منها والمتجدِّدة والتي هي حالياً قد الاستعمال، هناك بعض المصادر الأخرى التي لا تزال في مرحلة البحث والتجارب والدراسات. وإذا ما تم تطويرها تكنولوجياً واقتصادياً بنجاح استطاعت أن تشكل مصدراً غير محدود للطاقة في المدى البعيد، من بين هذه المصادر الانصهار النووي والهيدروجين.

أ- الطاقة الحرة والانصهار النووي: هنالك الكثير من الحديث العلمي عن "الطاقات الحرة" Free Energy التي لا تزال في طور الأبحاث النظرية، وهي بحسب أكثر التقديرات المتفائلة بعيدة نصف قرن على أفضل تقدير من أن تدخل حيز التطبيق العملي. وهناك عدة أبحاث حول الطاقة الحرة منها ما يقوم على بناء آلات دائمة الحركة بالاعتماد على حقول مغناطيسية، ومنها ما يقوم على "حصاد" الفراغ الفضائي الذي تقول بعض أبحاث الفيزياء أنه قد يحوي طاقة، ومنها ما يركز على وسائل الاندماج النووية الباردة والحارة التي تنتج طاقة هائلة من خلال عملية اندماج الأنوية، والمجال الوحيد الذي دخلت فيه الأبحاث النطاق التجريبي هو الاندماج النووي (**صغبيني، 2011، ص141**).

ب- طاقة الهيدروجين: يعتبر الهيدروجين من العناصر الأكثر تواجدا في الكون، ففي كوكب الشمس مثلا يعتبر الهيدروجين أكثر انتشاراً، وتنتج الطاقة الشمسية بواسطة اندماج أنوية الهيدروجين وتكون الهليوم وانطلاق الطاقة التي تمثل الفرق في الكتلة، وحتى الجو بين النجوم يحتوي كل جزيء هيدروجين في كل سنتيمتر مكعب. حيث يحوز غاز الهيدروجين كل المقومات التي تجعله وقوداً ناجحاً، فهو الأخف والأنظف، والذي من الممكن تحويله إلى أشكال أخرى من الطاقة بكفاءة تامة، لكن الهيدروجين لا يوجد كعنصر مستقل على الأرض، فهو

يوجد في الغاز الطبيعي بنسب صغيرة. ويكون الهيدروجين 0.2٪ من الجو، وهذا يعتبر كما صغيراً بالنسبة لاحتياجات العالم من الطاقة، ويوجد الهيدروجين بوفرة كبيرة متحداً مع الأكسجين على شكل مياه في المحيطات والبحار والأنهار، وعلى ذلك لابد من استخلاص الهيدروجين من الماء باستخدام المصادر الأولية (**رمضان، الشكيل، 1988، ص131**).

مزايا الهيدروجين: الهيدروجين بمثابة حامل جيد للطاقة، وللمسافات الأكبر من 300 كيلو متر، ويكوم من الأرخص نقل الطاقة بواسطة الهيدروجين عبر مواسير خاصة عن نقلها ككهرباء عبر أسلاك الجهد العالي، كما أن الهيدروجين يمكن خزنه وهذا الذي لا يتوفر في الكهرباء، كما يمكن استخدام الهيدروجين مباشرة في العمليات الصناعية التي تحتاج إلى حرارة، ولتدفئة وتبريد المباني. كمثال على ذلك فإن احتراق الهيدروجين ينتج عنه بخار ماء والذي يستخدم في كثير من الصناعات مثل الورق والكيماويات، كما يستعمل الهيدروجين كذلك في صهر الحديد بدلاً من الفحم لمنع التلوث الذي ينتج عند احتراق الفحم، كما أن الكهرباء التي تحتاجها المصانع والمنازل والمباني يمكن إنتاجها عن طريق خلايا الوقود الهيدروجيني وفيما يتم خلط الهيدروجين مع الأكسجين وتنتج بذلك طاقة، وكنتيجة للخواص المثالية للهيدروجين كوقود، ولخفة وزنه، يمكن استعماله في قطاعات النقل بكفاءة عالية (**رمضان، الشكيل، 1988، ص139**).

إن البدائل التكنولوجية للطاقة الحالية (وخاصة الطاقات الجديدة والمتجددة Renewables) ما تزال محدودة الاستعمال والإمكانات، كما تعد غير اقتصادية (حتى الآن) في معظم صورها، إذ أنها تمثل طاقات مبعثرة وغير مستمرة وتحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى تخزين، كما أن أكثرها شيوعا وقبولا، وهي طاقة الرياح، ما تزال محدودة الاستعمال، ولا يمكنها أن تشكل (كونها طاقة متقطعة وغير مستمرة) أكثر من 15٪ من أي نظام كهربائي.

فضلا عن ذلك، ما تزال استعمالات الوقود الحيوي(Biofuels) بديلا للنفط، إضافة إلى كمياتها ومستقبلها، محدودة الإنتاج ولا تتوفر جديا في السوق العالمي، وتلقى معارضة من أنصار البيئة، ومن جهات إنمائية متعددة، نظرا لتداخلها مع الإنتاج الزراعي وكذا احتياجها لكميات كبيرة من المياه وأراضي شاسعة، علما أن السوق الأوروبية المشتركة، والتي وضعت في مخططاتها أن استعمال الوقود الحيوي يجب أن يضاهي ما نسبته 10٪ من استعمالاتها للمنتجات النفطية حتى عام 2020، قد تراجعت حاليا عن هذا التوجه، فيبقى النفط يحتل المرتبة الأولى بين مصادر الطاقة المختلفة، ويحظى بأهمية في اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على السواء.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في الصناعة النفطية العالمية

ترتبط الظاهرة النفطية التي هي وليدة القرن العشرين، بالأطراف الفاعلة والتي بدأت من الاحتكار المطلق، ثم بدء التنوع، حيث ظهر فيما بعد فاعلون جدد خارج السيطرة الاحتكارية متمثلة في الشركات المستقلة وفي مرحلة لاحقة الشركات البترولية الوطنية التي جاءت لترعى مصالح الدول المضيفة.

أولاً- شركات النفط العالمية: تعتبر شركات النفط العالمية أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا بد من التطرق لتعريف هذه الأخيرة ثم نربطها مع شركات النفط العالمية.

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات(Transnational Corporations): هي شركات دولية النشاط وإحدى السمات الأساسية للاقتصاد الوطني، فهي تؤثر وتسيطر حاليا على المعاملات الدولية وذلك من خلال الاستثمار المباشر بصوره المتنوعة، وتنقلات رأس المال والمعرفة التكنولوجية، فهي شركات لها فروع ومناطق متعددة ومتناثرة في جميع أنحاء العالم، ولكنها تعمل كوحدة واحدة، وتنقل المواد والسلع الأولية والأجهزة والخبرات الإدارية بين هذه الفروع وهي تقوم بمهمات مستقلة، ولكنها متكاملة ومتشابكة.

كما تعرف على أنها: "تلك الشركات التي تزاول نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دول رأسمالية متقدمة"**(عبد الله، 2005، ص47)**.

ومصطلح الشركات متعددة الجنسيات له أسماء أخرى متداولة مثل الشركات الدولية، أو الشركات العالمية، أو الهيئات التجارية الدولية، أو الشركات عبر الوطنية... الخ، إلا أن التسميات الأكثر استخداما هي التسمية الأولى (ش.م.ج). ولا يمكن اعتبار أي شركة محلية كشركة دولية إلا إذا حققت بعض المعايير التي تعطيها ذلك التصنيف، كأن تتعامل مع دولتين أو أكثر من الدول الأخرى، وأن تبلغ مبيعاتها الخارجي نسبة 30٪ من إجمالي مبيعاتها السنوية، وكذا أن تحقق أرباحا بنسبة لا تقل عن 10-20٪ من رأسمالها على مدى ثلاث سنوات على الأقل، والمعيار الرابع أن تتصف أعمالها الدولية بالديمومة وليس بصورة متقطعة **(عباس، 2009، ص43)**.

2- تعريف شركات النفط العالمية: من التعريف بالشركات متعددة الجنسيات نستنتج أن شركات النفط العالمية هي أحد أنواعها، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو الطاقة وبالأخص في مجال النفط، وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسيات حيث تعمل كل شركة في دول عديدة.

لقد كان للشركات النفطية الكبرى، ابتداء من القرن العشرين، الدور الأكبر في التمهيد لاستغلال الاحتياطات النفطية المتاحة وتدابير إنتاجها، واستطاعت هذه الشركات تحقيق الوحدة فيما بينها بالنسبة للإنتاج وسياسات التسعير المربحة، الأمر الذي هيأ لها استغلال وضعها المتميز لضمان عدم حدوث نقص في الإمدادات النفطية، وتلافي بروز أي تنافس سعري والعمل على استبعاد الشركات النفطية الأخرى "المستقلة"

عن قواعد السوق النفطي العالمي، ما حقق لهذه الشركات "المتحدة" سيطرة كاملة على سوق النفط والبلدان المنتجة له، والتي اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط (بالشقيقات السبع)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، وهي شركات دولية باعتبار أن عملياتها متشعبة على المستوى الدولي، وكذلك من حيث أنها توظف مواطنين من دول عديدة ومن حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الدول التي تعمل بها، ولكنها تقوم بالأعمال المناطة بها لصالح هذه الشركات الأم من حيث الإنتاج أو التكرير أو التسويق، أما ملكية هذه الشركات فإنها تعود إلى الثلاث دول المذكورة سابقاً(**الرميحي، 1982، ص15**).

3- أهم الشركات النفطية العالمية: شهد عام 1830 ولادة أول شركة كبيرة للنفط وهي شركة (Standard Oil Company) في أمريكا الشمالية، وتلا ذلك عام 1873 ظهور أو شركة نفطية متكاملة في العالم تدمج بين التنقيب والإنتاج والتكرير، ولها آبارها الخاصة وهي شركة الإخوة نوبل لإنتاج النفط **(حلايقة، 2009، ص5)**.

وحتى عام 1973 كانت الهيمنة على سوق النفط بيد سبع من أكبر شركات النفط العملاقة العاملة في مجال النفط وهذه الشركات هي:

أ- **الشركات النفطية الأمريكية:** تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمس من هذه الشركات على الأقل، وتقدم كذلك الولايات المتحدة لهذه الشركات كوادر الإدارة العليا وعددا كبيرا من ا لموظفين، وفوق ذلك ترسم السياسات العامة حيث أن حملة معظم أسهم هذه الشركات هم مواطنون أو مؤسسات أمريكية، وهذه الشركات هي:

ستاندر أويل أوف نيوجرسى (Standard Oil of New Jersey): والمعروفة في العالم باسم -أسو- وفي الولايات المتحدة باسم-هامبل أويل Humble Oil وتعني بالعربية (المتواضعة)- وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها Exxon operation.

ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California): والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى، ولكنها انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم جولف أو يل (Gulf Oil).

شركة تكسكو (Texaco Oil Company): والتي يدل اسمها على أنها أنشئت في ولاية تكساس، إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وتملك كذلك أسهما في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي.

شركة موبيل أويل (Mobil Oil): التي تملكها أساسا الشركة الأم وهي ستندر أويل أوف نيويورك Standard Oil of New York

شركة سوكل أو(تشيفرون): وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى العاملة في الخارج.

ب-الشركتين الأوروبيتين:

شركة النفط البريطانية (BP): التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا.

شركة (شل) الهولندية الملكية: وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية/ ولدت هذه الشركة في 1907 **(الرميحي، 1982، ص15)**.

إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية السبعينات عندما اشتد نشاط منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC)، تعتبر بمثابة العصر الذهبي لهذه الشركات، حيث كانت تحقق أرباحاً أسطورية، وكان مصدر تلك الأرباح ليس فقط الفئة الصغيرة من بلدان العالم الثالث التي تحتفظ أراضيها بالنفط، بل أيضا الفئة الكبرى من ذلك العالم التي تحتاج أقطارها إلى استهلاك النفط، حيث قامت تلك الشركات ببناء شبكات للتوزيع فيها **(الرميحي، 1982، ص107)**. فقد دأبت هذه الشركات على انتهاج سياسة قصيرة المدى، فكانت تقوم باستخراج أكبر كمية نفطية بأسرع وقت ممكن، تخوفا من عمليات التأميم، فكانت هذه الشركات تغرق الأسواق بالبترول، وتتسبب بتراجع أسعار النفط باستمرار محملة بذلك الدول النفطية الخسائر التي كانت تمنى بها، كما أن ما تحصل عليه هذه الدول من عوائد مالية من قبل الشركات العملاقة كادت تكون في الحالات العامة المصدر الوحيد الذي يمولها بالعملات الأجنبية، فعمليا شكلت الدول النفطية وعلى مدى عقود طويلة من الزمن ضمانا أكيدا لحصول الدول الصناعية على النفط بأسعار زهيدة جدا **(كامبيل وآخرون، 2004، ص9)**.

ولقد اعتمدت الشركات النفطية الكبرى في بداية السبعينات على إستراتيجية تتضمن محورين أساسيين هما:

- **المحور الأول:** البدء في تحول وانتشار جديد لاستثماراتها على المستوى الجغرافي، وذلك من خلال تحويل جزء من الاستثمارات النفطية المركزة في مناطق النفوذ التقليدية (الخليج العربي وأفريقيا...) إلى مناطق جديدة منتجة للنفط كبحر الشمال، وألاسكا وأمريكا الجنوبية.
- **المحور الثاني:** الانتشار الأفقي للاستثمارات وامتدادها إلى كل المصادر الطاقوية الإحلالية للنفط (فحم، غاز، طاقة نووية... لخ).

وبالتالي فلقد تحولت الشركات النفطية الكبرى إلى شركات طاقوية باعتبار أن مراقبتها امتدت إلى عدة مصادر جديدة للطاقة بأساليب مختلفة امتدت إلى تملكها لجزء هام من الموارد الأولية (مناجم الفحم، مناجم اليورانيوم، مناجم الرمل الأسفلتي) واحتكارها لتكنولوجيات استغلالها وتحويلها إلى طاقة، فالهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو تحقيق احتكار آخر في مجال الطاقة على غرار الاحتكار الذي حققته من قبل في مجال النفط **(خليف، 1987، ص35)**.

وقد اتجهت الشركات النفطية العالمية الكبرى في الآونة الأخيرة إلى الاندماج لخلق كيانات ديناصورية بحيث انخفض عددها إلى خمس شركات كبرى بعد أن ابتلع كل منها عددا من الشركات الأصغر وصارت تعرف بـ"الشقيقات الخمس" "Five Sisters" أو العمالقة الكبار، وهذه الشركات هي **(عبد الله، 2003، ص87):**

Exxon Mobil, Shell, BP-Amoco, Chevron-Texaco, and Total-Fina-Elf.

ثانياً. الشركات الوطنية النفطية: هي تلك الشركات التي ترجع ملكيتها إلى الدولة، فهي تقوم بعملية استثمار النفط الذي تتوفر عليه بلادها، إما لوحدها أو بشراكة مؤسسات أجنبية أخرى، حيث تقوم هذه الشركات بعمليات التكرير، التصنيع والتسويق... إلخ والحصول على أرباح أو عوائد يتم توجيهها للتنمية الوطنية، فنشاطات هذا النوع من الشركات وكذا قوتها تختلف من دولة لأخرى، والهدف من هذه الشركات هو حماية الثروات النفطية الوطنية، والحفاظ عليها من عمليات النهب التي قد تقوم بها الشركات العالمية، أما عن بداية ظهور هذه الشركات فترجع إلى عمليات التأميم في أمريكا الجنوبية كما ظهرت في أوروبا للتخلص من احتكارات الشركات العالمية للأسواق الأوروبية **(العلي، 2006/2005، ص28)**.

وتعتبر المكسيك من أسبق الدول التي أنشأت مؤسسة للنفط وكان ذلك في 1938، وفي ظل التغيرات الهيكلية التي حدثت في السوق النفطية العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، كان لابد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها، وحتى تتمكن من تنفيذ تلك السياسة يجب أن تقيم أذرع تنفيذية قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي تتصارع في تلك السوق، ومن هنا برزت فكرة إنشاء الشركة الوطنية للبترول، وكانت أولى تلك الشركات هي الشركة الإيرانية(NIOC) والتي صدر قرار من البرلمان الإيراني في 30 أفريل 1951 بإنشائها، وذلك جاء بعد تأميم البترول الإيراني وعهد إلى هذه الشركة إدارة مرافق البترول المؤمم نيابة عن الدولة، وتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من شركات النفط الوطنية في الدول المصدرة للبترول: في فنزولا CVP في1960/04/19، وفي الكويت(KNPC) في1960/10/03، وفي اندونيسيا(PERTAMINA) عام 1961، وفي السعودية (PETROMIN) في 1962/11/30، وفي الجزائر (SONATRACH) في 1963/12/31، وفي العراق(INOC) عام 1964، وفي ليبيا المؤسسة العامة للبترول في 1968/04/14، أما خارج الأوبك، أنشأت مصر المؤسسة العامة للبترول عام 1958 وأعيد إنشاؤها بالقانون 20 لسنة 1976 بعد تعديل اسمها إلى الهيئة المصرية العامة للبترول(EGPC). كما قامت بعض دول أمريكا اللاتينية بإنشاء شركاتها الوطنية، ومنها(YPF) في الأرجنتين، (PETROBRAS) في البرازيل، (EPF) في البيرو، (ENAP) في الشيلي و(FCOPETROL) في كولومبيا**(عبد الله، 2003، ص121-122)**. ولقد تطورت الكثير من تلك الشركات الوطنية محققة نمواً في أسواقها المحلية، ثم توجهت بعدها إلى الخارج باحثة عن النفط الخام الذي تقوم بنقله إلى دوله بهدف تكريره وتسويقه، محققة بذلك عوائد كانت ستستأثر عليه الشركات العالمية **(العلي، 2006/2005، ص28)**.

ثالثاً- منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك):

1- نشأة الأوبك: أنشأت (OPEC) في بغداد، يوم 14 سبتمبر سنة 1960م في نهاية المؤتمر الذي انعقد لمجابهة تخفيض الأسعار الذي قررته الشركات النفطية، ومنذ سنة 1957م كان المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد قرر الدعوة إلى مؤتمر عربي، وذلك من أجل توعية بلدان الشرق الأوسط بالمخاطر المحيطة بها، انعقد المؤتمر الأول في القاهرة، في شهر أبريل سنة 1959م وشارك فيه مراقبون من إيران وفنزويلا وفي القاهرة أيضا ولدت فكرة إنشاء جهاز دائم مهمته تنسيق المسائل النفطية، وتضمن المشروع الذي أقر في مارس سنة 1960 من قبل اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، والذي وضع التمهيد للمؤتمر البترول العربي الثاني، بذرة منظمة الأوبك (OPEC).

دوليا اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (ONU)، في 30 يونيو سنة 1965، بمنظمة الأوبك كهيئة دولية نتيجة الدور الحيوي الذي يلعبه البترول في تطوير البلدان النامية اقتصاديا واجتماعيا **(المخادمي، 2004، ص30)**.

2- التعريف القانوني لمنظمة الأوبك: لم يأت دستور منظمة الأوبك الذي تم وضعه في كانون الثاني سنة 1961 بتعريف لهذه المنظمة، وإنما اكتفى بالإشارة في نص المادة الأولى منه إلى كونها منظمة حكومية دائمة.

وقد تم تعريفها على أنها "منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويختصر اسمها إلى الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النفط **(الطراونة، لعبيدي، 2013، ص284)**.

وعلى العموم يمكن تعريفها على أنها: منظمة أو هيئة إقليمية متخصصة ذات نشاط اقتصادي تتمتع بصفة الديمومة ولها إدارة ذاتية يتم التعبير عنها من خلال أجهزة وفروع خاصة بها، وتكتسب الشخصية القانونية الدولية. اتفقت مجموعة من الدول التي تجمع بينها مصالح مشتركة على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري في مجال النفط لتحقيق أهداف معينة في ميثاق تأسيسها.

3- أهداف منضمة الأوبك: حددت أهداف المنظمة من خلال نص المادة 2 على النحو التالي **(الطراونة، لعبيدي، 2013، ص291)**:

- إن الهدف الرئيس للمنظمة، هو تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء، وتقرير أحسن السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة،

- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي من شأنها أن تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بنية إزالة أية تعليمات ضارة ولا موجب لها،

– تراعي في جميع الأوقات مصالح البلدان المنتجة، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية ذات كفاءة ومستقرة من النفط للدول المستهلكة،

من خلال الأهداف السابقة يتضح أن الأوبك تقوم على مبدأ مهم وهو مبدأ التعاون وتنسيق الجهود، سواء بين أعضائها مع بعضهم البعض، أو بينهم وبين الدول المستهلكة للنفط، وذلك لتحقيق مصالح المجموعتين، وتجنب أي نتائج ضارة مصدرها تذبذب أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

رابعاً. الوكالة الدولية للطاقة(EIA): تأسست وكالة الطاقة الدولية في تشرين/نوفمبر عام 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الاقتصادي OECD لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة عضو في OECD.

1– الأهداف الأساسية للوكالة: تهدف الوكالة إلى تحقيق ما يلي **(بايرلي، د.ت، ص05):**

– إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط،

– تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات العالمية،

– المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقوية،

– تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة، تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي.

2– الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة: تتكون هذه الوكالة حاليا من 29 بلد عضو وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، تركيا، سويسرا، السويد، اسبانيا، سلوفاكيا، البرتغال، بولونيا، النرويج، نيوزلندا، هولندا، لوكسمبورغ، كوريا، اليابان، إيطاليا، ايرلندا، المجر، اليونان، ألمانيا، فرنسا، فنلندا، استونيا، الدنمارك، التشيك، كندا، بلجيكا، النمسا، أستراليا) **(IEA , 2015).**

خامساً– منظمة الأوابك (OAPEC): هي مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تختلف بعض الشيء عن غيرها من المنظمات العربية، حيث أن عضويتها تقتصر على الدول العربية المصدرة للنفط، تأسست هذه المنظمة في كانون الثاني (يناير)عام 1968 من ثلاثة دول عربية هي: الكويت، المملكة العربية السعودية والمملكة الليبية، أما العراق فلم يرغب آنذاك في الاشتراك فيها بسبب موقفه من الدول المؤسسة، ثم قامت الثورة الليبية عام 1969 وطالبت بتوسيع عضوية المنظمة وتعديل شروط العضوية، وبذلك انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين والجزائر ودبي وقطر عام 1970، وقد عدلت المادة السابعة من الاتفاقية عام 1972 لفتح العضوية لدول عربية أخرى يكون النفط مصدرا هاما لدخلها الوطني وليس مصدرا رئيسيا كما كان سابقا، وبعد

هذا التعديل، انضمت كل من العراق وسوريا ومصر وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد(**برجاس، 2000، ص245**).

وكان هدف المنظمة بحسب بنود اتفاقيتها هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وتقرير أفضل الوسائل للمحافظة على مصالح أعضائها في هذه الصناعة، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لتنمية صناعة النفط في الدول الأعضاء، ومن خلال الأهداف سالفة الذكر يتضح أن هذه الأخيرة تعبر عن الرغبات السياسية للدول المؤسسة آنذاك وهي السعودية والكويت وليبيا، حيث كانت بعيدة عن الطموحات السياسية والإستراتيجية للشعوب العربية، التي كانت تنادي باستخدام النفط العربي في المجالات الإستراتيجية كافة وخاصة السياسية، كما لأنه إلى يومنا هذا لم ينبثق عن هذه المنظمة سوى بضعة شركات متواضعة الإمكانيات مقارنة بالإمكانيات المالية والاقتصادية الهائلة، وأبرز هذه المشروعات المشتركة هي(**الشمري، 2014، ص398**):

– الشركة العربية البحرية لنقل البترول، تأسست سنة 1973 ومقرها الكويت؛

– الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (اسري)، تأسست سنة 1974 ومقرها البحرين؛

– الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)، تأسست سنة 1975 ومقرها السعودية.

سادساً– منتجو النفط خارج منظمة الأوبك(IPEC): أغلبية هذه الدول صناعية متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا، ودول بحر الشمال)، ومن الدول النامية نجد (الصين، المكسيك، كازخستان، وسلطنة عمان)، وتعتبر هذه البلدان مستهلكة ومستوردة للنفط، بالرغم من أنها تنتج حوالي 60٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، إلا أن احتياطي النفط الذي بحوزتها فهو يقل عن 20٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وهذا ما يجعل مسألة نضوب هذه الموارد في هذه الدول أسرع من دول الأوبك، كذلك فأنتج هذه الدول في يتراجع سنويا بسبب الاستخراج المكثف لنفطها بغية التأثير على سياسة الأوبك بتخفيض إنتاجها، كما أن هذه الدول يمكنها التأثير على أسعار النفط، فمثلا عند قيامها بزيادة العرض النفطي فإن ذلك يؤدي مباشرة إلى انخفاض الأسعار(**بوالشعور، 2012، ص19**).

المبحث الثالث: السوق النفطية العالمية وإعادة استثمار العوائد النفطية

تستحوذ سوق النفط على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر النفط بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن تطور السوق النفطية

تتسم صناعة النفط العالمية بكثافة التكاليف الرأسمالية في مراحلها المختلفة، ابتداء من الاستكشاف ومرورا بالإنتاج وانتهاء بالتصنيع والتسويق، فقد لاق موضوع تنظيم السوق النفطية وإدارتها أهمية بالغة، منذ بداية الصناعة النفطية. وذلك لأهمية النفط كسلعة إستراتيجية ودوره المهم في الاقتصاد العالمي وتأثيره على كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أنه لم تنفرد الدول المنتجة بأمر تنظيم السوق، من خلال منظمة الأوبك، بل شمل ذلك أيضا الدول الاستهلاكية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توظيف كافة الوسائل والأدوات المتاحة، وقد لعبت الدول العربية المنتجة الرئيسية للنفط دورا بارزا ومهما للتأثير في تنظيم السوق النفطية من خلال تأثيرها الفاعل داخل منظمة أوبك وامتلاكها الجزء الأكبر من الطاقات الإنتاجية الفائضة في العالم.

منذ إنشاء سوق النفط العالمية وهي تمر بمراحل تنظيمية مختلفة، وكل مرحلة من تلك المراحل كانت لها خصائصها التي تختلف عن سابقتها، وذلك ابتداء من احتكار عدد محدود من الشركات النفطية الكبرى لمراحل الصناعة المختلفة، وبالتالي سيطرتها على السوق النفطية العالمية بشكل عام، ثم أخذت الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك الدول العربية، زمام التأثير على تنظيم السوق النفطية من خلال منظمة الأوبك وذلك عبر استراتيجيات مختلفة تطلبتها كل مرحلة من مراحل التطور للسوق(**المعهد العربي للتخطيط، ص186**)، ويمكن تقسيم فترات تنظيم السوق النفطية إلى مرحلتين رئيسيتين وهما فترة ما قبل 1973، والفترة التي تليها.

أولاً. الفترة ما قبل عام 1973: ظهر النفط لأول مرة في رومانيا ثم اكتشف بصورة محددة أواخر القرن التاسع عشر في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وكان أولى البلدان التي أنتجته عربيا هو العراق ثم السعودية والبلدان الأخرى تباعا، وقد اتسمت سوق النفط العالمية بتغيرات جوهرية هائلة فبعد أن كانت مجموعة شركات روكفلر (بداية عام 1920) والشركات السبع الكبرى (الانكلوسكسونية وشركة النفط الفرنسية) بعد الحرب العالمية الثانية هي التي تخضع مراحل الإنتاج الصناعي عن النفط لمصالحها الخاصة، أضحت الأوبك كقوة مهيمنة

تتحكم بنسبة كبيرة من المعروض النفطي، في الوقت الذي لازالت الشركات الاحتكارية الكبرى تمارس احتكار القلة في ميدان الشراء، وقد خضعت الأقطار العربية لوطأة الانتداب من خلال معاهدة سايكس بيكو المعروفة بعد انهيار الدولة العثمانية والتي أمنت مساحات واسعة من تلك البلدان المنتجة للنفط لصالح البلدان الرأسمالية في مجال الطاقة، وتزايد الإنتاج النفطي بنسبة (537٪) بين عامي 1900-1925 وما نسبته(306٪) عام 1950 مقارنة بعام 1925، في حين وصل الطلب العالمي على النفط في تلك الفترة ما مقداره (2597) مليون برميل عام 1950، وبعد زوال الانتداب وصدارة الاحتكارات الأمريكية لصنع القرار الاقتصادي أخذت تلك الاحتكارات تساهم في رفع أسعار النفط من أجل توسيع حجم رأس المال المتراكم وتوفير مصادر بديلة للطاقة. وكل ذلك جرى من خلال المساعدات وتم ذلك عن طريق المساعدات المالية التي قدمتها الشركات الاحتكارية الأمريكية للدول المنتجة للنفط، حيث لم تحتوي تلك المساعدات على تكاليف إضافية لهيكل التكاليف القائم لتلك الشركات تحوطا من ارتفاع الأسعار أو ضمان حدود أدنى لمستويات الأرباح **(عون، 2007، ص358)**.

وفي عام 1952 طرأت على العلاقات بين عدد من الدول العربية المنتجة للنفط وشركات النفط المستثمرة الكبرى والعاملة في أراضيها كثير من التغيرات الإدارية والاقتصادية، وبدأت تطالب بسريان مبدأ مناصفة الأرباح، وقد ظهر هذا التغير في تدخل حكومات الدول المنتجة للنفط بمختلف مجالات الإنتاج والتصنيع لهذه السلعة على أراضيها، واستمرت هذه السياسات حتى عام 1953، حيث حافظت أسعار النفط تقريبا على نفس المستوى الذي بلغته في عقد الأربعينيات والخمسينيات ولم يتجاوز سعر البرميل الواحد في أحسن الظروف(2.76) دولارا، وتسعى كثير من الدول العظمى إلى تجميد أسعار النفط في السوق الدولية لتنمية اقتصادها على حساب اقتصاديات الدول الفقيرة، إلا أن هذا الواقع لم يدم طويلا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتنقيب عن النفط الخام، وقد أجبرت الشركات النفطية الكبرى على إقرار مبدأ زيادة أسعار النفط، لكن هذا بدأ بزيادات طفيفة حتى وصل إلى مستوى(3) دولارات في عام 1954 وكان لهذه الزيادة انعكاس هام على التنمية الاقتصادية للدول المنتجة مما أدى إلى الإسراع والتوجه لزيادة الإنتاج في العالم العربي، حيث ازداد إنتاج الدول الخليجية من(20) مليون طن إلى(120) مليون طن يوميا في عام 1955 وشكل هذا الإنتاج ارتفاع حصة الإنتاج العربي في السوق الدولية إلى نسبة 20.4٪ من الإنتاج العالمي للنفط، لكن عوائد هذه الزيادة لم تكن كاملة في صالح دول الخليج العربي، حيث كان الإنتاج يتم من خلال شركات أجنبية عملاقة تتقاسم الأرباح مع هذه الدول، ولقد حصلت الشركات النفطية الأميركية على الحصة الأكبر من إنتاج النفط العربي، حيث تم استغلال 59٪ من إنتاجها لصالح الشركات النفطية الأميركية الكبرى، و30٪ لصالح الشركات البريطانية و6٪ لصالح الشركات الفرنسية و4٪ لصالح الشركات الهولندية، ولقد أدت هذه التطورات في إنتاج واستهلاك النفط إلى زيادة الإنتاج التجاري بين الشركات العالمية والدول، وذلك بهدف السيطرة على السوق العالمية للنفط، ولكن

غلق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ومنع إمدادات النفط من عدد من الدول العربية فيما بعد، تسبب في حدوث تغيرات هامة في السوق الدولية، حيث شعرت الدول العظمى والمستوردة للنفط بأهمية انقطاع أو النقص في إمداد هذه السلعة على الأسواق المحلية، إضافة للأسواق العالمية، وأشار إلى أهمية النفط العربي في العالم، وانعكس ذلك مباشرة على أسعار النفط الخام بصورة خاصة وأسعار النفط المصنع بشكل عام، فارتفع سعر البرميل الواحد في بداية عام 1957 إلى(3.25) دولار، حيث بدأت كثير من الدول والشركات النفطية والمؤسسات الحكومية بإتباع سياسات جديدة مع دول الشرق الأوسط وإيران، نتج عنها توقيع بعض الاتفاقيات التي دعيت باتفاقيات المشاركة أو المقاولة، ونتيجة لذلك حصلت الدول المصدرة للنفط على ضمانات تم من خلالها السيطرة على مواردها الطبيعية وازدادت نسبة عائداتها من النفط إلى أكثر من 57٪ من الإيرادات، وفي عام 1959 وبعد أن الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، قامت بعض الدول والشركات الكبرى بالمناورة على الأسعار لكسب السوق، فقامت بتخفيض أسعار منتجاتها النفطية الشيء الذي كان له تأثير مباشر على السوق الدولية، وكان على رأس هذه الدول فنزويلا فأدى هذا إلى انخفاض الأسعار الدولية إلى(3.14) دولار للبرميل الواحد، فدعت حينها الدول العربية بسبب تأثر الإنتاج فيها بأسعار النفط الدولية إلى مؤتمر قمة عربي لمواجهة الموقف واتخاذ مواقف موحدة، وتم انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة عام 1959 وأصدر جملة من القرارات والتوصيات والسياسات النفطية الهامة لتوحيد المواقف والسياسات البترولية العربية وكان من أهم هذه القرارات ما يتعلق بأسعار النفط العربية، غير أن أسعار النفط استمرت في الانخفاض لاستنزاف احتياطي النفط العربي وبعض الدول النامية فأقدمت على تخفيض جديد على أسعار النفط العربي، وتكبدت اقتصاديات الشرق الأوسط ودول الخليج العربي خسائر فادحة من وراء ذلك، الأمر الذي حفز هذه الدول لاتخاذ إجراءات موحدة لمواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت غارقة في دراسة السوق الدولية وكيفية السيطرة عليه وإغراقه بالفائض من الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى تضافر الجهود العربية وإنشاء منظمة (الأوبك OPEC) لمواجهة التحديات والتكتلات الدولية (**الصفدي، 2007**).

وبعد عشر سنوات أي في سنة 1960 تضاعف الإنتاج ليصل إلى ألف مليون طن (6.3 مليار برميل)، ومع استمرار النسبة العالية في الاستهلاك فلم تمر أكثر من ثماني سنوات حتى تضاعف الإنتاج من جديد ليصل إلى ألفي مليون طن سنويا(12.6 مليار برميل) في سنة 1968، في العالم الغربي وفي السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية ظهرت الاختلافات في السياسات النفطية بين شركات النفط في أمريكا الشمالية (أساسا الشركات في الولايات المتحدة وكندا والى حد أقل المكسيك) وبين بقية شركات العالم (خارج المنظومة الاشتراكية) (**الرميحي، 1982، ص14**).

يمكن القول أن الحرب العالمية الثانية كانت مرحلة تحول في السياسات النفطية في العالم الغربي، حيث أن الولايات المتحدة كانت مصدرا رئيسيا للنفط لتمويل أوروبا وبقية أنحاء العالم حتى نهاية الحرب، ولكنها مع انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها تزايد الطلب على النفط في أمريكا لسد الاحتياجات الاقتصادية، كذلك التسارع في إنتاج النفط في الحقول الجديدة – خاصة في حقول الشرق الأوسط التي أصبحت تغذي احتياجات أوروبا (**الرميحي، 1982، ص14**).

ثانياً. الفترة ما بعد عام 1973: اشتملت هذه الفترة على جملة من الأحداث نذكرها في مايلي:

1- الأزمة (الصدمة) النفطية عام 1973: في سنة 1973 قررت المنظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400٪، فأطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية(**بوزيان، لخديمي، 2012، ص188**)، حيث قدر إنتاج الدول العربية والإسلامية خلال هذه السنة بحوالي 29070 مليون برميل/يوميا من مجموع الإنتاج العالمي وقدره نحو 55803 مليون برميل/يوميا أي بنسبة 33.9٪(**مسعد، 2004، ص39**).

بعد أزمة النفط عام 1973 استطاعت الدول العظمى بفعل كفاءتها وتماسكها وتنظيمها وتخطيطها السليم للمستقبل، أن توجد لنفسها موقعا هاما في سوق النفط العالمي، واتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد والسياسات معتمدة على مقومات أساسية وهامة نورد بعضها فيما يلي (**بودرامة، 2008، ص7**):

– تبني سياسة التأثير المباشر وغير المباشر على العرض والطلب على النفط كأداة لإدارة السوق، بدلا من الاعتماد على الشركات النفطية العالمية،

– وضع العديد من الحواجز الجمركية والقيود الكمية على استيراد النفط، بهدف الضغط على الطلب على النفط باتجاه تخفيضه، وخاصة النفط العربي وفرضت لذلك الضرائب على استهلاك النفط ومشتقاته، ودعمت القوانين والإجراءات الاقتصادية أو البيئية المؤدية إلى الحد من استخدام النفط واستهلاكه،

– زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك بدعم وزيادة الاستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول الغربية وخارجها،

– زيادة الاعتماد على استخدام البدائل من خلال دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير استخدام البدائل لتحل محل النفط كمصدر للطاقة، أو بهدف تنويع مصادر الطاقة ومحاولة تخسير النفط موقعه كمصدر رئيس للطاقة،

– إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من استهلاك النفط، وزيادة إنتاجه خارج أوبك وداخل دولهم،

– بناء مخزون استراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من ارتفاع أسعاره،

– توجيه السياسات الاقتصادية والمالية للمنظمات المعنية بالشؤون الاقتصادية العالمية، ككبريات المؤسسات المالية والعالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك وخاصة النفط العربي.

2- الأزمة النفطية عام 1980: بعد فترة زمنية لم تكن طويلة، شهد العالم صدمة نفطية ثانية وذلك عام 1980، وذلك رغم انخفاض الطلب العالمي على النفط مقارنة مع مستويات عام 1973، وترجع حيثيات هذه الأزمة إلى حالة الهلع التي أصابت الأسواق العالمية والتخوف من الانقطاع المفاجئ في إمدادات النفط إثر الثورة الإسلامية في إيران، حيث يعتبر هذا البلد في ذلك الوقت ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية، حيث انخفض الإنتاج النفطي الإيراني من 5.5 مليون برميل/يوميا إلى 40 ألف برميل/يوميا عشية الثورة. كما تزامنت الثورة الإيرانية مع انقلاب في العراق والذي يعتبر أيضاً من كبار مصدري النفط في العالم. ووصلت الأزمة إلى ذروتها مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980 التي حرمت أسواق النفط من حوالي 3 ملايين برميل يصدرها البلدين يومياً، مسببة أكبر قفزة تاريخية في أسعار النفط في القرن الماضي أوصلت سعر البرميل إلى 42 دولاراً **(صغبيني، 2011، ص38)**.

3- أزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل **(بوزيان، لخديمي، 2012، ص188)**.

والأسباب إلى أدت إلى تدهور أسعار البترول في 1986 تتمثل في الآتي **(عبد الله، 1987، ص118)**:

– حركة قوية لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها والتي اشتدت بعد الارتفاع الثاني لأسعار النفط إثر قيام الثورة الإيرانية، وقد برزت أهم معالم تلك الحركة بصفة خاصة في الدول الصناعية الغربية والتي يستهلك فيها الجانب الأكبر من الطاقة في العالم وتعتبر في مجموعها أهم مستورد للنفط،

– وقوع اقتصاديات الدول الصناعية الغربية فريسة للكساد الاقتصادي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مما انعكست آثاره على حجم الطلب على النفط وبالتالي على هيكل أسعاره،

– إنشاء تنظيمات محلية في كل دولة صناعية منذ 1974، وكذلك إنشاء تنظيم جماعي هو الوكالة الدولية للطاقة في باريس، وقد قامت الدول المستوردة بمساندة هذه التنظيمات بوضع وتنفيذ سياسات متعددة لدعم قواها التفاوضية في مواجهة الدول المصدرة للنفط. فقد قامت باستخدام المخزون النفطي الاستراتيجي كوسيلة للمناورة والتأثير على أسعار الأسواق، وتشجيع الإنتاج في دول غير أعضاء بالأوبك في محاولة منها لكسر قوة هذه

الأخيرة، وكذا تشجيع أنماط استهلاكية مبذرة في الدول المصدرة للنفط لتنشيط صادراتها الصناعية إليها من جهة ولاستنفاذ احتياطاتها المالية في أقل وقت ممكن.

وفي ديسمبر 1986 قرر المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك الموافقة على خفض إنتاج المنظمة بنسبة 7.2٪ ليصبح الإنتاج 15.8 مليون برميل يومياً بدلا من 17 مليون برميل بدءا من يناير 1987 لمدة 6 شهور. والموافقة على توصية لجنة الأسعار بالعودة السريعة إلى نظام الأسعار الثابتة بحيث يكون سعر الأساس لبترول المنظمة 18 مليون برميل ابتداء من يناير سنة 1987 وبسعر للبرميل 18 دولاراً(**مسعد، 2004، ص39**).

ومن المتوقع أن يتأثر تنظيم السوق المستقبلي بتطورات الطلب العالمي على النفط على المدى الطويل وسياسة الدول المستهلكة فيما يخص بدائل لنفوط الأوبك، والجوانب البيئية، وكذا الإنتاج من الدول خارج الأوبك وسياسات بلدان هذه الأخيرة فيما يخص زيادة الطاقات الإنتاجية، واستخدامها ومدى الانسجام بين تلك الدول.

4- سوق النفط بعد أزمة 1986إلى القرن الواحد والعشرون : إن ما ميَز الفترة ما بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، هو عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية، السياسية، والأمنية، وظهور ظاهرة جديدة ألا وهي العولمة، وغيرها من تقلبات وتغيرات التي أثرت على صناعة وسوق النفط على الساحة الإقليمية، القارية والدولية، ويمكن لنا تلخيص أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت على سوق النفط العالمية خلال فترة 1986 إلى غاية القرن الواحد والعشرون، فيما يلي :

- تغير سوق النفط من سوق العارضين إلى سوق الطالبين بسبب الأزمة النفطية العكسية 1986،
- شهدت سنة 1991 سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي (سابقا)،
- سيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي وذلك تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في أواخر القرن الماضي،
- سببت حادثة 11 سبتمبر 2001 في زعزعة النظام الرأسمالي من حيث عدم الاستقرار الأمني، وكما سبب انهيار المصارف المالية نتيجة أزمة العقار في سنة 2007 خلل في الاستقرار المالي،
- ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته، والتي لم يشهدها من قبل خاصة في سنة 2008 ، مما أثر سلبا على استقرار سوق النفط ومن ثم على اقتصاديات الدول الصناعية الممثلة في الشركات النفطية العملاقة (**مخلفي، 2012/2011، ص52**)، حيث كان للأزمة المالية العالمية تأثير على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط انخفضت الأسعار خلالها من ما يزيد عن 147 دولار إلى 32 دولار للبرميل في غضون أشهر، فيتضح أن تداعيات الأزمة المالية العالمية كانت على أسعار النفط، فارتفاع الأسعار كان بشكل متدرج من 40 دولار في شهر أيار عام 2004 إلى 70 دولار في في شهر أب 2005 إلى 100 دولار في كانون الثاني 2008 وإلى أكثر من 147 دولار في نفس السنة ليبدأ في التراجع بعد أن بلغ ذروته ليقرب من 32 دولار مع بداية سنة

2009، ولم تنفع معها محاولات الأوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاود الأسعار كما كانت عليه أو وقف تدهورها، وكان تأثير قراراتها محدودا، لان هناك دولا منتجة كثيرة خارج منظمة أوبك أو حتى بعض دول الأوبك لا تلتزم بحصصها تماما من الإنتاج، وحاولت كل دولة تعويض ما خسرته من إيرادات عامة بزيادة كمية إنتاجها ولو بشكل غير فعلي(**الموسوي، 2009، ص5**).

– زيادة الطلب على النفط بسبب تطور النمو الاقتصادي العالمي في البلدان الناشئة، خاصة الصين، وقد تطور النمو السنوي في سنة 2010 من 8٪ إلى 10٪، مقارنة بالتطور البطيء للنمو السنوي من 1٪ إلى 3٪ الخاص بالبلدان الصناعية الغربية.

– نجاح تجارب الشركات الوطنية، التي تختلف بحسب الاستقرار السياسي والاقتصادي لكل بلد منتج للنفط ومدى حرية العمل الذي تتركه الحكومات لهذه الشركات في الاستثمار والتخطيط والتعيين والتمويل. ومن الشركات النفطية المرموقة، نرى مثلا الشركة الوطنية السعودية(أرامكو) و(بتروناس) الماليزية و(بتروبراس) البرازيلية وشركة النفط الوطنية الصينية، كذلك شركة غاز بروم الروسية، وشركة النفط الوطنية الفنزويلية وأخيرا شركة النفط الوطنية الإيرانية، حيث تسمى هذه الشركات في هذا القرن الحالي بالأخوات السبع الجديدة (**مخلفي، 2012/2011، ص 52**).

المطلب الثاني: حجم سوق النفط العالمية

يمكن تحديد المحددات الرئيسية للسوق البترولية العالمية في الطلب العالمي على النفط والكميات المعروضة منه، ومستويات المخزون، وتفاعل تلك العناصر، فضلا عن عدد من العوامل الأخرى والتي تنعكس كلها على مستويات الأسعار.

أولاً– الطلب العالمي على النفط: يشكل النفط المكون الرئيسي من مجموع استعمالات الطاقة في العالم، ويتوقع أن تستمر أهميته الكبيرة لعقود عديدة قادمة، فقد شكل الطلب على النفط حوالي 31.4٪ من إجمالي العرض العالمي للطاقة (البالغ نحو 13371 مليون طن مكافئ نفط) لعام 2012، وبلغت حصة الفحم 29.0٪ والغاز الطبيعي 21.3٪ والطاقة المائية 2.4٪، والطاقة النووية 4.8٪، والطاقة الحيوية 10.0٪، وطاقات أخرى (تشتمل على الطاقة الشمسية، الجوفية، طاقة الرياح) 1.1٪ خلال العام المذكور **(IEA, 2014, P6)**.

1– تعريف الطلب على النفط: يعرف الطلب على النفط بأنه طلب "مشتق" من الطلب على السلع والخدمات، فهو بشكل عام يعتمد على معدل النمو السكاني والاقتصادي وعلى أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة إضافة لتأثير سياسات ترشيد الاستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط سواء قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء(**المعهد العربي للتخطيط، ص188**)، وقد تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي، حيث ظل محافظا على حصة تزيد عن ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة عالميا، حيث وصلت

حصة النفط من إجمال استهلاك الطاقة إلى أعلى مستوياتها عند 47٪ في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي، وكانت أكثر المراحل حرجا في الطلب على النفط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي، عندما حدث شبه انفصال بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو على الطلب، وكان السبب الرئيسي في ذلك سياسة ترشيد استخدام الطاقة وتحول الدول الصناعية من استخدام النفط في توليد الكهرباء إلى مصادر أخرى كالطاقة النووية والفحم.

2- محددات الطلب على النفط: يتأثر الطلب على النفط كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

أ- النمو الاقتصادي: إن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي، حيث أن الطلب على النفط يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصل إليه العالم، حيث نجد أن الطلب على النفط يتزايد مع تزايد درجة التطور الاقتصادي، كما يرتبط النمو الاقتصادي والناتج من عملية التقدم التقني والصناعي ارتباطا وثيقا بحجم الطلب على النفط، حيث أن الزيادة في النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي وبالتالي زيادة في الطلب على النفط والعكس صحيح، ففي بعض الدول المحورية ذات الثقل الاقتصادي العالمي كأميركا وبعض الاقتصاديات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور وفي أفضل حالاتها، فإن الطلب الكلي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات عجلة النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح، كذلك يمكن القول أن الطلب على النفط يزداد عند توقع استمرار عجلة النشاط الاقتصادي لفترة معينة(كونه داعماً ومدخلًا أساسياً لها)، أو حتى عند توقع بدء تعافي الاقتصاد من حالات سبات أو انكماش(كونه معززا لديناميكية التعافي وداعمًا لها)، لذلك تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة ما يعني وجود ارتباط وثيق (علاقة طردية متداخلة) بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب النفطي، فكل عامل يؤثر في الآخر.

ب- الاستقرار السياسي والأمني في العالم: إن العوامل الجيوسياسية تؤثّر في مستوى الطلب، بالإضافة إلى تأثيرها في أسعار النفط، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج، وكميات المعروض العالمي، ذلك أنّ الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج، أو طرق النقل والتوزيع، أو أماكن الاستهلاك، تؤثّر في أسعار النفط، وبالتالي تأثر الطلب عليها، كما يتأثر الطلب بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة له، وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، بحيث أنّ حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثّر في مستويات الطلب وكذا أسعار النفط(**النجوم، 2015 ص4**).

ج- السعر: يعد عامل السعر من العوامل المؤثرة في الطلب النفطي للسلعة النفطية، سواء كانت خاما أو منتجات نفطية، حيث أن ارتفاع السعر النفطي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات النفطية وبالتالي يقل الطلب على البترول الخام، ويبقى الطلب على المنتجات النفطية كما هو، ويرجع ذلك إلى أن

اختلاف الأسعار يتوزع بين تلك المنتجات، أما على المدى البعيد فإن الارتفاع في أسعار النفط الخام يؤثر في الطلب على النفط الخام، وكذا في الطلب على المنتجات النفطية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع (**العمري، 2007-2008، ص39**).

د- أسعار بدائل النفط: تلعب أسعار السلع البديلة للنفط دورا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب على النفط فمستوى هذا الأخير يرتفع في حالة ارتفاع أسعار السلع البديلة له والذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية تجاه النفط، ويحدث العكس أي انخفاض مستوى الطلب على النفط في حالة انخفاض أسعار بدائل النفط.

و- المناخ: إن مستوى الطلب على النفط يتأثر بتغيرات دراجات الحرارة بالارتفاع والانخفاض على مدار السنة فيرتفع الطلب على النفط في المناطق والفصول الباردة بينما ينخفض مستوى الطلب في المناطق والفصول الحارة من السنة، ويبقى تأثير هذا العامل على مستوى الطلب نسبي ومكمل للعوامل الأساسية.

هـ- النمو السكاني: توجد علاقة طردية بين عدد السكان والطلب النفطي، فكلما كان عدد السكان كبيرا كلما زاد الطلب على النفط والعكس عندما يقل عدد السكان. ويعتبر هذا العامل من العوامل المساعدة والمكملة للعوامل الأخرى وبالتالي فتأثيره يكون نسبي ومتكامل مع العوامل الأخرى (**بوفليح، 2011/2010، ص24-25**).

3- حجم الطلب على النفط: بلغ الطلب العالمي على النفط الخام خلال عام 2014 نحو 91.32 مليون برميل يوميا بزيادة تقدر بـ 1.1٪ بالمقارنة مع عام 2013، استأثرت الدول(OECD) بحصة 45.82 ٪، و10.2٪ لدول الأوبك، وحوالي 4.54٪ لدول الاتحاد السوفياتي سابقا (FSU) (**OPEC , 2015, p42**).

وبالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط عام 2014، إلا أن معدلات نمو الطلب كانت أقل خلال العام بالمقارنة مع العام السابق، متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، هذا وقد استمرت خلال العام العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، إذ أن التغيير في اتجاه معدلات النمو الاقتصاد العالمي من 3.4٪ خلال عام 2013 إلى 3.3٪ خلال عام 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط، من 1.2٪ في عام 2013 إلى 1.1٪ في عام 2014، والجدول (1-2) يوضح تطور الطلب العالمي على النفط (2014/2008).

الجدول (1-2): الطلب العالمي على النفط الخام للفترة (2008-2014)

الوحدة: مليون برميل/يوم

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	التغير(٪)14/13
أمريكا الشمالية	22.01	21.22	21.46	21.26	20.86	21.40	21.53	0.6
الولايات المتحدة	19.78	19.06	19.18	18.94	18.51	18.96	19.07	0.6
أمريكا اللاتينية	8.02	8.04	8.54	8.80	9.00	9.18	9.33	1.6
أوروبا الشرقية وأوراسيا	5.43	5.29	5.53	5.61	5.66	5.72	5.81	1.5
أوروبا الغربية	14.79	14.06	14.01	13.60	13.19	13.09	12.89	-0.61
الشرق الأوسط	6.92	7.09	7.36	7.58	7.86	8.04	8.29	1.99
أفريقيا	3.18	3.22	3.34	3.41	3.51	3.66	3.78	3.1
آسيا والمحيط الهادئ	25.68	25.83	27.05	27.90	28.91	29.24	29.68	1.5
إجمالي العالم	86.06	84.78	87.33	88.19	89.01	90.36	91.32	1.1

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, p46, 2015, p42. From: www.opec.org Consulted: (31/08/2015, 11:52).

وقد تباينت مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2014، حيث انخفض مستوى الطلب في دول أوروبا الغربية بحوالي 0.61٪، فيما عرفت أمريكا الشمالية وبما فيها الولايات المتحدة نموا ضعيفا في الطلب على النفط بلغ 0.6٪، وكان أعلى معدل نمو للطلب على النفط في إفريقيا حيث بلغ 3.1٪ في عام 2014. إن الزيادة في الطلب كانت نتيجة النشاط الاقتصادي المحموم في بعض الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. إن الطلب (الراهن) على النفط قد يزداد في حالة توقع وجود اختلال في إمداداته المستقبلية نتيجة أزمات أو اضطرابات جيوسياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ الراغبون فيه (المشترون) لزيادة ما يحوزونه منه تجنبا لنقصانه لديهم، فهو أولًا وأخيرا سلعة إستراتيجية محورية لا غنى عنها.

أما عن مستقبل الطلب العالمي على النفط (وخاصة على النفط العربي) يتوقع بعض الاقتصاديين أن ينخفض خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الدول لا يمكنها الاستغناء عن النفط الخام إذ أنه يعتبر هو الوقود الرئيسي للنقل، كما أنه أساسي في صناعة البتروكيماويات.

ثانياً- العرض العالمي للنفط: يعتبر المعروض العالمي من النفط من أهم المحددات للسوق البترولية العالمية.

1- تعريف عرض النفط: يعتمد العرض من النفط الخام على عدة عوامل أهمها حجم الاحتياطي المؤكد وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر البديلة، وسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب أنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله، كما يعتمد كذلك على ظروف الإنتاج والتطور التقني والاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج.

أما بالنسبة للعرض من المنتجات النفطية فيعتمد على ظروف الاستثمار في مرافق التكرير التي تعتمد بدورها على أسعار واستخدامات تلك المنتجات والقوانين والمواصفات البيئية ومستوى العائد على الاستثمار في

تلك المرافق وغيرها من العوامل. كما هو الحال بالنسبة للطلب فقد حدثت تطورات عدة في جانب العرض من النفط سواء فيما يتعلق بقاعدة المورد ذاته (حجم الاحتياطي) أو ظروف وتكاليف ومناطق إنتاجه أو تنظيم الصناعة النفطية سواء فيما يتعلق بمراحل الصناعة (إنتاج الخام أو التكرير والتسويق) أو داخل كل مرحلة أو نوعية الملكية (أي شركات نفط تملكها الدولة أو شركات نفط عالمية).

2- محددات عرض النفط: يتحدد العرض النفطي بمجموعة من العوامل هي كما يلي:

أ- الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثر على العرض النفطي، حيث أن الطلب هو من يخلق العرض، فعندما تكون هناك زيادة في الطلب على النفط يتجه منتجو النفط إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا أن هناك انخفاض في مستوى الطلب على النفط فسيقومون بتقليص عرضهم.

ب- الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط: إن لاحتياطات النفطية وكذا الطاقة الإنتاجية دور كبير في التأثير على العرض النفطي، حيث أنه كلما كانت هناك احتياطات نفطية كبيرة كلما كانت هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات البحث والتنقيب والتي تؤثر كذلك على عرض النفط.

وتعتبر سياسة الإنتاج مجموعة من الإجراءات التي تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة، ويعد تخفيض أو توقيف عملية الإنتاج سلاحا اقتصاديا وسياسيا، ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967-1973، أما من ناحية زيادة العرض أو الإنتاج، فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما كان الحال بالنسبة لإيران والسعودية، اللتان كانتا تطالبا الأوبك كل مرة برفع حصتيهما، باعتبار امتلاكهما لاحتياطي نفطي ضخم.

3- حجم العرض من النفط: نتناول خلال هذا العنصر الاحتياطي والإنتاج العالمي للنفط الخام.

أ- احتياطيات النفط والغاز العالميين: يعرف الاحتياطي النفطي على أنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف **(خضر، د.ت، ص5)**، والاحتياطي النفطي يتغير مع الزمن وكذلك حسب الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة.

ويمكن تقسيم الاحتياطي النفطي إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

الاحتياطي المؤكد أو ثابت: هو عبارة عن كمية البترول(والغاز) التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها في ضوء التكنولوجيا المعروفة ومستويات الأسعار والتكاليف السائدة.

الاحتياطي المحتمل أو المتوقع: فهو عبارة عن كمية البترول(والغاز) التي يمكن الحصول عليها في المستقبل من الكميات التي تم اكتشافها من المواد الهيدروكربونية مطروحا منها الاحتياطي المؤكد، وبمعنى آخر، فإن الاحتياطي المحتمل يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي

المؤكد، وهذه الكميات الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق تطوير حقول البترول لتصل إلى أقصى حدودها الإنتاجية وكذلك عن طري استخدام وسائل استخلاص جديدة لم تستخدم قبل ذلك.

الاحتياطي الممكن أو غير المكتشف: فهو عبارة عن كميات النفط المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها لتحديد كميات الاحتياطي الموجودة بها، وهذه الكميات عادة غير معروفة على وجه التحديد **(بكري وآخرون، 1986، ص178)**.

كما توجد جمل من العوامل التي تؤثر في تحديد حجم الاحتياطي وأهمها:

التراكيب الجيولوجية: نوعها وبنيتها ونوع الحركات التي تعرضت إليها سواء أكانت التواءات أو انحناءات أو انكسارات من شأنها أن تؤثر في استقرار النفط وهجرته وكذا تؤثر في نوع النفط وعلى المواد العالقة فيه من أملاح وماء وكبريت وشوائب أخرى).

الإمكانات الفنية والتكنولوجية للاستكشاف والتنقيب: تتأثر الإمكانات الفنية والتكنولوجية للاستكشاف والتنقيب، والنشاط الاستكشافي بعوامل سياسية واقتصادية وتقنية، فنجد أن قلة الاحتياطي في بعض الدول العربية مثل اليمن، تونس، السودان، المغرب وانخفاض العوائد المالية النفطية يؤثر سلبا في حركة الاستكشافات والتنقيب عن النفط فيها سواء من حيث ضعف حركتها وصغر المساحات المنقب فيها، فهذا الأمر أدى بتلك الدول العربية إلى منح امتيازات التنقيب والاستكشاف إلى شركات النفط العالمية مقابل حصة من الإنتاج إلى مدة زمنية معينة**(الشمري، 2014، ص25)**، وفيما يلي سنتناول تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام.

الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام: شهد الاحتياطي النفطي العالمي تزايداً مستمراً خلال السنوات الخمسين الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المؤكد، فقد ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 644 مليار برميل عام 1980 إلى حوالي 1280 مليار برميل عام 2008، أي بزيادة بلغت حوالي الضعف، وقد تحققت خلال عام 2013 العديد من الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في العالم وصلت إلى81 اكتشافاً نفطياً و38 اكتشافاً للغاز، ولكن بالمقابل عانت بعض دول العالم من انخفاض في احتياطاتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها البترولية، وبالنتيجة، تم تسجيل زيادة بسيطة في مستويات الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، كما ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من الغاز خلال العام**(ص ن ع، 2015، ص96)**.

الجدول (1-3): وضع الاحتياطي النفطي العالمي للفترة (2007- 2014)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	25.8	24.0	25.6	28.1	28.1	28.1	37.9	40.7
أمريكا اللاتينية	137.4	209.3	247.9	334.0	337.0	338.1	338.2	342.2
أوروبا الشرقية وأوراسيا	128.9	115.8	116.5	117.3	117.3	119.9	119.8	119.8
أوروبا الغربية	15.0	14.3	13.3	12.9	11.7	11.5	12.2	11.5
الشرق الأوسط	750.6	752.2	752.0	794.2	796.8	798.8	803.1	802.5
إفريقيا	121.3	123.3	125.3	127.3	128.1	130.0	128.1	127.5
آسيا والمحيط الهادي	40.2	41.0	44.1	43.9	46.2	51.5	50.2	48.4
العالم	1219.4	1280.1	1324.9	1457.9	1465.5	1478.2	1489.8	1492.8
الأوبك	948.0	1023.3	1064.2	1192.7	1198.2	1200.8	1206.1	1206
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	57.3	53.8	55.1	57.2	55.5	55.3	64.4	67.6

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, 2013, 2014, 2015, p22. From: www.opec.org, consulted 25/01/2015).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام بلغ 1492.88 مليار برميل سنة 2014، مقابل 1489.8 مليار برميل سنة 2013، أي بزيادة بسيطة قدرت بـ 0.2٪، وقد بلغ نصيب دول الأوبك منها حوالي 1206.0 مليار برميل أي 80.0٪ من مجموع الاحتياطي العالمي، فيما بلغ نصيب منظمة OECD ما نسبته 4.53٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، وقدرت حصة الإتحاد السوفياتي سابقا (FCU) بنسبة 7.96٪. وقد عرف احتياطي النفط العالمي منحى تصاعدي خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 1219.4 مليار برميل عام 2007 إلى 1492.8 مليار برميل عام 2014 بزيادة قدرها 22.42٪، وترجع هذه الزيادة بصفة كبيرة إلى احتياطي الأوبك والذي ارتفع من 948.0 مليار برميل عام 2007 إلى 1206 مليار برميل عام 2014 أي بزيادة قدرها حوالي 27.22٪.

إن أكثر من 94٪ من احتياطات النفط الخام المكتشفة في العالم في عام 2014 موجودة في الدول العشرين التالية: (فنزويلا، السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، ليبيا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، كزخستان، قطر، الصين، البرازيل، الجزائر، المكسيك، الإكوادور، أنغولا، أذربيجان والهند) وتمتلك الدول العشرة الأولى تقريبا 85٪ من احتياطي النفط، وإن أكثر من 50٪ من احتياطات النفط المؤكدة هي في خمس دول شرق أوسطية (السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة).

فيبقى النفط مادة ناضبة، فالكميات المتاحة منه غير متجددة سواء كانت معروفة، أو متوقع اكتشافها أو ممكن استخراجها، لذلك لابد من التوفير باستعمال النفط، البحث عن مكامن نفطية جديدة وتطوير أساليب الاستخراج وكذلك ضرورة البحث عن بدائل للنفط والطاقة وتطويرها تقنياً واقتصادياً.

الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي: عرف هذا الاحتياطي ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2013 التي عرفت انخفاضا في مستواه، ليرتفع مجددا في السنة الموالية، حيث شهدت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعا بسيطا خلال عام 2014 بنسبة 0.9٪، حيث بلغ 201.13 تريليون م^3 مقابل 199.40 تريليون م^3 في عام 2013.

الجدول (1-4): الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة (2007- 2014)

الوحدة: تريليون م^3

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	8.36	9.16	9.16	9.70	10.52	11.12	10.42	11.60
أمريكا اللاتينية	7.76	8.01	8.06	8.32	7.88	7.94	8.06	8.00
أوروبا الشرقية وأوراسيا	54.65	55.00	60.48	61.03	62.58	64.80	64.86	65.51
أوروبا الغربية	5.34	5.29	5.24	5.00	4.79	4.73	4.60	4.45
الشرق الأوسط	73.64	75.28	75.54	78.88	79.58	80.13	80.06	80.10
إفريقيا	14.60	14.73	14.74	14.46	14.59	14.56	14.49	14.49
آسيا والمحيط الهادي	15.18	15.41	16.47	15.82	16.52	16.75	16.89	16.94
العالم	179.55	182.92	189.72	193.23	196.49	200.06	199.40	201.13
الأوبك	88.50	90.29	90.63	94.25	94.92	95.13	95.03	95.12
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	16.91	17.74	18.25	18.58	19.82	20.32	19.41	20.42

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2012, 2013, p23, 2015, p94. From: www.opec.org, consulted 25/01/2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطي العالم من الغاز الطبيعي شهد ارتفاع طفيف في عام 2014، ويمثل احتياطي منظمة الأوبك الغالبية العظمى للاحتياطي العالمي بنسبة 95.12٪، واحتلت روسيا المركز الأول من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في عام 2014، والبالغ 49.54 تريليون م^3. تلتها دولة إيران باحتياطي يقدر بحوالي 34.02 تريليون م^3.

ب- الإنتاج العالمي: بلغ الإنتاج العالمي من الطاقة سنة 2012 حوالي 13461 مليون طن نفط مكافئ، بلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي 3869 مليون طن نفط مكافئ كأكبر حصة أي بنسبة 28.74٪من إجمالي الإنتاج، تليها دولة الصين بإنتاج يقدر ب 2525 مليون طن نفط مكافئ أي بنسبة 18.75٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، أما دول الشرق الأوسط فبلغ الإنتاج فيها ما يقارب 1796 مليون طن نفط مكافئ أما إفريقيا فقد بلغت مساهمتها 8.63٪ أي بإنتاج بلغ 1162 مليون طن نفط مكافئ.

الإنتاج العالمي للنفط الخام: إن إنتاج النفط العالمي تطور بشكل ملفت منذ أواسط القرن الماضي، حيث انتشرت مناطق الإنتاج في كافة أنحاء العالم، فعام بعد عام كان عدد الدول المنتجة للنفط وكذا عدد الآبار والحقول والكميات المنتجة في ازدياد مستمر، ويعتبر الإنتاج من النفط الخام حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم والمعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، ولقد حقق زيادة تدريجية بالرغم من أن هذا الإنتاج

يتميز بالانتقال من منطقة لأخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط، ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

إن مستويات العرض في عام 2014 فاقت مستويات الطلب، وقد نجمت هذه الزيادة في العرض عن زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة. حيث تمركزت زيادة إنتاج النفط خارج الأوبك في منطقة أمريكا الشمالية التي ارتفع إنتاجها من النفط والوقود السائل(الصخري) من حوالي 10.9 مليون برميل يوميا بداية عام 2012، إلى 14.6 مليون برميل في شهر ديسمبر 2014، كما انخفض متوسط إجمالي الإنتاج اليومي من خارج الأوبك في ديسمبر 2014(الذي عرف انخفاضا حادا في الأسعار) بنحو 300 ألف برميل مقارنة بزيادة إنتاج الأوبك ب 230 ألف برميل.

كما يعود السبب في انخفاض الإنتاج من خارج الأوبك إلى انخفاض متوسط إنتاج روسيا (120 ألف برميل) في ديسمبر 2014، وفي المقابل ارتفع متوسط إنتاج أمريكا اليومي بـ (130 ألف برميل) خلال نفس الفترة، فيما عرف متوسط الإنتاج اليومي من العراق زيادة (280 ألف برميل) والذي عوض انخفاض الإمدادات الليبية، وكان هو المساهم الرئيسي في زيادة إنتاج الأوبك **(نجوم، 2015، ص7)**. ويوضح الجدول الموالي تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن الإنتاج العالمي ككل من النفط الخام خلال عام 2014 عرف ارتفاعا طفيفا قدرت نسبته ب0.7٪، حيث انتقل من 72.84 مليون برميل في اليوم في عام 2013 ليصل إلى 73.42٪ في عام 2014. كما نلاحظ أن إنتاج النفط الخام على المستوى الإقليمي يتوزع بشكل أساسي حسب بيانات عام 2014 في دول الأوبك حوالي (41.8٪)، منطقة الشرق الأوسط حوالي (32.02٪) من الإنتاج العالمي، ومنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (21.31٪).

أما على صعيد الدول فتتبوأ روسيا مركز الصدارة من حيث إنتاج النفط الخام، حيث بلغ متوسط إنتاجها اليومي عام 2014 حوالي 10.22 مليون برميل، تليها المملكة العربية السعودية 9.71 مليون برميل يوميا فالولايات المتحدة الأمريكية 8.66 مليون برميل يوميا والتي ارتفع إنتاجها خلال هذا العام بنسبة 16.1٪، ثم الصين فإيران فالعراق.

الجدول (1-5): الإنتاج العالمي للنفط الخام حسب الدول للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون برميل /يوم

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	6.45	6.34	6.57	6.70	6.91	7.81	8.82	10.6
أمريكا الاتينية	9.83	9.63	9.49	9.65	9.81	9.68	9.68	9.72
أوروبا الشرقية وأوراسيا	12.00	12.04	12.39	12.65	12.64	12.67	12.75	12.78
أوروبا الغربية	4.31	4.04	3.82	3.52	3.19	2.88	2.72	2.75
الشرق الأوسط	22.36	23.14	20.86	21.03	23.00	24.13	23.83	23.51
إفريقيا	8.99	9.19	8.46	8.66	7.43	8.20	7.64	7.16
آسيا والمحيط الهادئ	7.31	7.41	7.34	7.64	7.45	7.46	7.38	7.42
إجمالي العالم	71.28	71.82	68.96	69.88	70.46	72.85	72.84	73.42
الأوبك	31.12	32.07	28.92	29.24	30.12	32.42	31.60	30.68
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	14.35	13.73	13.53	13.35	13.11	13.67	14.45	15.65

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010-2011, 2013, P30, 2014, P29, 2015, p28. From: www.opec.org

الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي: لقد شهدت سوق الغاز الطبيعي تطورات كبيرة خلال الثلاث أعوام الماضية والتي من أبرزها تنامي إنتاج الولايات المتحدة من "الغاز الصخري" والذي يعرف بـ "Shale Gas"، فكما هو معروف فقد كان إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز والنفط يعاني من انخفاض تدريجي بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها حيث وصل الغاز إلى حده الأدنى(511 مليار م^3) عام 2005، وبعد نجاح الولايات المتحدة في تطوير مصادرها من الغاز الصخري، استطاعت إيقاف الاتجاه الانخفاضي في إنتاج الغاز ليتخذ منحى تصاعدي منذ 2006 ويصل إلى حوالي681 مليار م^3 عام 2012، أي بزيادة حوالي33٪ بالمقارنة مع عام 2005(**ص ن ع، 2014، ص101**)، فاستطاعت صناعة الغاز والنفط غير التقليدية الأمريكية أن تخطو خطوات كبيرة لتصبح الولايات المتحدة، ومنذ عام 2009، الدولة المنتجة الأكبر للغاز في العالم، الأمر الذي كان له عدد من التداعيات على السوق العالمية للطاقة، وتبقى التداعيات الكاملة لهذا الأمر محل جدل ونقاش حول التأثيرات المتوقعة للزيادات في مستوى إنتاج الغاز الصخري على سوق الطاقة العالمية.

الجدول (1-6): إنتاج الغاز الطبيعي المسوق[i] حسب الدول للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار م^3

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	719.57	745.25	741.94	800.61	809.92	839.52	845.19	890.80
أمريكا اللاتينية	187.53	193.94	202.96	211.15	212.11	216.35	218.05	218.43
أوروبا الشرقية وأوراسيا	814.62	832.69	717.270	786.34	819.42	856.64	880.69	855.47
أوروبا الغربية	271.70	289.41	272.20	281.72	257.31	267.73	263.18	246.21
الشرق الأوسط	356.54	382.58	450.21	527.30	554.53	589.58	619.28	625.84
إفريقيا	193.25	213.52	201.52	211.49	213.36	227.95	212.79	212.34
آسيا والمحيط الهادئ	390.74	415.40	430.20	482.06	476.62	484.87	492.62	517.13
إجمالي العالم	2933.96	3072.79	3016.31	3300.7	3343.30	3482.67	3531.83	3566.24
الأوبك	467.77	495.46	544.91	620.81	646.70	700.41	708.79	726.25
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1094.95	1142.13	1132.27	1206.06	1185.31	1229.12	1229.89	1258.69

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010-2011, P35, 2014, P32, 2015, p98. From: www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي شهدت ارتفاعا بواقع 34.41 مليار م^3 خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 1٪، فقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث إنتاج الغاز الطبيعي المسوق والذي بلغ 729.52 مليار م^3 خلال عام 2014، مقابل 689.12 مليار م^3 خلال عام 2013 أي بزيادة بلغت 5.9٪ ، وحصتها تمثل 20.45٪ من إجمالي الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي، تلتها روسيا بإنتاج قدر بـ642.91 مليار م^3 خلال عام 2014 وذلك بانخفاض بنسبة 4.3٪ مقارنة بعام 2013، فيما بلغت حصة الأوبك 20.4٪ من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسوق. أما حصة منظمة OECD فقد بلغت 35.29٪، أما حصة دول الإتحاد السوفياتي سابقا فقد بلغت 23.44٪.

3- الصادرات العالمية من النفط والغاز الطبيعي: من المعروف أن البلدان المنتجة الكبرى للنفط والغاز، لا سيما دول العالم النامي وعلى وجه الخصوص البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، لا تستهلك إلا جزءا صغيرا من إنتاجها النفطي الكبير، وعليها أن تصدر للخارج وتبيع كميات الإنتاج النفطي التي تفيض عن حاجات الاستهلاك المحلي والذي يطلق عليه عرض النفط. وفي المقابل فإن البلدان المستهلكة الكبرى للنفط لا تتوفر لديها كميات الإنتاج النفطي المحلي لتلبية احتياجات الاستهلاك، فهي تستورد من الخارج كميات النفط اللازمة لاستكمال تلبية احتياجاتها للاستهلاك وهو ما يسمى بالطلب على النفط.

[i] هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

أ- **الصادرات العالمية من النفط الخام:** لقد عرفت الصادرات العالمية من النفط الخام تذبذبا على مدار فترة الدراسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام 40.08 مليون ب/ي في عام 2014، مقابل 40.79 مليون ب/ي سنة 2013، منخفضة بحوالي 0.25 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي -1.7٪ مقارنة بعام 2013. كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (1-7): الصادرات العالمية من النفط الخام حسب المنطقة للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون برميل/يوم

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	1.42	1.56	1.53	1.52	1.74	1.87	2.18	2.61
أمريكا اللاتينية	4.72	4.47	4.27	4.62	4.53	4.60	4.40	5.00
أوروبا الشرقية وأوراسيا	5.87	5.05	5.63	7.27	7.01	6.96	6.96	6.79
أوروبا الغربية	3.22	2.78	2.77	2.55	2.22	2.02	1.96	1.88
الشرق الأوسط	16.94	17.57	15.49	15.98	17.77	18.07	16.79	16.79
إفريقيا	6.88	6.39	6.77	7.63	6.63	6.99	6.52	5.77
آسيا والمحيط الهادي	1.79	1.74	1.61	1.56	1.36	1.31	1.25	1.22
العالم	40.87	39.60	38.09	41.15	41.28	41.89	40.79	40.08
الأوبك	24.20	24.03	22.31	22.80	23.73	25.07	23.64	22.64
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	5.37	5.04	5.01	5.90	5.73	5.57	5.70	6.02

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010-2011, P51, 2013, P49, 2015, p52. From: www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط استأثرت على حصة 41.9٪ من إجمالي الصادرات العالمية للنفط الخام، ثم منطقة أوروبا الشرقية بحصة 16.95٪، تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً بحصة حوالي 16.86٪، وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 41.13٪ من إجمالي صادرات النفط الخام العالمي، إذ قدرت بنحو 16.49 مليون ب/ي في عام 2014، ومن دون تغيير هام مقارنة بحجم صادراتها لعام 2013، أما على مستوى الدول فقد تصدرت السعودية قائمة الدول المصدرة للنفط الخام على المستوى العالمي خلال عام 2014، حيث بلغت صادراتها 7153 ألف برميل يوميا أي ما نسبته 17.84٪ من إجمالي الصادرات العالمية، تلتها روسيا بنسبة مساهمة بلغت 11.19٪، ثم العراق فالإمارات المتحدة...

ب- الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي: عرف إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي على العموم ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، إلا أنها شهدت خلال عام 2014 مستويات أقل من تلك المسجلة في عام 2013، منخفضا بحدود 2.3٪ ليبلغ 1037.15 مليار $م^3$ مقارنة بحوالي 1062.05 مليار $م^3$ في عام 2013. ويبين الجدول الموالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة بين (2007-2014).

الجدول (1-8): الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي حسب المنطقة للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار م^3

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	129.83	130.49	122.56	125.80	130.89	134.12	126.37	122.66
أمريكا اللاتينية	34.56	32.81	32.43	35.98	38.98	39.28	42.94	43.45
أوروبا الشرقية وأوراسيا	303.39	315.36	225.22	283.02	297.32	270.53	295.80	272.09
أوروبا الغربية	168.73	185.78	180.32	206.88	200.86	218.77	220.33	222.21
الشرق الأوسط	80.13	87.53	96.37	148.71	158.11	158.14	167.92	165.83
إفريقيا	110.43	115.07	105.09	114.34	100.70	104.86	92.68	91.36
آسيا والمحيط الهادي	104.05	104.74	108.57	116.32	114.67	112.29	115.97	119.51
العالم	931.12	971.78	900.56	1030.98	1041.54	1038.0	1062.05	1037.15
الأوبك	157.21	166.42	162.96	222.95	220.05	229.51	224.91	222.21
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	320.15	337.72	327.91	358.89	357.07	380.31	376.29	377.30

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010-2011, P58, 2015, p100. From: www.opec.org

نلاحظ من الجدول أن منظمة التعاون الاقتصادي استحوذت على أهم حصة في إجمالي الصادرات العالمية بنسبة 36.38٪، تليها منطقة أوروبا الشرقية بنسبة 26.23٪، ثم منظمة الأوبك وأوروبا الغربية بنفس الحصة والبالغة 21.42٪، وتصدرت روسيا قائمة الدول المصدرة بنسبة 18.81٪، تليها قطر، كندا، النرويج فهولندا.

المطلب الثالث: إعادة استثمار العوائد النفطية في الدول العربية

ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذ كان للنفط أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق عام1927 ثم توالت الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى، حتى ارتفع عدد الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة إلى أثنى عشر قطرا خلال الفترة 1950-1970(**عبد الفضيل، 1979، ص63**)، إن النفط في الدول العربية تتبع أهمية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الدول العربية المنتجة أو المستوردة له.

أولاَ- اقتصاديات الدول العربية النفطية: قبل أن نتناول اقتصاديات هذه الدول نقوم بتعريفها أولا.

1- **تعريف الدول النفطية:** تعرف الدول النفطية على أنها تلك الدول التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم، وبالتالي فإن الدول النفطية هي الدول المصدرة للنفط (**بوفليح، 2011/2010، ص67**)، يعتبر اقتصاد البلدان العربية النفطية كاقتصاد ذي طبيعة ثنائية، فهناك قطاع مهيمن ذو كثافة كبيرة لرأس المال هو قطاع النفط، وهناك قطاع تقليدي

يمتاز بكثافة العمل هو القطاع غير النفطي، ويقدم القطاع النفطي الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان، في حين لا يقدم القطاع غير النفطي إلا جزءا ضئيلا من هذا الناتج، ولأن المغزى الأهم للقطاع النفطي على المدى البعيد، هو كونه المولد للعائدات المالية، فإن التحليل البنيوي لهذا القطاع يجب أن يعنى خصوصا بالعائدات المتولدة من الإنتاج ومن السياسات السعرية، أما في القطاع غير النفطي فالاهتمام يجب أن يتركز على عملية التنمية الاقتصادية المتولدة من تراكم رأس المال الإنتاجي والقوة العاملة، والمهم أيضا في التخطيط البعيد المدى للاقتصاديات العربية النفطية هو الاهتمام أيضا بعناصر التنمية مثل السكان والأيدي العاملة، والتغيير في الميزان التجاري والمدفوعات وتراكم الأصول المالية(التنير، **2007، ص6**)، إن خصائص ومميزات اقتصاديات الدول النفطية تختلف باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبة سكانها ومدى تأثير النفط على النشاط الاقتصادي.

2- تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية: إن للنفط تأثيرا كبيرا على اقتصاديات الدول العربية النفطية وهذا التأثير يتم وفقا لثلاث مستويات هي:

أ- تأثير النفط على معدل النمو الاقتصادي: ترتبط معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية العربية بمستويات أداء قطاع المحروقات، باعتباره هو القطاع الرائد والمؤثر في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذا الأخير يساهم فيه قطاع النفط بنسبة معتبر ة في معظم الدول العربية النفطية.

وقبل التطرق إلى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، نتناول أولاً تطور هذا الأخير خلال الفترة الممتدة بين (2007-2013) وذلك بالنسبة لأهم الدول العربية النفطية من خلال الجدول الموالي.

الجدول (1-9): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية في الفترة (2013/2007)

الوحدة: مليار دولار

البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	385.20	476.90	376.30	443.70	669.51	733.96	748.45
الإمارات	258.20	314.80	270.30	301.90	347.45	372.31	402.34
العراق	57.00	86.50	65.20	82.20	185.75	216.04	229.33
الجزائر	134.30	170.20	139.80	160.30	199.39	207.80	212.45
قطر	80.80	110.70	98.30	129.50	169.81	189.95	202.45
الكويت	114.70	148.80	109.50	131.30	154.10	174.08	175.79
ليبيا	71.60	88.90	60.20	74.20	34.71	81.92	65.52
إجمالي الدول العربية	1588.61	1998.54	1736.29	2005.29	2422.4	2673.6	2771.4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2015، العدد الفصلي الأول، السنة 33، يناير- مارس 2015، ص11. الإطلاع على الموقع: www.iaigc.net (مارس2015). - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010. - ص ن ع، النشرة الإحصائية الاقتصادية، 2013، ص10.

لقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي من 2673.6 مليار دولار عام 2012 إلى 2771.4 مليار دولار خلال عام 2013، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 101 مليار دولار ليبلغ 3211 مليار دولار عام 2015، كما يوجد تركز جغرافي للناتج العربي في 6 دول نفطية هي السعودية، الإمارات، الكويت، الجزائر وقطر والعراق، حيث بلغ ناتج تلك الدول مجتمعة نحو 1970.81 تريليون دولار بنسبة 71.11 ٪ من إجمالي الناتج العربي لعام 2013، فالسعودية لوحدها تساهم بـ 27.0٪ من إجمالي الناتج العربي، تليها الإمارات بنسبة 14.5٪، ثم العراق بنسبة 8.2٪، وتراوحت مساهمة الدول الأخرى بين 7.7٪ في الجزائر و2.3٪ في ليبيا.

وبما أن الدول العربية المذكورة سابقاً هي دول نفطية، وبالتالي فإن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادياتها تكون كبيرة كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (1-10): تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول العربية النفطية في الفترة (2013/2007)

الوحدة: ٪

البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط (٪)
السعودية	50.90	57.18	42.84	47.82	53.17	47.65	44.77	49.19
الإمارات	36.43	38.25	29.07	31.60	38.59	39.63	39.05	36.08
العراق	64.04	65.96	49.55	51.63	64.90	56.80	55.64	58.36
الجزائر	45.05	45.48	31.00	34.69	36.72	33.02	28.92	36.41
قطر	56.64	61.69	46.20	55.71	57.70	59.23	54.44	55.94
الكويت	53.38	59.45	49.41	51.52	62.10	65.37	62.94	57.74
ليبيا	73.29	74.29	59.25	72.21	69.97	73.39	61.98	69.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات، 2009، ص267، 2011، ص287، 2012، ص323، 2014، ص288.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- يقدر متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا بـ: 69.20٪، والعراق 58.36٪ وللكويت 57.74٪، ولقطر 55.94٪ وللسعودية 49.19٪، وللجزائر 36.41٪ في فترة الدراسة،
- إن معظم الدول العربية النفطية يتحدد فيها معدل النمو الاقتصادي أساسا بمعدل نمو قطاع المحروقات، وهو ما يوضح مدى هيمنة قطاع النفط على باقي القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، ومعدل نمو قطاع المحروقات بدوره يتحدد بعاملين، أحدهما داخلي ويتمثل في مستوى الإنتاج، وآخر خارجي والمتمثل في مستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار معدلات نمو اقتصاديات الدول النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يمكن القول أن قطاع السلع الأولية يهيمن منذ عقود على الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز (قطاع المحروقات)، والذي لا يزال يمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي، وهو المحرك الأكبر للاقتصاد العربي المعاصر.

فبالرغم من أهمية هذا القطاع للاقتصاديات العربية والاقتصاد العالمي فإن خطورة الاعتماد المتزايد عليه تتمثل في زيادة مستويات تأثر الاقتصاديات العربية بالتقلبات الخارجية الناتجة عن التذبذبات في أسعار الطاقة العالمية، ومن ثم ارتفاع مستويات حساسية الاقتصاديات العربية للصدمات الخارجية.

ب- تأثير النفط على الموازنة العامة للدولة: تتأثر الإيرادات العامة للدول العربية النفطية بالنفط، حيث تعتبر الجباية البترولية مورداً رئيسياً لإيرادات الدولة في هذه الدول كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (1-11): تطور نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة لأهم الدول العربية النفطية في الفترة (2013/2008)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008		2009		2010		2011		2012		2013		المتوسط
البلد	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	(٪)
السعودية	262232	89.3	115845	85.2	178729	90.5	275829	92.6	305285	91.8	276012	89.8	89.86
الإمارات	98434	80.9	47406	69.4	44323	57.2	71460	73.0	73180	70.9	75824	68.3	69.95
العراق	65615	98.6	44016	93.7	57250	95.4	91678	98.6	100604	97.9	94886	97.2	96.9
الجزائر	63322	78.8	33212	65.6	39044	66.1	54626	68.7	53955	66.0	46761	61.9	67.85
قطر	19757	57.4	16452	44.9	26618	55.6	42658	87.1	48778	51.8	34285	40.3	56.18
الكويت	63272	93.1	72251	93.8	576882	93.8	70119	92.8	103589	94.5	106647	93.6	93.6
ليبيا	51949	88.6	28278	84.6	44217	90.6	12975	94.2	60317	95.6	41008	94.0	91.26

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص346، 2014، ص398.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تعتبر المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول العربية النفطية حيث تراوحت نسبها في دول الدراسة بين 96.9٪ و56.18٪، وهي نسب توضح مستوى التأثير الكبير للإيرادات النفطية على استقرار وتوازن الموازنة العامة في هذه الدول. كما أن حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية تتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات البترولية والتي ترتبط هي الأخرى بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية، لذلك فإن الموازنة العامة في معظم الدول النفطية تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وعلى اعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فإن أداء القطاع النفطي يعدد المحدد الرئيسي لمدى استقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الدول النفطية مما يعني تمتع هذه الدول باستقلالية القرار الاقتصادي.

ج- تأثير النفط على موازين المدفوعات: يؤثر النفط على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الميزان التجاري، حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات الدول العربية النفطية (نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات).

الجدول (1-12): مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لبعض الدول العربية النفطية في الفترة (2014/2007)

الوحدة: ٪

البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
السعودية	88.11	89.64	84.42	85.57	84.85	84.79	83.56	76.47	84.67
الإمارات	41.32	42.67	27.57	34.95	36.95	34.33	32.47	28.36	34.82
العراق	97.49	95.89	98.26	98.30	99.73	99.69	99.62	98.83	98.47
الجزائر	70.09	65.46	63.03	64.73	68.09	64.82	63.83	67.68	65.96
قطر	54.99	50.52	39.60	59.45	55.51	48.93	45.71	43.21	49.74
الكويت	94.41	95.54	90.62	92.81	94.77	94.97	94.32	93.64	93.88
ليبيا	91.23	97.17	99.75	97.07	97.66	98.63	96.58	98.09	97.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-OPEC, op.cit, 2012, 2015, p16-17.

يبين الجدول أعلاه أن الصادرات النفطية تهيمن على إجمالي صادرات معظم الدول العربية النفطية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، حيث احتلت العراق المرتبة الأولى في هذا المجال بنسبة تقدر بـ99.23٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة تليها ليبيا، الكويت، السعودية، الجزائر بنسب قدرت بـ 97.6٪، 94.10٪، 83.04٪ و65.83٪ على التوالي، ما يبين مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري ، إذ يتوقف استقرار

وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات البترولية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وبسبب ارتباط الميزان التجاري بالصادرات النفطية فإن وضعية موازين مدفوعات هذه الدول تتحدد أساسا بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن الدول العربية النفطية تتميز عن غيرها من دول العالم بالخصائص الاقتصادية التالية:

– اختلال الهيكل الاقتصادي: تعاني الدول العربية النفطية من اختلال في هيكلها الإنتاجي، وتتمثل في ارتفاع مساهمة الإنتاج الأولي (قطاع الصناعة الاستخراجية) في تكوين الناتج والدخل الوطني، في حين تنخفض مساهمة القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى في تكوين هذا الناتج والدخل الوطني، خاصة الصناعة التحويلية (**خلف، 2004، ص196**).

– عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي: إن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية يرجع إلى عدم تنوع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات، الأمر الذي يقلل من قدرة هذه الدول على التحكم في معدلات النمو التي تخضع بدرجة كبيرة لتقلبات الأسواق العالمية للنفط.

– اعتماد الهيكل التمويلي الداخلي والخارجي لمعظم اقتصادياتها على مداخيل الثروة البترولية مما يؤدي إلى زيادة فرص تعرض هذه الدول للصدمات الخارجية وبالتالي عدم استقرار كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات نتيجة ارتباطهما بتقلبات الأسواق العالمية للنفط (**بوفليح، 2011/2010، ص72**).

ثانياَ– مكانة الدول العربية النفطية في السوق النفطية العالمية:

1– بدايات النفط العربي: منذ بداية القرن العشرين، بدأ اهتمام العالم الغربي بنفط الشرق الأوسط وذلك من خلال الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والأوروبية. فافتقار الدول الأوروبية (الدول الصناعية) إلى الموارد النفطية والطلب المتنامي على النفط في تلك الدول، بالإضافة إلى خوف الولايات المتحدة من نضوب مكامنها النفطية أدى إلى استكشاف النفط في العديد من الدول البعيدة، ففي 28 مايو 1901، حصل رجل الأعمال البريطاني وليام دارسي (William D'Arcy) على امتياز مهم لاستكشاف النفط في إيران، حيث تعتبر هذه الأخيرة أول بلد تم فيه اكتشاف النفط عام 1908، ثم بدأ الإنتاج بكميات تجارية في عام 1912.

فخلال الحرب العالمية الأولى تجلت الأهمية الكبرى للنفط، وذلك عندما أصبحت الأساطيل البحرية تعتمد على النفط كوقود، حيث تنامى استخدامه في الأسلحة الجوية وأجهزة الحرب البرية، وهنا بدأ الصراع على النفط في الشرق الأوسط. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، اشتد الصراع بين الدول الأمريكية والأوروبية للسيطرة على بلدان الشرق الأوسط ومصادرها النفطية الواعدة. فقد عرف العراق صراعا عنيفا بين مختلف الجهات ذات المصالح

النفطية، وذلك للحصول غلى حقوق الامتياز في ذلك البلد، وتم منح امتياز نفطي عام 1925 لـ"شركة النفط التركية" والتي أخذت فيما بعد اسم "شركة نفط العراق"(IPC)، وبعد امتياز شركة نفط العراق، تلت الامتيازات النفطية الأخرى في المنطقة (**سليمان، 2009، ص42-43**). ففي أقطار المشرق العربي كان أول امتياز في السعودية سنة 1923 مع شركة هولمز والذي انتهى في 1928 بسبب عدم قدرة تلك الشركة على الاستمرار في أعمال التنقيب والاستكشاف، وفسح المجال أمام الشركات الأمريكية ليحصلوا على أول امتياز في 1932(**الشمري، 2014، ص381**).

وفي عام 1930 تحصلت الشركة البحرينية الأمريكية للبترول (BAPCO) على امتياز لاستكشاف النفط في البحرين، وفي عام 1934 منح أمير الكويت امتيازا لشركة نفط الكويت (KOC)، والتي ترجع ملكيتها مناصفة بين شركة نفط الخليج وشركة النفط الأنغلو- فارسية (هذه الشركة تحول اسمها إلى الأنغلو- إيرانية، ثم أخذت فيما بعد اسم شركة البترول البريطانية "British Petroleum")، وفي 1939 منح أول امتياز في أبو ظبي للشركات المساهمة في شركة نفط العراق، ثم في عمان وقطر (**سليمان، 2009، ص44**).

ولقد تميزت تلك الاتفاقيات في بدايتها بالخصائص التالية (**عجمية، 1986، ص127**):

- طول مدة الامتيازات (من 40-90 عاماً)؛
- اتساع مساحة الامتياز حتى شملت في بعض الحالات القطر كله؛
- ضآلة نصيب الحكومات من العوائد حيث كانت في صورة إتاوات ثابتة عن كل طن ينتج ويصدر من النفط.

تعد العراق أول دولة عربية منتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وتأتي بعد إيران، حيث تم اكتشاف حقل نفطي صغير في "نفط -خانة" عام 1923 ثم تم اكتشاف حقول أخرى في العراق، إلا أن الإنتاج لم يبدأ بكميات كبيرة إلا في 1934، وفي عام 1938، تم اكتشاف احتياطات النفط في السعودية، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى إلى تأخير تطوير حقول النفط في الكويت وقطر (**سليمان، 2009، ص44-45**)، وبعد نهاية الحرب، تم تطوير الحقول على نطاق واسع في السعودية، الكويت وقطر وزاد الإنتاج في هذه البلدان. وبالتالي أصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات احتياطات نفطية كبيرة، تحظى بأمية متزايدة في الصناعة النفطية العالمية.

أما دول العربية الواقعة في شمال إفريقيا (الجناح الغربي من الوطن العربي) فقد دخلت ميدان الصناعة النفطية في وقت متأخر مقارنة مع الدول العربية في الشرق الأوسط، ففي الجزائر مثلا وفي عام 1956 تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية وهو "حقل عجيلة"، وفي 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي مسعود" الشهير (أكبر حقول النفط في الجزائر)، وفي ليبيا تم اكتشاف النفط لأول مرة في 1959، في حقل زلطن قبل أن تتولى الاكتشافات.

2- حجم السوق النفطية العربية (القدرات العربية النفطية): تلعب الدول العربية المنتجة للبترول دورا هاما وبارزا في التأثير على السوق البترولية العالمية وذلك من خلال عضويتها في منظمة الأوبك بفضل ما تمتلكه من احتياطات نفطية وكذا غازية هائلة حيث تضم أرضها أكثر من 61٪ من الاحتياطي النفطي و20٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.

وباستحواذها على جزء كبير من الإنتاج العالمي حيث ينتج النفط في الوقت الحاضر في أربعة عشر قطرا عربيا يتباين فيها كمية الاحتياطي من النفط. كما أن دورها لا يقتصر فقط في التأثير على مجريات السوق النفطية العالمية في الوقت الحاضر فحسب ولكن يتعداه لتظل عنصر فاعل في تلك السوق، وذلك بفضل زيادة اعتماد الدول المستهلكة للطاقة على بترولها في المستقبل، وهذا الوضع المتميز للدول العربية في السوق النفطية العالمية يحملها مسؤوليات جسام تجاه شعوبها على المستوى المحلي، وتتمثل في ضرورة تنمية قطاع الطاقة المحلي واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل في تنمية اقتصادياتها التي تعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل. كما على الدول العربية العمل على تنويع مصادر دخلها قدر الإمكان، وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برامج تنموية واضحة المعالم.

أ- احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي: إن دراسة احتياطي النفط العربي تحدد الأهمية والتأثير الاستراتيجي للنفط العربي حاضرا ومستقبلا. فالعلاقة قوية بين الاحتياطي كمية النفطي وأهميته الإستراتيجية، فكلما كانت كميات الاحتياطي المؤكد والمحتمل، زادت الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي.

ولقد حققت الدول العربية خلال عام 2013 ستة وثلاثين اكتشافاً نفطياً واثني عشر اكتشافاً للغاز. وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 55.8٪، كما تراجعت حصتها قليلاً إلى 27.3٪ من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام **(ص ن ع، 2015، ص95)**.

- احتياطي النفط الخام: لقد كان للاستثمار في قطاع النفط وللسياسات المتبعة أثراً في زيادة حجم الاحتياطي من جهة والإنتاج من جهة أخرى، فقد قدر حجم الاحتياطي العالمي من النفط عام 1973 حوالي 580 مليار برميل بلغت حصة منظمة أوبك منها 73٪ ودول الخليج العربي 59٪. ثم ارتفع الاحتياطي العالمي المؤكد ليصل إلى حوالي 1020.4 مليار برميل عام 1990، منها 61.4٪ في الدول العربية ومن ثم إلى 1045.7 مليار برميل عام 1995، منها 645.3 مليار برميل أو ما نسبة 61.7٪ في الدول العربية **(طاهر، 1997، ص7)**. وفي عام 2013 بلع حجم احتياطي الدول العربية من النفط الخام حوالي 712.6 مليار برميل، حيث تركزت نسبة ما يقارب من 92٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة 37.2٪ من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.2٪، والكويت بنسبة 14.20٪،

والإمارات بنسبة 13.7٪، وليبيا بنسبة 6.7٪. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.8٪ من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.

الجدول (1-13): الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار برميل

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.2	264.1	264.6	264.5	265.4	365.9	265.8	266.57
العراق	115.0	115.0	143.1	142.3	141.4	141.4	145.3	143.06
قطر	25.1	25.4	26.7	25.5	25.3	24.9	25.1	25.24
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	43.7	44.3	46.42	47.1	48.0	48.5	48.5	48.36
مصر	3.9	4.4	4.5	4.3	4.3	4.2	4.2	4.40
السودان	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	1.5	1.5	5.00
عمان	5.7	5.6	5.5	5.5	5.5	5.5	5.2	5.15
أوابك	666.1	667.8	699.9	698.2	698.9	699.3	703.2	-
إجمالي الدول العربية	679.8	681.2	713.1	711.5	712.1	709.0	712.6	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2011، 2014، ص8. تم الإطلاع على الموقع: http://www.oapecorg.org

- OPEC, op.cit, 2015, p22. From: www.opec.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياطي الدول العربية من النفط الخام عرف مستويات متذبذبة خلال فترة الدراسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث احتلت السعودية عام 2014 المرتبة الأولى باحتياطي يقدر بـ 266.57 مليار برميل مرتفعة بنسبة زيادة طفيفة تقدر بـ 0.3٪ مقارنة بعام 2013، تليها العراق باحتياطي بلغ 143.06 مليار برميل والذي انخفض بنسبة 1.54٪ مقارنة بعام 2013، ثم الكويت والتي عرفت طوال فترة الدراسة استقرارا وثباتا في احتياطاتها من النفط الخام عند حجم 101.5 مليار برميل.

- **احتياطي الغاز الطبيعي**: وتنعكس الزيادة في احتياطيات النفط كذلك على احتياطيات الغاز من خلال الزيادة في احتياطات الغاز الذي يصاحب النفط، ولقد تحققت معظم الزيادة في احتياطات الأقطار العربية من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1980-1995، حيث ارتفعت من 12.3 تريليون متر مكعب عام 1980 إلى أكثر من 30.0 تريليون متر مكعب عام 1995. وقد جاءت هذه الزيادة في احتياطات الغاز الطبيعي كنتيجة للزيادة في احتياطات النفط لنفس الفترة **(طاهر، 1997، ص8)**، وفي عام 2013 استقرت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية عند مستويات عام 2012 والبالغة حوالي 54.5 تريليون متر مكعب لتنخفض مساهمتها قليلا من إجمالي الاحتياطي

العالمي إلى 27.3٪ في نهاية عام 2013، مقارنة بنسبة 27.9٪ خلال عام 2012 وهو ما يعزى إلى ارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والصين.

الجدول (1-14): الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار م^3

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	6072	6091	6091	6091	6091	6091	6091	6091
الجزائر	4504	4505	4505	4505	4505	4505	4505	4505
السعودية	7305	7570	7919	8015	8150	8234	8316	8488
العراق	3170	3170	3170	3170	3170	3158	3694	3158
قطر	25636	25466	25340	25190	25030	24610	24400	24531
الكويت	1784	1784	1784	1784	1784	1784	1784	1784
ليبيا	1540	1405	1549	1495	1547	1532	1532	1504
مصر	2024	2186	2211	2193	2045	2186	2186	2167
عمان	950	950	529	520	515	505	706	950
أوابك	52472	52603	53010	52884	52751	53077	52950	-
إجمالي الدول العربية	54069	54459	54145	54010	53871	54187	54261	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2011، 2014، ص14. تم الإطلاع على الموقع: http://www.oapecorg.org

- OPEC, op.cit, 2015, p94. From: www.opec.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياطي الدول العربية عرف انخفاضا من عام 2008 إلى عام 2011، ليعاود الارتفاع بعدها في عام 2012 ولكن بمستوى أقل من ذلك المسجل في 2008. أما على مستوى الدول فقد تصدرت قطر قائمة الدول العربية، حيث بلغ حجم احتياطها من النفط الخام خلال عام 2014 حوالي 24531 مليار م^3 والذي يمثل 12.20٪ من الاحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الأولى عربيا والمرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وإيران، تليها السعودية ثم الإمارات فبقية الدول العربية الأخرى.

ب- إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي: في بداية الخمسينات، دخل العرب كقوة منتجة للنفط، حيث كان ما يتم إنتاجه قبل هذه المدة كميات محدودة تشكل نسباً قليلة من الإنتاج العالمي الذي كانت تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فالوطن العربي يعد أكبر إقليم منتج للنفط خلال المدة من 1900-1970 إذ بلغ مجموع إنتاجه التراكمي 39 مليار برميل، ومعظمه جاء بعد عام 1950 وبخاصة من الكويت والسعودية، أما قبل هذا العام فإن الإنتاج كان قليلاً بسبب حداثة الاستثمار النفطي في الوطن العربي **(الشمري، 2014، ص49)**. انخفض إنتاج النفط للدول العربية ليشكل 30.3٪ من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2013، بينما ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.2٪ من الإجمالي العالمي خلال عام 2012 **(ص ن ع، 2015، ص95)**.

الجدول (1-15): إنتاج النفط الخام لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة: ألف برميل/يوم

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	2529	2572.2	2242	2324	2564	2652	2797	2794
الجزائر	1398	1356	1221	1190	1162	1203	1203	1192
السعودية	8978.6	8532	8180	8170	9310	9760	9640	9712
العراق	2035.2	2280.5	2346	2359	2653	2942	2980	3110
قطر	845.7	842.8	733	733	734	736	724	709
الكويت	2574.5	2676	2261	2312	2658	2976	2921	2866
ليبيا	1673.9	1721.5	1474	1495	589	1454	993	479
مصر	562	528.2	546	560	566	570	581	531
السودان	483.1	457	475	462	453	82	85	285
عمان	651	672	712	758	779	813	837	856
أوابك	21221.2	21166.4	19642	19792	20827	22704	22130	-
إجمالي الدول العربية	22675.1	22589.1	21126	21296	22257	23787	23218	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2011، 2014، ص28. تم الإطلاع على الموقع: http://www.oapecorg.org

- OPEC, op.cit, 2015, p28. From: www.opec.org

وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة إلى حوالي 23 مليون برميل/يوم في عام 2013، بانخفاض 3.7٪ عن عام 2012، وساهمت العربية مجتمعة بنسبة حوالي 30.3٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2013 مقابل 32.3٪ عام 2012.

لقد كان للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية آثارا متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة. فمثلا بالنسبة لدولة ليبيا انخفض إنتاجها من 1454 ألف برميل/يوم في 2012 إلى 993 ألف برميل/يوم في 2013، كما شهدت بعض الدول العربية الأخرى انخفاضا في الإنتاج خلال عام 2013، مثل الكويت والسعودية وقطر، فيما حققت بعض الدول العربية الأخرى تزايدا في الإنتاج لأسباب مختلفة، من أهمها ارتفاع أسعار النفط ونمو الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول، من أمثلة تلك الدول العراق والإمارات المتحدة وعمان.

الجدول (1-16): الغاز الطبيعي المسوق في بعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار م^3

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	50.3	50.2	48.8	51.3	52.3	54.3	54.6	54.2
الجزائر	84.8	86.5	82.6	83.8	82.6	85.7	82.7	83.2
السعودية	74.4	80.4	78.5	87.7	92.3	99.3	100.0	102.3
العراق	1.5	1.9	8.9	8.1	8.0	7.6	8.6	0.9
قطر	63.2	77.0	119.4	182.4	202.5	204.0	204.6	174.0
الكويت	12.1	12.7	11.5	11.7	11.9	14.3	12.1	15.0
ليبيا	15.3	15.9	22.5	23.4	7.9	18.1	18.3	16.5
مصر	57.0	61.0	62.1	61.6	61.3	58.8	52.2	48.7
عمان	25.2	25.2	24.5	25.8	28.6	28.7	30.9	30.8
أوابك	379.2	407.6	455.3	534.1	541.7	564.7	556.4	-
إجمالي الدول العربية	404.7	433.1	480.9	566.4	580.0	601.2	597.8	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2011، 2014، ص34. تم الإطلاع على الموقع: http://www.oapecorg.org

- OPEC, op.cit, 2015, p99. From: www.opec.org

لقد شكلت حصة الدول العربية مجتمعة من إجمالي الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي على المستوى العالمي حوالي 17.2٪ في عام 2012، مقارنة بحوالي 16.9٪ في عام 2011، وقد انخفض إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 601.2 مليارم^3 في عام 2012 إلى حوالي 597.8 في عام 2013، أي بنسبة بلغت 0.56 ٪، وعلى مستوى الدول وحسب إحصائيات الأوبك، فقد احتلت قطر المرتبة الأولى بإنتاج قدر بحوالي 174 مليار م^3 في عام 2014، تلتها السعودية والتي قدر إنتاجها في نفس العام بحوالي 102.3 مليار م^3، حيث شكل إنتاج الدولتين خلال عام 2013 ما نسبته حوالي 51٪ من إجمالي الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي للدول العربية.

ج- الصادرات العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي: شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.4٪ من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بحوالي 20 مليون ب/يوم في عام 2013، بانخفاض في كمية الصادرات بلغ حوالي 2.4٪ مقارنة بحجم صادراتها لعام 2012.

والجدير بالذكر أن خمس دول عربية وهي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على ما يقارب من 85٪ من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2013، أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتضمن معظم الدول العربية إلى بقية بلدان العالم خلال عام 2014 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 70٪ من إجمالي

الصادرات النفطية العربية، منها الصين والهند واليابان بنسبة15.6٪ و 11.9٪ و 15.1٪ على التوالي ودول آسيوية أخرى بنسبة 22٪ والسوق الأوروبية على حوالي 16.5٪ وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 11٪.

الجدول (1-17): صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة:(1000 برميل /يوم)

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	2750	2693	2255	2441	3061	3099	3505	3257
الجزائر	1704	1297	980	1024	1335	1258	1197	1205
السعودية	8100	8380	7276	7595	8120	8419	8365	8141
العراق	1708	1940	1935	1895	2167	2426	2402	2525
قطر	689	800	896	909	1098	1054	1110	1118
الكويت	2352	2446	2022	2202	2575	2874	2864	2746
ليبيا	1576	1560	1306	1168	320	1001	665	56
مصر	108	165	156	175	145	142	138	157
عمان	-	-	-	797	797	813	861	829

Source: OPEC, op.cit, 2012, 2014, p55, 2015, p57. From: www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معظم الدول العربية النفطية سجلت في عام 2014 تراجعا في صادراتها من النفط ومشتقاته، حيث تراجعت الصادرات في كل من الإمارات، السعودية، الكويت، ليبيا وعمان بنسب بلغت 7.1٪ ، 2.7٪، 4.1٪، 91.6٪ و3.8٪ على الترتيب مقارنة بعام 2013، في حين حققت الجزائر، العراق قطر ومصر نسبة زيادة بلغت حوالي 0.7٪، 5.1٪، 0.7٪ و13.7٪ على الترتيب، وقد مثلت صادرات هذه الدول مجتمعة خلال عام 2014 ما يقارب 30٪ من إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية العالمية وهي نسبة لا يستهان بها، إلا أنها انخفضت مقارنة بعام 2013 والتي كانت تبلغ 31.49٪.

ويبين الجدول الموالي تطور صادرات بعض الدول العربية من الغز الطبيعي.

الجدول (1-18): صادرات الغاز الطبيعي لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون م^3

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	17320	15750	15200	16110	15770	15612	15456	15301
الجزائر	58370	58830	52670	57359	52017	54594	46708	44190
قطر	43500	56780	63535	107437	113551	115668	122874	122628
ليبيا	9960	10400	9890	9970	3666	6225	5513	4961
مصر	15870	16920	18320	15170	10520	7460	7087	6732
عمان	13150	10890	11540	11450	10930	10870	11400	10830

Source: OPEC, op.cit, 2012, 2014, p56, 2015, p100. From: www.opec.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دولة قطر تأتي في الصدارة بين الدول العربية خلال عام 2014 من حيث حجم صادراتها الغازية والتي بلغت 122628 مليون م^3، تليها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها 44190 مليون م^3. ثم الإمارات والتي بلغ إنتاجها 15301 مليون م^3، وتمثل صادرات هذه الدول مجتمعة حوالي 19.8٪ من إجمالي الصادرات العالمي من الغاز الطبيعي.

وأما عن وجهة هذه الصادرات، فحسب صندوق النقد العربي فإن أوروبا تعتبر المستورد لكامل صادرات شمال إفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، أما صادرات قطر عبر الأنابيب فهي تقتصر على الدول المشمولة بمشروع دولفين (إلى الإمارات وعمان)، وقد غطت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسيل معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط، أما صادرات الجزائر فقد اتجهت إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وشملت وجهة صادرات مصر الدول الآسيوية وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط فيما تركزت صادرات كل من الإمارات وعمان من الغاز الطبيعي المسيل بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

ثالثاَ- الفوائض النفطية والسياسات الاستثمارية للأموال العربية: قبل أن نتناول العوائد النفطية التي تحوزها الدول العربية النفطية، نتعرف أولاً على بعض التعاريف حول الفائض، العائد، الريع.

1- مفهوم الفائض، الريع، والعائد:

أ- مفهوم الفائض والفوائض النفطية: استخدم مفهوم الفائض في عدة تعريفات أهمها:

- **الفائض:** هو ما يزيد عن حاجة الدولة من الإنتاج أي أن الفائض يمثل قيمة الفرق النهائي بين حصيلة الإنتاج من ناحية وقيمة الجزء المستهلك من ناحية أخرى مع مراعاة حجم وطبيعة هذا الإنتاج.

- كما يعرف الفائض على أساس الفرق بين السعر الفعلي للطن الخام المباع للاستهلاك في شكل إنتاج مكرر ومتوسط التكلفة الإجمالية بما فيها تكاليف النقل والتكرير والتصدير والتوزيع لنفس الطن الخام **(أبو العلا، د.ت، ص225)**.

وبالتالي فالفائض يعني الفرق بين الإنتاج والاستهلاك وذلك بعد استقطاع كافة الخصومات والإستهلاكات وما تبقى يسمى "ادخار" وهذا القسم من الادخار يوجه للتوظيف بالخارج نتيجة ضعف الهياكل المالية والاقتصادية للبلدان البترولية.

- **الفوائض النفطية:** إن الفائض النفطي يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة .أي يعبر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد

أخرى. كما أن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر" فائضا "لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.

ب- تعريف الريع البترولي: يتسم النفط باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح، وقد انتهجت الدول الصناعية، بمساندة شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط نزولا على أسعار البترول الخام، ومن ثم لاقتناص القدر الأكبر من الريع البترولي، ويعرف الريع النفطي أنه " الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الريع النفطي –بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة – بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج و سعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة) (**عبد الله، 2003، ص 244**). وترى الدول المنتجة للنفط أن ما تحصل عليه كنصيب من الريع يعوضها جزئيا عن نضوب ثرواتها، ولذلك فهي تطالب دوما بنصيب عادل لثرواتها باعتبارها ثروة ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يربط بتكلفة الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة، ومن ناحية أخرى فإن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها، كما يساعدها على تمويل الاستثمارات اللازمة لتمويل العمليات اللاحقة لإنتاج البترول الخام كالتكرير والتوزيع والنقل. أما الدول الصناعية المستهلكة للبترول فتحصل على نصيبها من الريع النفطي بصفة أساسية عن طريق فرض الضرائب على المنتجات البترولية المكررة بدلا من فرض رسوم جمركية على وارداتها من البترول الخام (**عبد الله، 2003، ص 244**).

ج- تعريف عائدات النفط: تعرف بأنها التدفقات المالية الداخلة التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط من تسويق النفط وإنتاجه، والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وهي تمثل في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول العربية المنتجة للنفط وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول يضم الضرائب على الإنتاج والدخل والإتاوة وأرباح المشاركة وأرباح الإنتاج، هذا القسم يرتبط مباشرة بكميات البترول المنتجة وبالتالي يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج، أما القسم الثاني فيتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع – منحة استكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف(**عجمية، 1986، ص126**).

ويمكن القول بعد عرض تعاريف مختلف المصطلحات السابقة، فهي وإن كانت تختلف في التسميات إلا أنها تتشارك وتتداخل في معناها، فهي ذلك الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية ومجمل الواردات. والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، ما يؤدي إلى تراكم أرصدته سنة بعد أخرى،

كما تعبر عن ذلك الدخل الناتج عن استغلال مورد أو ثروة طبيعية ناضبة والذي لم يتم اكتسابه عن طريق الإنتاج والعمل من خلال الأنشطة الاقتصادي أو الممارسات السوقية.

2- عوامل نشوء الفوائض النفطية: يعتبر النفط مصدرًا ريعيًا إستراتيجيًا مهمًا لكل دولة، حيث يعتبر سلعة واسعة الاستهلاك منذ بدايات القرن العشرين، وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولاً مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانياً من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى **(طاهر، 1997، ص9)**.

إن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، فكما أن لها جوانبها المشرقة والإيجابية فهي كذلك يحيط بها العديد من الظلال والسلبيات، فقد ظل قطاع النفط منفصلا عن مجرى عملية التنمية في الأقطار العربية النفطية حتى منتصف الخمسينات حيث كانت عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي تجري وفق مخططات الشركات النفطية الكبرى(الشقيقات السبع) التي نجحت في الحصول على امتيازات التنقيب على النفط في الأراضي العربية، وهكذا ظل قطاع النفط حتى منتصف الخمسينات يغلب عليه طابع "الجزيرة الاقتصادية المنعزلة"، المنقطعة الصلة بغيرها من قطاعات الإنتاج المحلية من الأقطار العربية النفطية. وقد كانت عملية انعزال نشاط استخراج النفط عن قطاعات النشاط الأخرى في الاقتصاد الوطني في ظل الامتيازات (نتيجة الاقتصار على تصدير النفط الخام إلى أسواق الدول الصناعية)، تمتد أيضا إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للأقطار المنتجة للنفط حيث لم تكن للحكومات الحرية في تحديد الأسواق والدول التي تصدر لها النفط بما يضمن استفادة الأقطار المنتجة من علاقاتها النفطية مع الدول المستهلكة للنفط في مجال التعجيل بعملية التنمية والحصول على التكنولوجيا المتطورة لأغراض التصنيع.

وقد كان قرار تأميم النفط الذي صدر عن البرلمان الإيراني في 15 مارس 1951، بمثابة منعطف هام في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات البترولية الكبرى، إذ تنبهت الأقطار العربية المنتجة للنفط لأول مرة إلى الحقائق الأساسية التي تحكم صناعة النفط العالمية وإلى الدور السياسي الخطير الذي ممكن أن يلعبه النفط في المنطقة، وأدركت الدول العربية ضرورة قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية فكان أن تم إنشاء مكتب لشؤون البترول في جامعة الدول العربية لم يلبث أن تحول إلى إدارة لشؤون البترول وتشكلت لجنة

دائمة من خبراء النفط وشهدت نهاية الخمسينات بداية عقد مؤتمرات البترول العربي(**عبد الفضيل، 1979، ص67**). يمكننا القول أن استغلال المصادر النفطية في الدول العربية قد تطور وفقا لثلاثة نظم أساسية: أقدمها نظام الامتيازات التقليدية الذي انتهى عام 1975، ثم نظام اتفاقيات المشاركة الذي بدأ الأخذ به منذ توقيع الاتفاقية العامة للمشاركة في ديسمبر عام 1972، وأخيرا نظام التأميم، ومن ناحية أخرى ظهرت في منتصف الستينيات فكرة إقامة منظمة عربية للنفط.

بيد أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح من آفاق اقتصادية وسياسية جديدة أمام الدول العربية المصدرة للنفط كذلك تضع أمامها مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز عملية الإنتاج والقطاع النفطي بأكمله لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية بوجه خاص، نظرا للدور المركزي الذي تلعبه عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية الإيرادات العامة للدولة وفي توليد الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات (**عبد الفضيل، 1979، ص67**).

ومع بداية السبعينيات ارتفعت أسعار النفط، مما مكَن الدول العربية النفطية من زيادة عائداتها من تصدير النفط بدرجة كبيرة، والتي من الممكن أن تحقق نمو اقتصادي مهم وكذا تتجاوز الدول النفطية إلى غير النفطية كما بدا أن هذه الأحجام الهائلة من العوائد النفطية في حاجة إلى بنوك عربية تقوم بتوظيفها للتغلب على مشكلة ضعف الموارد، وبذلك شهدت تلك السنوات (السبعينيات) توسعا مصرفيا غير مسبوق شمل معظم الدول العربية سواء المصدرة للنفط أو غير المصدرة له، والذي أدى إلى نشأة وازدياد نشاط البنوك المحلية بالإضافة إلى تدفق بنوكا أجنبية من شتى الدول كما أدى إلى تواجد كبير للبنوك العربية في الأسواق المالية الدولية في أشكال مختلفة ومع انخفاض أسعار النفط والعوائد النفطية بدأت الصورة تشهد تغيرا يعكس ليس فقط النتائج المباشرة لانخفاض العوائد وإنما كذلك نتائج الممارسات المصرفية في المرحلة الأولى(**نور الدين، 1987، ص100**).

ولعل أهم ما يميز الحقبة النفطية الجديدة في الدول المصدرة للنفط وخاصة العربية منها منذ ارتفاع أسعار النفط نهاية سنة 1973، أن الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية لا ترجع إلى زيادة مقابلة في الإنتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي وإنما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجئ الذي طرأ على معدلات التبادل الخارجي لصالح صادرات النفط، وهكذا فقد نتج عن الارتفاع المفاجئ والسريع للإيرادات النفطية وتفوق نسب تراكم تدفقات الدخل النفطي على المقدرة الاستيعابية القصيرة الأمد لمعظم اقتصاديات الدول النفطية، نشوء ظاهرة جديدة وليدة العقلية الريعية غير مألوفة في التاريخ الاقتصادي الحديث، تتمثل في اقتران ظاهرة التخلف بظاهرة تصدير رأس المال للخارج، وقد ساعد على ذلك انعدام وجود سوق مالية عربية نشطة ومتحررة من سيطرة شبكة المصارف الدولية، تقوم بدور الوساطة المالية المطلوبة في الدول النامية العربية، لتحقيق قدر من التوازن في توزيع السيولة النقدية والأموال القابلة للاستثمار بين الدول العربية النفطية وغير النفطية.

ويمكن تحديد أبرز عوامل نشوء هذه الظاهرة بما يلي (**عبابسة، 2013/2012، ص120**):

- ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي ويرجع ذلك أساسًا إلى صغر مساحتها وعدد سكانها بالإضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء النفط والغاز الطبيعي،
- نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لإنتاج سلع خفيفة، لا تتطلب استثمارات كبيرة ويتجه معظم الإنفاق صوب المجالات الخدمية أما المشاريع الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فتقام تحت إشراف الشركات الأجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الإدارية، التكنولوجية والفنية،
- اعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع وغير متطابقة مع الاحتياجات الفعلية للأموال وذلك بضغط من الدول الصناعية من ناحية ولأن الدول العربية حديثة العهد في مجال الجهود الإنمائية.

3- العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية: هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على حجم العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط.

أ- أسعار النفط الاسمية: تؤدي أسعار النفط الخام تأثيرًا حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية (**ناشور، 2012**).

ب- أسعار النفط الخام الحقيقية: إن العملة الرئيسة التي تستخدم في تسوية المعاملات التجارية للدول المصدرة للنفط، والتي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط (الدولار مثلا)، تؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، باعتبار أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة، أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار (**ناشور، 2012**).

ج- القرار السياسي: إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3.5 ملايين دولار / برميل، إذ انخفضت الأسعار على أثر ذلك من 27.1 مليون دولار/ برميل عام 2000 إلى حوالي 23.1 مليون دولار / برميل عام2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134.514 مليون دولار إلى 119.312 مليون دولار (**ناشور، 2012**). وعليه فأن للقرار السياسي دورًا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

د- الاحتياطات النفطية: يعتبر حجم الاحتياطي النفطي من العوامل الرئيسة التي تؤثر في حجم العوائد النفطية إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام كذلك أن التوسعات التي من شأنها أن تؤدي إلى احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل، يمكنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية، بالإضافة إلى

التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية (ناشور، 2012).

هـ- الطاقة الإنتاجية: تلعب الطاقة الإنتاجية دور هام في التأثير على حجم العوائد النفطية، حيث أن أي تغير على طاقة الإنتاجية بالارتفاع أو الانخفاض ينعكس مباشرة على حجم العوائد النفطية، فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوفرة حاليا وكذا التي ستكون في المستقبل، فالإنتاج في الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفورة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية(مهودر، 2012).

4- تطور العائدات النفطية في البلدان العربية: إن الانخفاض في العائدات النفطية لم يصل بالدول العربية النفطية إلى شفا الإفلاس وإنما هو أقرب لزوال حالة" التخمة "المالية التي خبرتها هذه البلدان حول مطلع الثمانينات والتي لم تتحول بالضرورة إلى نشاط اقتصادي مشغل لقوة عمل ضخمة.

أ- مرحلة ما قبل عام 1973: وهي مرحلة الشحة المالية ونقص الأموال اللازمة لإقامة المشاريع التنموية الاقتصادية والخدمية، وهذه المرحلة بدورها تنقسم إلى قسمين:

الأول: هي مرحلة ما قبل إنتاج النفط وتصديره، وتتميز هذه المرحلة بالفقر المدقع خاصة في الدول الخليجية، ليبيا، حيث لا تملك هذه الدول الإمكانات الزراعية التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير اقتصادياتها، الأمر الذي جعلها في حالة فقر، إلى أن أخذت تنتج النفط وتصدره، إلا أن الأموال التي كانت تحصل عليها من النفط كانت قليلة جدا، فقد كانت الشركات الاحتكارية تعطي الدول المنتجة مبلغا مقطوعا بغض النظر عن سعر البيع، ولكن بعد تأميم النفط الإيراني لجأت الشركات بعد عام 1952 إلى تطبيق قانون مناصفة الأرباح، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للدول النفطية علاقة بسعر النفط ولكن ليس لها تأثير مباشر في تحديده بل كانت الشركات هي التي تحدده وفقا لمصالحها الخاصة ومصالح دولها، وكانت تعمل هذه الشركات على إغراق الأسواق بالنفط لخفض الأسعار التي تدنت مستوياتها في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، وفي الوقت الذي كانت فيه أسعار المواد والسلع الأخرى في ارتفاع مستمر، إلى أن جاءت منظمة الأوبك التي عملت على عدم السماح للشركات بتخفيض الأسعار، والعمل على رفعها سنويا وفق ارتفاع أسعار المواد والسلع الأخرى، ومعدلات التضخم في العالم.

بلغت الأموال النفطية خلال المدة 1940-1969 حوالي 32 مليار دولار، فبالرغم من قلتها إلا أنها لعبت دورا كبيرا في النهوض باقتصاديات بعض الدول العربية النفطية التي كانت سباقة في التحرر من السيطرة الاستعمارية. كان العراق أول الدول العربية التي حاولت استثمار عوائدها المالية النفطية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس مجلس الإعمار في عام 1950 الذي قرر أن تكون نسبة 70٪ من العوائد

النفطية للتنمية، وقد سلكت البلدان العربية النفطية الأخرى نفس التوجه الوطني مثل مصر وسوريا وليبيا طريها نحو التنمية مستعينة بالعوائد المالية النفطية المحدودة والتي ترجع قلتها إلى تردي أسعار النفط (**الشمري، 2014، ص109-110**).

مرحلة ما بعد عام 1973: يعتبر عام 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة. فقد شهدت هذه السنة ارتفاعا في أسعار النفط أدت إلى توفر الدول العربية على مصادر مالية جديدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وسرعة، وواصلت أسعار النفط ارتفاعها حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1981، وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في حجم الإنتاج، مما جعل العائدات المالية للدول العربية من تصدير النفط ترتفع بنسب عالية جداً خلال الفترة 1973-1981(**عبد الحميد، 2003، ص59**)، فلقد تراكمت خلال المدة من 1974 وحتى 1981 فوائض مالية كبيرة بلغ مجموعها نحو 368.6 مليار دولار وتقدر بعض المصادر بنحو 450 مليار دولار(**الشمري، 2014، ص119**).

وهذا ما أدى بالدول العربية إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى الاستثمار في الخارج وكذا التوسع في منح المساعدات والقروض للدول العربية والدول النامية، عرفت بعدها فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات انخفاض حاد في العائدات النفطية العربية من 202 مليار دولار عام 1981 إلى 103 مليار دولار عام 1990 ومن ثم إلى 8.97 مليار دولار عام 1995، ويرجع هذا الانخفاض إلى أسباب عديدة من بينها انخفاض إنتاج النفط ومن ثم صادرات هذا الأخير وانخفاض أسعاره وكذا تناقص حصة الدول العربية في السوق النفطية الدولية (**طاهر، 1997، ص10**)، ووصلت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية عام 2000 إلى حوالي 179.5 مليار دولار بينما كانت عام 1999 تقدر بـ 118.1 مليار دولار، وتعتبر هذه المستويات من أعلى العائدات النفطية منذ عام 1982(**عبد الحميد، 2003، ص59**).

فالصادرات النفطية تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، وهي الداعم الرئيسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز للفوائض في ميزانياتها، وقد انعكست أسعار النفط خلال عام 2013 على قيمة الصادرات النفطية العربية، حيث بلغت هذه الأخيرة في عام 2013 حوالي 674 مليار دولار بالمقارنة مع 718 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض 44 مليار دولار، أي ما يعادل 6٪، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 105 دولار/برميل في عام 2013 بعد أن كانت 109.5 مليار دولار/برميل في عام 2012 (**ص ن ع، 2014، ص116**)، والجدول الموالي يبين قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية النفطية خلال المدة (2007-2014).

الجدول (1-19): قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية النفطية للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون دولار

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	73816	102073	67876	74638	111607	119986	122973	107853
السعودية	205452	280998	161613	214897	309446	329327	314080	285139
الجزائر	44481	53706	30584	40113	52883	49993	44462	40639
قطر	22817	28156	28748	43369	62680	65065	62519	56912
ليبيا	42852	60199	35600	47245	18615	60188	44445	14897
العراق	39433	61111	39307	51589	83006	94103	89402	84303
الكويت	59006	82672	48914	61753	96721	112933	108548	97537

Source: OPEC, op.cit, 2012, 2014, 2015, p17. From: www.opec.org

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات النفطية في كل دول الدراسة قد انخفضت في عام 2014 وقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد إلى آخر. وتتصدر ليبيا الدول التي شهدت انخفاضا في قيمة صادرات النفط بنسبة انخفاض بلغت 60.48٪ نتيجة لغلق موانئ التصدير بسبب الظروف التي تمر بها، والجزائر بنسبة 8.6٪ ويعود إلى ما شهدته من انخفاض في أسعار نفطها ذات النوعية الخفيفة، وانخفضت صادرات قطر بنسبة 8.9٪ نتيجة للانخفاض في الإنتاج، وبنسب 12.3٪، 9.2٪، 5.7٪، 10.1٪ في الإمارات، السعودية العراق والكويت على الترتيب.

5- الدعوة لتوظيف عوائد النفط: يجب على الدول العربية اغتنام "نعمة النفط" و"الموقع النفطي" المميز لها عالميا لبلورة مكانة اقتصادية عالمية فعالة ومؤثرة تنهي التبعية الاقتصادية وتخلق كتلة اقتصادية عربية موحدة في المشهد الاقتصادي العالمي يخدم مصالح الأمة العربية ويحقق أهدافها، فعلى الرغم من التأثير الإيجابي للنفط العربي على الجوانب الاقتصادية للدول العربية النفطية وغير النفطية لما له من أدوار اقتصادية وسياسية إيجابية والتي أحدثها اكتشاف وإنتاج النفط في المنطقة العربية غير أنه لا يمكن تجاهل حقيقة وهي أن الدول العربية لم تجني الفائدة المرجوة من النفط، والإنجازات التي تحققت لا تتناسب مع مداخيل النفط الهائلة، فلقد فشل النفط العربي في القرن العشرين في أن يكون مقوما أساسيا لتنمية عربية حقيقية وشاملة **(الهيتي، 2013، ص224)**.

هناك **قضيتان رئيسيتان هما:** النفط العربي والتنمية، والنفط العربي والأرصدة المودعة في البنوك الأجنبية يجب بحثهما لإدراك سبب فشل الدول العربية بشأن النفط، وكيف ستنجح بشأنه في المستقبل.

فبالنسبة **للقضية الأولى:** لم ينجح النفط العربي في تحقيق التنمية على المستوى الوطني، وهذا يرجع إلى الفشل في جعل النفط مدخلا إلى بنية اقتصادية متنوعة ومتكاملة تتفادى مخاطر وجود المورد الواحد، وكذا الإخفاق في جعل النفط أساسا لتكامل اقتصادي عربي.

أما بالنسبة **للقضية الثانية:** فإن وجود الأرصدة المالية العربية الناتجة عن إيرادات النفط في البنوك الأجنبية تفيد اقتصاد الغرب أكثر بكثير مما تفيد العرب، وهذا بوضع "ثمن النفط" وإيراداته الهائلة تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية الغربية وبالتالي الخضوع الكامل للقوانين السارية في البلدان الغربية والرضوخ للآلية التي تفرضها البنوك، فالنفط الذي من المفروض أن يكون مصدر قوة ورفاهية صناعية حديثة يتحول إلى مصدر ضعف عندما يوجد في بيئة متخلفة يستحيل فيها استغلال هذه المادة الثمينة والإستراتيجية محليا(**الهيتي، 2013، ص226**).

فالنفط بالنسبة للدول العربية هو عملة ذات وجهين. فهو مصدر قوة وضعف في آن معا، غير أن كفة الضعف راجحة لأن أهمية النفط العربي لم تأتي من سياسات عربية متناسقة وواعية في استعماله اقتصاديا وسياسيا، وإنما أتت من حاجة الغرب المتزايدة للطاقة والتي وجدت في النفط العربي المتوفر وغير المستعمل محليا تلبيتها الكاملة (**الهيتي، 2013، ص227**). فهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدول العربية النفطية اتجاه شعوبها، وتتمثل في ضرورة تنمية قطاع الطاقة المحلي، واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل في تنمية اقتصادياتها التي تعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل، كما على هذه الدول العمل على تنويع مصادر دخلها قدر الإمكان، وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برامج تنموية واضحة المعالم.

6- أشكال استثمار الفوائض النفطية: لقد بدأ دور النفط في التنمية العربية منذ قيام الأقطار العربية بالتحكم وكذا تملك زمام الصناعة النفطية في النصف الأول من السبعينات، والتي تم خلالها تحرير النفط من السيطرة الأجنبية ووضع الموارد في خدمة التنمية الوطنية(**المنذرى، 2004، ص264**)، إن أهمية النفط لا تبرز من خلال العوائد المتأتية من إنتاجه فقط، بل تبرز كذلك من خلال طبيعة استخدام هذه العوائد، حيث تتعدد خيارات استثمار الفوائض النفطية بين وضعها في صناديق سيادية لغرض تحقيق عائد مالي فقط، أو استثمارها محليا في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات الموجهة للصادرات وذلك لضمان استدامة النمو.

أ- قطاع الصناعة: إن أثر النفط في تنمية القطاع الصناعي كبير جدا، فالنفط يمثل معظم مقومات نجاح الصناعة وتوطنها، وهذا لكونه يوفر الطاقة، وباعتبار الصناعة هي أكبر مستهلك للطاقة، فالنفط يعد بمثابة المادة الأولية والأساسية، في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية التي تدخل منتجاتها الأساسية والوسطية والنهائية في عشرات الآلاف من الصناعات والمواد المصنعة ونصف المصنعة، فضلا عن كون العوائد النفطية هي رأس المال المطلوب استثماره لتهيئة القاعدة الصناعية وبخاصة البنية التحتية المطلوبة لتنشيط وتفعيل كل أنواع التنمية (**الشمري، 2014، ص105**)، فلقطاع الصناعة أهمية كبيرة، لأن نجاح التصنيع والتنمية الصناعية سوف يساعد كثيرا في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، إلا أن التنمية الصناعية تعد من أكثر حلقات الاقتصادية إخفاقا في الوطن العربي، فبالرغم من الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع الحيوي والأولوية الكبيرة التي أعطيت له من حيث حجم

الاستثمارات خاصة في حقبة الفوائض المالية والإيرادات النفطية من عام 1974-1982. حيث بلغت في السبعينات إجمالي الاستثمارات العربية في قطاع الصناعة والتعدين أكثر من 78.7 مليار دولار وهي تشكل نسبة 22.6٪ من إجمالي الاستثمارات العربية في كافة القطاعات (**الشمري، 2014، ص172**)، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية حوالي 1270.7 مليار دولار عام 2013 مقابل 1287.6 مليار دولار عام 2012. وبلغت المساهمة الكلية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية عام 2013 حوالي 46.5٪ مقابل حوالي 48.9٪ في 2012 (**صندوق النقد العربي، 2015، ص77**).

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات هي الصناعات الاستخراجية ومجموعة الصناعات التحويلية، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بدرجة أكبر من مساهمة الصناعة التحويلية، وتمثل أهم روافد الناتج المحلي في الدول العربية منذ السبعينات، فهي تشكل نسبا هامة من إجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول العربية النفطية، وهذا مؤشر على تخلف الاقتصاد في هذه الدول، ويرجع ذلك إلى أن تصدير المواد الطبيعية والاقتصادية يعد هدرا كبيرا وخلال اقتصاديا وسياسيا.

بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية للدول العربية في إجمالي الناتج المحلي عام 2013 حوالي 37.2٪ والتي كانت عام 2012 حوالي 39.7، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة حوالي 3.7٪ مقارنة بعام 2012 وذلك في معظم الدول العربية النفطية وإن تفاوت ذلك من دولة إلى أخرى، وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية مجتمعة عام 2013 حوالي 1017.8 مليار دولار(**صندوق النقد العربي، 2015، ص77**)، أما على مستوى قطاع الصناعة التحويلية، فتعاني الدول العربية (نفطية وغير نفطية) من فجوة عميقة في هذا القطاع من حيث حجمه ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي، فالصناعة التحويلية في الدول العربية لا تزال دون مستوى المنافسة للصناعات العالمية، فنسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية حوالي 9.2٪، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعة خلال الفترة (2009-2013) حوالي 9.8٪(**صندوق النقد العربي، 2015، ص76**)، فالتوجه العام لنمو الصناعة التحويلية في الدول العربية ككل نفطية وغير نفطية لا يزال متواضعا رغم القناعات الراسخة بأنه من أكثر القطاعات الواعدة للمساهمة في التنمية والتشغيل.

فيتضح لنا أن المصدر الأساسي لتوليد الناتج الصناعي في الاقتصاد العربي هو النفط والغاز اللذان لا يزالان يمثلا الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية، ومصدر هام للقيمة المضافة في هذه الصناعة.

إن الناتج الصناعي العربي يحتاج إلى إعادة هيكلة، فالصناعات الاستخراجية تحتاج إلى استخدام أكثر للخامات المعدنية وخاصة الحديد الخام والنحاس والزنك واستخراج الخامات غير المعدنية وأهمها صخر الفوسفات والبوتاس، ومن ناحية أخرى فإن الصناعات التحويلية تحتاج كذلك إلى إعادة هيكلة وتحديث وتشتمل هذه

الصناعات على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية من أهمها الصناعات الهيدروكربونية وصناعة الأسمدة، وصناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الاسمنت ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والصناعات الهندسية، والصناعات الغذائية والدوائية وصناعة المنسوجات والملابس...، حيث تتفاوت هذه الصناعات في أهميتها من دولة إلى أخرى.حسب توفر المواد الأولية والعمالة المدربة والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي لتلك الدولة(**عبد الحميد، 2003، ص63**)، والأهم السعي إلى إزالة كل العوائق التي تقف أمام الصناعة العربية مثل ضآلة الاستثمارات الموجهة للتصنيع وخاصة الصناعة التحويلية، وكذا عدم التنفيذ بالمواصفات وبالمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً، نظراً لتدني المستوى التكنولوجي والإنتاجية في الدول العربية مما يحد من قدرة السلع الصناعية العربية وخاصة في الصناعات التحويلية على المنافسة سواء داخل السوق العربية أو في السوق العالمية (**عبد الحميد، 2003، ص63**).

ونظرا لأهمية قطاع الصناعة في تطوير اقتصاديات الدول العربية ارتأينا أن نخصص لهذا القطاع فصل كاملاً.

ب- قطاع الزراعة: يعتبر توجيه جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد استراتيجية واضحة المعالم. وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالباً للاستهلاك المحلي. فالتاريخ الاقتصادي يشير إلى أن الزراعة لعبت دورا بارزا في عملية تنمية اقتصاديات الدول الصناعية حاليا، فهي تعتبر مصدرا كبيرا لتراكم رأس المال ومد الصناعات الناشئة بمتطلباتها من القوى العاملة والمواد الخام خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كما حدث في إنكلترا وفرنسا ثم في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وعرف هذا القطاع تطورات هامة على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول العربية، حيث اهتمت هذه الأخيرة بهذا القطاع بعد صدمة أسعار النفط وتدهور العوائد النفطية منذ منتصف الثمانينات، حيث أخذت معظم الدول العربية فبشكل جدي في تحسين أوضاعها الزراعية، وخاصة بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وكذا تجدد أزمات الغذاء والأوبئة الزراعية. والقفزات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار سنة 1990 إلى 18 مليار دولار سنة 2005، ثم ما يزيد عن 25 مليار دولار سنة 2008 مع توقعات وصولها إلى 44 مليار دولار سنة 2010، ويشهد هذا القطاع اهتماما استثماريا من قبل الدول العربية سواء من طرف الحكومات التي لديها فرص الاستثمار في هذا القطاع كمصر والسودان والجزائر وسوريا أو الشركات العربية المهتمة بالاستثمار في هذا المجال (**لوعيل، 2014/2013، ص181**).

بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2013 حوالي 136.3 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.3٪ بالمقارنة مع 2012، وأصبح يمثل 5٪ إجمالي الناتج المحلي، في حين سجل الناتج زيادة متوسطة بنسبة قدرها 7.8٪ خلال الفترة 2000-2013، وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من دولة إلى أخرى وفقا لعوامل مختلفة، فتتراوح نسبة مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي

لأهم الدول العربية النفطية بين 9.3٪ في الجزائر و1.8٪ في السعودية و0.1٪ في قطر (**ص ن ع، 2015، ص50-51**).

وبالرغم من المساهمة المتواضعة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة، إلا أنها تبقى نشاطاً اقتصاديا مهماً أخذاً في الاعتبار ما يوفره هذا يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص عمل.

ويمكن أن نذكر دور هذا القطاع في النقاط التالية (**العساف،2011، ص127**):

- **توفير الغذاء للمواطنين:** وهو الهدف الاستراتيجي الأول في سياسات الشعوب، حيث تسعى إليه كافة الدول خاصة البلدان النامية التي تعاني من نقض في المواد الغذائية وعدم كفايتها أو في رداءة نوعيتها، وبالتالي يعتبر تحسين نوعية الغذاء وزيادته كماً أي إحداث تنمية في القطاع الزراعي سيترتب عليه دور هام في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية.

- **مد الصناعات التحويلية بالمواد الخام الأولية:** تعتبر تنمية القطاع الزراعي مقدمة أساسية لإحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية. فهي تعتبر المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية، فعلى سبيل المثال نجد أن صناعة النسيج تحتاج إلى القطن والصناعة الجلدية تحتاج الجلود وهكذا الصناعات الصوفية والصناعات الغذائية والدوائية (**العساف،2011، ص125**).

- **المساهمة في وفرة النقد الأجنبي:** إن للزراعة دورا بارزا في تأمين النقد الأجنبي وذلك من خلال الحد من صرف هذا النقد على الاستيرادات الزراعية الأجنبية إذا ما تجمعت الزراعة المحلية على توفير بدائلها هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات الزراعية إلى الخارج.

- **تأمين رأس المال الضروري للتنمية:** إن الزراعة توفر التمويل اللازم لعملية التنمية، وبالذات من خلال إسهامها في تمويل التنمية الصناعية، حيث أن الزراعة تساهم في توليد الدخل الوطني، وبالتالي الدخل الفردي في معظم الدول العربية، وبالتالي فهي المصدر الرئيسي للادخارات سواء كانت خاصة أم عامة، فالتجارب التاريخية دلت على أن الدول التي تمكنت من تحقيق التقدم في مختلف مراحل تنميتها، اعتمد على الدخل الزراعي الذي شكل المصدر الأساسي لتمويل التنمية الشاملة بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة (**خلف، 2004، ص 119**).

- **الزراعة المصدر الأساسي للقوى العاملة في القطاعات الأخرى:** توفر الزراعة الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية، فتطور القطاعات الأخرى يترتب عليه نشوء حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة فيها، والزراعة في معظم الدول العربية تتسم بانتشار البطالة المقنعة ووجود فائض في العمل فيها، يضاف إلى ذلك أن تطوير الزراعة عن طريق التوسع في استخدام الآلات الزراعية وتنظيم عملية الإنتاج، يؤدي إلى تقليص حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة، الأمر الذي يحقق تأدية الزراعة لدورها في تلبية حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى للأيدي العاملة (**خلف، 2004، ص 119**).

– **تحقيق الأمن الغذائي:** تعتبر الزراعة القطاع الذي تعتمد عليه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، وذلك في ظل الظروف الدولية المعاصرة، والتي يجري في إطارها استخدام مختلف أشكال وأنواع الضغوط، ومن أهمها استخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها الغذائية، وهو الأمر الخطير على الدول العربية عندما تعجز هذه الدول عن توفير الغذاء الكافي لسكانها من خلال الإنتاج المحلي، وما يتضمنه ذلك من احتمال استخدام هذه الحاجة الضرورية كوسيلة ضغط على الدول العربية سياسيا واقتصاديا من قبل بعض الدول المتقدمة التي يتوفر لديها فائض في إنتاج الغذاء **(خلف، 2012، ص96)**.

ولقد أدى القصور في التنمية الزراعية العربية وعم إحداث طفرات إنتاجية إلى استمرار تفاقم العجز الغذائي ووصوله إلى مستويات مرتفعة في بعض السلع الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب (بشكل خاص القمح) والزيوت النباتية والسكر، إذ بلغت نسبة الفجوة الغذائية في هذه السلع حوالي 57٪ و54٪ و58٪ و73٪ على التوالي، وقد أسهم كل ذلك في زيادة قيمة الفجوة الغذائية حيث بلغت عام 2012 حوالي 34.8 مليار دولار أي بزيادة بلغت 1.2٪ مقارنة بعام 2011 **(ص ن ع، 2015، ص68)**.

سبل تطوير القطاع الزراعي في الدول العربية: هناك العديد من السبل لتطوير هذا القطاع والتي من بينها:

– توسيع رقعة الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية وذلك من خلال استصلاح الأراضي وتنظيم شبكات الري والصرف. حيث قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2012 بنحو 140مليون هكتار أي 11٪ من المساحة الإجمالية، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حوالي 79.2 مليون هكتار، أي بزيادة قدرها 5.2٪ مقارنة بعام 2012، وتمثل مساحة الأراضي المزروعة نحو 56.6٪ من الأراضي القابلة للزراعة، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة دون استغلال (بور) بنحو 16.4 مليون هكتار أي بزيادة قدرها 1.63٪ مقارنة بعام 2012 **(ص ن ع، 2015، ص52)**، وهناك مجال لتحسين الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال رفع كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة وتوفير المياه، فحسب بعض الدراسات فهناك إمكانية لزيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنويا،

– إعادة توزيع القوة العاملة لرفع مستوى إنتاجية العامل الزراعي، وذلك من خلال انتقال العمالة الفائضة في القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى عمالة ولكن لابد من إعادة تأهيلها وتدريبها بما يتناسب مع أعمال القطاعات الأخرى، حيث يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعابا للعمالة، فهو يستوعب 22٪ من القوى العاملة العربية، وهذه النسبة هي في تراجع مستمر نظراً لهجرة العمالة من العمل بالنشاط الزراعي والتوجه إلى القطاعات الأخرى بحثا عن الأجور المرتفعة،

– اعتماد أسلوب التصنيع الزراعي، فلا بد من وجود قاعدة صناعية راسخة ومتطورة تفي بمتطلبات ومستلزمات الإنتاج الزراعي حتى تتحقق تنمية القطاع الزراعي،

– زيادة حجم الاستثمارات الزراعية ورفع كفاءتها، حيث أنه من المعروف أن حجم الاستثمارات الزراعية كبير والمتمثل في البنية الأساسية من سدود وطرق ومواصلات ريفية وشبكات الري والكهرباء، واستثمارات إنتاجية في القطاع الزراعي (**العساف، 2011، ص128-129**)، وتحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة.

وقد ساعد توفر الفوائض المالية خلال العقود الماضية على الاستثمار في البنية التحتية مثل إقامة السدود وشبكات الري وصوامع الغلال حيث كان لها دوراً في إنتاج المحاصيل الشتوية الأساسية كالحبوب والأعلاف ومحاصيل التصنيع، وقد شجع ذلك على قيام صناعات تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج بحيث يصبح هناك نوع من التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة (**طاهر، 1997، ص17**)، غير أن ما يمكن استنتاجه مما سبق هو ضعف الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة، ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق والتعاون العربي، حيث ينبغي أن يكون هناك مزيدا من التعاون المالي والمؤسساتي الرسمي وغير الرسمي العربي من أجل تنمية القطاع الزراعي خاصة وأن الوطن العربي يمتلك إمكانات ومقومات زراعية كبيرة، إلا أنها بحاجة إلى استثمارات طائلة في مجالات الاستصلاح وتوفير المياه.

ج- قطاع الخدمات: منذ تعاظم الثروة النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات، بدأ قطاع الخدمات يلعب دوراً متزايداً في اقتصاد الدول العربية، النفطية وغير النفطية. حيث تزداد مساهمة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي كلما ارتفع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية. فقد أدت الثروة النفطية إلى الأخذ بمبدأ الدول الراعية أو دولة الرفاهة "STATE WELFARE"، والذي انعكس على ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات. حيث اتسع نطاق عمل الدولة، فأصبحت تقدم خدمات التعليم والصحة وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. كما تقدم الكثير من الخدمات الإنتاجية مثل خدمات التجارة، الشحن، النقل والمواصلات، وخدمات البنوك والتأمين، فقد خلقت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية واكتساب خبرات في عمليات المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المحافظ المالية والعمليات التجارية(**طاهر، 1997، ص18**)، وبلغت حصة قطاع الخدمات 40.5٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ككل(**ص ن ع، 2015، ص21**)، فبخصوص إنفاق الدول العربية على التعليم، فيقدر متوسط الإنفاق على التعليم إلى الدخل الوطني الإجمالي في هذه الدول في عام 2011 حوالي 4.5٪، وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فقد بلغ المتوسط العربي في 2011 حوالي 16٪. وهو ما يزيد عن مثيله في

الدول النامية (15.9٪) وفي دول العالم مجتمعة (14.4٪)، وبالنسبة بعض الدول العربية النفطية، فقد فاقت هذه النسبة 20٪ في كل من الإمارات والجزائر، في حين بلغت أقل من 10٪ في عمان وقطر، وبين 10٪ و20٪ في السعودية، الكويت ومصر **(ص ن ع، 2015، ص41)**، ورغم أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولا، إلا أن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال دون المستوى المطلوب.

فلا بد للدول العربية النفطية أن تخصص نسبة من دخلها الوطني(العوائد النفطية) لتمويل البحث العلمي وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية، باعتبار أن البحث العلمي في الوطن العربي يعاني على الصعيدين الكمي والنوعي، ودوره في تنمية المجتمع العربي لا يزال هامشيا لوجود الكثير من العوائق، فبالرغم من تغلب الأقطار العربية النفطية على مشكل الإنفاق على التعليم، ولكنها لم تستطيع تحسين مخرجاته **(الهيتي، 2013، ص230)**، لذلك لابد من الاهتمام بالعلماء والباحثين وتقديم كل الحوافز المادية والمعنوية لهم ورفع التسهيلات والمرافق البحثية، كما لابد من ربط مراكز البحوث بالمؤسسات الإنتاجية من خلال تجريب الابتكارات وتطبيق الاختراعات في المصانع والمزارع والوحدات الإنتاجية.

أما بالنسبة للخدمات الصحية فقد تمكنت العديد من الدول العربية والنفطية بصفة خاصة من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث تجاوزت نسبة السكان الذي يحصلون على الرعاية الصحية 95٪ في كل من الإمارات، الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، مصر وليبيا في عام 2013، بينما تراوحت 86٪ و84٪ في العراق وعمان على الترتيب **(ص ن ع، 2015، ص42)**، ورغم هذا إلا أن الخدمات الصحية تفتقد إلى الكفاءة اللازمة في معظم الدول العربية، وهو ما يدفع الكثير من سكان الدول العربية ميسوري الحال إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المستشفيات والمصحات المتخصصة، وهو ما يدل على ضعف المنظومة العلاجية في الدول العربية وضعف أدائها، لذا لابد من تحسين وتطوير أدائها بما يتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال، أما بالنسبة للإنفاق على الصحة فقد بلغت نسبتها من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2012 حوالي 5.8٪، وهي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي (10.2٪)، ويمثل قطاع الخدمات الإنتاجية (والذي يضم قطاع التجارة، المطاعم، الفنادق، النقل، المواصلات، التخزين، التمويل، التأمين والمصارف) حوالي 19.5٪ من إجمالي الناتج المحلي لمجموع الدول العربية خلال عام 2013. فيما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي21٪ (حيث يضم هذا القطاع الإسكان والمرافق، الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى) خلال نفس العام.

إن وجود الريع النفطي يسهل من عملية تغيير الهيكل الإنتاجي، ولكنه لا يجعل الدول غنية إلا إذا تم تحويله إلى طاقات إنتاجية، وقد اتخذ الجزء الأكبر من هذا الريع النفطي طريقه إلى الأسواق الدولية سواء عن طريق زيادة الاستيراد أو عن طريق الإيداع لدى البنوك الدولية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، الأمر الذي

يعنى افتقاد السيطرة العربية عليه واستخدامه في حل مشاكل النمو والسيولة في الدول الرأسمالية المتقدمة (**نور الدين، 1987، ص109**).

فلابد للدول العربية من تبني استراتيجيات للتنمية تهدف إلى السعي لضمان نهاية منظمة لعصر النفط عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تخفيض سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، مما يتطلب بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية النظر بجدية أكثر إلى محاولة استغلال العوائد النفطية بشكل أكثر كفاءة بحيث تحقق عائداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أكبر، كما لابد من معالجة مخاطر المورد الواحد في البلدان العربية النفطية مما يتطلب ربط القطاع النفطي ببقية الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات النفطية التي تخلق أعلى شكل من الروابط بالقطاعات الأخرى.

خلاصة:

مما سبق نخلص إلى أن النفط يعتبر مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة، إلى جانب ذلك فإنه يشكل المصدر الرئيسي لطاقة اليوم والمستقبل وإن تأثير مصادر الطاقة البديلة لن ينافس النفط على الأقل في تعدد المنتجات (المشتقات) النفطية التي تتميز بانخفاض تكلفة الإنتاج وتناسب الطاقة النفطية بتكاليفها مع إمكانيات البلدان السائرة في طريق النمو كمصدر رخيص نسبيا بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة. كما يشكل النفط المصدر الأساسي للطاقة والصناعة ويدعم القطاعات المالية والاقتصادية الأساسية للدولة، وقد ترتب التقدم الصناعي العالمي استهلاك إجمالي الإنتاج والاحتياطي النفطي بالإضافة إلى مصادر الطاقة البديلة، وتتركز أهم الاحتياطيات النفطية العالمية في منطقة الشرق الأوسط، في حين تعتبر الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المستهلكين للنفط محدثة الازدواجية النفطية بين الإنتاج والاستهلاك، وذلك لأجل حماية احتياطاتها من النضوب. وقد عرف نمو مستوى الطلب على النفط تراجعا خلال السنوات الأخيرة، ولكنه يبقى سلعة إستراتيجية محورية لا غنى عنها.

تعد الدول العربية المنتجة للنفط ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل موازنة الدولة وتوفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلت الدول النامية تدور في فلك أسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، ومن المفترض أن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعة قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الريع النفطي، حيث تعتبر العوائد النفطية المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، وهي الداعم الرئيسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز للفوائض في ميزانياتها. ومن هنا فإنه يجب إعادة التفكير بشكل جدي وحتمي بضرورة تنويع حقيقي في الإنتاج المحلي في الدول العربية النفطية، والابتعاد عن التغني بمحاسن الميزة النسبية (الفكر الريعي)، والولوج إلى عالم الإنتاج (العالم الحقيقي) بالاستفادة من المزايا التنافسية. وهذا لا يعني تخفيض الإنفاق بقدر ما يعني ترشيده في الجوانب المنتجة التي تزيد من فرص العمل، وتوفِّر سلع محلية تقلل من الاعتماد على الواردات، وتقلل التبعية، وهذا ما يستوجب الاستفادة من عوائد النفط واستثمارها محليا في قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات الموجهة للصادرات وذلك لضمان استدامة النمو.

الفصل الثـــــاني

الصناعة النفطية وعوائدها في الجزائر

- تمهيد
- المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر
- المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر
- المبحث الثالث: أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني
- خلاصة

تمهيد:

تعد الجزائر واحدة من بين الدول النفطية وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والمتمثلة في احتياطاتها من النفط والغاز التي يزخر بها الوطن، حيث تساهم في الإنتاج العالمي من خلال شركتها النفطية سونطراك SONATRACH وشركائها الأجانب، وقد عرف القطاع النفطي تطورات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وأدخلت عليه العديد من التشريعات والقوانين لتنظيمه وتسييره.

ظل النفط ولأكثر من أربع عقود يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد الجزائري والرافد لأنشطته المختلفة، فهو يعد الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، فعائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، وتمثل الصادرات النفطية نسبة عالية من إجمالي الصادرات، حيث تشكل عائدتها المصدر للعملة الصعبة للجزائر، والعامل الأهم لرفع الدخل.

إلا أن هذا الارتباط المطلق بقطاع النفط جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالانخفاض أو الارتفاع، وهو ما بينته أحداث الماضي كأزمة 1986 التي دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى شفى الانهيار بسبب الانخفاض الحاد في العوائد النفطية، فيما أدى الارتفاع المستمر الذي شهدته أسعار النفط منذ عام 2003 وخاصة ذلك الارتفاع المسجل في عام 2008 إلى ارتفاع كبير في إجمالي الناتج المحلي وتحسن في باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتشكل فوائض نقدية كبيرة نتجت أساسا عن ارتفاع كبير في إيرادات صادرات المحروقات وبالتالي أدت إلى تدفق سيولة فائضة في الاقتصاد بشكل مفاجئ، والتي من الضروري توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة كالتصنيع مثلا لتنويع الاقتصاد الوطني والقضاء على هذه التبعية لقطاع المحروقات.

لقد حاولنا التطرق خلال هذا الفصل والمعنون بالصناعة النفطية في الجزائر إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة واقع قطاع النفط في الجزائر، ثم أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني في المبحث الثالث.

المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك، ثم أممت قطاع محروقاتها، وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الوطني ، والذي كان دائما يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى في مختلف البرامج المالية المعدة.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

يدرس هذا المطلب أهم المراحل التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا أهم القوانين التي جاءت لتنظيم هذا القطاع، كما يتناول كذلك شركة سونطراك وكل ما يتعلق بها.

أولاً. بدايات البترول الجزائري: إن نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت أولى بدايات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر، حيث كانت أول محاولة للتنقيب عن النفط نهاية عام1880، في حوض شمال غرب الوطن، وأفرزت هذه المحاولات إلى الكشف عن مجموعة من الآبار قليلة العمق، أكدت عن إمكانية وجود هيدروكربونات. ودل أول بئر عن وجود تراكم لكميات من النفط، في أول بئر تجاري أكتشف بمنطقة" واد قيتريتي" على بعد 150 كلم جنوب الجزائر العاصمة، قرب مدينة سور الغزلان سنة 1948. ومع بداية الخمسينات، بدأت أعمال البحث والتنقيب، تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية، إلى أن أكتشف أول حقل نفطي هام، بمنطقة حاسي مسعود عام 1956، وأهم حقل للغاز الطبيعي بحاسي الرمل، إلى جانب عين أميناس عام 1956 لتبدأ الشركات الفرنسية عملية الإنتاج، انطلاقا من سنة1956 ، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية عام 1958 قانون المحروقات الصحراوي، الذي أوجد التنسيق المالي والضريبي بين الشركات الفرنسية، حيث شجعت الحكومة الفرنسية، الشركات النفطية حينما أخضعت نصف أرباحها فقط للضرائب. فكانت من بين أهم الانجازات قبل الاستقلال، تشغيل خط بجاية البترولي في ديسمبر 1959 ، وانجاز خط أنبوب الغاز بين حاسي الرمل ووهران عام 1960 ، ثم أنبوب الغاز في اتجاه عنابة عام 1961. وتتربع الجزائر على احتياطات هائلة من النفط والغاز، فمعظم الاحتياطات الجزائرية من الهيدروكربونات المؤكدة والقابلة للاسترجاع تتواجد في حقول الغاز التي تمتاز بغاز رطب غني بالمكثفات، وبغاز البترول المميع(**بلخضر، 2013/2012، ص298**).

أعدت الحكومة الفرنسية سياسة بترولية تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية، وحاولت جاهدة بناء خطوط أنابيب لنقل البترول ودفعت الأموال الضخمة عندما تأكدت من وجود ثروات في باطن الأرض الجزائرية، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح قبل استقلال الجزائر. لذلك كان من الضروري إيجاد قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية ويضع في اعتباره العوامل السابقة، فصدر

تشريع عرف باسم " قانون البترول الجزائري" برقم 1111/58 وذلك في 1958/11/22، وتبنى هذا القانون مطامع فرنسا وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:

– وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.

– وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترول كالقيام مثلاً بإعفائهم من الضرائب لمدة زمنية معينة، أو بمنحهم قروض ومساعدات مالية في حالة فشل العثور على البترول حتى تساعدهم على الاستمرار في البحث والتنقيب.

– وضع حد أدنى للإنتاج حتى يتم تحقيق أكبر قدر ممكن من النهب للثروات النفطية والمالية.

– خصم 27.5٪ من إنتاج البترول تحت بند "إحتياطي إعادة تجديد الحقول" أو صندوق تجديد المخزون" لا يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

كما نص في هذا القانون على أنه في حال نشوء نزاع فإن مجلس الدول الفرنسية هو الجهة المسؤولة على فض النزاع مما يضمن السيادة للقضاء الفرنسي للفصل في هذه النزاعات، وهذا يضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء الجزائرية.

ونظرا لتلك التسهيلات تهادفت الشركات للتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، حيث بلغت عدد الطلبات 28 قدمت من كبرى شركات البترول العالمية عام 1958، حيث كانت فرنسا عند الاستقلال تسيطر على ثلث إنتاج البترول الجزائري(**أبو العلا، ص439**)، ولم يطبق قانون مناصفة الأرباح الذي سرى مفعوله الوطن العربي وإيران منذ مطلع الخمسينات فقد كانت حصة الجزائر أقل من 12.5٪ من قيمة النفط الخام. وفي 1962 استقلت الجزائر سياسياً، إلا أن استقلالها الاقتصادي من الناحيتين القانونية والعملية بسبب السيطرة الفرنسية على صناعة النفط، حيث كان الإنتاج الجزائري يصب في خدمة الاقتصاد الفرنسي ومصالح المستعمرات الفرنسية الأخرى وحاجتها من النفط والغاز الطبيعي، حيث كانت حصة الخزينة الجزائرية من النفط أقل بكثير من الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط. ويرجع ذلك إلى اختلاف تطبيق النظام الفرنسي المفروض على الإنتاج والتصدير في الجزائر إذ كانت حصتها 28 سنتاً أمريكيا من البرميل بينما كانت حصة الأقطار العربية المنتجة للنفط تتراوح بين 75–90 سنتا أمريكيا للبرميل الواحد(**الشمري، 2014، ص113**).

وبعد حصول الجزائر على استقلالها تضمنت اتفاقية إيفيان بابا خاصا ينظم الثورة البترولية واستغلالها، لكن عدلت هذه الاتفاقية مباشرة بعد حصول الجزائر على الاستقلال وأبرمت اتفاقيات على أساس من العدل والمساواة إلى أن ألغي كل ماله صلة بالاستعمار، فتم إصدار قوانين التأميم الكلي في فبراير 1971 وبالتالي قضت الثورة على آخر حلقات الاستعمار وباشرت المؤسسات الوطنية دورها في كافة أوجه النشاط البترولي(**أبو العلا، ص436**).

ثانياً. نبذة عن أهم الحقول النفطية في الجزائر: نورد فيما يلي نبذة تاريخية عن أهم حقول النفط والغاز:

1- حقل حاسي مسعود: تم اكتشاف هذا الحقل في 1956 من قبل شركة البترول الفرنسية "الجزائر" والشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر واستغلاله (ريبال)، وأعلنت فرنسا حينها على أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط وقد وضع برنامجا لاستغلال الحقل يهدف إلى بلوغ الإنتاج 15 مليون طن خلال خمس سنوات. وقد وصف هذا الحقل من قبل الفرنسيين على أنه أحد الحقول السبعة الكبرى في العالم، وقد تم حفر تسع آبار أمكن على ضوئها تحديد مساحة الحقل بحوالي 120 ميل مربع، ويتطلب استغلال هذا الحقل حفر 60 بئراً بمتوسط إنتاج الوحدة 300-400 طناً يومياً كما قدروا الاحتياطي الثابت بحوالي 150-200 مليون طن ويحتمل أن يصل الاحتياطي إلى ألف مليون طن(**أبو العلا، ص439**).

2- حقول عجيلة، تقنتورين، وزارزتين: تم اكتشاف هذه الحقول من طرف شركة البحث عن بترول الجزائر واستغلاله، وتقع هذه الحقول بالقرب من الحدود الليبية(**أبو العلا، ص439**).

ثالثاً. قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971: لقد ظل النفط الجزائري تحت قيود يد الاستعمار الفرنسي بين سنتي 1962-1971، بموجب اتفاقية إيفيان 1962، حيث قيود تلك الاتفاقية كانت السبب في عدم امتلاك شركة سونطراك امتياز استغلال الحقول النفطية الجزائرية والتي بقيت ملكا للحكومة الفرنسية. وقبل هذا القرار كانت هناك مجموعة من التأميمات هي:

في صيف 1967 تم تأميم وانضمام فروع التوزيع لشركات(MOBIL, ESSO, BRITSH PETROLUM) إلى سونطراك.

وفي مارس 1968 تم توسيع المراقبة الممارسة من طرف سونطراك على السوق الوطني، وتم أيضا تأميم شركات توزيع الغاز.

وفي أوت 1968 أممت 13 شركة صناعية فرنسية.

وفي جوان 1969 تم أيضا تأميم 14 فرعا لشركات أجنبية.

واختتمت هذه التأميمات بقرار فيفري 1971 لتأميم مجمعات الغاز الطبيعي، و51٪ من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية(**دبلة، 2004، ص89**).

إن الإعلان عن قرار التأميم كان ناجما عن جملة من التحولات الإقليمية والدولية الهامة، والتي كان أهمها هو إعلان دول عربية أخرى تأميم نفطها واسترجاع سيادتها على ثرواتها الطاقوية التي كان الاستعمار يسيطر عليها.

أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فيفري 1971، عددا من القرارات السياسية الهامة، قال فيها:

"أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية إبتداءا من تاريخ اليوم:

– زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51٪، من أجل ضمان مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.

– تأميم الغاز الجزائري.

– تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني".

وكانت هذه القرارات كما أعلن الرئيس بومدين قد تم اتخاذها من جانب واحد، وهي ترمي إلى الإبقاء على احتكار شركة سونطراك 51٪ من كل المشاريع البتروكيماويات في الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري، بالإضافة إلى امتلاك كل الامتيازات التي كانت في السابق ملكا للشركات الفرنسية بموجب اتفاقية إيفيان(**بن الشيخ، 2012، ص193**).

رابعاً. التنظيم القانوني لقطاع المحروقات بالجزائر: حتى تساير الجزائر طيلة العقود الماضية التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم. قامت بالإسراع في إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي. فقد تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، مما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

1- قانون البترول الصحراوي: بعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا صعبا في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي "Code pétrolier saharien" إن هذا القانون الموروث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسئولين الفرنسيين.

2- الإطار القانوني للشراكة المراقبة: في هذه الفترة تم إصدار المرسوم رقم 22/71، بتاريخ 12 أفريل 1971 والذي يحدد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل و استغلاله. حيث تنص المادة الأولى منه انه لا يمكن لأي شخص أجنبي طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل و استغلاله في الجزائر إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك.

وتضيف المادة الثانية انه يجب على الشخص الطبيعي أو المعنوي الأجنبي أن يؤسس شركة تجارية لهذا الغرض حسب القانون الجزائري و يكون مركزها الرئيسي بالجزائر.

غير أنّه وبعد مدة أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى(**التهامي وآخرون، ص7**).

3- قوانين إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر: شهدت الجزائر في عام 1986 أزمة اقتصادية حادة نجمت عن انخفاض كبير في أسعار البترول وكذا ضعف الإنتاج، فوجت الجزائر نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا للرفع من قدراتها الإنتاجية للبترول، الأمر الذي أدى بها إلى إقرار القانون رقم 86-14 المؤرخ في 09 غشت سنة 1986[*]، الذي يعرف الأشكال القانونية الجديدة لنشاطات التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لسوناطراك أن تكون مفتوحة أمام الشراكة.

هناك أربع أنواع من الشراكة مع سونطراك، مع الأخذ بالاعتبار قاعدة 49/51:

- شراكة "إنتاج تقاسم العقد" (PSC) عقد تقاسم الإنتاج؛
- شراكة "عقود الخدمة"؛
- شراكة بالمشاركة بدون شخصية قانونية حيث أن الشريك الأجنبي يعتبر شركة تجارية بموجب القانون الجزائري والتي يقع مقرها في الجزائر.
- شراكة على شكل شركة تجارية ذات أسهم وفقا للقانون الجزائري، ويكون مقرها الاجتماعي في الجزائر (**Sonatrach, 2015**).

لقد تم تعديل القانون الخاص بالمحروقات الصادر عام 1986[i]والذي كان يعتبر الإطار التشريعي المعمول به، بالقانون الصادر عام 1991[ii]وذلك بإدخال جملة من الأحكام المتسمة بالمرونة فيما يتعلق بالعلاقات مع المستثمرين الأجانب، حيث تنص المادة الثانية من هذا القانون أنه وفي إطار الأحكام الخاصة والمتعلقة بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها، كما يهدف هذا القانون إلى:

- التأكيد على قاعدة 49/51 حيث يجب أن لا تقل نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية عن 51٪ مهما كان شكل الاشتراك المعتمد، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز الحصة التي يأخذها الشريك الأجنبي 49٪ من الإنتاج الإجمالي للحقل.
- وضع حوافز ضريبية عن طريق إجراء تخفيضات على الإتاوات على الإنتاج والضريبة على الأرباح.

---

[i]. قانون رقم 86-14 المؤرخ في 9 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

[ii]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 91-21، العدد 63، السنة الثامنة والعشرون، مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991، يعدد ويتمم القانون رقم 86-14 المؤرخ في 9 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

– إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع من المستثمرين الأجانب.

4– القوانين الجديدة لإصلاح قطاع المحروقات الجزائري (قانون المحروقات لسنة 2005): إن قانون المحروقات رقم 05–07 الصادر في سنة 2005[i] يهدف إلى إعطاء اهتمام خاص للإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث، الاستغلال والنقل بالأنابيب، والمنشآت التي تضمن هذه الأنشطة، إضافة إلى إعطاء صورة واضحة لحقوق وواجبات المؤسسات التي تعمل في إحدى الأنشطة المذكورة.

أ– أهداف القانون 05–07: يهدف هذا القانون إلى تحديد:

– النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتحويل وتسويق المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات؛

– الإطار المؤسسي الذي يسمح بممارسة النشاطات السابقة؛

– حقوق والتزامات الأشخاص لممارسة نشاط أو العديد من النشاطات المذكورة سابقا؛

– تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف؛

– تقوية الدور الأساسي لسوناطراك والمتمثل في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية؛

– الحفاظ على المحروقات وتشجيع الطاقة المنافسة وتوفير مناصب شغل جديدة.

ب– المنشآت الجديدة لمراقبة الأنشطة البترولية: إن قانون المحروقات لسنة 2005 يتطلب إطاره القانوني إنشاء منشآت جديدة، تقوم بمراقبة النشاطات البترولية وتتمتع بالسلطة العمومية التي كانت تتمتع بها سوناطراك بالإضافة إلى سهرها على تطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف الدولة. لتلك الأهداف تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية تدعيان وكالتي المحروقات وهما:

– سلطة ضبط المحروقات: وهي وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، والتي تقوم بتنظيم قطاع المحروقات.

– ألنفط (AL NAFT): وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات، والتي تقوم بترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات وذلك عن طريق المناقصة، تسليم رخص التنقيب، التأكد من استغلال موارد المحروقات مع ضمان احترام المحافظة المثلى عليها، تسهيل الحصول على المعلومات (القانون رقم 05–07).

إن قانون المحروقات لسنة 2005 يجبر مراقبة سوناطراك للمشاريع الجديدة لإنتاج البترول في الدولة وذلك بمساهمة لا تقل عن 51٪، وبالتالي فالقاعدة تتطلب مراجعة من قبل سوناطراك للمشاريع الجديدة لإنتاج البترول في البلاد إلى 51٪(OCDE/CSAO , 2014, P94). لم يمض عام حتى تم إجراء تعديل على قانون أفريل 2005

[i]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05–07، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005، يتعلق بالمحروقات.

بعد أربعة أشهر فقط بعد ميلاده وذلك نتيجة لتضارب الآراء حوله بين مؤيدين ومعارضين، وتم ذلك بموجب الأمر الرئاسي رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام 1427هـ الموافق لـ29 يوليو سنة 2006م، يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ28 أبريل 2005م، والمتعلق بالمحروقات، فتم المصادقة على هذا القانون الجديد من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني. ويعتبر أهم تعديل جاء في الأمر 06-10 هو ذلك التعديل الذي أعاد الاعتبار لشركة سونطراك في المادة 32[i] التي حددت نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك بنسبة لا تقل عن51٪ قبل كل مناقصة للمنافسة في هذه العقود.

منذ عام 2006، فإن الشركات الأجنبية يجب عليها أن تدفع ضريبة خاصة عندما يتجاوز الخام 30 دولار للبرميل، وهذه السياسة كان لها نتيجتان: أولا كان هناك سخط واسع النطاق من قبل الشركات الأجنبية ترجم في فشل بعض المناقصات، ثم أن بعض الشركات الناشطة في الجزائر لم تستثمر إلا القليل (أقل مما كانت الدولة تنتظره منها). الشركات البترولية الأجنبية تعتبر مفتاح بالنظر لشساعة الأراضي الذي يتطلب رأس مال مهم وكذا التحديات التكنولوجية الناجمة عن الاستكشافات أكثر صعوبة، حيث انخفضت الاكتشافات ويتم القيام بمعظمها في الوقت الحاضر من طرف سوناطراك**(OCDE/CSAO , 2014, P94).**

وخلال عام 2012 ظهرت ملامح إجراء تعديلات جديدة مرة أخرى على قانون المحروقات، حيث صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات، حيث اعتبر القانون الصادر في 2006 المتسبب في كبح وإحجام المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع. باعتبار أن هذا القانون غير مشجع للاستثمار في الجزائر، بسبب ما فرضته الدولة من ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأجنبية، ناهيك عن منح شركة سوناطراك نسبة 51٪ في أي مشروع أو عقد تقوم بإبرامه مع الشركات الأجنبية.

ولقد تم تعديل قانون المحروقات في 2013[ii]، وذلك بصدور القانون رقم 13-01 في 19 ربيع الثاني عام 1434هـ الموافق لـ 20 فبراير 2013م، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، والمتضمن أساسا تحسين جاذبية المجال المنجمي،جهود الاستغلال ، و كذا إعادة النظر في طريقة حساب الجباية.

---

[i]. المادة 32 من الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام 1427هـ الموافق لـ29 يوليو سنة 2006م، يعدل ويتمم القانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق لـ28 أبريل 2005م، والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006 الموافق لـ04 رجب عام 1427هـ، ص06-07.

[ii]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13-01، العدد 11، مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.

حيث وردت في مواد هذا القانون تسهيلا جديدة للاستثمارات لا سيما الأجنبية منها، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى مزايا جبائية جديدة كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق، إلا أن هذا القانون لم يتنازل عن قاعدة 51٪-49٪ ، ومنها نتأكد من أن التنازل عن نسبة 51٪ للشركاء الأجانب أمر غير ممكن، حيث لا يمكن للجزائر التنازل عن هذا المبدأ الذي يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للأمة الجزائرية جمعاء.

خامساً. الأزمة النفطية لسنة 1986 وأثرها على قطاع النفط: بعد تناولنا في الفصل الأول لأسباب الأزمة ونتائجها على الاقتصاد العالمي، تخص هذه النقطة أثر الأزمة على الاقتصاد الجزائري. حيث أن الجزائر تعتبر من أكثر الدول تضررا بهذه الأزمة، ويرجع السبب في ذلك إلى التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وعوائده (الريع البترولي) في تمويل كل برامج ومخططات التنمية ، وكذا بسبب ضعف حجم ما كانت تصدره الجزائر من بترول حيث لم تتمكن الجزائر آنذاك من رفع كميات صادراتها البترولية حتى تعوض ما خسرته جراء انخفاض أسعار النفط. كما أن انخفاض أسعار البترول كان مصاحبا بانخفاض في سعر الدولار وهي العملة الأساسية في السوق النفطية وبالتالي كانت مزدوجة الآثار على الاقتصاد الجزائري. حيث تميز الفصل الأول من سنة 1986 على صعيد الاقتصاد العالمي بعامل اقتصادي هام ومزدوج:

- انخفاض في سعر النفط الخام و الغاز يقدر بالنسبة للجزائر بـ 50٪ بالنسبة للنفط و10٪ بالنسبة للغاز،
- انخفاض الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)،

وكنتيجة للأحداث السابقة انخفضت المداخيل ا لجزائرية من العملة الصعبة بنسبة تزيد عن 40٪ أي انخفاض في عائدات التصدير بما يعادل 25 مليار دينار جزائري (6.5 مليار دولار أمريكي)،

وكان أول إجراء استدعته الاحتياجات الجديدة للتمويل، يتمثل في المصادقة على قانون إضافي للمالية ينقل العجز المالي من 5 مليار دينار إلى 14 مليار دينار(**بوزيدي، 1987، ص132**).

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي.

المطلب الثاني: الشركة الوطنية "سوناطراك": اتجهت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال نحو قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، إلا أنه مع احتكار الشركات الأجنبية -خاصة الفرنسية منها- لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك.

أولاً- تأسيس الشركة ومسيرتها التاريخية: أنشأت الجزائر الشركة الوطنية سونطراك في 1963/12/31 وهي "الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات"(Sonatrach, 2015). هذه الشركة التي باشرت عمليات التنقيب والإنتاج

والنقل والتكرير والتصنيع وحققت أرباحاً كبيرة من ثروتها البترولية عن طريق دمجها في الاقتصاد الوطني وتحقيق قيمة مضافة عالية(**عجمية، 1986، ص116**).

ففي **عام 1964**، حتى تؤكد سونطراك ولادتها أطلقت بناء أو خط أنابيب جزائري (OZ1)، الذي يبلغ طوله 805 كم، والذي يربط واد الحمراء (Haoud El Hamra) بأرزيو.

– قررت الجزائر إطلاق مغامرة كبيرة في الغاز عن طريق تشغيل أول مجمع لتسييل الغاز الطبيعي، يدعى (GL4Z) (CAMEL– الشركة الجزائرية لغاز الميثان المسال) مع القدرة على معالجة تقدر ب 1.8 مليار م^3 غاز/ سنة.

– وضع مصفاة الجزائر تحت الخدمة، إن تحقيق هذه البنى التحتية مكن الجزائر من الدخول في صناعة المحروقات، ففي عام 1965 تم ما يلي:

– أسفرت المفاوضات الجزائرية– الفرنسية لتسوية القضايا المتعلقة بالمحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر، عن إنشاء جمعية تعاونية "ASCOOP" بين SOPEFAL، وتمثيل الدولة الفرنسية، والدولة الجزائرية. وقد مكنت هذه الخطوة الدولة الجزائرية لتوسيع بشكل كبير نطاق أنشطتها في إدارة المحروقات في البلاد.

– إطلاق أول مسح زلزالي للبحث عن المحروقات من قبل سوناطراك مع غرس 3 آبار.

وفي **عام 1966** تم وضع في الخدمة خط أنابيب (OZ1)، وهو عمل ذو أهمية استراتيجية كبيرة، يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوجيه ما يقرب من 30٪.

– زيادة رأس المال سوناطراك من 40إلى 400 مليون دينار.

– مهام سوناطراك، والتي كانت تقتصر على إدارة خطوط الأنابيب والتسويق، توسعت إلى البحث والإنتاج ومعالجة المحروقات.

– سوناطراك أصبحت الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل، معالجة وتسويق المحروقات ومشتقاتها.

وفي **عام 1967** تم مايلي:

– القيام بأول اكتشاف للنفط في البرما (حاسي مسعود الشرقية)،

– إطلاق بناء خط أنابيب جديد مسدار (Mesdar) بسكيكدة،

– سوناطراك أصبحت ذات الغالبية (أكثر من 50٪) في النقل البري من للمحروقات في الجزائر، فقد أنشأت شركات الخدمات وكذا احتكار تسويق الغاز،

– سوناطراك تتوسع في بناء مصنع للأمونيا وتخطط لبناء مجمع من المنتجات البتروكيماوية في سكيكدة وبناء ميناء الغاز الطبيعي المسال **(Sonatrach , 2015)**،

وخلال صيف 1967 تم تأميم وانضمام فروع التوزيع لشركات (MOBIL, ESSO, BRITSH PETROLUM) إلى سونطراك **(دبلة، 2004، ص89)**.

وفي **عام 1969** أصبحت الجزائر عضو في منظمة الأوبك.

– قدمت سوناطراك مشروع نقل غاز البترول المسال (GPL) والمكثفات "حاسي مسعود–أرزيو" الذي ، للموافقة عليه من قبل الدولة. حيث تم منحها الترخيص لاستغلال العمل.

– بدأت سوناطراك العمليات الأولى لاستغلال النفط بوسائلها الخاصة على حقل البرما.

وفي **24 فيفري 1971** تم تأميم المحروقات. كما سجلت هذه السنة أيضا الاستحواذ على الغاز الطبيعي المسال في الحقل الغازي لحاسي الرمل.

وفي **عام 1979** تم وضع الوحدة 2 لحاسي الرمل في الخدمة، بقدرة إنتاج تقدر بـ 20 مليار م^3 / سنويا من الغاز، و 4 مليون طن / سنة من المكثفات و880000 طن / سنة من غاز البترول المسال.

وكان إنتاج الجزائر يبلغ مليون برميل يومياً عام 1970 ارتفع على 1.2مليون برميل يومياً عام 1979 ثم انخفض إلى 800 ألف برميل في 1981 وإلى 650 ألف برميل عام 1984. أما عن حصيلة العوائد النفطية فقد بلغت 270 مليون دولار عام 1970 ارتفعت إلى 12.5 مليار عام 1980 ثم تراجعت إلى 7.4 مليار عام 1973**(عجمية، 1986، ص116)**.

الفترة 1980–1985: خلال هذه الفترة، أطلقت الجزائر المشاريع الاقتصادية الكبرى التي سمحت بإنشاء قاعدة صناعية كثيفة، يسمح هذا أنه للاستفادة من عائدات النفط، والت تم استثمار جزء مهم منها في مشاريع التنمية الاقتصادية.

– دخلت شركة سوناطراك من خلال الخطة الخماسية في عملية جديدة لإعادة الهيكلة الموسعة، والتي أسفرت عن إنشاء 17 شركة وهي:

4 مؤسسات صناعية:

– نفطال (NAFTAL) لتكرير وتوزيع المحروقات؛

– أونيب (ENIP) للصناعة البتروكيميائية؛

– أنبك (ENPC) صناعة البلاستيك والمطاط؛

– أسميدال (ASMIDAL) للأسمدة.

3 شركات للإنجاز:

– (ENGTP) للأعمال البترولية الكبرى؛

– (ENGCB) هندسة مدنية ومباني؛

- (ENAC) لشبكة القنوات.

6 شركات للخدمات البترولية:

- إناجيو (ENAGEO) للجيو فيزياء؛
- إنافور (ENAFOR) و (ENTP) للحفر؛
- (ENSP) آبار الخدمة؛
- (ENEP) هندسة البترول؛
- (CERHYD) مركز بحوث النفط؛

4 مؤسسات لتسيير المناطق الصناعية في آرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل وحاسي مسعود.

الفترة 1991-1999: سوناطراك، شركة النفط والغاز ذات شهرة عالمية

التعديلات التي أدخلها القانون 01/91 في ديسمبر كانون الأول عام 1991، يسمح للشركات الأجنبية الناشطة لا سيما في قطاع الغاز، استرداد الأموال المستثمرة وتمنح لهم عائدا عادلا على الجهود المبذولة.

أكثر من 130 شركة النفط بما في ذلك الشركات الكبرى، قامت باتصالات مع سوناطراك وتم التوقيع على 26 عقد للبحث والاستكشاف خلال السنتين التاليتين للإطار المؤسسي الجديد.

- في 1996 تم تشغيل خط أنابيب للغاز المغاربي أوروبا يسمى "بيدرو دوران فاريل" (Pedro Duran Farell)، التي تمد اسبانيا والبرتغال عبر المغرب. قدرته أكبر من 11 مليار م^3 من الغاز سنويا.

من عام 2000 إلى يومنا هذا "التحديث والتطوير": بذلت شركة سونطراك جهود كبيرة في: الاستكشاف، التطوير واستغلال الحقول وفي البنية التحتية لنقل المحروقات (خطوط الأنابيب ومحطات ضغط) في محطات تسييل الغاز الطبيعي وناقلات الغاز الطبيعي المسال. فمنذ عام 2000، تم إطلاق العديد من المشاريع في عملية تطوير الأداء، وتدويل، وتطوير البتروكيماويات وتنويع الأنشطة مجموعة سوناطراك، كما تم تجاوز بكثير الإنتاج الأولي المبرمج للفترة من 1999 -2007.

لقد ضمنت الحقول التي دخلت حيز الإنتاج خلال الفترة (99-2009) من قبل سوناطراك لوحدها أو بالاشتراك نمو الإنتاج الأولي للمواد الهيدروكربونية من 8 مليون طن مكافئ نفط إلى 233 مليون طن مكافئ نفط(Sonatrach, 2015).

مجمع سونطراك، رائد في الصناعة الجزائرية، المهيمن على التجارة وسلاسل القيمة العالمية. المتدخل في قطاع المحروقات، المؤسسة الأولى إفريقياً، بحوالي 100 مليار دولار أمريكي رقم أعمال المجمع في سنة 2013 (Benbahmed, Lohoues, 2014, p2)

لقد حققت شركة سونطراك رقم أعمال يقدر ب 5374 مليار دينار جزائري، بانخفاض قدر ب10٪ مقارنة بسنة 2012، وفي المقابل ارتفعت القيمة المضافة ب1.3٪ لتصل إلى 5007 مليار دينار جزائري في 2013 (Ministère De L'Energie, Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines année 2013 , Edition 2014, p31)

ثانياً. تاريخ المشاريع المشتركة: وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (2-1): سجل تاريخ المشاريع المشتركة منذ 1995-2013

العام	مشاريع مشتركة	المحيط
1995	سونطراك(Sonatrach)/أوني (Eni)	بير رباع
	سونطراك/توتال (Total)	حمراء
1996	سونطراك/بريتيش بتروليوم (BP)	رود البغل
	سونطراك/سيبسا (Cepsa)	رود الخروف
	سونطراك/بيتروكندا (Petrocanada)	تامادانات
1998	سونطراك/أناداركو (Anadarko)/أوني (Eni)/مارسك (Maersk)	بركين
	سونطراك/ريبزول (Repsol)/سمسونغ (Samsung)/ إنشون (Inchon)	تيفرنين
1999	سونطراك/ ريبزول (Repsol)/توتال (Total)	تين فوي تابنكورت
2000	سونطراك/إيس (Hess)	القاسي، عقرب الزوتي
2002	سونطراك/سيبسا(Cepsa)/أناداركو (Anadarko)/أوني(Eni)/مارسك(Maersk)/ كونوكوفيليبس (Conocophillips)/تاليسمان (Talisman)	أورود
2003	سونطراك/ كونوكوفيليبس (Conocophillips)/تاليسمان (Talisman)	منزل لجمات الشمال
	سونطراك/سينوباك (Sinopec)	زرزيتين
	سونطراك/بيليتون(Bhpbilliton)	أحانت
2004	سونطراك/ أوني(Eni)/ بيليتون(Bhpbilliton)	ROD & Satellites
	سونطراك/بريتيش بتروليوم(BP)/ستاتوال(Statoil)	عين صالح
2006	سونطراك/بريتيش بتروليوم (BP)/ستاتوال(Statoil)	إن أميناس
	سونطراك/CNPC	توات
2013	سونطراك/FCP	MLE
	سونطراك/أناداركو (Anadarko)/أوني(Eni)/مارسك(Maersk)/كونوكوفيليبس (Conocophillips)/تاليسمان (Talisman)	المارك

Source : Sonatrach, upsteam joint venture projects, November 2013.

ثالثاً. عقود الشراكة: تتضمن محفظة مشاريع الشراكة على 36 عقد منها: 8 عقود تحت مرحلة الاستكشاف أو التنقيب، 28 عقد تحت مرحلة التنمية والاستغلال.

الاستكشاف 08 عقود تحت مرحلة الاستكشاف:

- 02 المبرمة تحت القانون 86-14
- 06 المبرمة تحت القانون 05-07

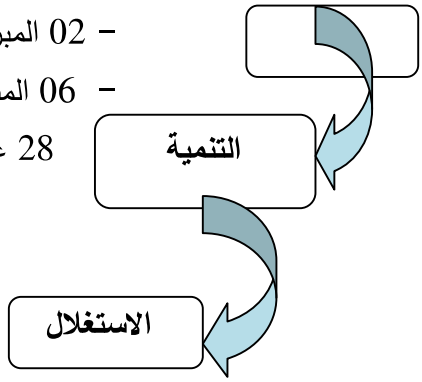

28 عقد تحت مرحلة التنمية والاستغلال:

- 24 تقاسم الإنتاج
- 01 عقد خدمة الخطر
- 02 عقود مشاركة
- 01 عقد مبرم تحت القانون 05-07

Source : Sonatrach, upsteam joint venture projects, November 2013.

رابعاً. نشاطات سونطراك: تقوم شركة سونطراك بالعديد مت النشاطات في مجال المحروقات.

1- الاستكشاف: عرفت جهود الاستكشاف تقدما كبيرا منذ بداية سنوات 2000، وذلك بفضل إدخال طريقة الزلزالية ثلاثية الأبعاد (D3). حيث تجاوت 300 كم^2 إلى أكثر من 17000 كم^2 في عام 2013.

2- الحفر: في عام 2013، كان حجم الحفر 384330 بما في ذلك 364424 متر حفرتها سوناطراك لوحدها و18906 بالشراكة. خلال العام 2013، واتسم نشاط الاستكشاف بما يلي:

- الحصول على 9302 كم من اللمحات الزلزالية ثنائية الأبعاد (D2) منها: 9082 كم قامت بها سوناطراك وحدها و 220 كم عن طريق الشراكة؛
- الحصول على 17028 كم^2 من اللمحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد (D3)، منها 16170 كم^2 حققتها سوناطراك لوحدها و 858 كم^2 عن طريق الشراكة؛
- حفر 93 بئر (الآبار المنجزة)، 85 قامت بها سوناطراك وحدها و 8 من خلال الشراكة.

3- إنتاج المحروقات: بلغ الإنتاج الأولي للمحروقات في 2013 ما يقارب 186.9 مليون طن مكافئ نفط. وهو يتألف من 127.2 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، 84٪ من الإنتاج تديرها شركة سوناطراك وحدها، 49.4 مليون طن من النفط الخام، 8.8 مليون طن من المكثفات و 6.6 مليون طن من غاز البترول المسال (GPL).

وتقع مساهمات المناطق الرئيسية في حاسي الرمل، حاسي مسعود ورود نوس(Rhourde-Nouss) (Sonatrach, 2015).

4- النقل عبر الأنابيب: يضمن نشاط النقل عبر خط الأنابيب نقل المحروقات (النفط الخام والغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والمكثفات)، ولها شبكة خطوط الأنابيب ما يقرب من 19599 كم في عام 2013 مقابل 19063 في عام 2012، بزيادة قدرها 536 كم كانت بعد تلقي (GR4) وموزعة على النحو التالي:

- خط أنابيب الغاز الذي يبلغ طوله 9689 كم؛
- خطوط الأنابيب بطول 9910 كم.

شبكة الأنابيب لديها قدرة نقل تبلغ 357 مليون طن مكافئ نفط في نهاية عام 2013.

إن سوناطراك، من خلال النقل عبر خطوط الأنابيب لديها 22 نظام نقل عبر خطوط الأنابيب (21 في الاستكشاف، 01 قيد الإنجاز"GR5") مع 82 محطة ضخ وضغط. 39 محطة لضخ النفط الخام. كما لديها سوناطراك العديد من محطات تحميل النفط والغاز على مستوى ثلاثة موانئ نفطية لتحميل المحروقات للمدن الساحلية وهي: أرزيو، سكيكدة وبجاية. حيث تم تجهيز الموانئ الثلاثة بخمس عوامات تحميل النفط في البحر،حيث كانت كميات تفريغها في عام 2013 على النحو التالي:

- النفط الخام: 47.9 مليون طن؛
- الغاز الطبيعي: 80.2 مليار م^3 ؛
- المكثفات: 8.6 مليون طن؛
- غاز البترول المسال مليون طن.

إن نشاط النقل عبر خطوط الأنابيب كما يلي:

- 79 محطة للضخ والضغط مجهزة بأكثر من 290 آلة رئيسية بقوة إجمالية أكثر من 2 مليونCV ؛
- قدرة تخزين ما يقرب من 3.4 مليون م^3؛
- قدرة ميناء التحميل ما يقارب 210 MTA؛
- البنية التحتية للصيانة والتدريب تتمحور حول ثلاث قواعد رئيسية للصيانة و ثلاث قواعد إقليمية للتدخل؛
- مركز وطني إيفاد الغاز (CNDG) في حاسي الرمل؛

مركز إيفاد المحروقات السائلة (CDHL) لفي واد الحمرا (Sonatrach, 2015[i]). ويوضح الملحق رقم (2-1) شبكة النقل عبر خطوط الأنابيب.

[i]. يمكن الاطلاع على الرابط التالي: http://www.sonatrach.com/transport-par-canalisations.html (2015/07/19، 20:55).

المبحث الثاني: واقع قطاع النفط في الجزائر

تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات للسنة الثامنة على التوالي، حسب تقرير نشره بنك الجزائر خلال عام 2014، وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة (29, 5 ٪) في غضون 8 سنوات. تراجعت القيمة المضافة في2013 بنسبة 5,5 ٪، وهو أكبر انخفاض للعشرية، بعدما انخفضت ب 3,4 ٪ في 2012 بقيمة مضافة قدرها 5299.6 مليار دينار (62,58 مليار دولار). لم تعد تولّد المحروقات سوى 29,9 ٪ من تدفق الثروة (PIB) وتساهم سلبا في النمو بواقع 69,2 ٪.

المطلب الأول: المنشآت النفطية الرئيسية والاكتشافات النفطية:

أولاً. المنشآت النفطية: تزخر الجزائر بالعديد من المنشآت النفطية، إلا أننا سوف نتطرق في هذه النقطة إلى أهم تلك المنشآت وهي:

1- المنشآت النفطية الرئيسية: (أورود- القاسي- بركين)

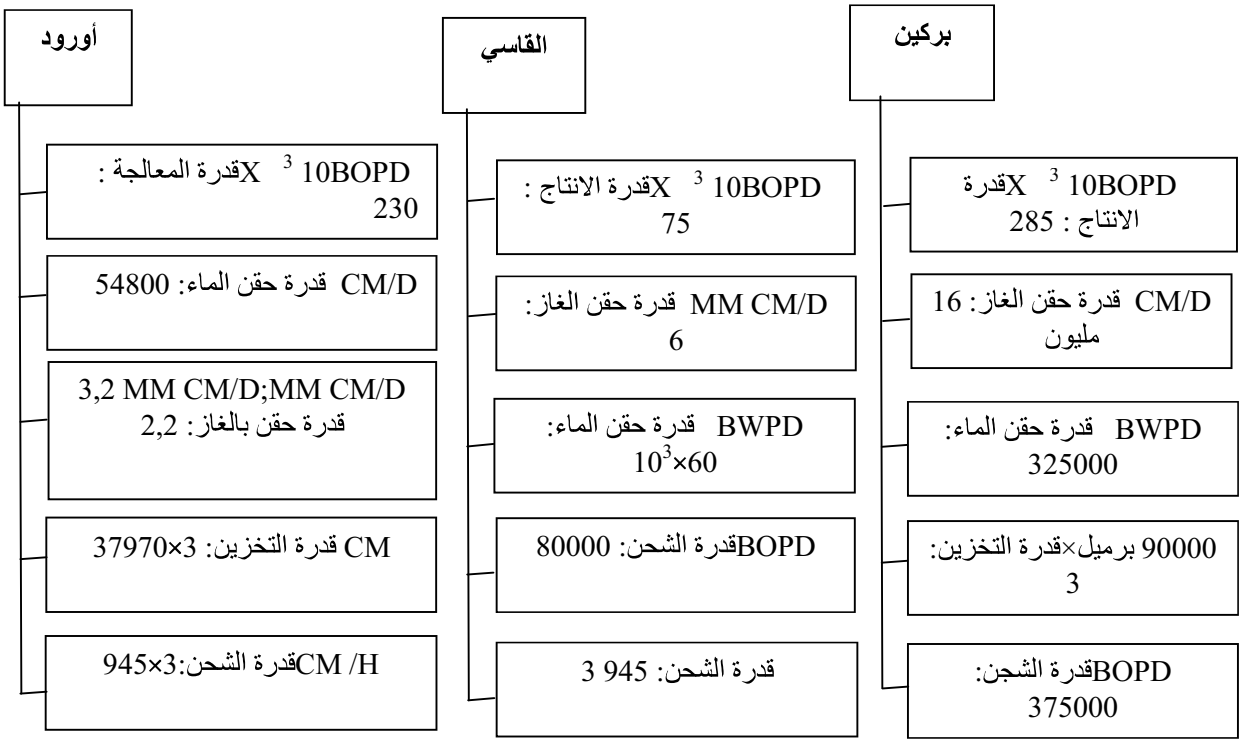

Source : Sonatrach, upsteam joint venture projects, November 2013.

2- المارك"الأول في النفط" 2013/03:

قدرة الشحن	قدرة التخزين	قدرة النفط	قدرة الانتاج
BOPD النفط :100000	CM النفط :21961×2	BwPD الماء :183000	BOPD النفط :98307
Barrels/Dالمكثفات: 55000	CMالمكثفات: 11700×2	MM Scf/d الغاز : 575	Barrels/Dالمكثفات: 28825
30000LPG: Barrels/D	CM 500×2LPG:	LPG:31079 Barrels/D	LPG:31079 Barrels/D

Source: Sonatrach, op.cit, 2013.

3- مرافق الغاز الرئيسية:

أ- مشاريع الغاز الرئيسية: إن أميناس، (GTFT)**، عين صالح**

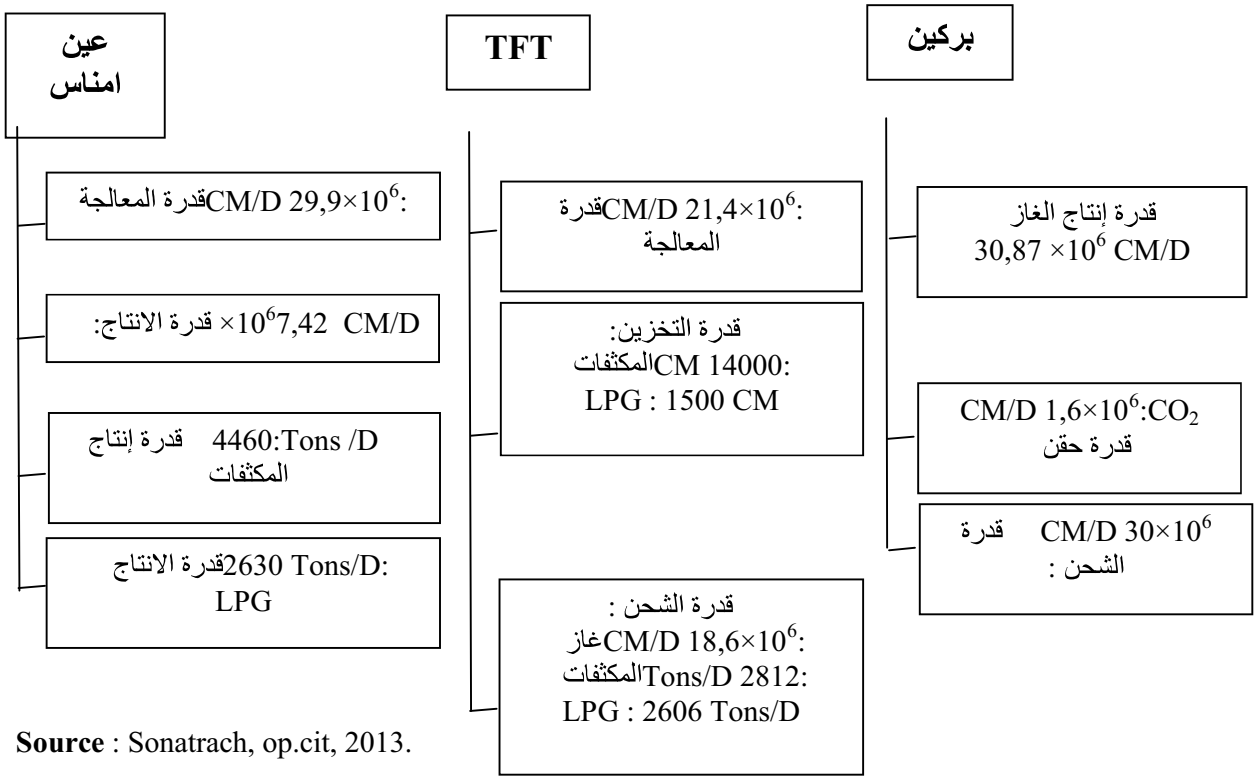

Source : Sonatrach, op.cit, 2013.

ب- "MLE" الأول في الغاز:

ملامح من المنشآت السطحية الرئيسية

ماء	LPG	زيت الخام	الغاز
قدرة المعالجة:	قدرة المعالجة:	قدرة المعالجة:	قدرة المعالجة:
18000 BWPD	14360 Barrels/D	32000 BOPD	$8,9 \times 10^6$ CM /D

Source : Sonatrach, op.cit, 2013.

4- طبيعة المحروقات الموجودة في كل منطقة على النحو التالي:

- حاسي مسعود –الدهار هي واحدة من أكبر الأحداث التكتونية في الصحراء، حيث أنه يحتوي على 71٪ من احتياطي النفط؛
- واد ميا يحتوي على 50٪ من احتياطي الغاز الطبيعي؛
- حوض إليزي يحتوي على (15٪) من النفط و (14٪) الغاز الطبيعي؛
- رود نوس وبركين ويحتوي على 19٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي و8٪ نفط؛
- حوض أحنت- تيميمون، لا يحتوي إلا على الغاز الطبيعي (13٪)، نصفها حتى الآن تم تعيينه محتملة وممكنة (Sonatrach, 2015)[i].

ثانياً. الاكتشافات: حققت سوناطراك وشركائها 32 إكتشافا في قطاع المحروقات في 2013، منها 29 إكتشافا تم من قبل سوناطراك لوحدها، وتتوزع هذه الاكتشافات كما يلي:

12 إكتشافا نفطيا، 5 إكتشافات للغاز، 11 إكتشافا لمكثفات الغاز، 4 إكتشافات للنفط ومكثفات الغاز.

تقسيم الاكتشافات حسب الأحواض: إن توزيع الاكتشافات بواسطة الأحواض، تبين أن 56٪ من هذه الاكتشافات تتمركز في حوض بركين والجدول رقم (2-2) لنا تقسيم الاكتشافات في عام 2013.

الجدول (2-2): تقسيم الاكتشافات حسب الأحواض خلال عام 2013

الأحواض	بركين	إليزي	واد ميا	أحنت	حاسي مسعود	الإجمالي
سوناطراك	15	9	1	3	1	29
الشركاء	3	-	-	-	-	3
الإجمالي	18	9	1	3	1	32

Source : Ministère De L'Energie, Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines année 2013, Edition 2014, p12.

[i] . موقع شركة سوناطراك: http://www.sonatrach.com/nos-activites.html تم الإطلاع في: (2015/07/19، 17:12).

وتوضح الخريطة الآتية توزيع الاكتشافات حسب الأحواض في سنة 2013.

الخريطة (2-1): توزيع الاكتشافات حسب الأحواض في سنة 2013

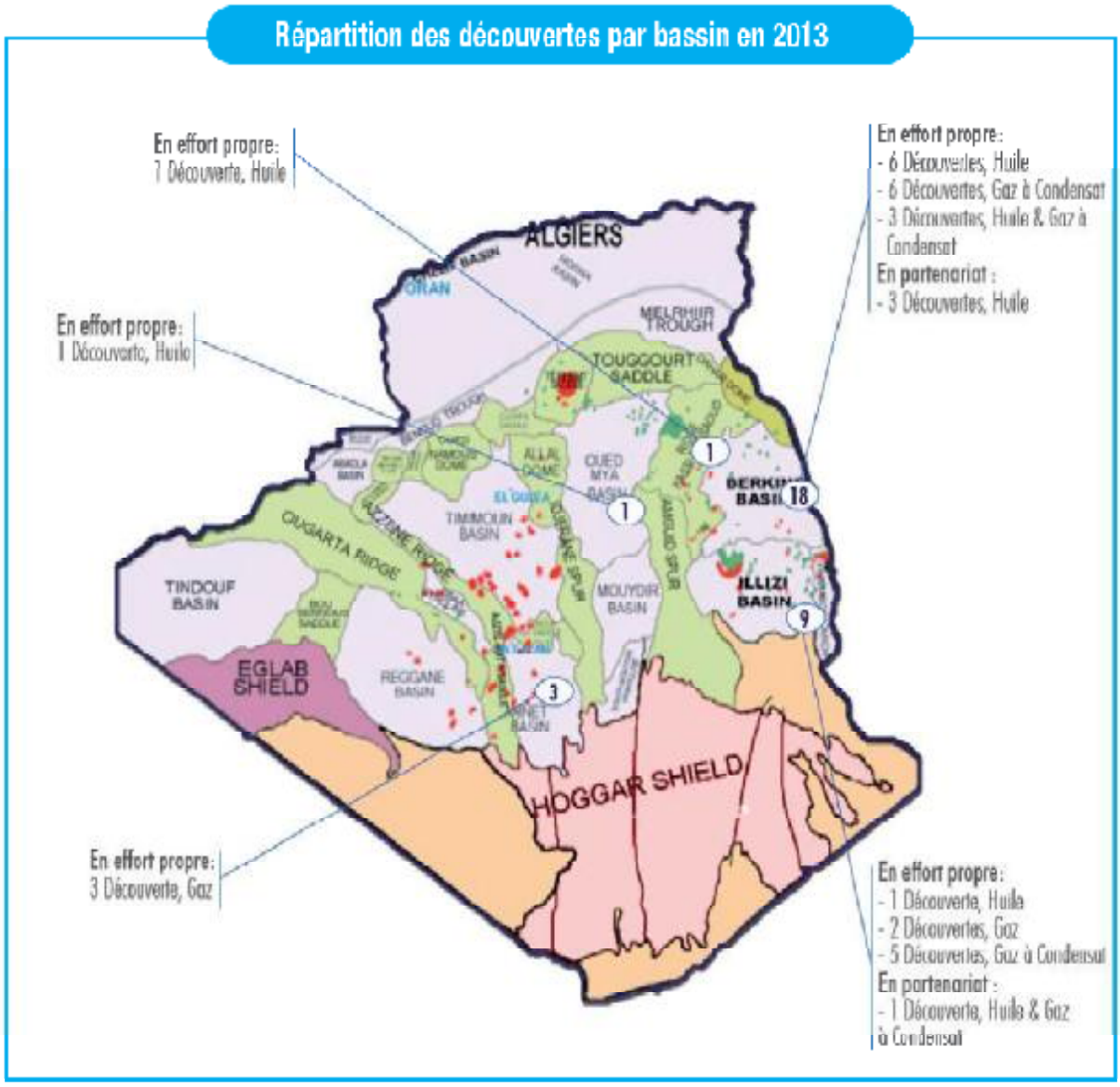

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p13.

المطلب الثاني: الإمكانات النفطية بالجزائر

لعبت الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة. محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر، أما إيرادات المحروقات فتمثل حسب بنك الجزائر 61.9٪ من إيرادات الميزانية الكلية لسنة 2013، مقابل 66٪ في 2012.

أولاً. احتياطات وإنتاج الجزائر من النفط والغاز الطبيعي: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزناً مهماً في السوق البترولية العالمية، فاحتلت الجزائر عام 2014 المرتبة الخامسة عشر عالميا والسابعة عربياً من حيث احتياطي النفط الخام، حيث قدرت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في عام 2014 بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ما يقارب 0.82٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية و1.01٪ من احتياطات منظمة الأوبك (OPEC ,2015, p22)، وتشير تقديرات EIA أن احتياطيات النفط المؤكدة تبلغ 12.1 مليار برميل في عام 2014 أما BMI فتتوقع أن يبقى الاحتياطي المؤكد من النفط الخام كما هو سنة 2014 وحتى سنة 2015 أي (12.2 مليار برميل) (BMI, 2014, p10-11)، وبلغت عدد اكتشافات النفط في نهاية عام 2012 ثمانية اكتشافات (**أوابك، 2013، ص20**).

أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2014 ب 4.5 تريليون م3 فاحتلت بذلك المرتبة العاشرة عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً(OPEC ,2015, p94). تقدر EIA الاحتياطيات أعلى قليلا من 4.5 تريليون متر مكعب في السنوات المقبلة. وتتوقع BMI أن الاحتياطيات ترتفع ببطء على مدار عشر سنوات، لتصل إلى 4.63 تريليون م3 بحلول عام 2023 (BMI, 2014, p11).

وقدرت شركة بريتش بتريليوم في إحصائياتها لسنة 2011 أن العمر الاحتياطي للغاز الطبيعي الجزائري لن يتجاوز الـ 55 سنة، بناءا على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل(BP, 2011). أما عدد الاكتشافات في الغاز الطبيعي فبلغت 23 اكتشاف سنة 2012 (**أوابك، 2013، ص22**).

إذا نظرنا إلى تطور احتياطات الجزائر من النفط والغاز خلال العشر السنوات التي مضت، فإن هناك استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة، فتميزت بثبات مستوى احتياطي النفط الخام عند حجم 12200 مليون برميل، وثبات مستوى الغاز الطبيعي عند حجم 4504 مليار م 3، وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت.

إن أغلب احتياطات الجزائر من النفط الخام والغاز الطبيعي تقع في حوضين: عرق شرقية–حوض بركين وعرق غربية–حوض أحنت (Ahnet). الحسابات السابقة لمعظم احتياطيات النفط في البلاد تضم 6.4 تريليون

برميل في حقل حاسي مسعود، والذي يملك حوالي 52٪ من إجمالي احتياطيات البلاد من النفط. والحسابات الأخيرة لمعظم احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر تتضمن 3 تريليون متر مكعب في حقل حاسي الرمل، الذي يملك أكثر من 60٪ من احتياطيات الغاز في البلاد (BMI, 2014, p10) .

إن احتياطيات النفط والغاز المؤكدة قد ترتفع، نظرا لاكتشافات نفطية جديدة، كما خُطط لمزيد من أعمال الحفر الاستكشافية، وتحسين البيانات عن الحقول الحالية و استخدام خطط الاستخلاص المعزز للنفط. على سبيل المثال ذكرت سوناطراك في أكتوبر 2013، أنها حققت اكتشاف حقل نفطي جديد الذي تقدر احتياطياته بحوالي 1.3 مليار برميل في منطقة تامقيد مسعود (Tamguid Messaoud). ووفقا لوزير الطاقة يوسف يوسفي، يمثل هذا الحقل واحدا من أكبر اكتشافات سوناطراك في السنوات الـ 20 الماضية (BMI, 2014, p11).

ويعتبر النفط الجزائري من أجود الأنواع على المستوى العالمي، حيث تنخفض فيه نسبة الهيدروكربونات الثقيلة، فهو من البترول الخفيف والذي يعتبر من أكثر أنواع النفوط طلبا في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك إلى إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات النفطية خاصة الغازولين (gazoline) والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية التي يرتكز عليها الطلب عالميا، كما للنفط الجزائري ميزة أخرى وهو انخفاض نسبة الكبريت فيه الأمر الذي يجعله من أجود أنواع النفوط لسهولة عمليات تكريره فهو لا يتسبب في إتلاف آلات التكرير، عكس النفط الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت فهو يسبب تلفا لآلات التكرير. وبهذا كسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، حيث أن النفط الجزائري جلب اهتمام أكبر الشركات النفطية العالمية.

وما من شك فإن إمكانيات الجزائر النفطية (وخاصة الغاز) تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط، غير أن هذه المكانة دُعِّمَت أكثر بوجودها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، فهذه الإمكانيات مجتمعة تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من الحصول على فوائض نقدية كبيرة، وكذا تقوية وضعها التفاوضي أمام الدول المستهلكة، ومن عدم الاستسلام لشروط الشريك الأجنبي الذي هو بحاجة إلى توفير الطاقة اللازمة له من الجزائر.

ثانياً. إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر: إن الجزائر تبحث عن موارد جديدة لزيادة إنتاج كل من النفط والغاز لتلبية احتياجات الاستهلاك المتزايد دون الحاجة للتخفيض من صادراتها.

1- إنتاج النفط الخام والمشتقات النفطية:

سجل إنتاج النفط الخام انخفاضا في عام 2014، حيث بلغ حوالي 1.19 مليون برميل يوميا مقابل 1.20 مليون برميل يوميا سنة 2013، والذي يمثل حوالي 1.63 ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي يومياً. فيما عرف إنتاج المنتجات النفطية ارتفاعا بنسبة 28.71٪ حيث انتقل من 506 ألف برميل/ يوم عام 2013 إلى 651.3 ألف برميل/ يوم في عام 2014.

الجدول (2-3): تطور إنتاج النفط الخام الجزائري والمنتجات النفطية للفترة (2007 -2014)

الوحدة: (1000 برميل/يوم)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج النفط الخام	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8
إنتاج المنتجات النفطية المكررة	501.8	516.5	411.6	631.5	501.3	451.5	506.0	651.3

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, p30-40, 2013, p30-40, 2015, p28-37. From: www.opec.org).

بعد عام 1983 عرف الإنتاج الجزائري من النفط الخام نوع من الثبات والاستقرار، وهذا راجع بالدرجة الأولى للالتزام الجزائر بسياسة منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك" واحترام سقف الإنتاج المحدد لها، والى انتهاج الجزائر لسياسة طاقوية تهدف إلى الحفاظ على المكامن البترولية وتطوير الاستغلال المكثف للغاز الطبيعي، هذا الاستقرار لم يدم طويلا، فمع منتصف سنة 2008 انخفض الإنتاج بنسبة 1.14٪ مقارنة بسنة 2007، رغم ارتفاع سعر سلة أوبك غير المسبوق وبلوغها 117.6 دولار للبرميل مع نهاية الربع الثاني من سنة 2008 وانخفض بنسبة 10.32٪ سنة 2009، ليبقى هذا التراجع إلى غاية 2011، أي انخفض بنسبة 2.37٪ مقارنة ب2010 **(بلخضر، 2012-2013، ص302)**. وحسب منظمة الأوبك تمتلك الجزائر 2014 بئر إنتاج في 2010، بانخفاض طفيف مقارنة بالسنوات السابقة (EIU, 2012, p06) .

وفي سنتي2012 و2013 تحسن الإنتاج بعض الشيء. ويُتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام تدريجيا إلى 1.48 مليون برميل في اليوم سنة 2016، يرجع إلى إنتاج المنشأة الجديدة "المرك" بالجنوب الشرقي للجزائر (22000 برميل في اليوم)، إلا أن هذا الإنتاج عرف انخفاضا عام 2014.

2- إنتاج الغاز الطبيعي: عرف الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي ارتفاعا في عام 2014 بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2013، كذلك ارتفع الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي عام 2014 بنسبة 4.58٪، بناءً على المشاريع المخطط لها تتوقع BMI أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق سيرتفع من 79.64 م^3 في عام 2013 للوصول إلى 94.3 م^3 في 2023.

الجدول (2-4): تطور إنتاج الغاز الطبيعي الإجمالي والمسوق الجزائري للفترة (2007 -2014)

الوحدة: (مليون م3)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الإجمالي الغاز الطبيعي	198182	201186	196917	192209	190127	182599	179490	186724
الغاز الطبيعي المسوق	84827	86505	81426	84615	82767	86454	79647	83296

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, p31-33, 2013, p31-34, 2015, p96. From: www.opec.org

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي عرف تذبذباً خلال فترة الدراسة، ارتفع الإنتاج سنة 2008 وهذا راجع لانطلاق مشروع ميدغاز الذي زاد من طاقتها الإنتاجية. ثم عاود الانخفاض سنة 2009. وتواصل الاتجاه التنازلي لإنتاج المحروقات في سنة 2013، إذ تراجع مؤشر إنتاج القطاع من جديد بنسبة 2,3٪ بعد تراجع قدره 6,6 ٪ في السنة السابقة. يكمن مصدر هذا الركود في الانخفاض الجوهري لمؤشر إنتاج البترول والغاز بنسبة 3,7 ٪، بينما عرفت الأنشطة الأخرى لفرع التكرير والتمييع استقرارا(**بنك الجزائر، 2014، ص34**). إن إنتاج الغاز في الجزائر يعتمد إلى حد كبير على إنتاج حقل حاسي الرمل، الذي كان في تراجع قوي بسبب الإهمال من حيث الإنفاق على التنمية وصيانة البنية التحتية، في السنوات التي تلت سنة 2000 عرف الحقل إفراط في الاستغلال للتعويض عن التأخير في أعمال تطوير الحقول الجزائرية الأخرى مثل: قاسي الطويل رود النوس (Rhourde Nouss) وحقول في الجنوب الغربي، ولا سيما تنهرت (Tinhert)، توات، تيميمون ورقان الشمالية (BMI, 2014, p19)، وحسب وكالة الطاقة الدولية احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عالمياً عام 2013 من حيث حجم الغاز الطبيعي المسوق والثالثة عربياً.

ثالثاً. طاقة التكريرفي الجزائر: أما بالنسبة لقدرة التكرير في الجزائر، تمتلك شركة سونطراك خمس مناطق للتكرير هي: سكيكدة، آرزيو، الحراش، حاسي مسعود، أدرار. كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2-5):طاقة التكرير لشركة سوناطراك حسب الموقع للفترة (2007-2014)

الوحدة: ألف برميل/ يوم

		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سوناطراك	سكيكدة	323.4	359.1	323.4	323.4	323.4	323.4	355.3	355.3
	آرزيو	53.9	59.8	53.8	53.8	53.8	53.8	80.8	80.8
	الحراش	58.2	58.8	58.1	58.1	58.1	58.1	58.1	58.1
	حاسي مسعود	26.7	31.4	21.5	21.5	21.5	21.5	21.5	21.5
	أدرار	12.8	14.4	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9
	الإجمالي	475.0	523.1	592.0	592.0	592.0	592.0	650.8	650.8

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, p36, 2015, p32. From: www.opec.org.

لقد بلغت القدرة الإجمالية للتكرير ما يعادل 475.0 ألف برميل/ يوم سنة 2007 لترتفع إلى 650.8 ألف برميل/ يوم سنة 2014، أي بزيادة تقدر بـ 175.8 ألف برميل/ يوم، حيث حسب بيانات الأوبك فإن طاقة التكرير الإجمالية بقيت ثابتة خلال الفترة (2009-2012)، لترتفع في سنة 2013 بسبب ارتفاع طاقة التكرير في سكيكدة من 323.4 عام 2012 إلى 355.3 ألف برميل/ يوم سنة 2013، لتبقى تلك الطاقة ثابتة عند نفس المستوى سنة 2014 **(OPEC , 2010/2011, p37, 2015, p32).**

رابعاً. صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي: إن النفط والغاز يلعبان دورا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني، إذ يمثلان ما نسبته 97 ٪ من حجم الصادرات الإجمالية للجزائر.

أ- الصادرات الجزائرية من النفط الخام والمنتجات النفطية: تحتل الجزائر حسب إحصائيات الأوبك، المرتبة الخامسة عشر من حيث تصدير النفط ومشتقاته خلال عام 2014، حيث شهدت هذه الصادرات تذبذباً خلال الفترة (2007-2014) كما يوضحه الجدول (2-6).

الجدول (2-6): صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: (1000 برميل /يوم)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات النفط الخام	1253	841	747	709	843	809	744	623
صادرات المنتجات النفطية	451	457	232	314	492	450	453	583
المجموع	1704	1298	979	1023	1335	1259	1197	1206

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010/2011, 2013, p49-54, 2015, p52-55. From: www.opec.org

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم صادرات النفط الخام ومشتقاته عرفت تذبذبا، فبعد ارتفاع هذه الصادرات في سنة 2007، انخفضت بعدها في سنة 2008، ليستمر الانخفاض إلى سنة 2010، والذي يرجع إلى انخفاض إنتاج النفط الخام، والراجع كذلك لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، والتي أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع نسبة الطلب العالمي على المحروقات، فهذا الانخفاض في الطلب العالمي على المحروقات أثر على صادرات الجزائر من المحروقات وبالتالي أثر على الناتج المحلي الإجمالي الوطني، فهذا دليل واضح على التبعية المطلقة والارتباط الوثيق والخطير للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات. في 2011 ارتفعت صادرات النفط الخام ومشتقاته، إلا أنها عاودت الانخفاض سنة 2012 واستمر ذلك الانخفاض حتى عام 2013، ليرتفع شيئا ما في عام 2014، والملحق (2-2) يوضح مكونات صادرات المحروقات.

تعتبر أوروبا أكبر منطقة تستقطب صادرات الجزائر من النفط الخام، حيث بلغت صادرات الموجهة لها سنة 2014 حوالي 518 ألف برميل/يوم أي نسبة 83.15٪ من إجمالي صادرات النفط الخام، تليها دول شمال أمريكا بنسبة 7.22٪، حيث تستورد هذه الأخيرة ما يعادل 45 ألف برميل/يوم لنفس السنة، كذا نفس الشيء بالنسبة للمنتجات البترولية فتعتبر أوروبا أكبر وجهة لصادرات الجزائر من هذه المنتجات حيث استوردت سنة 2014 حوالي 246 ألف برميل/يوم، أي 42.20٪ من إجمالي صادرات المنتجات البترولية، أما دول شمال أمريكا فتستورد ما يعادل 115 ألف برميل/يوم، ما نسبته 19.73٪(OPEC, 2015, p48-50) حيث احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة العاشرة عالمياً من حيث تصديرها للمنتجات البترولية و المرتبة الرابعة عربياً (IEA, 2014,p13).

ب- صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي: كانت الجزائر هي الدولة العربية الرئيسية المصدرة للغاز الطبيعي في عام 2000 حيث شكلت صادراتها ما يقارب ثلاثة أرباع (72.9٪) الصادرات الإجمالية من الغاز الطبيعي في منظمة الأوابك. لكن طرأ تراجع في صادرات الجزائر مما أدى إلى تقلص حصتها إلى ما يربو قليلا عن ربع (25.7٪) الصادرات من الدول الأعضاء في عام 2011. وفي الفترة ذاتها تطورت صادرات الغاز الطبيعي في قطر لتتبوأ المركز الأول حيث قفزت حصتها من 17.9٪ في عام 2000 إلى ما يقارب ثلثي (64.3٪) من إجمالي صادرات المنظمة في عام 2011 (**الأوابك، 2014، ص222**)، وبلغت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 44.19 مليار م3 سنة 2014 أي بانخفاض يقدر بحوالي 5.4٪ (حوالي 2.52 مليار م3) مقارنة بـ2013. وحسب وكالة الطاقة الدولية احتلت الجزائر المرتبة العاشرة عالمياً عام 2013 من حيث حجم الغاز الطبيعي المسوق والثالثة عربياً، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا، قطر، النرويج وكندا على الترتيب لنفس السنة (IEA, 2014, p13). تحتل الجزائر حسب إحصائيات الأوبك، المرتبة السابعة عالميا من حيث تصدير الغاز الطبيعي في عام 2014. ويبن الجدول (2-7) تطور صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.

الجدول (2-7): حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: (مليون م3)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم صادرات الغاز الطبيعي	58370	58830	52670	57359	52017	54594	46708	44190

Source: OPEC, op.cit, 2010/2011, 2013, p56, 2015, p100.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع في حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 58.37 مليار م3 في عام 2007 إلى 44.19 مليار م3 في عام 2013، وتعتبر الدول الأوروبية ككل هي الشريك الأساسي للجزائر من ناحية حجم مستوردتها من الغاز الطبيعي، وشكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى هذه الدول 96.6٪ من إجمالي صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي في عام 2011 وتتألف الدول الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري من ثمان دول وهي: إيطاليا، اسبانيا، فرنسا، تركيا، البرتغال، اليونان، سلوفينيا وبريطانيا، وتعتبر إيطاليا واسبانيا شريكين أساسيين من ناحية حجم مستورداتهما من الغاز الطبيعي إذ تقارب حصة هاتين الدولتين معاً ثلاثة أرباع صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي سنة 2011(**أوابك، 2014، ص223**).

خامساً. استهلاك الطاقة: نتناول استهلاك الطاقة من خلال عنصرين هما الاستهلاك الوطني والاستهلاك النهائي.

1- الاستهلاك الوطني:

أ- تطور المجاميع المختلفة: إن الاستهلاك الوطني للطاقة (بما فيه الخسائر) تجاوز 50.6 مليون طن مكافئ نفط في 2012 إلى 53.3 مليون طن مكافئ نفط في 2013، مما يعكس زيادة قدرها 5.4٪.

الجدول (2-8): الاستهلاك الوطني الكلي

البيان	2012	2013	التطور	
	الكمية		الكمية	٪
الاستهلاك الوطني(1)	50557	53268	2711+	5.4+
استهلاك غير الطاقة(2)	3020	2862	158-	5.2-
استهلاك صناعات الطاقة(3)	7370	7534	164+	2.2+
الخسائر (4)	3790	4328	539+	14.2+
الاستهلاك النهائي*	36377	38543	2166+	6.0+

*الاستهلاك النهائي= 1-(4+3+2)

Source : Ministère De L'Energie, Bilan énergétique national de l'année 2013, Edition 2014, p16.

هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة، بما في ذلك جميع الاستخدامات مفصل في الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني (2-1):هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة

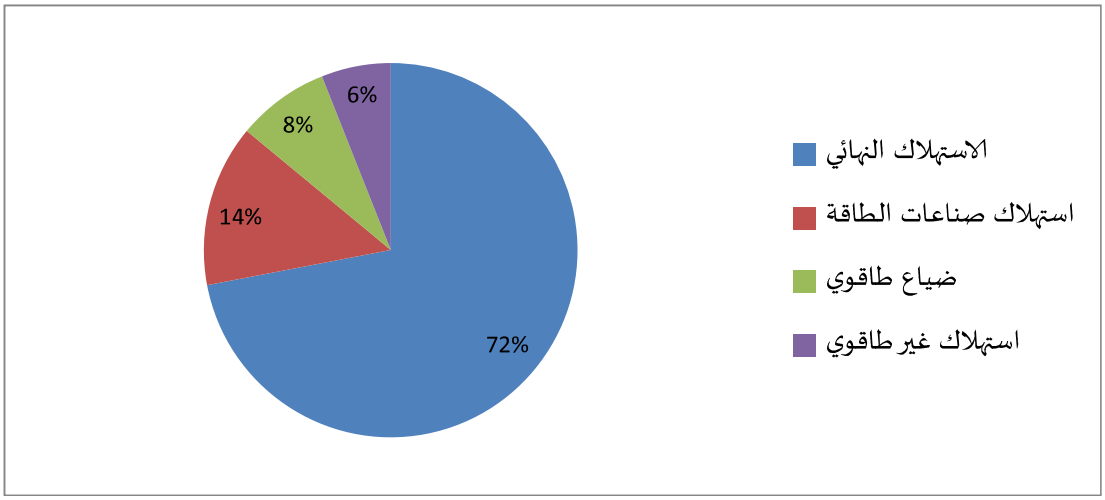

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

ب- تطور الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة:

إن هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة يهيمن عليه كما هو مبين في الرسم البياني أدناه الغاز الطبيعي بنسبة 35٪، ثم تليها المنتجات البترولية بنسبة 30٪ ، والكهرباء بنسبة 28٪. ولقد عرف الاستهلاك الوطني للطاقة نموا بنسبة 5.4٪ عام 2013 للوصول إلى 53.3 مليون طن مكافئ نفط، مدفوعة بشكل خاص بزيادة استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 6٪، والمنتجات البترولية بنسبة 5.5٪ والكهرباء بنسبة 4.3٪.

الجدول (2-9): الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة

البيان	الوحدة	2012	2013	التطور	
		الكمية		الكمية	٪
الغاز الطبيعي	كيلو طن نفط مكافئ	17563	18623	1060+	6.0+
	10^6 م^3	18585	19707		
المنتجات البترولية	كيلو طن نفط مكافئ	15134	15217	833+	5.5+
	كيلو طن	14431	15217		
الكهرباء	كيلو طن نفط مكافئ	14455	15073	4.3+	618+
	جيقا واتساعي	57348	59802		
غاز البترول المسال	كيلو طن نفط مكافئ	2320	2314	6-	0.3-
	كيلو طن	2111	2106		
البترول الخام	كيلو طن نفط مكافئ	704	805	101+	14.3+
	كيلو طن	638	730		
المكثفات	كيلو طن نفط مكافئ	0	8	8+	-
	كيلو طن	0	7		
منتجات صلبة	كيلو طن نفط مكافئ	71	73	2+	2.5+
أخرى	كيلو طن نفط مكافئ	310	405	95+	30.8+
إجمالي	كيلو طن نفط مكافئ	50557	53268	2711+	5.4+

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p21.

إن الارتفاع الذي شهده الاستهلاك النهائي للطاقة ناجم عن تطور صناعات الطاقة من جهة (خاصة مصانع الغاز الطبيعي المسال ومحطات توليد الكهرباء)، والتطور السريع للاستهلاك النهائي من جهة أخرى، إذ والذي يمثل 72٪ من إجمالي الاستهلاك الوطني.

إن الاستهلاك الوطني يتوزع بالتوازي مع خيارات سياسة الطاقة الوطنية المتبعة، والتي ترتكز على المواد الأكثر توفرا في ميزان الموارد خاصة الغازية منها. حيث أن حصيلة الغاز الطبيعي ارتفعت لتصل إلى 35٪ مقارنة بالمنتجات البترولية التي لم تتجاوز 30٪ متبوعة بالكهرباء بنسبة 28٪.

يعطي الشكل أدناه توزيع الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة في عام 2013.

الرسم البياني (2-2): توزيع الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة

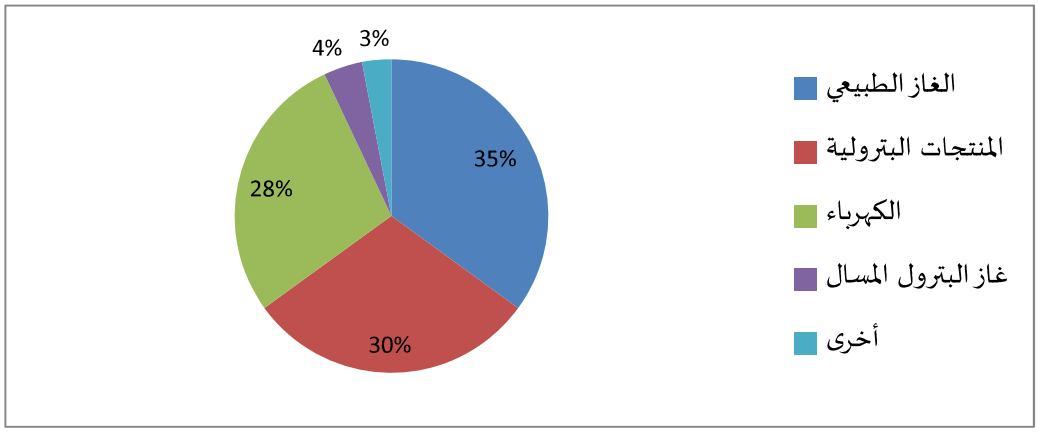

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p20.

2- الاستهلاك النهائي: ويشمل استهلاك الطاقة الاستخدام النهائي لثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع "الصناعة" "النقل" و"الأسر وغيرها". حيث ارتفع الاستهلاك النهائي في 2013 بحوالي 2.2 مليون طن مكافئ لتصل إلى 38.5 مليون طن مكافئ يعكس ارتفاع قوي بـ 6٪، إن هيكل الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط يبين رجحان قطاع "الأسر وغيرها"(يضم الفلاحة والقطاع الثالث)، حيث ارتفعت حصته من 41٪ إلى 43٪ في عام 2013. وهذا يعكس تحسين مستويات الدخل والمعيشة للمواطنين.

أ- تطور الاستهلاك النهائي حسب المنتج: التطورات في عام 2013 تعكس نموا في استهلاك المنتجات الرئيسية، بما في ذلك الغاز الطبيعي مع 8.8٪، كما هو موضح في الجدول (2-10):

الجدول (2-10):الاستهلاك النهائي حسب المنتج

البيان	الوحدة	2012	2013	التطور	
		الكمية		الكمية	٪
المنتجات البترولية	كيلو طن مكافئ نفط	13999	14792	794+	5.7+
	كيلو طن	13396	14149		
الكهرباء	كيلو طن مكافئ نفط	10278	10878	600+	5.8+
	جيقا واتساعي	40777	43156		
الغاز الطبيعي	كيلو طن مكافئ نفط	9710	10562	853+	8.8+
	10^6 م^3	10275	11177		
غاز البترول المسال	كيلو طن مكافئ نفط	2320	2249	71-	3.1-
	كيلو طن	2111	2046		
فحم الكوك المعدني	كيلو طن مكافئ نفط	47	41	6-	13.3-
	كيلو طن مكافئ كربون	67	58		
أخرى (الخشب)	كيلو طن مكافئ نفط	24	22	2-	10.1-
	كيلو طن مكافئ كربون	125	112		
المجموع		36377	38543	2166+	6.0+

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p22.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– يشير هيكل الاستهلاك النهائي حسب المنتج إلى أهمية نصيب المنتجات البترولية والتي تقدر بـ 38.4٪، خاصة وقود السيارات.

– الاستهلاك النهائي لغاز البترول المسال انخفض بـ 3.1٪، حيث بلغ 2.0 مليون طن عام 2013، حيث أن هذا الانخفاض يعكس على وجه الخصوص التحويل إلى الغاز الطبيعي، ويوضح الشكل البياني الآتي تقسيم الاستهلاك النهائي حسب المنتج:

الرسم البياني (2–3): توزيع الاستهلاك النهائي للمنتج لسنة 2013

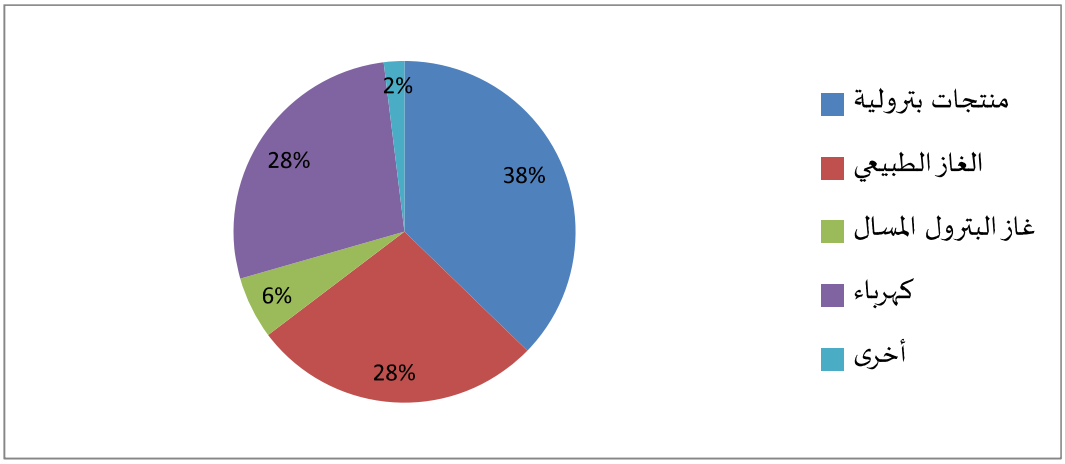

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ب– حسب القطاع: حسب قطاع النشاط، إن أداء الاستهلاك النهائي في 2013 يمكن توضيحه فيما يلي:

– عرف استهلاك قطاع "الصناعة والبناء والأشغال العمومية" ارتفاع بـ 3.7٪، ليصل إلى 8.2 مليون طن مكافئ نفط، مدفوعا باستهلاك التصنيع (7٪) ومواد البناء(5.3٪).

– استهلاك قطاع "النقل" زاد بـ 3.9٪ في 2013، ليصل إلى 13.9 مليون طن مكافئ نفط، حيث يرجع خاصة للزيادة في استهلاك قطاع النقل البري بـ4٪.

– إستهلاك "الأسر وغيرها" وصل إلى 16.4 مليون طن مكافئ نفط في 2013، يعكس ارتفاع قوي بنسبة 9٪، مدفوعا بالنمو في الاستهلاك السكاني.

– عرف استهلاك القطاع الزراعي انخفاضاً قوياً في 2013 بنسبة 36٪، حيث بلغ 248 مليون طن مكافئ نفط.

لقد انعكس هذا التطور على ارتفاع الاستهلاك الوطني النهائي للفرد، حيث قدر بـ1.35 طن مكافئ نفط عام 2012 مقابل 1.0 طن مكافئ نفط عام 2000.

إن استهلاك الكهرباء والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي عرف ارتفاع مستمر، وهذا بسبب تحسن ظروف معيشة المواطنين وذلك من خلال:

-تزويد معظم مناطق البلاد بالكهرباء، الأمر الذي تتطلب تطوير وسائل إنتاج الكهرباء بإنجاز أكثر من 7000 ميغاواط من 2000 إلى 2012،

- ارتفاع حظيرة السيارات (**مؤتمر الطاقة العربي العاشر، 2014، ص11**).

إن هيكل الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط معطى في الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني (2-4): هيكل الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط

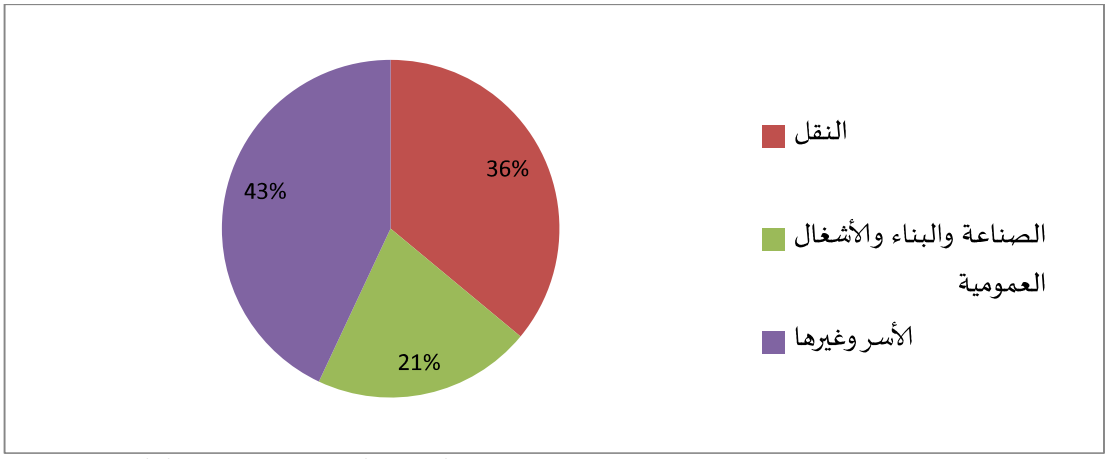

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p23.

ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط:

الجدول (2-11): الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط

كيلو طن مكافئ نفط	2012	2013	التطور	
	الكمية		الكمية	٪
الصناعة والبناء والأشغال العمومية:	7939	8229	290+	3.7+
- مواد البناء	3306	3482	176+	5.3+
- البناء والأشغال العمومية	375	346	29-	7.6-
- التصنيع	858	918	60+	7.0+
- كيمياء	407	341	66-	16.2-
النقل	13371	13889	518+	3.9+
الأسر وغيرها	15.068	16425	1358+	9.0+
الإجمالي	36377	38543	2166+	6.0+

Source : Ministère De L'Energie, op.cit, p24.

3- ترشيد استعمال الطاقة في الجزائر: باعتبار أن الطاقة الأحفورية أو التقليدية تتميز بخاصية النضوب، بالإضافة إلى الطلب المتزايد عليها والتحديات البيئية الناجمة عن الاستعمال المكثف لها، قامت العديد من الدول

بإجراء الدراسات، ووضع السياسات وسن القوانين واتخاذ الإجراءات العملية في القطاعات المتعددة، والتي من شأنها الحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها والمساهمة في حل مشكلات التلوث البيئي الناجمة عنها.

إن المقصود بترشيد استهلاك الطاقة هو الاستهلاك الأمثل، وذلك من خلال الاعتماد على أساليب وكذا تدابير رشيدة في عملية الاستهلاك في أي مجال من مجالات الطاقة، والفوائد المرجوة من ترشيد استعمال الطاقة لا ينحصر على العوائد المالية التي يمكن أن توفرها الدولة والأفراد من خلال تقليل الاستهلاك بل تتجاوز ذلك من خلال الحفاظ على البيئة وذلك بالتقليل من انبعاث غاز الكربون وكذا زيادة عمر الاحتياطات الحالية لتجنب أزمة نقص الطاقة مستقبلا(**مقليد، 2008/2007، ص173**)، وبالتالي فإن ترشيد استهلاك الطاقة عمليا هو جملة من الإجراءات الواجب إتباعها للحد من الهدر في منظومات الطاقة في مختلف مراحلها بدءا من محطات تحويل الطاقة وانتهاءا بالأجهزة المستهلكة للطاقة.

أ- الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRU): نظرا للأهمية التي يحتلها قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري فإن الجزائر اعتمدت سياسة التحكم في الطاقة بإنشائها الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRU في 25 أوت 1985 تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم (**ذبيحي، 2009/2008، ص200**)، لقد تم إنشاء الوكالة بهدف تدعيم الهيئات القائمة والمكونة من مختلف مؤسسات القطاع (الإنتاج، تحويل وتوزيع الطاقة) والمهمة المسندة إلى هذه الوكالة تتمثل في اقتراح ودفع وتنسيق وتنشيط كل ما يتعلق بتنفيذ سياسة ترشيد استهلاك الطاقة، ويهدف نشاط الوكالة إلى تحقيق ما يلي:

- توعية وإعلام المستهلك الجزائري بضرورة وكذا أهمية التحكم في الطاقة؛
- دراسة مجالات استهلاك الطاقة ومختلف استخداماتها؛
- إجراء دراسات شاملة لتقييم إمكانية الاقتصاد في الطاقة؛
- تنمية مختلف الأشكال الحديثة للتحكم في الطاقة والتكنولوجيا، من أجل تطبيق الأساليب الطاقوية الناجعة في الوحدات الصناعية ذات الإستهلاك المرتفع من الطاقة (خاصة فيما يتعلق بصناعة مواد البناء)؛
- تكوين وتجريب مهندسين و فنيين المؤسسات الصناعية في مجالات إدارة الطاقة و إجراء فحوصات طاقوية (تشخيصات، تدقيقات).

إن الدراسات التي قامت الوكالة بإنجازها مكنتها من القيام بالكثير من التدقيقات على بعض الوحدات للصناعات الغذائية، وحدات صناعة الاسمنت، وحدات صناعة الكوابل، البيتروكيمياء، التكرير... بالإضافة إلى تعميق تجربتها في المجال الطاقوي، وجمع المعلومات الخاصة بتطور الطلب، قدرات الاقتصاد الطاقوي وإمكانيات الإحلال بين طاقة وأخرى (**عساس، 2001/2000، ص145**).

ب- البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة (2007-2030): يحدد القانون 09-99 المؤرخ بتاريخ 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم بالطاقة شروط ووسائل تأطير تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة، ولتحقيق هذه السياسة تم الاعتماد على:

- الوكالة الوطنية من أجل تطوير و ترشيد استهلاك الطاقة (APRUE)؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (FNME)؛
- البرنامج الوطني لترشيد الطاقة (PNME)؛
- اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد استهلاك الطاقة (CIME).

إن البرنامج الوطني لترشيد الطاقة (PNME) تم تحديده بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 2004 والمصادق عليه من قبل الحكومة، وتقوم وكالة (APRUE) بالسهر على تنفيذ هذا البرنامج تحت رعاية وزارة الطاقة والمناجم، والذي يتم من خلاله:

- تحديد إطار وآفاق ترشيد الطاقة؛
- تقييم إمكانيات التحكم في الطاقة؛
- الانجازات المحتمل تحقيقها على المدى القصير، المتوسط وكذا الطويل.

إن تمويل الفعالية الطاقوية يعتمد على الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (FNME) من خلال مختلف الآليات التمويلية المناسبة خاصة:

-الإعانات؛

-القرض المدعم؛

-القرض الضريبي؛

-المنح المشجعة.

تم تحديد البرنامج الوطني لترشيد الطاقة (PNME) حسب نوعية المواد الطاقوية (مواد بترولية ، كهرباء)، ومجالات الاستعمال (إنارة ، تدفئة)، وكذا ميادين الاستخدام المختلفة (صناعة، زراعة...)

ومن خلال الأولويات المذكورة آنفا، وجهت الدولة أعمالها وإستراتيجيتها من خلال تكليف القطاعات الناشطة، القطاع السكني، الخدمات، الجماعات المحلية، قطاع الصناعة و كذا النقل إلى تحقيق ما يلي:

- إعلام وتوعية المستهلك بأهمية التحكم في الطاقة؛
- تكوين وتدريب مهندسي وفني المؤسسات الصناعية في مجالات إدارة الطاقة و إجراء تدقيقات طاقوية؛
- إجراء الدراسات الشاملة والقطاعية لتقييم إمكانية الاقتصاد في الطاقة؛
- إجراء دراسات ميدانية وتطوير أشكال جديدة للطاقة و التكنولوجيات الفعالة؛

- تطوير بنك للمعطيات الإحصائية حول الطاقة قصد إتمام معرفة النظام الوطني للاستهلاك الطاقوي؛
- إدراج معايير طاقوية ناجعة في البنايات الجديدة والآلات والأجهزة التي تعمل بالطاقة؛
- تعليم و تكوين المستعملين في ميدان الاقتصاد الطاقوي؛
- إقامة الإستراتجية الوطنية للفعالية الطاقوية على برنامج وطني من اجل التحكم في الطاقة؛
- دراسة مجالات توزيع استهلاك الطاقة ومختلف استخداماتها؛
- منح امتيازات مالية، جبائية وفي مجال حقوق الجمركة لفائدة الأعمال والمشاريع التي تساهم في التنمية والفعالية الطاقوية؛
- تنظيم، تنشيط وتنسيق تنفيذ برامج وأنشطة التحكم الطاقوي(**مؤتمر الطاقة العربي، 2014، ص 29-30**).

المطلب الثالث: تطور حجم العوائد النفطية في الجزائر

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها "تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد" (**ناشور، 2012**). أو تعرف على أنها: " المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للبترول والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد" (**عجمية، 1986، ص126**).

تعد المدة 2000-2008 من المدد التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع منذ عام 2000 و التي وصلت إلى أقصاها عام 2007، و قد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة، إذ ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية، فضلاً عن القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

أولاً. تطورات أسعار النفط: إن لأسعار النفط تأثير مباشر على قيمة الصادرات النفطية، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية والعكس صحيح عند انخفاض الأسعار، فنظرا لأهمية أسعار النفط كعامل مؤثر على حجم العوائد النفطية لا بد من التطرق إليه أولا ثم تناول التطورات التي شهدتها العوائد النفطية في الجزائر.

لقد فاقت مستويات العرض كميات الطلب خلال عام 2014، وقد نتجت هذه الزيادة في العرض عن زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك والتي تمركزت في منطقة أميركا الشمالية، هذه الأخيرة ارتفع إنتاجها من النفط والوقود السائل (الصخري) من حوالي 10.9 مليون برميل يوم يوميا بداية عام 2012، إلى 14.6 مليون برميل في شهر ديسمبر 2014، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة. وترى دول الأوبك أنّ زيادة إنتاج النفط

الصخري، خصوصًا الأميركي منه، هي التي دفعت الأسعار إلى الهبوط مع نهاية عام 2014(**النجوم، 2015، ص7**). كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (2-12): تطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2007-2014)

الوحدة: دولار/برميل

السنوات	خليط صحراء (صحارى بلاند)	زرزيتين
2007	74.66	74.16
2008	98.96	99.33
2009	62.35	62.63
2010	80.35	80.34
2011	112.92	112.26
2012	111.49	111.18
2013	109.38	108.85
2014	99.68	99.19

Source: OPEC, op.cit, 2010/2011, 2015, p82-83.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا سنتي2007 و2008، حيث بلغ سعر خليط صحراء(صحاري بلاند) في عام 2008 حوالي 98.96 دولار للبرميل، إلا أنها في سنة 2009 عرفت تراجعاً محسوسا حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.35 دولار للبرميل ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث انخفض خلالها الطلب على البترول الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار برميل النفط سلباً، وبدأت بعدها أسعار البترول تعرف انتعاشا حيث ارتفعت سنة 2010 إلى 80.35 دولار للبرميل، واستمر ذلك الارتفاع إلى سنة 2011 حيث بلغ خلالها سعر البرميل 112.92 دولار للبرميل، حيث عرفت أسعار البترول ارتفاع تدريجي مرتبط بانتعاش الاقتصاد العالمي لعام 2010، والذي استمر إلى غاية السداسي الأول لعام 2011، وهذا التطور أثر على سعر خليط الصحراء(صحاري بلاند)، الذي تأرجح بين 100 و125 دولار للبرميل، مسجلا بذلك معدل 112.8 دولار في السداسي الأول من عام 2011، أي بارتفاع بنسبة 45.5٪ مقارنة بنفس الفترة للسنة السابقة، ثم انخفض سعر البرميل في السداسي الثاني لسنة 2011، ويعود هذا التراجع خاصة إلى انخفاض الطلب العالمي المرتبط بأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية. ليستمر تراجع أسعار النفط حيث وصل متوسط سعر البرميل لعام 2014 إلى 99.68 دولار أمريكي، حيث بلغ سعر البترول في نهاية عام 2014 حوالي 93.48 دولار أمريكي للبرميل، ويرجع هذا الانخفاض في سعر البترول إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي.

ثانياً. قيمة صادرات النفط الخام وإجمالي صادرات المحروقات: بلغت عوائد صادرات المحروقات خلال الفترة 2007- 2014 ، ما مجموعه حوالي 501273 مليون دولار، وبلغت عوائد هذه الصادرات سنة 2008 لوحدها ما يقارب 80 مليار دولار، وهي عوائد لم تكن مسبوقة في تاريخ البلاد، وهي السنة التي شهدت ارتفاعا مهما في أسعار المحروقات في حين انخفضت عوائد صادرات المحروقات سنة 2009، انخفاضا غير مسبوق عن سنة 2008، حيث بلغت 44.41 مليار دولار، بانخفاض قدره 42.46٪ يرجع للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على المحروقات حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.35 دولار، ووقعت هذه الصدمة بعد عشر سنوات بعد الصدمة التي حدثت في سنوات 1999/1998، أي عقب إتمام فترة التثبيت والتعديل (1994-1998)، ثم بدأت تعود تدريجيا إلى وضعيتها السابقة قبل سنة 2009 حيث ارتفعت إلى 56.14 مليار دولار و71.66 مليار دولار لسنتي 2010 و2011 على الترتيب، حيث بلغ سعر البرميل 80.35 دولار، 112.94 دولار على التوالي وهذا بسبب الاسترجاع التدريجي لعافية الاقتصاد العالمي وبالتالي عودة ارتفاع الطلب العالمي على موارد الطاقة الأحفورية. وفي 2012 و2013 انخفض مجددا سعر البرميل إلى111.05، 109.55 دولار على الترتيب (**بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص58**).

الجدول (2-13): قيمة صادرات النفط الخام وإجمالي صادرات المحروقات في الجزائر للفترة (2007-2014)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة صادرات النفط الخام	25373.7	30513.7	16855.6	20724.9	28744.8	27750.4	24326.5	18343.2
وإجمالي الإيرادات من المحروقات	59605	77192	44411	56143	71662	70571	63327	58362
صادرات خارج المحروقات	1312	1954	1066	1619	2140	2048	2161	2810
إجمالي الصادرات	60917	79146	45477	57762	73802	72620	65487	61172

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص28، جوان 2009، ص27، جوان 2013، جوان 2015، ص 27-28.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتج وحيد هو المحروقات. فحسب سنة 2013 بلغت الصادرات الإجمالية 63327 مليون دولار أمريكي، لتنخفض بعدها في سنة 2014 إلى 58427 مليون دولار أمريكي أي انخفضت بنسبة 7.74٪، وتمثل صادرات المحروقات كنسبة متوسطة لسنوات الدراسة أكثر من 97٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية وهي نسبة مرتفعة، وتدل على اعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات، كما أن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة جدا لا تتجاوز 3٪ من إجمالي الصادرات بسبب عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع لضعف التصنيع وبالتالي ضعف المؤسسة

الاقتصادية في الجزائر، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير.

كما أن نمو قطاع المحروقات واصل تراجعه للسنة الثامنة على التوالي وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة (29,5٪) في غضون 8 سنوات، حيث تراجعت القيمة المضافة في2013 بنسبة 5.5 ٪، وهو أكبر انخفاض للعشرية، بعدما انخفضت بـ 3.4 ٪ في2012 بقيمة مضافة قدرها 5299.6 مليار دينار(62.58 مليار دولار) لم تعد تولّد المحروقات سوى 29.9٪ من(PIB) وتساهم سلبا في النمو بواقع 69.2٪. فلقد أدى استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات السائلة والغازية نحو الانخفاض، فبعد التراجع الذي حدث في الثلاثي الأول من2012، استمر الاتجاه نحو الانخفاض في2013، إذ انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول الخام بنسبة 1.35٪ إلى 109.55 دولار مقابل 111.05 دولار في2012، كما عرفت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 7.25٪ فيما يخص الغاز الطبيعي أي ما يعادل 10.47 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية BTU (11.30 دولار في 2012).

إجمالا، تسبب تراجع أسعار الصادرات، المترافق مع أحجام أقل للمحروقات المصدرة (تراجع كميات المحروقات المصدرة) السائلة والغازية على حد سواء بواقع (-7.4٪) 99.3 مليون ما يعادل طن من البترول (TEP)، في انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بـ 10.27 ٪ إلى 63.32 مليار دولار سنة 2013 (مقابل 70.57 مليار دولار سنة 2012)، فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

ثالثاً. احتياطات الصرف وإجمالي الدين الخارجي: إن ارتفاع أسعار النفط الذي بدأ منذ 2005 والذي سمح للجزائر من تكوين احتياطات نقد أجنبي وتسديد جزء كبير من الديون الخارجية، والجدول (2-14) يوضح لنا تطور كل من احتياطات الصرف الأجنبي والدين الخارجي.

الجدول (2-14): تطور احتياطات الصرف وإجمالي الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطات الصرف	110.2	143.1	148.9	162.2	182.2	190.7	194.0	178.9
إجمالي الدين الخارجي	5.7	6	5.7	5.7	4.4	3.6	3.4	4.0
إجمالي الدين الخارجي (٪ناتج المحلي الإجمالي)	4.24	3.53	4.1	3.5	2.2	1.7	1.6	1.9

Source: DG Trésor, Publications Des Services Economique, Indicateurs Economiques et Financiers De L'Algérie, Novembre 2013, avril 2015, p 4.

يبين لنا الجدول السابق ارتفاع احتياطات الجزائر من الصرف ابتداء من سنة 2009 أي بعد الأزمة المالية العالمية، لتصل سنة 2013 إلى 194 مليار دولار أمريكي، وتراجعت بعدها إلى 178.9 مليار دولار أمريكي عام 2014، بسبب انهيار أسعار البترول في السداسي الثاني من العام، لا بد للجزائر الاستفادة من هذه الاحتياطات في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والاستثمار والقضاء على معدلات البطالة، في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، وبخاصة في ضوء التحرير المتسارع لتجارة الواردات وخفض معدلات التعريفة الجمركية (في ضوء التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وقرب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة) وفتح السوق الجزائري في الوقت الذي تكاد تنعدم فيه الصادرات خارج المحروقات(زايري، 2008، ص 22)، أما بالنسبة للدين الخارجي فهو في تراجع مستمر ليبلغ سنة 2013 حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2014 ارتفع مجددا إلى 4 مليار دولار أمريكي.

الرسم البياني (2-5): تطور احتياطات الصرف والدين الخارجي خلال الفترة (2007-2014)

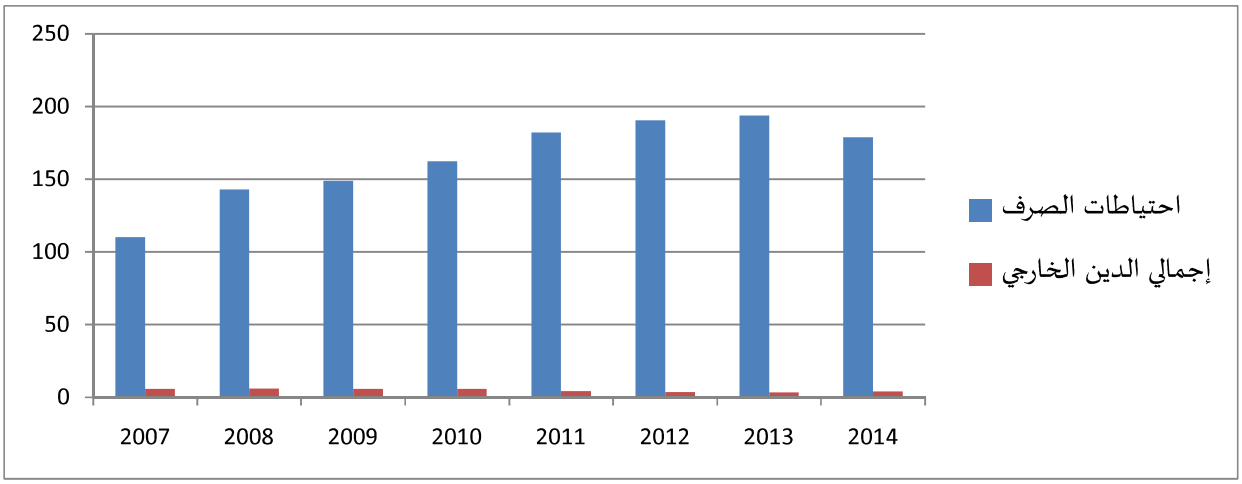

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

رابعاً. تكوين الفوائض النقدية في الجزائر: يعتبر اقتصاد الجزائر من الاقتصاديات الريعية، حيث يعتمد كليا على قطاع المحروقات وبالتالي فهو دائم العُرضة للتغيرات الخارجية، وهذا ما يؤثر تأثيرا كبيرا في الوضع النقدي المحلي في الجزائر. فمختلف التغيرات والتحولات على المستوى العالمي والتي دفعت بأسعار النفط إلى الارتفاع خلال الفترة (2000-2008)، حيث شهدت السوق النفطية ثورة في الأسعار بدأت بـ 28.03 دولار /برميل عام 2000 لتشهد في شهر يوليو 2008 أرقاما قياسية وصلت إلى حد 150 دولار/ برميل، أدت إلى ارتفاع إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية (فضيل، 2012، ص439)، فقد أدى التراكم المتواصل للاحتياطات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، وتمكن بنك الجزائر من تكوين مستويات مرتفعة من صافي الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إيرادات المحروقات، وباعتبار أن هذه

الموجودات من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، فتحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة يبين وجود تغيرات هيكلية في المقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات الخارجية، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

فلقد بلغت صافي الأصول الخارجية نهاية 2014 ما يقارب 15734.5 مليار دينار جزائري حيث كانت تقدر ب 7415.5 مليار دينار جزائري سنة 2007 أي بزيادة قدرها 8319 مليار دينار جزائري أي تضاعفت أكثر من مرتين. وفي نفس الفترة عرفت صافي الموجودات الداخلية باعتبارها كذلك من مقابلات الكتلة النقدية تقلص كبير من −1420.9 مليار دج عام 2007 إلى −2070.6 مليار دج عام 2014، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي الذي عرفته مديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الإدخارات المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق الضبط الإيرادات تعتبر الخزينة دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ 2004 ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي، كما يبينه الجدول رقم (2−15).

الجدول (2−15): تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2007−2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الموجودات الخارجية	7415.5	10246.9	10885.7	11996.5	13922.4	14940.0	15225.2	15734.5
صافي الموجودات الداخلية	−1420.9	−3291.0	−3712.6	−3715.8	−3993.2	−3924.8	−3283.6	−2070.6
الكتلة النقدية (M2)	5994.6	6955.96	7173.1	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13663.9
ودائع تحت الطلب	2570.4	2965.1	2541.9	2922.3	3536.2	3380.2	3564.5	4460.9
معدل سيولة الاقتصاد (M2 /PIB)	63.8	62.7	72.0	69.1	68.4	68.4	72.1	79.4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص153.

- Banque D'Algérie, "Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014", Juillet 2015, p159.
- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011, 2012, P 61-62.
- Banque D'Algérie, "Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2010", p170.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الموجودات الخارجية الصافية ساهمت ب 123.70٪ من الكتلة النقدية سنة 2007 ثم ارتفعت إلى 151.76٪ عام 2009 و 115.15٪ عام 2014، وهو ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني. وهو كذلك الوضع الذي يعكس عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية، فقد أدى الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الخارجية كمقابل للكتلة النقدية، حيث يعتبر هذا النوع من الأصول منذ عام 2005 المقابل الوحيد للكتلة النقدية، لذلك تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساس للفائض النقدي (العامل الأساسي المسبب للسيولة) وذلك مع تواصل الانتعاش للوضعية المالية الخارجية وتراكم احتياطات الصرف. كما نلاحظ من جهة أخرى أن حجم الودائع تحت الطلب باعتبارها كذلك من مكونات الكتلة

النقدية عرف ارتفاعا مستمرا طوال فترة الدراسة من 2570.4 مليار دج عام 2007 إلى 4460.9 مليار دج عام 2014، أي زيادة بنسبة 73.55٪، فقد مثلت هذه الودائع 35.61٪، 30.69٪، 29.85٪، 32.64٪ من الكتلة النقدية خلال سنوات 2011، 2012، 2013 و2014 على الترتيب.

إن وجود هذه المبالغ الضخمة (الفائض المالي الضخم) وغير المستغلة لدى البنوك يدل على الضعف الذي يعاني منه النظام المصرفي جزائري وعدم قدرته على استقطاب الأموال وتحويلها إلى استثمارات منتجة. فهذا الوضع يعبر عن وجود فوائض نقدية ضخمة نتجت عن اختلالات في الاقتصاد الوطني أسهمت في توليد هذه السيولة، والتي تمثل عائقا أمام استغلالها، حيث نجد أن معدل سيولة الاقتصاد عرف ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة من 63.8٪ في عام 2007 إلى 79.4٪ خلال عام 2014، لذا من الضروري التعجيل في توظيف هذه السيولة بشكل منتج، واستغلال هذا الفائض النقدي استغلالا أمثل، وتوظيفه في القطاعات المنتجة كالتصنيع مثلا والذي يعد من أهم المداخل لزيادة تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني

تعتبر الصناعة النفطية في الجزائر من أهم محركات قطاع الطاقة، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي، وقد مكنت هذه الصناعة للجزائر من ربط علاقات دولية والمتجسدة أساسا في إبرام عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية، فالموقع الهام الذي يحتله قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يظهر لنا في جوانب عديدة سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع النفطي في الجزائر

لقطاع المحروقات دوران رئيسيان، يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين معيشة السكان. إن الموقع الهام الذي يحتله قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يظهر لنا في المؤشرات التالية:

أولاً. قطاع المحروقات والإنتاج الوطني (هيكل الإنتاج): يحتل قطاع النفط موقعا هاما ضمن هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي، ويساهم بصورة مباشرة في تكوين هذا الأخير، فهو يعتبر قاطرة الاقتصاد الوطني، حيث يبين الجدول (2-16) نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي إلى الناتج الداخلي الخام الكلي للفترة (2007-2014) الذي يوضح العلاقة الطردية بين القطاع النفطي والإنتاج المحلي الإجمالي...، هذا ما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله القطاع النفطي.

الجدول (2-16): مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دج (الأسعار الجارية)

السنـــــوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج قطاع المحروقات	4089.3	4997.5	3109.1	4180.4	5242.5	5536.4	4968.0	4657.8
الإنتاج المحلي الإجمالي	8554.2	9968.9	8770.8	10404.4	12210.6	13560.5	14092.6	14489.7
إنتاج قطاع المحروقات(٪)	47.80	50.13	35.45	40.18	42.93	40.83	35.25	32.14

Source: ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015, p18. http://www.ons.dz/

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن حجم الناتج الداخلي الإجمالي في ارتفاع مستمر باستثناء سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث قُدّر إجمالي الناتج الداخلي في عام 2013 بـ 14092.6 مليار دج، ليرتفع سنة 2014 إلى 14489.7 مليار دج، كما نلاحظ أيضا أن نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني متذبذبة وفي تناقص مستمر خلال الفترة (2007-2014)، إذ تقدر نسبة الانخفاض لهذا القطاع بحوالي 6.24٪ في عام 2014 مقارنة بعام 2013، نفس الشيء بالنسبة لمساهمته في الناتج الوطني فقد عرفت منحى تنازلي، حيث بلغت 32.14٪ عام 2014، مقارنة بنسبة 35.25٪ عام 2013، و47.8٪ مقارنة عام 2006 وهو راجع إلى انخفاض كل من إنتاج وصادرات المحروقات وبالتالي انخفاض عوائد هذه الأخيرة، مما تسبب في تقليص مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي.

ثانياً. قطاع المحروقات والقيمة المضافة: يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته الجيدة، إلا أنها عرفت خلال السنوات الأخيرة تراجعا محسوسا.

إن القيمة المضافة للمحروقات في الجزائر عرفت منحى تصاعدي من سنة 2007 على 2012 باستثناء عام 2009، حيث تراجع خلالها الطلب على النفط الأمر الذي أدى إلى تراجع كذلك صادرات الجزائر من المحروقات وبالتالي انخفضت القيمة المضافة للقطاع في إجمالي الناتج الداخلي، كما عرفت كذلك سنتي 2013 و2014 تراجعا في القيمة المضافة للمحروقات. والجدول الموالي يعطي مساهمة قطاع المحروقات كنسبة مئوية من القيمة المضافة الخام.

الجدول (2-17): مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الخام للجزائر للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دج (الأسعار الجارية)

السنـــــوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي القيم المضافة الخام	8021.8	9315	8055	9656.8	11355.9	12483	12850.4	13251.3
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	4089.3	4997.5	3109.1	4180.3	5242.5	5536.4	4968	4657.8
المحروقات (٪ من مجموع القيم المضافة)	51.0	53.65	38.6	43.29	46.16	44.35	38.66	35.15

Source: ONS, op.cit, p18.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للمحروقات عرفت أكبر مساهمة لها في إجمالي القيم المضافة في عام 2008 بنسبة 53.65٪، لتنخفض في عام 2009 بفعل الأزمة العالمية إلى 38.6٪، لترتفع في 2010 إلى 43.29٪، ثم شهدت انخفاض مستمر منذ 2011، فهي لم تعد تمثل سوى 35.15٪ من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن في عام 2014، مقارنة بنسبة 46.16٪ في عام 2011، ويرجع هذا التراجع إلى تقلص قيمة صادرات نفط الجزائر، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا زيادة المعروض النفطي.

ويوضح الرسم البياني رقم (2-6) هيكل إجمالي الناتج المحلي .

الرسم البياني (2-6) التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي لعام 2014

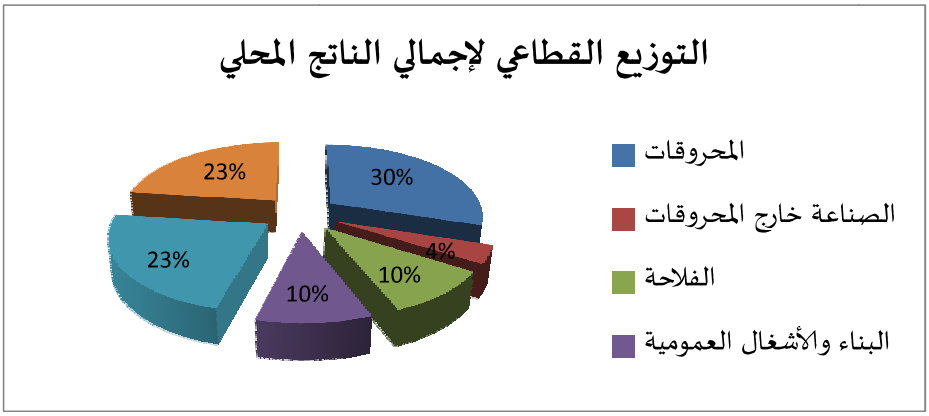

Source : Tresor Direction Generale, op.cit, 2015.

ثالثاً. قطاع المحروقات والميزان التجاري: إن لصادرات قطاع المحروقات أهمية كبيرة في إجمالي الصادرات الكلية للبلاد كما يوضحه الجدول (2-18)، وهي تشكل كذلك المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، فلقد بلغ متوسط مساهمتها 97.07٪ خلال الفترة (2007-2014)، وباعتبار أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات.

الجدول (2-18): نصيب صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة صادرات المحروقات	97.83	97.53	97.66	97.20	97.10	97.18	96.7	*95.41

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، جوان 2013، سبتمبر 2014، ص28.

*وزارة المالية: http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html الإطلاع (2015/07/07، 14:20)

يبين الجدول السابق أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات بنسبة متوسطة تجاوزت 97٪ في فترة الدراسة، هذا يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما تؤكده النتائج المسجلة في سنة 2009، حيث أدى الانهيار المسجل في أسعار النفط بسبب الأزمة

الاقتصادية العالمية إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الصادرات من 77.19 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.41 مليار دولار عام 2009، وبنسبة انخفاض بلغت 42.64٪، في حين لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات 3٪ كمتوسط في نفس الفترة، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير، والجدول الموالي يبين لنا الميزان التجاري للجزائر للفترة (2007-2014):

الجدول رقم (2-19): الميزان التجاري للجزائر للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	60509	79139	45477	57250	73660	72632	65644	61261
صادرات المحروقات	59197	77246	44411	55720	71510	70570	63479	58451
الواردات	27440	39156	39297	40470	46450	50376	54852	58330
الميزان التجاري	33069	39983	6180	16780	27210	22256	10792	2931

Source: Ministère Des Finances , Aout 2012, p 23.
- Ministère Des Finances, 2013, p4.
- Ministère Des Finances ,2015.
-Ministère Des Finances, Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, 2008 et 2009.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2014، ص28.

بلغ فائض الميزان التجاري في 2013 حوالي 10.8 مليار دولار أمريكي مقابل 22.3 مليار دولار في 2012، أي بانخفاض ملحوظ قدر بنسبة 51.5٪، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع صادرات المحروقات بـ 9.6٪ وارتفاع الواردات ب8.9٪ **(Ministère Des Finances, 2013, p4).**

وحسب المديرية العامة للجمارك، فقد حققت الجزائر خلال عام 2014 فائض في الميزان التجاري بلغ 4.63 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدر بـ 53.49٪ مقارنة بالفائض المسجل في 2013، وهذا الانخفاض يفسر بارتفاع في الواردات مع انخفاض في الصادرات في هذا العام، أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى دائما هامشية بنسبة 4.47٪ فقط من إجمالي الصادرات، حيث بلغت 2.81 مليار دولار أمريكي، حيث سجلت ارتفاع بـ 39.52٪ بالمقارنة مع 2013 **(MF, 2014, p4).**

1- الشركاء التجاريين للجزائر: تتعامل الجزائر كشريك تجاري مع العديد من الدول، كمصدر للمحروقات التي تمثل معظم صادرات الجزائر ومستورد للعديد من المنتجات والسلع. في الواقع تحتل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الجزء الأهم والنصيب الأكبر من صادرتنا بنسبة 81.01٪، ونسبة 65.03٪ من وارداتها، حيث يبين الملحق (2-3) المبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014/2013)، وفي ما يلي أهم شركاء الجزائر.

أ- **دول الإتحاد الأوروبي:** وتبقى دائما دول الإتحاد الأوروبي الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، بنسبة 64.36٪ من صادراتنا و50.56٪ من وارداتنا. مقارنة بسنة 2013، سجلت الواردات من الإتحاد الأوروبي ارتفاعا ب 2.68٪ حيث تجاوزت 28.72 مليار دولار أمريكي، أما الصادرات الموجهة لهذه الدول فقد انخفضت إلى 757 مليون دولار أمريكي أي بـ 1.83٪.

وداخل هذه المنطقة الاقتصادية تعتبر إسبانيا الزبون الرئيسي الذي يمتص أكثر من 15٪ من إجمالي الصادرات، تليها إيطاليا بـ 13.29٪ ثم فرنسا بـ 10.71٪. أما بالنسبة لأهم الموردين، فتحتل فرنسا المرتبة الأولى في دول الإتحاد الأوروبي بـ10.87٪، تليها إيطاليا واسبانيا بنفس النسبة وهي 8.54٪ من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2013 (MF, op.cit, 2014, p12).

ب- دول (OCDE) **خارج الإتحاد الأوروبي:** تأتي هذه الدول في المركز الثاني بـ14.47٪ من واردات الجزائر 16.65٪ من صادرات الجزائر توجه إلى هذه الدول، بالمقارنة مع عام 2013، سجلت الصادرات إلى هذه الدول انخفاضا، حيث تجاوزت 12.21 مليار دولار أمريكي في 2013، ثم انخفضت إلى 10.48 مليار دولار أمريكي في 2014، بالمقابل فإن واردات الجزائر إلى هذه الدول سجلت ارتفاعا بـ 21.22٪.

والجزء الأكبر من المعاملات التجارية بين الجزائر وهذه المنطقة يتم مع الولايات المتحدة، ثم تركيا بنسب 4.9٪ و3.64٪ بالنسبة للواردات من هذه الدول، و7.45٪ و4.61٪ هي نسب الصادرات الموجهة للدول نفسها والجدول الموالي يبين أهم الشركاء الرئيسيين للجزائر **(MF, op.cit, 2014, p13)** .

ج- مناطق أخرى: لا يزال التبادل التجاري بين الجزائر والمناطق الأخرى يتسم بنسب منخفضة:

- يظهر الحجم الإجمالي للتجارة مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) انخفاضا في حصتها السوقية لأكثر من 26٪ مقارنة بعام 2013، من 1.26 مليار دولار أمريكي في 2013 إلى 935 مليون دولار أمريكي في عام 2014.

- سجلت بلدان آسيا زيادة قدرها حوالي 13.75٪ أي من 15.32 مليار دولار أمريكي إلى 17.3 مليار دولار أمريكي لنفس الفترات.

- سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي زيادة قدرها 7.93٪ عن عام 2013 من 3.67 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 3.96 مليار دولار أمريكي في عام 2014.

- سجلت الدول العربية (باستثناء المغرب العربي) انخفاض ملحوظ مقارنة مع عام 2013، حيث أن إجمالي حجم التبادل التجاري مع هذه الدول انتقل من 3.21 مليار دولار أمريكي إلى 2.68 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض قدره 16.57٪.

– وأخيرا، سجلت بلدان أمريكا زيادة قدرها 1.86٪ مقارنة مع عام 2013، حيث ارتفعت من 6.68 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2014 **(MF, op.cit, 2014, p13)**. ويوضح الملحق رقم (2–4) الشركاء الرئيسيين للجزائر لسنة 2014.

المطلب الثاني: الأهمية المالية للقطاع النفطي في الجزائر

أولاً. الموازنة العامة: إن لميزانية الدولة دور مهم في تسيير المصالح العمومية، حيث تتكون الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات والتي يتم تقديرها سنويا لتنفيذ المخططات السنوية، ويتم تمويل ميزانية الدولة من الجباية العادية والبترولية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا بالغ الأهمية في تمويل موازنة الدولة يظهر لنا في العناصر الآتية:

1– الجباية البترولية وإيرادات الدولة: تعتبر الجباية البترولية المغذي الرئيسي لإيرادات الدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية الأمر الذي يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت الصدمات سلبية وذلك بانخفاض أسعار المحروقات أو إيجابية بفعل ارتفاع أسعارها، وبما أن تمويل السياسات الاقتصادية يكون عن طريق الموازنة العامة للدولة، وبالتالي نقول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحور الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في البلاد.

فلقد شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول . كما أن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ ذروة في سنة 2012 **(بنك الجزائر، 2014، ص85)**.

لقد بلغ حجم الجباية البترولية حسب وزارة الطاقة 3696 مليار دينار جزائري في 2013 مقابل 3919 مليار دينار جزائري في السنة السابقة، أي بانخفاض يقدر بـ 5.6٪ **(ME, op.cit, 2014, p31)**.

وحسب إحصائيات بنك الجزائر بلغت الإيرادات الضريبية للمحروقات عام 2013 حوالي 3678.1 مليار دينار جزائري مقابل 4054.4 مليار دينار جزائري عام 2012، حيث انخفضت إيرادات المحروقات في سنة 2013 بنسبة 12.1٪، بعد ارتفاع قدره 5.1٪ في 2012، حيث بلغت 3678.1 دج مقابل 4184.3 مليار دج في 2012 و3979.7 مليار دج في 2011، حيث مثلت الضريبية البترولية 2.28 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل)، مقابل 2.67 مرة في 2012، ويوضح الجدول الآتي تطور إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) وحصتها من إجمالي إيرادات الميزانية خلال الفترة (2007–2014):

الجدول (2-20): مساهمة إيرادات المحروقات في إجمالي إيرادات الخزينة للفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي إيرادات الميزانية	3498.6	4987.1	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9	5719.0
إيرادات المحروقات	2711.8	4003.5	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3
نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية	77.5	80.27	65.63	66.13	68.73	66	61.91	59.25

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سابق، نوفمبر 2014، ص95.

- Ministère Des Finances, 2008, p28.
- Banque D'Algérie, op.cit, 2015, p155.

من خلال الجدول السابق نجد أن إيرادات المحروقات تشكل نسبة 59.25٪ من إيرادات الميزانية الكلية في عام 2014 مقابل 61.91٪ في 2013، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض إيرادات المحروقات، إلا أنه يبقى للجباية البترولية وزنا لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة، وهو الأمر الذي يبين مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة.

فمن خلال كل ما سبق تبين لنا أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات وبالتالي عوائد المحروقات، فالعلاقة طردية بين الجباية البترولية والإيرادات العامة، فأي تغيير في الجباية البترولية يوافقه تغيير في الإيرادات العامة وفي نفس المنحى، مما يبين الارتباط القوي بين حصيلة الإيرادات العامة وإيرادات المحروقات (أسعار المحروقات)، وهو الأمر الذي يجعل الموازنة العامة عرضة للصدمات الخارجية.

2- الجباية البترولية ونفقات الدولة: تتكون نفقات العمومية من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، تتمثل الأولى في تلك النفقات التي تخصصها الدولة لمختلف الأنظمة قصد استمراريتها، والتي تتضمن أجور المستخدمين (نفقات المستخدمين)، وكذا نفقات العتاد اللازم لهذا التسيير، أما الثانية فهي تعبر عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع والاستثمارات الاجتماعية كالمستشفيات أو استثمارات أخرى. ويتم تغطية هذه النفقات من خلال الإيرادات العمومية، وللجباية البترولية دور هام وأساسي في تحديد توازن الميزانية، من خلال درجة تغطية هذه الأخيرة للنفقات العمومية.

الجدول (2-21): مساهمة الجباية البترولية في تغطية نفقات الميزانية خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات الميزانية	3108.5	4175.8	4246.3	4466.9	5731.4	7058.2	6092.1	7656.2
نفقات التسيير	1673.9	2227.4	2300.0	2659.1	3797.3	4782.6	4204.3	4714.5
نفقات التجهيز	1434.6	1948.3	1946.3	1807.9	1934.2	2275.5	1887.8	2941.7
تغطية الإيرادات البترولية للنفقات	87.2	95.9	56.9	65.0	69.5	59.3	60.4	44.25

Source: Ministère Des Finances, le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2008, Mai 2009, p28.
- Ministère Des Finances, Flash Conjoncture, Décembre 2011, Décembre 2013, p03.
- Ministère Des Finances, situation économique et financière de l'Algérie, Aout 2012, P32.
- Ministère Des Finances, Note de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2015, p34.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات الميزانية العامة في ارتفاع مستمر، وفي عام 2014 مثلت نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي نفقات الميزانية نسبتي 61.57٪ و38.42٪ على التوالي، وفي المقابل في عام 2013 مثلت نفقات التسيير 69.02٪ من النفقات الكلية، في حين مثلت نفقات التجهيز نسبة 30.98٪.

كما نلاحظ أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تغطي 44.25٪ من نفقات الموازنة العامة مقارنة بنسبة 60.4٪ من نفقات الميزانية الكلية عام 2013 مقابل نسبة 59.3٪ في عام 2012، ويرجع انخفاض نسبة التغطية إلى الانخفاض الذي عرفته حصيلة الجباية البترولية بسبب تراجع الإيرادات البترولية والناجمة عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية للجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكانت أعلى نسبة تغطية للنفقات الكلية بواسطة الجباية البترولية في عام 2008 حيث بلغت هذه النسبة 95.9٪ وهي السنة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا هاما غير مسبوق، وكل هذه النسب تبين مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة. كما يدل ذلك علة الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البترولية في تحديد توازن الميزانية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة في تبعية مستمرة لأسعار النفط في السوق الدولية.

بلغ العجز الميزاني حسب "تقرير بنك الجزائر" لسنة 2014 حوالي 151.2 مليار دج في سنة 2013، وهو يقل عن ذلك المسجل في 2009(سنة الصدمة الخارجية) وعن ذلك المسجل في 2012، ويؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي، لكن على عكس عجز 2010، 2011 و2012، نجم العجز الميزاني المسجل في 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتباطا بذلك، انخفاض الإيرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية و رأس المال(**بنك الجزائر، 2014، ص93**).

إذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الايرادات (FRR)، فإن تمويل عجز سنة 2013 ، رغم ضعفه (أقل من٪ 1من إجمالي الناتج الداخلي)، تم

اقتطاع قدره 70,2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة، حيث سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة، تشكل تطورات الجباية البترولية، ارتباطا بتوجه حجم الصادرات للمحروقات وهيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد لنفقات الميزانية (**بنك الجزائر، 2014، ص94**).

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد

لقد شهدت سنة 2000 ارتفاع كبير في أسعار النفط، وهي السنة التي أنشأ فيها الصندوق، حيث عرفت إيرادات الميزانية العامة ارتفاعا محسوسا نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية والتي ترجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي فإن الإيرادات الجباية البترولية ترتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، فأي حدوث لتغيرات في أسعار النفط سوف يؤثر مباشرة على إيرادات الجباية البترولية سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وعلى العموم فإن التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات سوف تؤثر مباشرة على وضعية الميزانية العامة للدولة.

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة اتخذت إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة من خلال اعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، ويحدد هذا السعر بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولذلك اعتمدت الحكومة الجزائرية سعرا مرجعيا قدره 19 دولارا للبرميل أثناء إعداده لقانون الميزانية لسنة 2000 ولكن أسعار النفط عرفت ارتفاعا كبيرا بحيث بلغ متوسط سعر البرميل الواحد من البترول الجزائري "صحاري الجزائر" 28.5 دولار خلال نفس السنة، فنظرا للارتفاع المحسوس في أسعار النفط ارتفعت بدورها إيرادات الجباية البترولية وبالتالي ارتفعت الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى التفكير في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض وتصبح موارده كاحتياط تستعمله الدولة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانية الدولة في المستقبل.وقد تم إنشاؤه في منتصف سنة 2000 من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2000(**بوفليح، ص246**).

أولاً. التعريف بصندوق ضبط الموارد: كما نصت المادة 10 من القانون التكميلي لسنة 2000[i]، فهو صندوق يتنمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

[i] . المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ثانياً. مصادر تمويل الصندوق: هي فوائض القيم الجبائية (الجباية البترولية) الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثالثاً. أهداف الصندوق: تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، و تخفيض حجم المديونية العمومية.

رابعاً. تسيير الصندوق: إن الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق هي وزارة المالية حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

خامساً. تطور وضعية صندوق ضبط الموارد: سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته منذ إنشائه إلى يومنا هذا. إن أهداف الصندوق كما تطرقنا إليها سابقا تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة حيث ينتج هذا العجز عند انخفاض مستوى إيرادات الجباية البترولية أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى الهدف الثاني وهو التقليص من حجم المديونية العمومية. فخلال الفترة الممتدة من(2000–2005) وبسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتي أدت إلى تسجيل فوائض سنوية على مستوى الميزانية العامة، فإن نشاط الصندوق انحصر خلال هذه المدة على سداد الديون العمومية.

وفي عام 2006 تم إدخال بعض التعديلات على أهداف الصندوق والمتمثلة في تمويل العجز على مستوى الخزينة العمومية وذلك دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية، فمنذ 2006 بدأت الدولة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية الذي أخذ في ارتفاع سنة بعد سنة بسبب تزايد الإنفاق الحكومي الاستثماري، مع مواصلة تسديد الدين العمومي. ويمكن إبراز كل العمليات المالية من مخرجات ومدخلات والتي طرأت على الصندوق خلال الفترة (2007–2014) من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول (2-22): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموارد:								
رصيد السنة السابقة	2931045	3215530	4280072	4316465	4842837	5381703	5633752	5563512
الجباية البترولية حسب قانون المالية	973000	1715400	1927000	1501700	1529400	1519040	1615900	1577730
الجباية البترولية المحققة (الفعلية)	2711848	4003559		-	3829720	4054349	3678131	3388355
فائض قيمة الجباية البترولية*	1738848	2288159	400675	-	2300320	2535309	2062231	1810625
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
الاستخدامات:								
متاحات قبل السحب	4669893	5503669	4680747	5634737	7143157	7917012	7695983	7374137
سداد الدين العمومي	314455	465437	0	0	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	607956	0	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	531952	758179	364282	791900	1761455	2283260	2132471	2965672
إجمالي الاستخدامات	1454363	1223616	364282	791900	1761455	2283260	2132471	2965672
الرصيد المتبقي	3215530	4280073	4316465	4842837	5381703	5633752	5563512	4408465

* فائض قيمة الجباية البترولية= الجباية البترولية المحققة (الفعلية)- الجباية البترولية حسب قانون المالية

Source: Ministère Des Finances, op.cit, 2008, p14.
- http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78. Consulter le26/07/2015, 23 :49.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجباية البترولية تلعب دورا كبيرا في تمويل موارد الصندوق، وذلك من خلال فوائض القيم عن مستوى تجاوز الإيرادات الجبائية البترولية لتقديرات قوانين المالية، بالإضافة إلى موارد أقل أهمية تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لسير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، فالجدول أعلاه يبين أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات منذ 2008 حتى 2014، حيث بلغت قيمة مساهمتها خلال هذه الفترة ؟ مليار دج. كما نلاحظ أن حجم فائض الجباية البترولية عرف وتيرة تصاعدية منذ 2008 إلى 2012، بعدها أي في 2013 عرف تراجعا ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات المحروقات بسبب انخفاض الكميات المصدرة من المحروقات وكذا انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى ما ذكر نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد لم يستفد منذ 2008 حتى 2014 من أي تسبيق لبنك الجزائر، وهذا ما يؤكد أهمية الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق. كما يشير الجدول إلى أن صندوق ضبط الموارد لم يسجل أي عملية تسديد للدين العمومي منذ سنة 2009، ونجد أن تمويل عجز الخزينة العمومية يتزايد سنة بعد أخرى والذي يمول من موارد الصندوق. حيث قدرت تغطية عجز الخزينة العمومية سنة 2007 حوالي 531952 مليون دج إلى 2965672 مليون دج سنة 2014 أي أكثر من خمسة أضعاف، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة النفقات العمومية، حيث ساهم الصندوق بتغطية إجمالية من 2007 إلى 2014 قدرت قيمتها ب 11589171 مليون دج، ففي ظل هذا الوضع الحرج الذي تعيشه الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط، لابد من ترشيد النفقات العمومية وكذا تنويع مصادر الدخل.

الجدول (2-23): حصة صندوق ضبط الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2007-2014)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صندوق ضبط الإيرادات (٪ إجمالي الناتج المحلي)	34.6	38.9	43.1	40.2	33.8	33.9	33.3	26.1

Source: DG Trésor , Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, novembre 2013, avril 2015.

من خلال الجدول (2-23) نلاحظ أن نسبة صندوق ضبط الموارد إلى إجمالي الناتج المحلي، عرفت ارتفاعا من عام 2007 إلى عام 2009، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضا في عام 2010 حيث انتقلت من 43.1٪ عام 2009 إلى 26.1٪ عام 2014، نظرا للانخفاض الذي عرفته حصيلة صادرات المحروقات. وبالتالي انخفاض الجباية البترولية الفعلية مما أدى إلى انخفاض في رصيد فائض قيمة الجباية البترولية، وبالتالي انخفاض في حصيلة صندوق ضبط الإيرادات.

إن صندوق ضبط الموارد يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط سلبا وإيجابا، فنجد أن حصيلة الصندوق ترتفع عند ارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح عند انخفاض أسعاره، كما يبينه الشكل الموالي.

الرسم البياني (2-7): تطورات صندوق ضبط الموارد وأسعار النفط (٪ ن م إ)

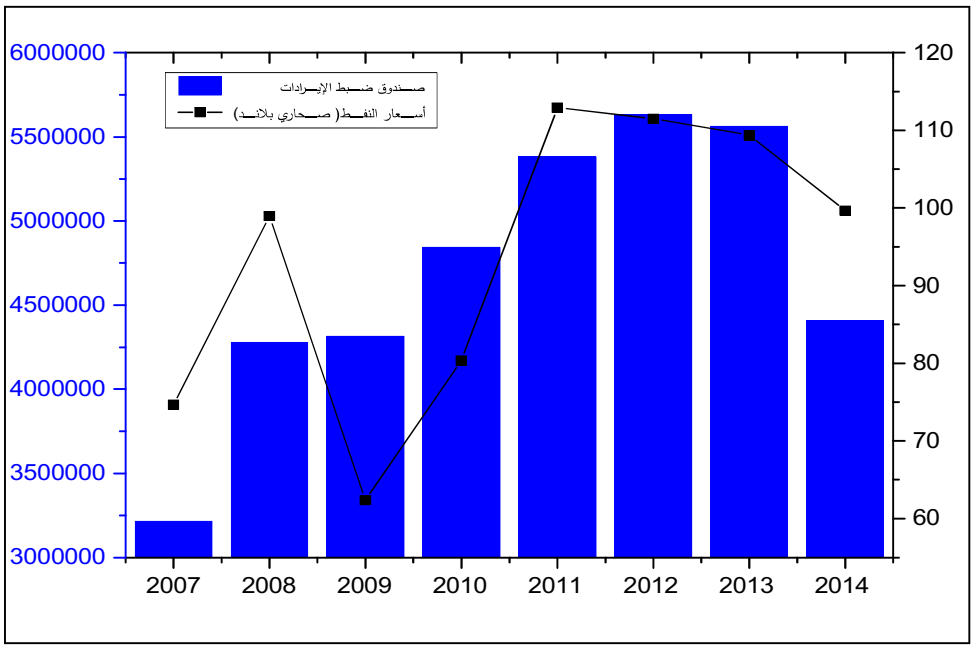

ويوضح المخطط البياني الموالي الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد الجزائري.

المخطط البياني (2-1): دور صندوق ضبط الموارد في الاقتصاد الجزائري

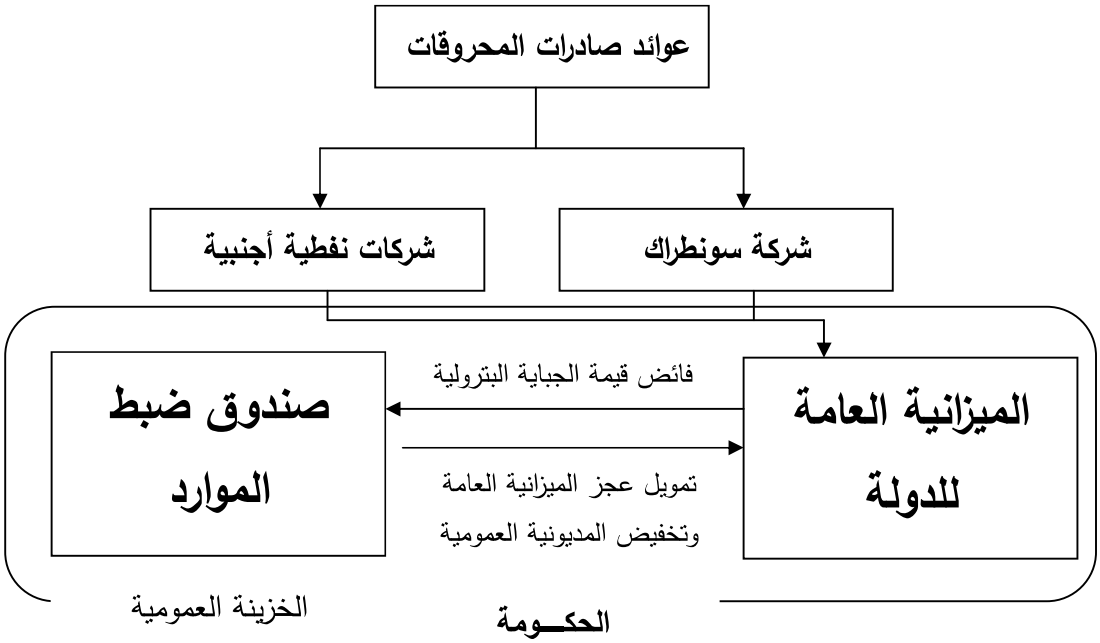

المصدر: (بوفليح، 2011/2010، ص213).

المطلب الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات

إن التغيرات التي طرأت على معالم الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في سنوات الثمانينات، كانت السبب في إظهار نية الجزائر في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، حيث تجسد ذلك من خلال التعديلات التي أدخلت على القوانين الخاصة بالمحروقات وكذا تلك النصوص التشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي التي كانت تهدف جميعها إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره من المصادر المهمة لتمويل الاستثمارات وزيادة التدفقات وتقوية عائدات الجزائر النفطية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات البترولية وكذا الغازية التي تمتلكها الدولة.

أولاً. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة: عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم انخفاض بـ نسبة 30٪ ،حيث بلغت 1.5 مليار دولار في عام 2013، مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2012. ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع المنبع لفرع المحروقات، وجزء من زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في فرع الطاقة، حيث تم إمضاء اتفاقية شراكة بين سونلغاز (Sonelgaz) وجينيرال إليكتريك (Général Electric) لإنجاز مركب (مجمع) صناعي في الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 560 مليون دولار (ME, op.cit, 2014, p65)

الرسم البياني (2-8): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم

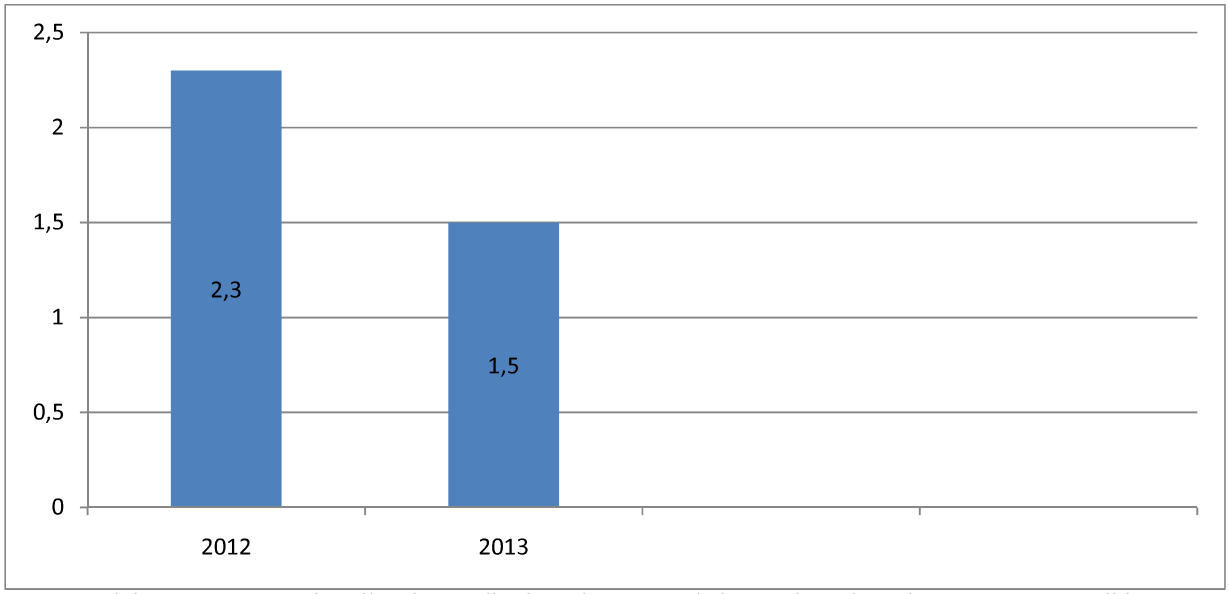

Source: Ministère De L'Energie, Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines année 2013, Edition 2014, p65.

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب المنطقة:

تبقى أوروبا على رأس المستثمرين الأجانب بحوالي 60٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني (2-9): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنطقة خلال عام 2013

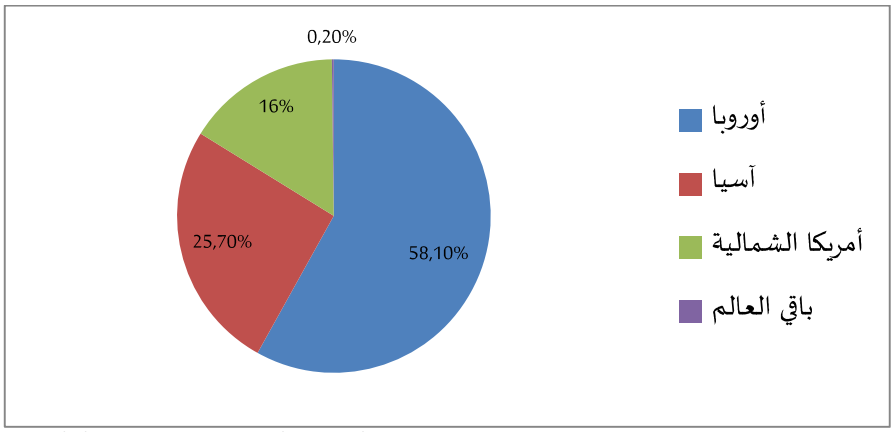

Source: Ministère De L'Energie, op.cit, 2014, p65.

2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب البلد: إن توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب البلد يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستثمر الأجنبي الأول بمبلغ 227 مليون دولار أمريكي أي (15٪)، تتبع بإيطاليا 14٪، بريطانيا العظمى 13٪، والنرويج 10٪.

تمثل المبالغ المستثمرة من الدول الأربعة الأولى، أكثر من 50٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في 2013، ومتوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد هو 80 مليون دولار (ME, op.cit, 2014, p66).

الرسم البياني (2-10): تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب البلد خلال 2013 (مليون دولار أمريكي)

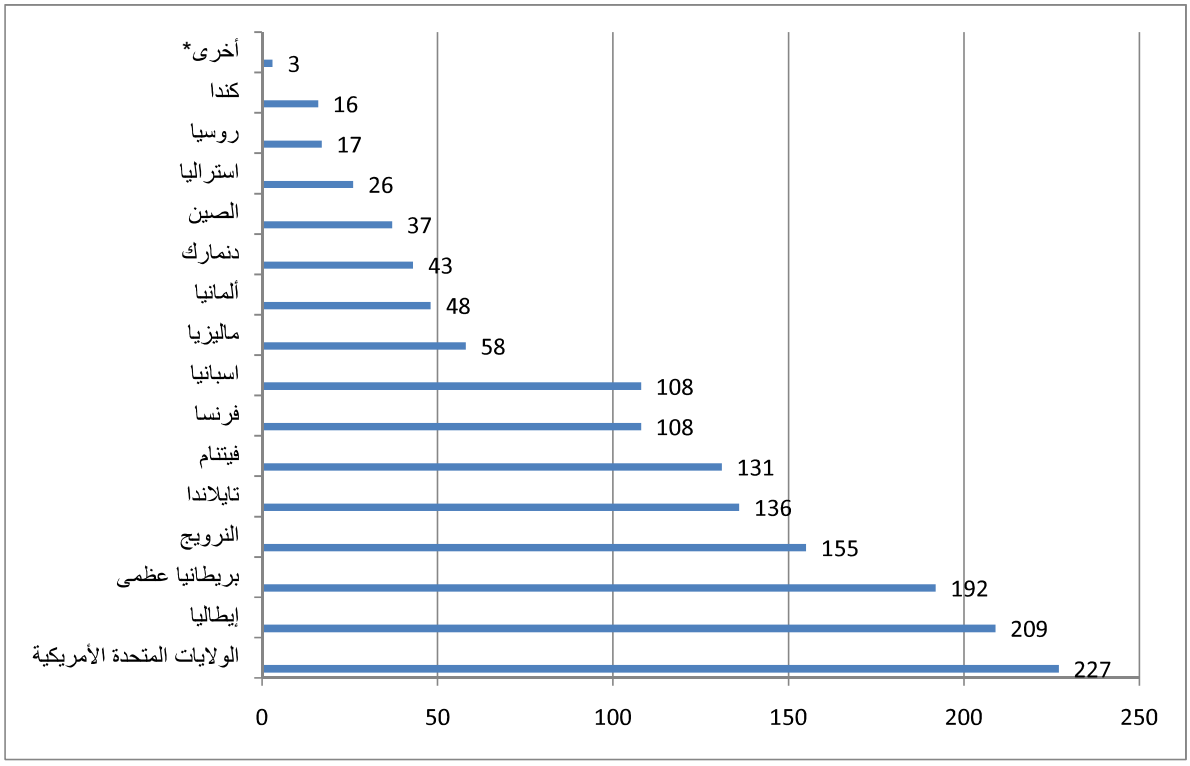

*أخرى: تتمثل في (الإمارات العربية المتحدة، بلجيكا، البرتغال، تونس)

Source: Ministère De L'Energie, op.cit, 2014, p66.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى تاريخ ومسيرة قطاع المحروقات في الجزائر منذ اكتشافه إلى يومنا هذا، حيث عرف القطاع الكثير من المحطات القانونية التي جاءت لتسيير وتنظيم عمله. كما حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج ايجابية في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر، ولكن تبقى سوناطراك الشركة الوطنية التي تسيطر على قطاع البترول في الجزائر.

مما لا شك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد اقتصادي للجزائر، فصادراتها تتكون في معظمها من صادرات النفط الخام ومشتقاته المتكررة، كما أن الإيرادات النفطية تشكل أهم مورد لموازنة الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع النفط يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن قطاع النفط يعتبر استراتيجيا وهو مملوك للدولة بالكامل مما يجعل قضية استخدام عوائده في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية قضية محورية. ويعتمد التقدم التنموي على مدى حسن استخدام هذا المورد الناضب والمملوك للأجيال الحالية والمستقبلية. فالدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها. إلا الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، يجعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث في سنة 1986 وغيرها من الأزمات النفطية، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي، الأمر الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، لذلك فمن الجدي البحث عن البديل لها القطاع حتى يتخلص الاقتصاد الوطني من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، حيث كان اختيارنا على قطاع الصناعة باعتباره قطاعا ذو أولوية في امتصاص واستثمار العوائد النفطية وبالتالي بناء اقتصاد منتج ومتنوع، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير .

الفصل الثالث

الصناعة خيار بديل لاستثمار العائدات النفطية

- تمهيد
- المبحث الأول: الإطار النظري للصناعة والتصنيع
- المبحث الثاني: قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية
- المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في قطاع الصناعة والتصنيع والدروس المستفادة منها
- خلاصة

تمهيد:

الصناعة هي واقع اقتصادي واجتماعي وحضاري في أي بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي نفس الوقت تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لذلك المجتمع.

تعد الصناعة نشاطا اقتصاديا قادرا على تأمين احتياجات السكان في الكم والكيف، فضلا عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الممكن خلقها في بيئات توطينها. وحجم الترابطات الأمامية والخلفية للنشاط الصناعي في باقي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. مما يسهم في إحداث تغييرات جذرية مهمة في جغرافية بيئة توطنها باعتبارها حجر الزاوية لأي تطور اقتصادي هادف، وترتيبا على ذلك فقد حظي النشاط الصناعي بمكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية بسواء، وغدت مسألة تنمية القطاع الصناعي في مقدمة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبحت المحور الرئيسي لمفكري ومخططي اقتصاديات الدول المتقدمة منذ مطلع القرن العشرين وتفهم الاهتمام بشكل ملفت للنظر مع مطلع القرن الحادي والعشرين بشكل ثورة المعلوماتية وبروز ظاهرة العولمة.

لقد تناولنا هذا الفصل والمعنون بالصناعة خيار بديل لاستثمار العائدات النفطية، من خلال ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول للإطار النظري للصناعة والتصنيع، أما المبحث الثاني فقد تناول قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية، فيما خصص المبحث الثالث لدراسة تجارب بعض الدول في قطاع الصناعة والتصنيع وإبراز أهم الدروس المستفادة منها.

المبحث الأول: الإطار النظري للصناعة والتصنيع:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الحساسة في النشاط الاقتصادي، فهو يلعب دوراً هاماً في التنمية والنمو الاقتصادي، والصناعة ليست حديثة النشأة، بل وجدت مع وجود الإنسان وتطورت على مر الزمن حسب تزايد حاجاته ومتطلباته. ويتطلب الحديث عن الصناعة تحديد مفاهيمها، أنواعها، أهدافها... وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الصناعة وأنواعها

أعطي لمفهوم الصناعة أكثر من معنى شأنه في ذلك شأن أغلب المصطلحات الاقتصادية، كما أنه يخضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة، ومصدر هذا الاختلاف هو تباين وجهات النظر.

أولاً. تعريف الصناعة: فالصناعة يمكن تعريفها على أنها: "نشاط بشري يهدف إلى تحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص تختلف في الشكل أو الطبيعة أو في مجال الاستخدامات، عموما ينطوي هذا النشاط (الصناعة) تحت أحد المعطيات التالية:

–استخراج الخامات من باطن الأرض أو تقطيع الصخور ويسمى بالصناعة الاستخراجية،

– تحويل المواد الأولية من حالة إلى أخرى من أجل خلق أو زيادة المنفعة ويدعى بالصناعة التحويلية،

– إنتاج الطاقة الكهربائية من أحد مصادر الطاقة الوقود أو المساقط المائية أو الإنفاق النووي وغيرها، وتسمى بصناعة إنتاج الطاقة" (**السماك، 2011، ص60**).

كذلك فالصناعة هي "تعبير عن كل مادة يجري تغييرها من حالة إلى حالة أخرى ويجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك والتي جرت عليها عمليات تغيير في تكويناتها تعتبر سلعة مصنعة أو نصف مصنعة مهما جرت عليها أو ساهمت فيها من أيدي عاملة" (**المعماري، 2010، ص 13**).

كما تعرف الصناعة على أنها "تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، فهي عملية ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج الوطني" (**العساف، 2011، ص119**).

والصناعة بمفهومها الحديث تعني النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، أو هي العمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدما نوعا من الآلات والأجهزة معتمدا على الطاقة والوقود لإنتاج مواد جديدة تلبية لمتطلبات الإنسان (**السماك، 2011، ص60**).

تعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة، وبالتاي فهي إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول، وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعة نسيجية، صناعة غذائية) (**عرفة، 2013، ص67**).

كما تعرف الصناعة بأنها "مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة إلا أن الصناعة الإنتاجية والتي درج استخدام الصناعة مرادفا لها فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني والإنتاجي الذي ينقسم إلى النشاط الاستخراجي والتحويلي"(**عبد الرحيم، 2007، ص23**).

تعتبر الصناعة "تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، والمقصود من كلمة – مستمر– استبعاد أثر النشاط الحرفي واليدوي، وتعبير يسهل نقلها –استبعاد عمليات البناء"(**الكناني، 2008، ص62**).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الصناعة هي فرع من فروع النشاط الاقتصادي، فهي تقوم بتحويل المواد الأولية وغيرها من الموارد الطبيعية كالمعادن مثلا، من شكلها الخام إلى منتجات قابلة للتداول، يمكنها أن تلبي حاجات الإنسان من استهلاك، إنتاج واستثمار، وبالتالي فإن الصناعة تعتبر الركيزة الأساسية لكل تطور ونمو اقتصادي لأي بلد من بلدان العالم، وتتميز أي دولة من الدول بمستوى تطورها في الصناعة، وتصبح المقارنة على هذا الأساس.

ثانياً. النشاط الصناعي: تعد القدرة الصناعية حجر الزاوية في القوة الاقتصادية والسياسية، فالدول المتقدمة في خريطة السياسة الحالية هي الدول الصناعية في المقام الأول. إن امتلاك مواد خام في أي وحدة سياسية يعد عامل قوة هذه الدول وإن امتلاك المواد الخام والقدرة على تصنيعها تنعم بقسط أكبر من القوة ومن الممكن أن تقاس القدرة الصناعية بمعايير مختلفة في أية دولة، ومن هذه المعايير استهلاك الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ومدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ومعدل استهلاك الحديد والصلب، أو من خلال تحديد عدد العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي العاملين في الدولة، ويعد النشاط الصناعي عاملا هاما أو مهما للتخلص من التبعية الاقتصادية، إلا أنه بإمكان الدولة من خلال النشاط الصناعي سد حاجاته الأساسية للسكان بدلا من الاعتماد على الدول الخارجية، أي أن الصناعة تساهم في توفير احتياجات أساسية من السلع المصنعة الاستهلاكية ومن ثم تساهم في رفع الرفاهية، وتؤثر الصناعة بشكل إيجابي في ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من عجز هذا الميزان أو توفير قدر أكبر من المعاملات الصعبة تمكن الدول من خلالها العمل بمدى أوسع لتحقيق التنمية وكل ما ينعكس بشكل إيجابي للتخلص من التبعية الاقتصادية(**سيان، 2011، ص136**).

ثالثاً. أنواع الصناعة: لقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية وكذلك هيئة الأمم المتحدة/ مؤسسة الشؤون الاقتصادية– في كتابها التصنيف الصناعي/ من التمييز والتفريق بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

فالصناعات الإستخراجية تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة...إلخ.

أما الصناعات التحويلية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجلات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية (الدوري، 1983، ص6).

1- الصناعة التحويلية: نشاط اقتصادي يقوم على جملة من العمليات التي تعتمد على الطاقة والآلات وفق نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة من أجل زيادة أو خلق المنفعة المتوخاة، تختلف في الشكل والخصائص والاستعمال (السماك، 2011، ص60).

كما تعرف على أنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية ليصبح منتجا يمكن شراؤه سواء تم هذا العمل بواسطة الآلات ذات القوة المحركة أو بواسطة الأيدي. ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بالتجميع لأجزاء سبق تصنيعها بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة. وبهذا المعنى تتضمن الصناعات التحويلية ما يلي:

- صناعات تحويلية استهلاكية؛
- صناعات تحويلية لإنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية (قاسم، 2006، ص 14).

وتشتمل الصناعات التحويلية على الصناعات الخفيفة مثل الصناعات الغذائية وصناعة النسيج وكذلك الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد وصناعة السيارات (القريشي، 2010، ص299).

2 .الصناعات الإستخراجية: تعتبر إحدى فروع الصناعة المهمة والتي تستخرج الوقود ومختلف الخامات من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض، من أمثلتها صناعة الفحم، استخراج النفط والكبريت، خامات الحديد والخامات الأولية المستخرجة من التربة(المعماري، 2010، ص 15)، إن إقامة هذا النوع من الصناعات في أي دولة يتطلب القيام بعمليات تنقيب ومسح شامل لمعرفة ثرواتها الطبيعية والمعدنية، والاستفادة منها بإقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى الخارج بغرض الحصول على العملة الصعبة لإكمال عمليات التنمية بهذه الدول (عجمية، الليثي، 2004).

كما تعرف على أنها تلك الصناعات التي تتولى استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها (القريشي، ص42)، ويشتمل هذا القطاع على "المناجم والمحاجر، حيث يختص أساسا بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، الغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنية والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق"(ص ن ع، 2014، ص305).

وتختلف أهمية الصناعات الاستخراجية من دولة إلى أخرى تبعا لما تحويه من ثروات معدنية. لذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المدنية. إلا أن عمليات المسح الجيولوجي تحتاج إلى

أموال ضخمة وكذا خبرات فنية عالية، فنجد أن معظم الدول النامية لا تعلم الكثير عما تحويه أراضيها، حيث استأثرت الشركات العالمية الكبرى في الماضي بالقيام بهذه المهمة فحصل على امتيازات تعطيها الحق في البحث عن المعادن وغيرها، وبعد حصول العديد من الدول النامية على استقلالها أحرزت قدرا من التقدم في المجال العلمي، أصبحت قادرة وواعية لإجراء الدراسات اللازمة للتعرف على ثرواتها واستغلالها لتحيق أقصى فائدة ممكنة. فيمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية في إقامة العديد من الصناعات أو بتصديرها إلى العالم الخارجي والحصول على عملات أجنبية لاستمرار عملية التنمية (**عجمية، وناصف، 2003، ص413**).

3- أنواع الصناعات الأخرى:

ونذكر أن الصناعات تنقسم إلى:

أ .**الصناعات الهيكلية:** التقدم الصناعي لأي دولة يتطلب توفر هياكل قاعدية ضخمة، بالاستثمار في صناعات خاصة بالمنفعة العامة، كطرق النقل، خدمات المواصلات، مشاريع توليد الكهرباء، وإقامة شبكات المياه، والصرف والصحة، الموانئ... الخ، وتقريب كل هذه الخدمات من المناطق الصناعية لكي تنمو وتزدهر. يتطلب هذا النوع من المشاريع رؤوس أموال كبيرة ودائمة، كما أنها تنجز في فترات طويلة نسبيا، وهي من الصناعات التي يجب أن تكون في اقتصاد ينمو ويتطور.

ب. الصناعات الإنتاجية: يحتاج الجهاز الإنتاجي في أي دولة إلى توفير عوامل الإنتاج بقدر متزايد بغرض توفير وسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا شك أن إنتاج هذه الوسائل يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لهذا فعلى الدول التي دخلت للميدان الصناعي متأخرة، أن تبتعد عن إقامة هذا النوع من الصناعات الرأسمالية، لأن الدول المتقدمة تنتجها بأقل الأسعار وبكفاءة عالية.

إذ تكتفي في المرحلة الأولى باستغلال مواردها الطبيعية، وإقامة بعض الصناعات البسيطة المتعلقة بها، ومع مرور الوقت، وإحراز درجة معينة من الكفاءة، تنتقل إلى الصناعات الأكثر تعقيدا، هذا فيما يخص الصناعات الأساسية القائمة على المشاريع الكبرى.

أما فيما يخص الصناعات المكملة، وهي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الدول النامية أن تهتم بشكل كبير، وتجعل نوعا من التوازن بينها وبين الصناعات الأساسية لخلق صناعة وطنية فعالة بنسبة عالية من حجم الإنتاج والقيمة المضافة.

ج .الصناعات الإستهلاكية: إن إقامة صناعات الاستهلاك يعد المرحلة الأولى لعمليات التصنيع في الدول النامية، يتلوها تنامي الاستثمار في الصناعات الأخرى، إذ أن إقامة تلك الصناعات تؤدي إلى اتساع السوق، وزيادة مداخيل الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ويدعو إلى إقامة العديد من الصناعات الإنتاجية.

ومن الصناعات الاستهلاكية التي استهلت بها معظم البلدان المتقدمة نهضتها الصناعية، صناعة المنسوجات لكون الطلب عليها مرن، كما أن المواد الأولية الخاصة بصناعتها متوفرة وسهلة النقل، كما أن اليد العاملة في هذا المجال وفيرة، ولا تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة، مع انخفاض في أجوره (**عجمية، الليثي، 2004**).

المطلب الثاني: استرتيجيات التصنيع

أولاً. تعريف التصنيع: يعرف التصنيع على أنه: "عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يخصص فيها نسباً متزايدة من الموارد الوطنية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلاً عاليا من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي"(**عجمية، الليثي، 2004، ص363**).

كما يقصد بالتصنيع إنشاء صناعات استهلاكية وإنتاجية جديدة، وهي تتطلب توزيعا متوازنا وقاعدة صناعية استثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يجب أن يتمركز التصنيع حول صناعات محددة تمكن الدولة من تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في الداخل، وإمكانية التصدير للخارج (**عجمية، الليثي،2004**).

كما عُرَف التصنيع بأنه "عملية تحويل مخططة ومبرمجة من حالة زراعية إلى حالة صناعية في إقليم أو دولة ما، بإدخال الأساليب والأدوات الصناعية الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية"(**السماك، 2011، ص61**).

عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة التصنيع بأنه "يمثل جانبا مهما من عملية التنمية الاقتصادية التي يتم بموجبها تعبئة جزء متنام من الموارد القومية لخلق هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور فنياً، مستخدماً أحسن الوسائل والأساليب التكنولوجية، ويتميز بوجود صناعة تحويلية فعالة قادرة على إنتاج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية ويكون قادراً على تحقيق نمو مرتفع للاقتصاد الوطني ككل والوصول إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي"(**العساف، 2011، ص120**).

يمكن القول أن التصنيع عملية ينجم عنها زيادة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وكذا وتيرة نمو هذا الناتج. وبالتالي فعملية التصنيع هي الأداة الفعالة في القضاء على التخلف لأنها ستكون قاعدة للتحولات في مجمل فروع الاقتصاد الوطني علاوة على أهدافها الاجتماعية، فهي تساهم في القضاء على البطالة، وفي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

فالفرق بين الصناعة والتصنيع: يتمثل في أن المقصود بالتصنيع هو الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل فتشمل الصناعات الإستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية.

ثانياً. مفهوم إستراتيجية التصنيع: قبل تناول أنواع استراتيجيات التصنيع لابد أولا من معرفة المقصود بإستراتيجية التصنيع.

1- تعريف إستراتيجية التصنيع: يقصد بالإستراتيجية مجموعة الأهداف الكلية للتقدم والنمو الصناعي التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها على المدى الزمني الطويل. وعليه فإن إستراتيجية التصنيع ماهية إلا ترجمة لأهداف الإستراتيجية العامة للدولة والتي تعكس مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الصناعي وكلما قامت الاستراتيجية التصنيع بتلبية الأهداف بغض النظر عن السياسات التي اتبعتها الإستراتيجية كلما كانت هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة من غيرها لهذه الفترة ولهذا المجتمع.

وجدير بالذكر أنه لا توجد استراتيجية تصنيع صالحة لكل زمان ومكان، وإنما يتم تحديد أولا الأهداف للقطاع الصناعي ثم يأتي بعد ذلك تحديد الإستراتيجية الملائمة التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف المتمثلة في زيادة متوسط دخل الفرد وتخفيض الضغط على ميزان المدفوعات والوصول إلى اقتصاد متنوع لديه مقومات النمو .... **(القاسم، 2006، ص 86)**.

ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية – بزيادة وتعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية . وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني.

كذلك يترتب على الازدياد المستمر للاستثمارات في قطاع الصناعة ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة نتيجة للزيادة السكانية كما يصبح في قدرته استيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى .وهكذا يؤدي التصنيع إلى تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه أو من وجهة نظر العمالة المستوعبة فيه.

وقد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة ومسارات شتى ومن ثم على الدول النامية أن تحدد سياسة واستراتيجية التصنيع التي تتبناها .فهناك التصنيع عن طريق استراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن والتصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات، و التصنيع عن طريق توسيع و قيادة الصناعات التصديرية**(محي الدين، 1998، ص227)**.

2- أنواع استراتيجيات التصنيع: يعتبر التعرف على السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في الماضي والمتعلقة بالصناعة وأنماطها ومراحلها أمرا هاماً بالنسبة للدول النامية حتى تسترشد بها في وضع برامجها وسياساتها التصنيعية، فنجد أن الدول الرأسمالية اتبعت استراتيجية تقوم النمو التلقائي، أما الدول الاشتراكية فقد اعتمدت استراتيجية مخالفة قائمة على التخطيط الوطني الشامل.

أ- استراتيجية التصنيع التلقائي: إن هذه الاستراتيجية تعكس مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تؤمن به الدول الرأسمالية، حيث أن النمط التلقائي في التصنيع يعني ترك زمام التنمية والتصنيع للمبادرات الفردية وقوى السوق

(السماك، 2011، ص202)، كما أن هذا النمط يعكس التقدم والازدهار الاقتصادي الذي حققته الاقتصاديات الغربية منذ الثورة الصناعية (عجمية، الليثي، 2004، ص368).

ب- استراتيجية التصنيع الأساسي (الثقيل): وهي الاستراتيجية التي سلكتها الدول الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين وتبعته الكثير من الدول الاشتراكية الأخرى. فهذه الاستراتيجية تتمثل في إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة خصوصا الصناعات الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى. فعملية التصنيع تتمثل في بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تقوم بإنتاج الآلات والمعدات التي يتم استخدامها في القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني. تعتمد هذه الاستراتيجية على إعداد الخطط الاقتصادية التي يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف الوطنية. كما يتم في هذه الاستراتيجية خلق طاقات إنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها. على اعتبار أن الصناعات المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها، إضافة إلى ما يقوم به التخطيط من دور هام في التنسيق بين مختلف القطاعات والصناعات (عجمية، الليثي، 2004، ص368).

ج- استراتيجية التصنيع في الدول النامية: بعد التعرض للاستراتيجيات التصنيع المتبعة من طرف الدول الرأسمالية والدول المخططة مركزياً (الدول الاشتراكية)، نتعرض أخيراً لاستراتيجية التصنيع في الدول النامية.

- **استراتيجية الصناعات المصنعة:** أساس هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، أي إقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي وذلك بنشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات، حيث يرى "ج. د. دبرينس" على نظرية أقطاب النمو أن الصناعات المصنعة كقطب نمو تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، وهو يرى هذه الصناعات في الفروع التالية:

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى؛
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية؛
- إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكيماوية) (مصيطفى، وسانية، 2014، ص 100).

لقد أدى تطبيق سياسة الصناعات المصنعة في كثير من الدول النامية إلى:

- إن هذه الاستراتيجية تجمع الكثير من التناقضات فهي لم تبلغ مستوى طموحات الدول النامية، ومن أهم تلك التناقضات هي:

- تعتمد هذه الاستراتيجية على التكنولوجيا كثيفة رأسمال مع انتشار البطالة؛
- الرغبة في التخلص من التبعية ولكن مع اللجوء إلى الاستيراد؛
- ارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى الرؤوس الأموال الضرورية.

– أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج، الأمر الذي جعل أغلب المشاريع المقامة عبء على كاهل هذه الدول.

– ارتفاع نفقات هذه الدول، فأصبحت عاجزة على إحكام ميزانية الحكومات، مما أدى إلى انتشار معدلات عالية من التضخم.

–زيادة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثير سلبي على القطاع الفلاحي، مما زاد من مشاكل المدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها بالمهاجرين (زوزي، **2010/2009، ص22**).

– **استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات:** تعتبر هذه الاستراتيجية من السياسات التي اتبعتها الدول النامية ومنها الدول العربية، والمقصود بها هو أن ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل، أو ننتج محليا ما كنا سنستورده لو لم نقم بهذا الإنتاج. ويتم ذلك من خلال خلق سوق محلي للصناعة التي تحل محل الواردات، وبالتالي ينجم عن ذلك خلق حماية كافية لهذه الصناعة. وذلك من خلال منع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج الوطني ويتم استخدام إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى.

وإطار هذه الاستراتيجية نشأت الكثير من الصناعات العربية خاصة في مجال الصناعات الاستهلاكية، وذلك بغرض إنتاج بدائل للمنتجات الصناعية المستوردة، وبالتالي تم إشباع السوق المحلي بالمنتجات المحلية طبقا لأنماط الاستهلاك السائد مستفيدة من الحماية الجمركية.

إن استراتيجية إحلال الواردات تؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتوفير في استخدام النقد الأجنبي وإلى انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي التجارة الخارجية، كما أن انخفاض واردات السلع الاستهلاكية سوف تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية (معدات، آلات وسلع أخرى...) اللازمة لرفع معدل الاستثمار (التراكم الرأسمالي) في القطاع الصناعي وفي الاقتصاد الوطني ككل، يضاف إلى ذلك أن سياسة إحلال الواردات ينجم عنها توسع مستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للناتج المحلي المتولد في القطاع الصناعي (**عريقات، 1997، ص89-90**).

إنه وإن أدت هذه الاستراتيجية إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي إلى حد ما في بعض الدول إلا أنها أسفرت في نفس الوقت عن سلبيات كثيرة، وفي مقدمتها ما يلي:

– أدى تطبيق هذه الاستراتيجية إلى المغالاة في الأهمية التي أعطيت لإقامة الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية. الأمر الذي أدى إلى زيادة استيراد سلع هذه الأخيرة، وجعله أكثر حساسية لما يحدث من تقلبات في حصيلة العملات الأجنبية إذ أن النقص في هذه الحصيلة غالبا ما يؤدي إلى تقليل استيراد هذه السلع مما يؤدي إلى تعطيل الطاقة المتاحة.

– إن الإحلال محل الواردات قد تم مع أخذ النمط القائم للاستهلاك كأساس بينما قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط، كما أن أخذ النمط القائم قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد، خاصة في الأجل الطويل، من مزايا نسبية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم كفاءة استخدام الموارد

– إن الإحلال محل الواردات قد أدى إلى تبني أساليب إنتاج كثيفة رأس المال وتكنولوجيا متقدمة بما لا يتفق مع الوفرة النسبية لموارد الدولة الآخذة في النمو وخاصة ما يوجد بها من أيدي عاملة عاطلة (**المعماري، 2010، ص264**).

– أدى تبني هذه الاستراتيجية إلى عجز قطاعات الصناعات التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطوره، وحل مشكلة الغذاء في الكثير من الدول الآخذة في النمو (**المعماري، 2010، ص265**).

– **استراتيجيات التصنيع من أجل التصدير**: لجأت بعض الدول النامية ومنها الدول العربية بعد عجز استراتيجية إحلال الواردات من تحقيق أهداف التنمية فيها. إلى إقامة صناعات يخصص إنتاجها للتصدير دون استبعاد استهلاك جزء منه في السوق المحلية. واتضح هذا الاتجاه بالنسبة للدول العربية في أعقاب مؤتمر التنمية الصناعية الثالث، كما تظهره بوضوح خطط التنمية لبعض الدول العربية للفترة (1976–1980)، (1981–1985)، والهدف من إتباع هذه الاستراتيجية هو التغلب على مشاكل عجز موازين المدفوعات بالنسبة لبعض الدول العربية وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أو على مصدر واحد للدخل، وكذا ضرورة بناء هيكل صناعي وذلك من خلال الاستفادة من الموارد النقدية المتوفرة بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط (**عريقات، 1997، ص92**).

وتمتاز هذه السياسة عن سابقتها (سياسة إحلال الواردات) بـ(**مصيطفى، سانية، 2014، ص 105**):

– توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير؛

– الاستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (خاصة الدول الغربية)، أي أنها تعتمد على الأسواق الخارجية، على عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية؛

– تحقيق عدالة في توزيع الدخل وكذا زيادة في حجم العمالة.

لقد رصدت الدول النامية لهذه الاستراتيجية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى الموارد الكبيرة الموجهة لها، إلا أنها عرفت جملة من الصعوبات ميدانيا. كما ترتب على هذه الاستراتيجية تعميق التبعية للخارج. فإلى جانب الاعتماد على العالم الخارجي في إنشاء المشروع وتشغيله وصيانته يتم الإنتاج لإشباع حاجات السوق الخارجية فتسويقه مرتبط بوضع هذه السوق، فأي أزمة في السوق العالمي تنعكس مباشرة على المشروعات الموجهة للتصدير، كما أن إمكانية تسويق جزء من الإنتاج في الأسواق الدول المتقدمة يتوقف على شروط التي تسمح بها هذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالحصص الكمية

والإجراءات الحمائية المختلفة، حيث أن تسويق المنتجات المصنعة يعتبر أكثر تعقيدا من تسويق المنتجات الأولية. وتتبلور تلك التبعية بالتبعية التكنولوجية، فتتطلب أغلب الصناعات المقامة على أساس هذه الاستراتيجية تكنولوجيا حديثة ومتطورة مما يعني الاعتماد على الخارج في استيراد هذه التكنولوجيا وهذا يؤدي إلى إعاقة الدوافع الذاتية لتنمية قاعدة تكنولوجية محلية (**عريقات، 1997، ص92**).

– **استراتيجية التوجه الداخلي أو الاعتماد على الذات:** لقد تبين أن استراتيجية إحلال الواردات لم تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية والصناعية متكاملة، كما أن الدول التي اتبعت استراتيجية إقامة الصناعات أساسا من أجل التصدير أثبتت أن هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة للبحث عن الاستراتيجية للتصنيع في الدول النامية وخاصة في الدول العربية تحقق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية، وكذا حتى تتمكن من مجابهة التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي.

أما بالنسبة للإطار العام لاستراتيجية التوجه الداخلي فيتمثل في أن الإنتاج يكون في الأساس من أجل السوق المحلية، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للعملية الإنتاجية يتمثل في إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان، ومن هذا الهدف يتحدد دور كل فروع النشاط الاقتصادي ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجي.

إن استراتيجية التوجه الداخلي المعتمدة على السوق المحلية، تعني الاعتماد على النفس والاستفادة الكاملة من كافة الموارد المالية والاجتماعية في عملية التصنيع، وفي الوقت نفسه فهي لا تعني العزلة والانغلاق عن العالم الخارجي، فهذه الاستراتيجية تعني إنتاج ما يمكن إنتاجه محلياً، علما أنه لا يمكن إنتاج كافة السلع الوسيطية والإنتاجية أو حتى كافة السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية، فالعلاقة مع العالم الخارجي مستمرة والاستيراد يبقى ضروريا، فلابد من تصدير المنتجات الصناعية لتغطية نفقات الاستيراد على الأقل، وبذا يكون التصدير ضروريا غير أن تحديد نوعية المنتجات المصدرة وحجم التصدير يتم في إطار هذه الاستراتيجية المتكاملة(**عريقات، 1997، ص94**).

فالاعتماد على الذات يعتبر قاطرة هامة للسبل الدافعة للتنمية المستدامة من خلال (**عبد الرحيم، 2007، ص 40-41**):

– العمل على زيادة التراكم من خلال قدرة محلية صناعية وزراعية ذاتية للقطاعات السلعية؛

– البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري؛

– إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛

– تنمية نظم المعلومات وتحليلها وقراءتها بدقة متخصصة لاتخاذ القرارات المرنة السريعة؛

– تعبئة الموارد المحلية من خلال تعديل هيكل حوافز الإنتاج والادخار وترشيد الإنفاق وتعديل نظم الضرائب وإجراءات الحماية للصناعات الوطنية؛

– تشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالمعايير الدولية القياسية للجودة؛

– الاهتمام بالعنصر البشري الإداري والمهني والتقني وتنمية التوسع في المشروعات كثيفة العمل لامتصاص القوى البشرية وتقليل اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية في نقل تكنولوجيا بائرة غير متوافقة مع الأهداف المحلية أو إمكانيات مستخدميها؛

– تحديد واضح للخريطة الصناعية ودور الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

د– المبادئ العامة التي تحكم أية استراتيجية سليمة للتقدم والنمو الصناعي لبلد نامي:

– لابد لاستراتيجية التصنيع التي ترسمها الدولة أن تعكس الهدف الرئيسي والذي يعتبر جوهر عملية التقدم الصناعي، كما يمثل حجر الزاوية الذي يرتكز عليه عند تحديد سياسات التصنيع والأهداف الخاصة بنمو فروع القطاع الاقتصادي.

– ضرورة وجود تطابق بين استراتيجية التصنيع واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما صياغة استراتيجية التصنيع ينبغي أن تكون من خلال الواقع الاقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية مع الأخذ بعين الاعتبار كل المراحل والمشاكل وكذا واقع المجتمع بصفة عامة والمجتمع الصناعي بصفة خاصة.

– إن استراتيجية التصنيع ينبغي لها أن تغطي نفس الفترة الزمنية التي تغطيها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وكذا استراتيجيات التنمية المنفذة من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، وذلك تجنبا لكل تلك الاختلافات التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي، وبالتالي ضمان نمو مستمر.

– إن صياغة استراتيجية صناعية سليمة يعتمد بشكل كبير على الاختيار الموفق لنمط النمو الصناعي الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها للوصول إلى هذه الأهداف، لذلك فالدول النامية تعتمد على أسلوب التخطيط الصناعي الذي يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة، مع مراعاة الأوضاع التي تمر بها القطاعات الأخرى العاملة في الاقتصاد الوطني.

– إن الدول النامية ومن خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك رغبة في التخلص من الاعتماد على قطاع أولي وحيد قائم على إنتاج المواد الأولية والمواد الخام في قطاع الزراعة أو التصدير أو استخراج البترول. وهنا لابد لاستراتيجية التصنيع أن تبنى على أساس تنمية المجتمع الصناعي حتى يتمكن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتحقق ذلك تصبح استراتيجية التصنيع هي المحور الرئيسي لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة الحال يصبح القطاع الصناعي هو القطاع القائد لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني **(قاسم، 2006، ص 86–88)**.

ثالثاً. مؤشرات التصنيع: إن أهم مؤشرات التصنيع ما يلي **(مصيطفى، سانية، 2014، ص 46)**:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة؛
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية؛

ويعتبر ارتفاع المؤشرات السابقة دليل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وكذا على نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح.

المطلب الثالث: أهمية الصناعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

يلعب قطاع الصناعة دورا هاما في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتم إبرازه من خلال العناصر الآتية:

أولاً. دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية: إن للصناعة دوراً رائداً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فلا يمكننا تحقيق هذه الأخيرة دون تطوير القطاع الصناعي فعملية التصنيع مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة القاعدة الصناعية لأي دولة بفضل زيادة حجم الاستثمارات فيها، تساهم في تحقيق معدلات إنتاجية المرتفعة نسبياً في قطاع الصناعة والتي تؤدي إلى رفع الدخل الصناعي الذي ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يأتي:

1- دور الصناعة في تصنيع المواد الأولية الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي: تعتبر الصناعة هي القاعدة المادية والتقنية الأساس لتنمية بقية قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني والتي من بينها القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال لا يمكننا تطوير الزراعة وتصنيعها دون أن نقوم بتنمية الصناعة، لاعتماد هذا التطوير والتصنيع على منتجات صناعية أساسية كالآلات، المعدات، الأسمدة، المبيدات، ومشاريع الري...إلخ. وبالتالي فهي تساهم في إشباع الطلب المحلي المتزايد من المنتجات الغذائية، العتاد الفلاحي والأسمدة وغيرها وذلك بفضل اتساع السوق المحلية . وما قيل عن الزراعة ينطبق بهذه الدرجة أو تلك على بقية القطاعات التي تتولى الصناعة تزويدها بمعظم مستلزمات تنمية الإنتاج ورفع الإنتاجية. حيث لا يمكننا تطوير البنية التحتية للاقتصاد ولا الخدمات الصحية والتربوية الثقافية وغيرها بدون صناعة **(المعماري، 2010، ص 18)**.

حيث أن التجارب التي مر بها العالم تبين الدور المهم للصناعة في تنمية بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ككل أي خلق نمو اقتصادي متنامي ومتطور، فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، فالمستوى العالي من التطور الذي بلغته الصناعة فيها كان وراء تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، بينما نجد أنه في أغلب الدول

النامية نجد تخلف كبير في الصناعة وعدم نموها بمعدلات تكفي لتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني (المعماري ، 2010، ص 18).

2- التصنيع وتنمية الصادرات الصناعية: يعتبر التصنيع أحد الأساليب التنموية الهامة، حيث تخصص له موارد وطنية متزايدة بغرض إقامة هيكل اقتصادي وطني متنوع ومتطور وديناميكي، ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية على حد سواء منها ما هو موجه للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير، كما أن السلع المنتجة أساسا للسوق المحلي أو الداخلي فإن الفائض منها عن الحاجة المحلية يمكن أن يوجه للتصدير، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما يوفر العملات الأجنبية التي يتم الاستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني(القريشي، 2007، ص171)، حيث يمكن لقطاع الصناعة المساهمة في علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات ويتم ذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات وبالتالي التقليل من عملية الاستيراد، أو تصنيع سلع موجهة للتصدير وبالتالي زيادة قيمة الصادرات، كما يساهم هذا القطاع في توفير موارد النقد الأجنبي.

كما يؤدي التصنيع إلى تعظيم القيمة المضافة والمرتبطة باستخدام الموارد المحلية وذلك من خلال تحويلها إلى منتجات مصنعة بدلاً من تصديرها خاماً (بوشنقير، 2013، ص365).

وبالتالي فهو قادر على تصحيح الإختلالات، ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي، إذن يمكن القول أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية.

3- المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات: إن قطاع الصناعة من أهم الوسائل لتوسيع فرص التشغيل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة (بوشنقير، 2013، ص365)، حيث أن زيادة العاملين في الصناعة والخدمات، أدى إلى انتقال السكان من الريف إلى المناطق الحضرية، وبالتالي فللقطاع الصناعي دور في امتصاص البطالة الموجودة بالقطاع الزراعي. يضاف إلى ذلك ارتفاع إنتاجية العمل في القطاع الصناعي واستخدام الأساليب والوسائل الإنتاجية المتطورة.

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يساهم التطور والتوسع في القطاع الصناعي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تنوع الهياكل الإنتاجية وتوسعها، والتقليل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية والتي تخضع من جانبها إلى التقلبات في عوائد صادراتها، وكذا إحلال المنتجات الصناعية المحلية محل الواردات والزيادة في الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة، على اعتبار أن أسعار هذه الأخيرة أعلى من أسعار السلع والمواد الأولية، الأمر الذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات من خلال تقليص العجز الموجود فيه وكذا على نسب التبادل التجاري، لذلك يمكن القول أن تطور القطاع الصناعي من شأنه أن يجنب الاقتصاد الوطني الآثار السلبية لتقلبات الأسعار الدولية على الاقتصاد الوطني(قريشي، 2007، ص172).

ثانياً. دور الصناعة في التنمية البشرية العربية: يتبين الأثر التنموي للقطاع الصناعي في انعكاسه في معدلات النمو الاقتصادي وأثر ذلك في زيادات حصة الفرد من الناتج الحالي الإجمالي، الذي يعد أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة، إذ ينعكس أثر النظام الصناعي في الارتقاء بنوعية الحياة وزيادات الخيارات المتاحة للتطور وتلبية احتياجات المجتمع من السلع فضلا عن حصولهم على الخدمات بفضل تطور مستوى الإيرادات الناتجة عن الزيادات في القيمة الفائقة المتأتية من القطاع الصناعي. لقد تحول الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية من الجانب الضيق المتمثل بالنمو الاقتصادي إلى التحسن الشامل في الثروة البشرية التي أصبح يطلق عليها الآن بالتنمية البشرية (Human Development) .

ولما كان المفهوم الحديث للتنمية البشرية يرتبط بتوفير الحياة الأفضل وتلبية المتطلبات الأساسية للأفراد إذ تعتمد الأمم المتحدة في قياس مستوى التنمية البشرية اعتمادا "على ثلاثة مؤشرات أساسية وهي توقع الحياة عند الولادة والمستوى التعليمي فضلا "عن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ ترتبط علاقة هذه المؤشرات بمحتوى النمو الاقتصادي إذ يعد القطاع الصناعي المعول الرئيسي للارتقاء بهذه المؤشرات.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة قوية بين النمو الصناعي وبين التنمية البشرية ففي الوقت الذي ينفرد فيه القطاع الصناعي بدور فعال في خلق التراكم الرأسمالي ومن ثَّم زيادات معدلات نمو الدخل الفردي الذي يعد وسيلة أساسية ومحرك رئيسي لدفع عملية التنمية.

ويتبين مما سبق أن دور القطاع الصناعي يتجسد في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستوى الإيرادات المتأتية نسبة لذلك وقد انعكس أثر هذا التطور في النمو الاقتصادي بشكل عام وارتفاع مستوى مؤثرات التنمية البشرية، حيث مبينا "الطردية بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية حيث العلاقة المتبادلة بين جانبي التنمية، إذ يتجسد الدور الاقتصادي للتنمية البشرية في إدارة الاقتصاد بالشكل الصحيح وتوفير الكفاءات والخبرات الفنية والإدارية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد وعلى هذا الأساس يعد النمو الصناعي عصب التنمية البشرية إلا انه ينبغي أن يخضع لإدارة ليتمكن من استغلال كامل الفرص التي ينتجها في زيادة مستوى الرفاهية البشرية.

والنتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها في مجال السياسات هي أن النمو الصناعي في الوطن العربي إذا كان له أن يثري التنمية البشرية فهو يتطلب إدارة فعالة للسياسات وفي المقابل فمن اجل تنمية بشرية مستديمة ولابد من نمو صناعي مستمر وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود خطط اقتصادية سليمة تأخذ على عاتقها تحقيق الهدف المنشود وهو أن الإنسان هدف التنمية وغايتها **(مهودر، 2009، ص263-265).**

المبحث الثاني: واقع قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية

سنتناول خلال هذا المبحث قطاع الصناعة في الدول النامية والدول العربية من حيث النشأة، الخصائص، الواقع الحالي، مشاكله...

المطلب الأول: قطاع الصناعة في الدول النامية

تعتمد الدول النامية مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية حيث يعتبر قطاع الصناعة القطاع القائد لهذه التنمية، والذي تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، الأمر الذي ينعكس في معظم الخطط الاقتصادية الشاملة لهذه الدول.

أولاً. مبررات الاهتمام بالصناعة والتصنيع: اعتبر التصنيع على مر التاريخ دافعا هاما للنمو الاقتصادي وللتطوير، فهو على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للدول النامية وكذا دول التحول الاقتصادي، فعملية التصنيع هي الوسيلة الأساسية والتي من خلالها تتمكن تلك الدول من زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج لديها، ويشكل ذلك بدوره زيادة طويلة الأجل ومستديمة في مستوى المعيشة وانخفاض في مستوى الفقر. كما تتمتع التنمية الصناعية بأهمية خاصة نظرا لما تقدمه من دعم لباقي القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتجهيز السلع الزراعية. كما تعتبر الأساس في قيام الكثير من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات عالية التقنية لدعم نشاطات الصناعات التحويلية **(هويوم، 2002، ص22)**.

تكتسب مسألة تنويع الإنتاج بالنسبة للدول النامية أهمية استثنائية، والتي تتصف اقتصادياتها بالطابع المشوه وحيد الجانب حيث تعتمد معظمها على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام وهو من أبرز وأخطر مظاهر وآثار السيطرة الأجنبية على هذه الاقتصاديات فترة طويلة من الزمن.

يتمثل الاتجاه العالمي الراهن في السير نحو التطور التكنولوجي الصناعي، بحيث أصبح الدخول في ذلك المجال الحيوي أمل الكثير من المجتمعات النامية لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها. وتتفق غالبية الدراسات الاقتصادية التقارير الدولية على أن اندفاع المجتمعات النامية في اتجاه التصنيع له مبرراته على اعتبار أنه حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية، وأسلوبا فعالا لتصحيح الاختلالات البنيانية والمرتبطة بظاهرة التخلف الاقتصادي **(حشتنيه، 1980/1970، ص43)**.

– إن الصناعات التي تقيمها الدول النامية ليست صناعات جديدة تحتاج إلى بحوث وتجارب وإنفاق رؤوس أموال ضخمة لتطويرها، وإنما هي صناعات يمكن استيعاب تقنيتها وشراء معداتها بسهولة ويسر.

– كما أن ازدياد الاهتمام الحكومي بالنشاط الصناعي في الدول النامية من شأنه أن يدعم حوافز القطاع الخاص للاستثمار في المجال الصناعي، وهذا طبعا في ظل الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تعتبر نشاط القطاع الخاص مهما لمساعدة القطاع العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية الصناعية.

ويمكن تلخيص مبررات اختيار التصنيع في الدول النامية في أن التصنيع هو الاستراتيجية الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة وكذا مستويات معيشة عالية في الدول النامية ويرجع ذلك للأسباب التالية (**القريشي، 2010، ص302**):

– إن التفريق بين الدول المتقدمة والدول النامية يتم على أساس درجة التصنيع، حيث نجد أن الدول المتطورة اقتصادياً هي دول أكثر تصنيعا من الدول المتخلفة أو الفقيرة اقتصاديا؛

– يمكن للتصنيع من تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي للعديد من الدول النامية؛

– لقد أدت الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالكثير من الدول النامية إلى اختيار مسار التصنيع للوصول إلى ذلك الهدف؛

– يعد التصنيع من السبل الرئيسية لحل مشكلة البطالة والتخلف في الدول النامية؛

– تعتبر مشكلة عدم استقرار الإيرادات المتأتية من الصادرات والتي تتكون بالدرجة الأولى من مواد أولية أو خام والعجز الدائم في ميزان المدفوعات من الأسباب التي أدت بالدول النامية في اختيار التصنيع كاستراتيجية بإمكانها أن تكون حل لتلك المشاكل؛

– إن التصنيع من المفترض أن يحسن مستوى الإنتاجية وذلك من خلال زيادة الكفاءة باعتبار أن مستوى الإنتاجية وخاصة في الزراعة يعرف انخفاضاً في أغلب الدول النامية؛

– يعتبر التصنيع سياسة مهمة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الأساسية والتغيرات الاجتماعية التي تعتبر شروطا ضرورية لرفع نموها المؤمل.

ثانياً. نشأة التصنيع في الدول النامية: إن أغلب الدول النامية هي دول زراعية، فهي لا تعتمد على الصناعة والتصنيع باستثناء بعض الدول التي نجدها في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فهناك اختلاف بين الدول النامية في الأهمية النسبية لقطاع التصنيع، فنجد أن دول أمريكا اللاتينية بها مستويات عالية من الدخل الوطني، ومن نصيب الفرد فيه بالمقارنة مع إفريقيا وآسيا، كما تمتلك قطاعات صناعية أكثر تقدما، ولكن خلال السبعينات والثمانينات ظهرت بعض الدول الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة حققت معدلات نمو عالية جدا في الناتج الصناعي وأصبحت تسمى بالنمور الآسيوية وأصبحت دول صناعية حديثة العهد بالتصنيع(**تودارو، 2006، ص81**).

بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في عقد السبعينات، شهدت الرأسمالية تغيرات اقتصادية وتطورات تكنولوجية وتحولات هيكلية اعتبرت الأساس الموضوعي لتصنيع الدول النامية، وذلك حتى تتجنب تدهور بعض الصناعات التقليدية المهيمنة (كالمنسوجات مثلا) وكذا ضبط عملية الموائمة الهيكلية والتي يقصد بها تقليص بعض الأنشطة التي تلقى منافسة من الواردات المصنوعة في البلاد النامية مع نقل جزء من الطاقات الإنتاجية المختلفة إلى بلدان أخرى.

ففي عقد السبعينات تبلورت ظاهرة مميزة لهيكل الاقتصاد الدولي وهي تدويل الإنتاج، والتي تتمثل أهم سماتها في إطار العلاقة بين الدول الرأسمالية فيما بينها وبين هذه الدول والدول النامية فيما يلي **(عرفة، 2013، ص67):**

–تحول البلدان النامية من إنتاج أو استخراج المواد الأولية إلى الإنتاج الصناعي التحويلي، من خلال نقل مصانع وكذا فروع صناعية من الدول المتقدمة إلى هذه الدول.

– بروز الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد وسيلة يمكن عن طريقها تدويل الإنتاج والاستثمار وبالتالي التجارة ونقل التكنولوجيا والتمويل.

فنظرا لطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة في الدول النامية وفي ظل البيئة الخارجية غير الملائمة، برزت ظاهرة التصنيع بغية تنويع الصادرات ومواجهة تدهور معدل التبادل في المواد الأولية.

ثالثاً. خصائص الصناعة في الدول النامية: تتسم الصناعة في الدول النامية بما يلي **(حشمة، 2012–2013، ص66):**

– ضعف السوق المحلي؛

– ضعف الصادرات الصناعية؛

– ضعف الكفاءات الفنية المدربة؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي؛

– انخفاض القيمة المضافة للصناعات؛

– انخفاض نسبة التوظيف في الصناعة؛

– تنويع الممارسات الاحتكارية في الصناعة؛

– ضعف التمويل المحلي للصناعة؛

– هيكل الصناعة يعتمد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً. إسهام الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول النامية:

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاماً في التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي التنمية الصناعية بصفة خاصة، حيث أنها تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد عن 90٪ من مجموع المؤسسات في العالم، وتزداد أهمية ودور هذه المؤسسات في الدول النامية على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة(**هوبوم، 2002، ص23**)، فلقد اهتمت حكومات هذه الدول بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهمية الأدوار التي تقوم بها هذه الأخيرة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية، والتي يأتي في مقدمتها على سبيل المثال لا الحصر:

– تنمية المواهب والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلتها التي حققتها الصناعات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل(**مخيمر، عبد الحليم، 2005، ص32**).

– المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبرى(**مخيمر، عبد الحليم، 2005، ص33**)، فهي تقوم بإمداد المؤسسات الصناعية الكبيرة بكافة احتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة، حيث تستخدمها الصناعات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة الفعالة في الأسواق الخارجية(**أبو سيد، 2005، ص72**).

– تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية: وهذا ما أثبتته التجارب الدولية، حيث نجد أن مساهمة الصادرات الصناعية لهذه المؤسسات في ألمانيا عام 1999 بلغت حوالي 66٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل إلى 47٪ (**مخيمر، عبد الحليم، 2005، ص34**).

– تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية وذلك من خلال تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي حيث يتوقف ذلك على معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل. فكلما كان ذلك مرتفعا كلما كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة باستثمار مبلغ معين أقل وذلك بالمقارنة إذا ما كان معامل رأس المال المستثمر للعامل منخفضا (**أحمد، 1998، ص229**).

– تعزز الصناعات الصغيرة والمتوسطة استمرار المنافسة والتي تنعكس آثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تجديد أساليب الإنتاج (**طشطوش، 2012، ص71**).

فنستنتج مما سبق أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لكافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

خامساً. واقع الدول النامية في تجارة المصنوعات: تتصف الدول النامية بتدني معدلات النمو الاقتصادي والصناعي فيها رغم توفر الموارد الطبيعية الهائلة التي تسمح لخلق صناعة وطنية مستقلة حيث تملك الدول النامية جميع مقومات الصناعة.

فواقع الصناعة في الدول النامية يوضح أنها غير متكاملة بعكس الدول المتقدمة التي تركز استهلاكها الصناعي بمجمله على الصناعات المحلية، أما الدول النامية فيستهلك معظم سكانها مصنوعات مستوردة ليس لها أية صلة بصناعتهم الوطنية، لذا نجد أن هذه الدول أخذت تركز باقتصادها على القطاع التجاري، حتى أصبح يستنزف المداخيل عن طريق استيراد أغلب حاجات السكان إذا ما قورنت بنسبة صادرات الدولة النامية، كما أدى هذا الاستنزاف إلى توقف العديد من الصناعيين الذين تأثروا بمنافسة السلع المستوردة عن الإنتاج وتحولوا إلى باعة يعملون لحساب الشركات الصناعية والتجارية الأجنبية الكبرى. حيث احتل قطاع التجارة حيزا مهما في المساهم في الدخل الوطني مقارنة ببقية القطاعات.

وإذا كانت نسبة هذا القطاع في البلدان المتقدمة مرتفعة أيضا ذلك عائد إلى كونها تنتج سلع صناعية متطورة كالولايات المتحدة واليابان، أما الدول النامية فإن قطاعها التجاري مرتفع بسبب تدني قيمة كل من الإنتاج الصناعي مقارنة بالسلع الصناعية والغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة، حيث أصبح قطاع التجارة يخدم الإنتاج الصناعي للدول المتقدمة مما أدى إلى توقف السبل في إمكانية قيام صناعة وطنية.

فالتصنيع هو وسيلة الدول النامية لرفع ناتج استخدام مواردها، باستغلال ما تتمتع به المنتجات الصناعية من مرونة في الطلب عليها نسبيا أولا، ثم الدخول في مجالات الإنتاج التي تتيح النهوض بالمستوى العام للإنتاجية في الاقتصاد.

سادساً. اختلال الهيكل الصناعي في الدول النامية: يعد هذا النوع من الاختلال واحدا من الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، فهو يتجسد في صور كثيرة أهمها: عدم التوازن بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

فالصناعات الاستخراجية هي الصناعات الأساسية في معظم الدول النامية، فهي تشمل على استخراج النفط والغاز ومناجم المعادن كالحديد والفوسفات والنحاس...الخ. علما أن هذه الصناعة عرفت تذبذبا حاداً في نموها بسبب الركود الاقتصادي العالمي وتدني أسعار النفط الخام.

أما الصناعات التحويلية فهي تشتمل على الصناعات الاستهلاكية كافة مثل الصناعات النسيجية، الغذائية الدوائية، الجلدية، الميكانيكية، الكهربائية...وكذلك إنتاج السلع الوسيطة ووسائل الإنتاج.

والخلل الذي تعاني منه الدول النامية يتمثل في ضعف الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع المكانة التي تحتلها الصناعات الاستخراجية (**العساف، 2011، ص123**).

إن الاعتماد الكبير على الصناعات الاستخراجية سيترتب عليه المزيد من التبعية إلى الأسواق الدولية بحكم سيطرة الاحتكارات العالمية على سوق المواد الأولية من جانب، وفي احتكار سوق السلع الرأسمالية المصدرة إلى هذه البلدان من جانب آخر، لذلك يعتبر قطاع الصناعة التحويلية مؤشراً أساسيا للحكم على تقدم البلد أو تخلفه، فنجد في الدول الصناعية المتطورة أن هذا القطاع يحتل نسبة عالية من الإنتاج المحلي الإجمالي لتلك الدول. بينما يساهم هذا القطاع بنسبة ضعيفة من الناتج المحلي في الدول النامية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول النامية:

الجدول (3-1): توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين الدول الصناعية والدول النامية خلال الفترة 2007-2013

الوحدة: نسبة مئوية

السنة		الدول النامية				
	الدول الصناعية	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	أخرى	المجموع
2007	73.0	19.3	5.7	0.9	1.1	27.0
2008	71.0	18.6	5.8	1.4	3.2	29.0
2009	67.1	21.9	5.8	1.6	3.3	32.9
2010	67.1	21.8	5.9	1.5	3.4	32.6
2011 *	66.5	22.6	5.9	1.5	3.5	33.5
2012 **	65.7	23.6	5.8	1.5	3.4	34.3
2013 **	64.5	24.7	5.8	1.5	3.5	35.5

* بيانات أولية ** تقديرات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2014، ص91. من الموقع ttp://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2014 الإطلاع في (2015/04/22، 11:38).

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2011، ص77. من الموقع http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011 الإطلاع في (2015 /08/11، 00:57).

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 27.0٪ في عام 2007 إلى حوالي 35.5٪ في سنة 2013، حيث شهدت تلك النسبة ارتفاعا لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 19.3٪ عام 2007 إلى حوالي 24.7٪ عام 2013، مع استقرار نسبي لدول أمريكا اللاتينية بين 5.7٪- 5.9٪، نفس الشيء بالنسبة لأفريقيا التي عرفت هي كذلك استقرار نسبي خلال نفس

الفترة. وفي المقابل فإن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت قليلا خلال سنوات الدراسة، حيث انخفضت تلك النسبة من حوالي 73.0٪ عام 2007 إلى حوالي 64.5٪ عام2013.

فمنذ بداية هذا القرن، مثلت الاقتصاديات المتحولة إلى التصنيع حصة متنامية من القيمة المضافة العالمية للتصنيع كما رأينا سابقاً، وهذا الاتجاه بقدر ما هو نتيجة للتحول التدريجي للإنتاج من البلدان الصناعية إلى البلدان المتحولة إلى التصنيع للاستفادة من الأجور الأقل وتكاليف العمالة الأقل بخلاف الأجور والبنية التحتية الأفضل، فهو أيضا انعكاس لنمو الأسواق المحلية للمنتجات الصناعية للبلدان المتحولة إلى التصنيع بسبب مستويات الدخل الأعلى والطبقة المتوسطة الصاعدة بسرعة. وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2013، فقد تضاعفت على مدى السنوات العشرين الماضية القيمة المضافة العالمية للتصنيع تقريبا، بمتوسط نمو سنوي 3٪، بينما ارتفعت القيمة المضافة للتصنيع للبلدان الصناعية مجرد 1.8٪ سنويا– أقل من معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغت نسبته 2.1٪. في حين ارتفعت القيمة المضافة للتصنيع للبلدان المتحولة إلى التصنيع بمعدل 6.4 ٪ سنويا – وهو أسرع من معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغ 5.0 ٪، ومحققة زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف.

ويوضح الجدول (3–2) مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول.

الجدول (3–2): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول خلال الفترة (2007–2011)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	مجموعة الدول الصناعية	الدول الصناعية الناشئة	الصين	الدول النامية الأخرى	الدول العربية
2007	15.1	–	–	20.2	8.9
2008	14.8	16.2	32.7	11.1	8.6
2009	13.4	16.0	32.3	11.5	9.8
2010	14.0	15.8	29.5	11.5	9.6
2011	13.9	15.7	30.4	11.4	9.3

المصدر: ص ن ع، 2014، ص92، 2013، ص85، 2011، ص78.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، بلغ خلال عام 2011، حوالي 15.7٪ بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 30.4٪ بالنسبة للصين، و11.4٪ بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية. فيما بلغت

تلك النسبة 13.9٪ في سنة 2011 بالنسبة لمجموع الدول الصناعية إلى 15.0 ٪ في عام 2012. وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2013، فقد وصلت القيمة المضافة العالمية للتصنيع إلى أعلى مستوى على الإطلاق في عام 2012 عند 16.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعد أن تعافت تماما من الانكماش الحاد في (2009 – 2008) والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

المطلب الثاني: قطاع الصناعة في الدول العربية

إن جميع الدول العربية وبعد حصولها على الاستقلال السياسي، اتجهت نحو معالجة مشاكلها الاقتصادية، وذلك من خلال إدارة اقتصادية إما قائمة على آليات السوق أو/والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وبعد أكثر من خمسة إلى ستة عقود لا زالت أغلب هذه البلدان تعاني من مشاكل الاعتماد على مورد أحادي للدخل، أو كمصدر لعوائد الصادرات، فلقد انتهجت القطاعات الصناعية التحويلية سياسات موجهة للسوق المحلي من دون أن تتحول لاحقا للسوق الدولي من ناحية، ومن دون أن تتحول إلى إنتاج سلع وسيطة واستثمارية، وظلت في كثير من الحالات مقيدة بإنتاج السلع الاستهلاكية، وهو ما نجم عنه زيادة في عجز موازين المدفوعات، وذلك عن طريق الاستيراد المستمر للسلع الوسيطة والاستثمارية، بالإضافة إلى احتياجات الصناعات الاستهلاكية من السلع الوسيطة. وهو ما أدى لاحقا إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات واللجوء إلى المديونية الخارجية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاحتياطي النقدي، بالإضافة إلى عدم مساهمة تخفيض سعر الصرف في زيادة الصادرات، بسبب عدم وجود سلع قابلة للتصدير من الأساس (**المعهد العربي للتخطيط، 2013**).

يحتل القطاع الصناعي أهمية كبيرة في الدول العربية لاسيما قطاع الصناعة الاستخراجية في الدول العربية النفطية إذ تبين أثره في تحقيق فائض اقتصادي يساهم في خلق الاستثمارات الجديدة لزيادة تكوين رأس المال وتنويع بنية الإنتاج وتلبية احتياجات التنمية من العدد والآلات والمكائن وتصنيع المواد الأولية والمنتجات الزراعية لمواكبة الطلب على هذه المواد في الأسواق المحلية.

أولاً. التطور الصناعي في الدول العربية: يمكن تقسيم التطور التاريخي للصناعة العربية من خلال ربطها بالتطور النفطي إلى حقبتين هما:

1- الوضع الصناعي العربي قبل الانقلاب النفطي: إن التطور الصناعي للدول العربي يوضح لنا تواضع الصناعات بأشكالها المختلفة، فقبل الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك إلا صناعات صغيرة تتسم بمستواها التقني البدائي والتي ترجع معظم ملكيتها إلى الأجانب، وكانت توجد مجموعة من الصناعات الحرفية الصغيرة المملوكة للعناصر الوطنية، فعلى العموم لم يقدم القطاع الصناعي غلا مساهمة محدودة جدا للناتج الوطني مقارنة بمساهمة الزراعة أو الخدمات، وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، أدركت الدول العربية ضرورة الحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي، فعرفت دول المشرق العربي تطوراً أكبر وأسرع من دول المغرب

العربي ويرجع ذلك إلى أن معظم الصناعة في المغرب العربي تأسست على أيدي المستعمرين الفرنسيين والإيطاليين، حيث قادت مصر حركة الصناعة نظرا لتوفر مقوماتها فيها، فأقامت جملة من الصناعات مثل الصناعات الزراعية كصناعة طحن الغلال وضرب الأرز وعصر البذور والسكر، وصناعة الغزل والنسيج، كما أقامت صناعات للأصباغ والزجاج ومواد البناء وإنتاج الأسلحة والذخائر وبناء السفن، أما الدول الأخرى التي حققت تقدما صناعيا فشملت سوريا ولبنان والعراق وفلسطين، فقامت الصناعة بإنتاج العديد من المنتجات الغذائية والرطبات والمصنوعات الجلدية والتبغ والكبريت والصابون والاسمنت ومواد البناء كالبلاط والقرميد وغيرها... **(عجمية، 1986، ص 150-152)**.

إن قراءة الهيكل الاقتصادي العربي من حيث أنصبة القطاعات والفروع الاقتصادية في الناتج المحلي العربي الإجمالي، في عام 1970، أي قبيل بدء حقبة النفط العربي، ترصد واقع التخلف الاقتصادي والصناعي العربي، فنصيب الصناعة التحويلية لا يتجاوز 9.9 ٪، الأمر الذي يعكس تدني مستوى تطور الصناعة الحديثة، أما نصيب صناعة الاستخراج والتعدين فيصل الى23.4٪، وهو ما يبرز الوزن المرتفع لصناعة استخراج وتصدير النفط، أما نصيب التجارة والنقل والمواصلات يبلغ 20.5٪، وهو ما يمكن أن نشير إلى تطور قطاع الخدمات الإنتاجية خارجية التوجه، المتوائمة مع احتياجات تصدير الخامات و تصريف الواردات، بينما يشير الوزن المنخفض للكهرباء والغاز والمياه إلى ضعف تطور القاعدة الحديثة للطاقة. إن الوزن النسبي لقطاعات الخدمات يرتفع إلى 25 ٪، وهو ما يدل على تضخم العمالة غير المنتجة أو متدنية الإنتاجية وعجز قطاعات الإنتاج، وخاصة في الصناعة التحويلية، عن استيعاب الفائض النسبي من قوة العمل نتيجة ضعف مستوى التصنيع العربي، كذلك فإن الضعف النسبي لقطاع التشييد والذي لم يتعد نصيبه 5٪ يشير إلى ضعف عملية التنمية والتصنيع آنذاك **(طه، 1987، ص 73-86)**.

2- تطور الصناعة العربية في الحقبة النفطية: تمكنت البلدان العربية المصدرة للبترول بين أكتوبر وديسمبر 1973 من رفع أسعاره من 3 إلى 12 دولار للبرميل، ثم إلى 24 دولارا في عام 1981، وزيادة إنتاجه من 16.5 إلى 22 مليون برميل يوميا بين عامي 1975-1979، كما رفعت أنصبتها من النفط المستخرج على حساب أنصبة الشركات الأجنبية إلى نسب 100٪ (العراق وقطر)، و91 ٪ و 94 ٪ و 89 ٪(الكويت والجزائر والسعودية على الترتيب) و64٪ و67٪(الإمارات وليبيا على الترتيب) وذلك في عام 1980.

وأدى كل هذا إلى ارتفاع عائدات تصدير البترول العربي للبلدان العربية المصدرة له 9 إلى 212 مليار دولار بين عامي 1972 و1980، وإلى زيادة الفوائض المالية المتراكمة المملوكة لبعض الدول العربية المصدرة للبترول والناجمة عن الفرق بين هذه العائدات والاستخدام الاستثماري والاستهلاكي لها من حوالي 5 إلى 76.5 مليار دولار بين عامي 1973 و1980.

لقد اعتبر هذا " الفائض الريعي " فرصة استثنائية، للإسراع بعملية التصنيع المستقل في العالم العربي، ولكن العائدات البترولية العربية، التي كان يمكن أن تغطي الاحتياجات الأساسية لتمويل التصنيع العربي المستقل، جرى تحويل القسم الأكبر منها إلى الدول الصناعية الغربية، لقد كانت احتياجات البلدان الأخيرة هي المحددة لمعدلات الاستخراج المرتفعة للنفط العربي خلال السبعينات بما هدد بنضوبه السريع. وبينما دفعت إلى خفض أسعار النفط تحكمت في استخدام النصيب الأعظم من العائدات والفوائض النفطية العربية بما يخدم مصالح الغرب، ومن خلال تدهور شروط التبادل التجاري بين النفط والسلع المصنعة المستوردة من الغرب والتعاظم غير الرشيد للواردات العربية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، والاستيراد العربي الهائل من السلاح دون ارتباط بالاحتياجات الفعلية للأمن القومي العربي، وتزايد أرباح الشركات الغربية متعددة الجنسية وعابرة القومية عبر الاستثمار المباشر وأساسا عبر" نقل التكنولوجيا... الخ، مكنت البلدان الصناعية المستوردة للنفط العربي من استرداد القسم الأعظم من مدفوعات النفط التي بقيت من حيث الأساس " قيودا دفترية " في البنوك الغربية، وأما الفوائض البترولية العربية فقد استنزف جانب منها في أوجه الإنفاق السابقة، وإما ما تبقى فقد أعيد" تدويره "لصالح الغرب أيضا في صورة ودائع مصرفية، وخاصة في ظل القيود التشريعية وغير التشريعية التي عارض بها الغرب محاولة أصحاب الفوائض العربية تحويلها إلى استثمارات ثابتة، ومثلت فروع البنوك العملاقة في أسواق المالية العربية قناة لتحويل المال العربي إلى الغرب، والى جانب القروض المباشرة التي تلقتها، عملت البلدان الغربية على توجيه الفوائض العربية إلى المؤسسات المالية الدولية أو إلى إقراض البلدان النامية، وكشف ظاهر الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات المتخلفة العربية والاقتصاديات الصناعية الغربية عن مضمون تبعية العالم العربي الشاملة للعالم الرأسمالي، تجاريا وتكنولوجيا وغذائيا وماليا ونقديا، ولقد أتت الحقبة النفطية بتغيرات عميقة اقتصادية (واجتماعية وسياسية وثقافية...الخ) في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وطبعت بطابعها عملية التصنيع في العالم العربي، وأعادت بدرجة هامة تشكيل بنية الاقتصاد والصناعة فيه.

قدر الاستثمار العربي الإجمالي بحوالي 58 مليار دولار في النصف الأول من السبعينات، وارتفع إلى 281 مليار في النصف الثاني من السبعينيات، ولقد نالت الصناعة التحويلية 18٪ من إجمالي الاستثمارات في الفترة الأولى، ثم 21.3٪ في الفترة الثانية، هكذا، تعاظم الاستثمار العربي وخاصة في الصناعة التحويلية، من الناحيتين المطلقة والنسبية في فترة الازدهار النفطي (النصف الثاني من السبعينيات) ومن الناحية المطلقة في فترة الكساد النفطي (النصف الأول من الثمانينيات).

وهكذا خلال حقبة النفط بين عامي 1970 و 1984 بقي نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي العربي ثابتا تقريبا، وقدمت صناعة استخراج النفط التصديرية (خاما بالأساس ونصف مصنعة جزئيا) نصيبا

أكبر، وزاد نصيب القطاعات غير الإنتاجية وشبه الإنتاجية، وتراجع نصيب القطاعات السلعية وتبرز مخاطر هذا من التراجع لأشد للزراعة، وانخفض الوزن النسبي للكهرباء (والمياه والغاز) رغم الاستثمار الواسع نسبيا في هذا القطاع، الأمر الذي يشير إلى الضعف النسبي لتطوير هذه القاعدة الحديثة الأساسية للتصنيع، وزاد الوزن النسبي لقطاع التشييد إلا أن جانبا كبيرا من هذه الزيادة يمكن أن يرجع إلى ارتفاع متحصلات شركات المقاولات الأجنبية . إن هذا كله يشير إلى ضعف انجازات عملية التصنيع (بمعناه الواسع أو الضيق) وضعف المقومات الأساسية لها، وبالأخص إذا أخذت بعين الاعتبار ا لفرصة التاريخية الاستثنائية للتعجيل بهذه العملية التي أتاحها أموال النفط **(طه، 1987، ص 73-86)**.

ثانياً. خصائص الصناعة العربية: يتميز قطاع الصناعة في الدول العربية بخصائص متعددة منها: الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا المستوردة من الخارج، واستخدام الوقود الأحفوري وخاصة الغاز الطبيعي والديزل وزيت الوقود الثقيل كمصدر للطاقة في عمليات التصنيع، مع اتجاه واضح للتحول إلى استخدام الغاز الطبيعي في عدد من الصناعات الرئيسية، وارتفاع كلفة الطاقة لدى الدول غير المنتجة للنفط، بالإضافة إلى غياب الرأسمال اللازم لعمليات التطوير، وتفاوت ملكية الصناعة بين القطاعين العام والخاص، وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة نتيجة الدعم الواسع لأسعار بيع الطاقة، وقدم التقنيات المستخدمة في بعض الدول العربية، وتدني الإنتاجية العمالية بسبب قلة العمالة الماهرة وعدم مواكبة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات الصناعة**(فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، 2006)**.

ثالثاً. الناتج الصناعي العربي: لقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية حوالي 1270.7 مليار دولار في 2013 مقابل حوالي 1287.6 مليار دولار في عام 2012، ولقد نجم هذا التراجع في الناتج الصناعي بسبب تراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول العربية، خاصة سوريا وليبيا، ومن المعلوم أن القطاع الصناعي يتكون من الصناعات الاستخراجية والصناعة التحويلية، فقد مثلت المساهمة الكلية لقطاع الصناعة العربي بشقيه التحويلي والاستخراجي في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية في عام 2013 ما نسبته حوالي 46.5٪ مقابل حوالي 48.9٪ عام 2012، وقد تراوحت على مستوى الدول مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في 2013 بين حوالي 2.3٪ في جيبوتي و69.7٪ في الكويت، أما فيما يخص بمساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية فقد بلغت في عام 2013 حوالي 37.2٪ و9.2٪ على التوالي، وسوف نتطرق في النقاط اللاحقة إلى أداء كل قطاع على حدا**(صندوق النقد العربي، 2014، ص76)**، والجدول أدناه يوضح قيمة الناتج الصناعي العربي ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي العربي.

الجدول (3-3): قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة (2007-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)
2007	735.3	13.9	48.9
2008	993.3	35.1	52.3
2009	711.9	31.7-	40.0
2010	908.6	27.6	43.7
2011	1172.5	29.0	49.1
2012	1287.6	9.8	48.9
2013	1270.7	1.3-	46.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2008، ص56، 2014، ص76).

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في عام 2013 حوالي 3769 دولار، حيث يتفاوت متوسط نصيب الفرد في 2013 تفاوتا كبيرا من دولة عربية لأخرى، حيث تراوح بين حوالي 71 ألف دولار للفرد في قطر و34 دولار للفرد في جيبوتي **(ص ن ع، 2014، ص76)**.

كما تشير الإحصائيات إلى أن نصيب العامل العربي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013 بلغت ما يعادل حوالي 66.4 ألف دولار، ويتأثر هذا المؤشر بعدد من العوامل تتمثل في عدد العاملين في الصناعة، كمية الإنتاج الصناعي، وأسعار المنتجات الصناعية **(ص ن ع، 2014، ص87)**.

1- القطاع الصناعي التحويلي العربي: يستمد هذا القطاع أهميته في الدول العربية، من حيث كونه القطاع الذي أصبح محلاً لتنويع مصادر الدخل، وتنمية وتنويع الصادرات، وخفض الواردات، وتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، وتشغيل العمالة الزراعية المهاجرة داخلياً، وخلق فرص عمل لمخرجات النظام التعليمي والتدريبي، والمساهمة في زيادة طاقة الوعاء الضريبي، خاصة بعد نيل الاستقلال السياسي للدول العربية، والأهم من ذلك المساهمة المتوقعة من هذا القطاع، في إيجاد وتعزيز المفهوم الواسع للتنمية. إن من أهم مكونات الصناعة التحويلية في الدول العربية الصناعات الكيماوية، صناعة البلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والملابس، الصناعات الجلدية، صناعة المعدات، وآلات النقل.

أ- القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية: إن القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية، فيلاحظ أن النسبة، وكمعدل خلال الفترة(2000-2009)، لم تتجاوز(17.58٪) في تونس، تليها مصر(16.95٪)، ثم المغرب(15.64٪)، ثم الأردن(15.82٪)، ثم الإمارات(13.21٪)، ثم البحرين(12.33٪)، أما باقي الدول العربية فقد تراوحت النسبة بين(9.83٪) في حالة السعودية و(1.88٪) في حالة العراق، وإذا ما قورنت النسب السابقة بما يناظرها في حالة الدول المصنعة حديثا، فلقد وصلت في نفس الفترة إلى(19٪) في حالتي تركيا

وفيتنام، و(18٪) في حالة سيريلنكا، (21٪) في حالة سنغافورة، و(24٪) في حالتي ماليزيا وأندونيسيا، و(31٪) في حالة كوريا الجنوبية، ووصلت في حالة دول شرق أوروبا، إلى(24٪)، و(21٪) في حالة رومانيا، و(23٪) في حالة هنغاريا(**م ع ت، 2013، ص83**).

ولقد بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2013 ما يقارب 252.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 242.3 مليار دولار في عام 2012، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.4٪، حيث أن معدلات نمو الصناعات التحويلية العربية تتفاوت بشكل كبير كما رأينا سابقا، وفي هذا الإطار قسمت الدول العربية إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى الدول التي حققت معدل نمو يفوق 10٪، وتتمثل في: الجزائر، الكويت، وموريتانيا، أما المجموعة الثانية فتتمثل في تلك الدول التي حققت معدلات نمو تتراوح بين 5٪ و10٪ وهي الإمارات، البحرين، لبنان، المغرب، العراق، جيبوتي، بينما سجلت المجموعة الثالثة معدلات نمو أقل من 5٪ وتشمل السعودية، جزر القمر، تونس، اليمن، مصر، وقطر. وأخير المجموعة الرابعة والتي عرفت انكماش في ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث انخفض بنسبة 38.3٪ في ليبيا، وتراجع في السودان بنسبة 9.5٪، أما عن أسباب هذه التراجعات فهي تعود إلى العوامل والتطورات السياسية الغير المواتية في تلك الدول(**ص ن ع، 2014، ص79**). والجدول الآتي يبين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (3-4): القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013/2007)

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)
2007	140.5	14.9	9.3
2008	168.8	20.2	8.9
2009	174.3	0.2-	9.8
2010	200.2	14.9	9.6
2011	222.5	11.1	9.3
2012	242.3	8.9	9.2
2013	252.9	4.4	9.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2008، ص56، 2014، ص76).

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة (2007-2013) بلغ 6.10٪ سنويا. فمساهمة قطاع الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة فهي لم تصل إلى 10٪ وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول النامية حديثة التصنيع، ومنخفضة جدا مقارنة بالدول المتقدمة.

إن الفترة التي ارتفعت فيها أسعار العالمية للنفط وزيادة الإنتاجية، أدت إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل انخفاض الأهمية النسبية للصناعة التحويلية، هذه الأخيرة التي تعتبر مقياساً حقيقياً لتطور القطاع الصناعي، حيث لم يتم استثمار صادرات النفط والغاز لتطوير الصناعة بشكل عام حتى تصبح ذات مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني.

أنا فيما يخص ترتيب الدول العربية من حيث القيمة المضافة للصناعات التحويلية، فلقد جاءت المملكة العربية السعودية في رأس القائمة، ثم تليها مصر ثم الإمارات وقطر والمغرب، فيما جاءت كل من الأردن وتونس ومصر في صدارة الدول العربية من حيث مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي، حيث تراوحت نسب المساهمة في تلك الدول بين 14.3٪-17٪، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي:

الشكل (3-1): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الدول العربية عام 2013

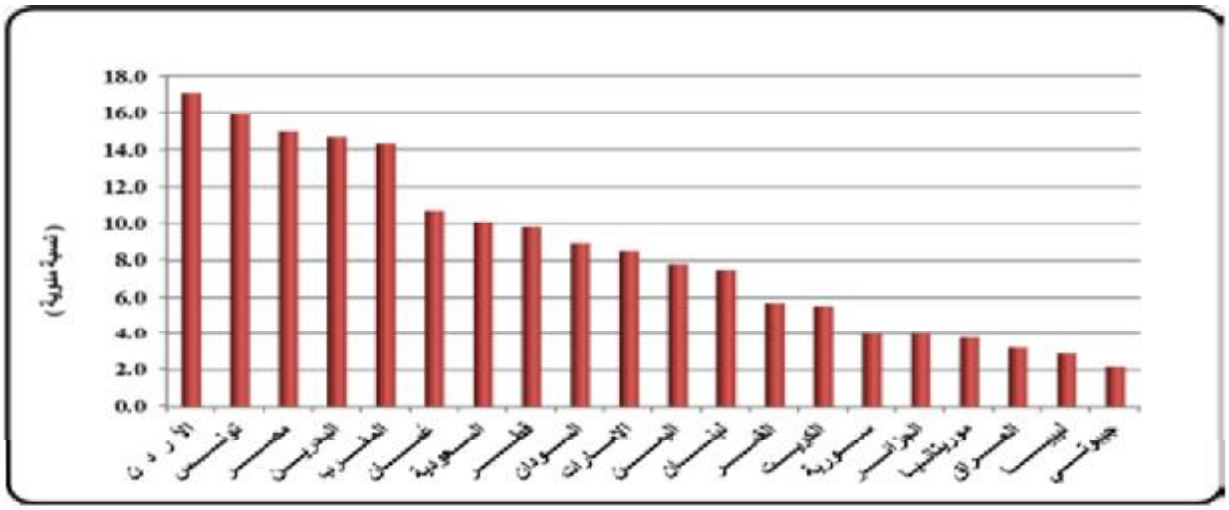

المصدر: (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2014، ص79).

بعدما تناولنا في بداية هذه النقطة مقارنة الدول العربية بنظيراتها من الدول المصنعة حديثا خلال الفترة (2000-2009)، حيث نجد أنه ورغم ما حققته الدول العربية من نمو في القيمة المضافة للصناعات التحويلية والذي بلغ نحو 9.8٪ في المتوسط وذلك خلال الفترة (2009-2013)، إلا أن هذا المعدل لا يزال متواضعا مقارنة بنظيراتها من الدول النامية حديثة التصنيع، فلقد بلغ نحو 18٪ في سيرلانكا، 19٪ في كل من تركيا وفيتنام،21٪ في سنغافورة، 24٪ في كل من ماليزيا واندونيسيا، 31٪ في كوريا الجنوبية، 24٪ في دول شرق أوروبا(**ص ن ع، 2014، ص79**).

ب- إنتاجية العامل الصناعي التحويلي: إن إنتاجية العامل الصناعي التحويلي هي حصة العامل من القيمة المضافة الصناعية، حيث تتميز بالانخفاض الشديد، إذا ما تمت مقارنتها بالدول المصنعة حديثا، وبالانخفاض الأشد إذا ما قورنت بالدول الصناعية المتقدمة. فإذا أخذنا حالة دولة مصر والتي تعتبر من أقدم الدول العربية تصنيعا، فقد بلغت هذه الإنتاجية على مستوى القطاع الصناعي التحويلي، في عام 2006، حوالي 10573 دولار، وفي حالة المغرب والذي يعتبر منفتحا نسبيا على السوق الأوروبي، فقد بلغت هذه الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في عام 2009 ما يعادل 19829 دولار، أما في حالة المملكة العربية السعودية والتي اعتمدت على التصنيع كأداة لتنويع مصادر الدخل، حيث بلغت إنتاجية العامل على مستوى القطاع 10573 دولار في عام 2006، وكان أقصاها في نشاط المنتجات البترولية المكررة 164423 دولار (باعتبارها دولة نفطية)، أما بالنسبة لحالة دولة الأردن، فلقد بلغت الإنتاجية على مستوى القطاع التصنيعي التحويلي 23135 دولار في عام 2009. وعند مقارنة المستويات السابقة من الإنتاجية للدول العربية سالفة الذكر مع دول مصنَعة حديثا، فإنه يلاحظ أنها على مستوى القطاع الصناعي التحويلي فقد بلغت 79877 دولار في سنغافورة في عام 2009، و139635 دولار في كوريا الجنوبية في عام 2008، و18343 دولار في ماليزيا عام 2008، و28394 دولار في تركيا في 2008، وبلغت في النرويج 136752 دولار لنفس العام، هذه الدولة الأخيرة إذا ما قارناها بالدول العربية السابقة نجد أن إنتاجية العامل النرويجي في القطاع الصناعي التحويلي، تعادل حوالي 13 مرة إنتاجية العامل في حالة مصر وكذا حالة المملكة العربية السعودية، وحوالي07 مرات و06 مرات ما يناظرها في المغرب والأردن على التوالي، أما إذا ما تم مقارنة الإنتاجية في الدول العربية مع وضع دولة صناعية متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تصل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي التحويلي 171681 دولار في 2008 فإن الفارق سوف يتضاعف بشكل كبير ليصل إلى حوالي 16 مرة مثلا في حالة المملكة العربية السعودية (**م ع ت، 2013، ص ص.83-84**).

وعليه نصل إلى أن قطاع الصناعة التحويلية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يتناسب مع أهميته التنموية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي نجم عنه تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة وكذا تأثر القطاعات السلعية المرتبطة بالصناعة كقطاع الزراعة والكهرباء والماء والغاز. فلم يشهد الاقتصاد العربي توازناً تنموياً لصالح قطاع الصناعة التحويلية، ولكنه عرف تطوراً كبيرا في ناتج الصناعة الاستخراجية والذي أثر على قطاع بناء والخدمات.

ج- صادرات الصناعة التحويلية العربية: إن قيمة صادرات الصناعة التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية بلغت حوالي 106.9 مليار دولار وشكلت حوالي 8.0٪ من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2012، حيث استحوذت السعودية على المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات حيث بلعت صادراتها ما يقارب 38.6 مليار

دولار، أي حوالي 36.1٪ من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها المغرب بحوالي 14.0 مليار دولار، بعدها مصر بحوالي 13.2 مليار دولار. أما فيما يخص أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فجاءت تونس على رأس المجموعة، حيث شكلت تلك الصادرات حوالي 73.0٪ من إجمالي صادراتها، تلتها الأردن بحوالي 70.0٪ ثم المغرب بحوالي 66.0٪.

2- القطاع الصناعي الاستخراجي العربي: إن الصناعة الاستخراجية في الدول العربية تتضمن صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي اللذان يشكلان الجزء الأكبر من منتجات هذه الصناعة كما يساهمان في الجزء الأكبر من القيمة المضافة لهذه الصناعة. بالإضافة إلى خامات المعادن كالحديد، النحاس، الزنك، الذهب، والخامات غير المعدنية كالفوسفات، البوتاس، والمحاجر، وتمثل الصناعات الاستخراجية مركز ثقل في اقتصاديات دول عربية كثيرة، حيث تبين دراسات قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة حول الأهمية التي تكتسيها هذه الصناعات، حيث وجدت أن خمس دول عربية احتلت المراكز الخمسة الأولى في قائمة تضم الدول العشرين الأكثر اعتمادا على إنتاج وتصدير النفط والغاز، أما قائمة الدول العشرين الأكثر إنتاجا للمعادن فقد ضمت دولة عربية وحيدة وهي المغرب**(ص ن ع، 2014، ص78).**

لقد بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية في عام 2013 حوالي 1017.8 مليار دولار، حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي من حوالي39.7٪ عام 2012 إلى حوالي 37.2٪ عام 2013.

الجدول (3-5): القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013/2007) **الوحدة: (مليار دولار)**

السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)
2007	594.9	13.7	39.5
2008	824.5	38.6	43.4
2009	537.6	38.0-	30.2
2010	708.4	31.8	34.1
2011	950.0	34.1	39.8
2012	1045.3	10.0	39.7
2013	1017.8	2.6-	37.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2008، ص56، 2014، ص76.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة (2007-2013) بلغ 12.51٪ سنويا، وهو معدل مرتفع رغم تذبذبه من سنة إلى أخرى.

كما أن التراجع الذي شهدته القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية وبالتالي مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي، يعود إلى تراجع إنتاج النفط في الدول العربية في 2013 بنسبة 3.4٪ مقارنة بعام 2012، وهذا التراجع شمل أغلب الدول العربية المصدرة للنفط، مثل ليبيا، اليمن، قطر، الكويت والسعودية. أما عن أسباب التراجع فهي تختلف من دولة لأخرى، فبعضها يرجع لأسباب فنية، والبعض الآخر كان نتيجة التأثر بالمتغيرات والظروف التي تعيشها تلك البلدان، في حين نجد أن هناك دول عربية أخرى سجلت ارتفاعا في إنتاجها النفط في عام 2013 مقارنة بعام 2012، فنذكر مثلا أن هذه الزيادة بلغت نحو 3.8٪ في عمان، 3.7٪ في السودان، 3.3٪ في الإمارات، 2.8٪ في العراق، 1.6٪ في البحرين، 0.2٪ و0.1٪ في كل من الجزائر ومصر.

في المقابل فإن إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق قد ارتفع في عام 2013 بنحو 4.3٪ مقارنة بعام 2012، حيث شملت هذه الزيادة إنتاج كل من ليبيا بنسبة 130.4٪، والكويت بنسبة 14.8٪، والبحرين بنسبة 7.9٪، والسعودية بنسبة 7.6٪، وعمان بنسبة 6.3٪، وكل من الجزائر والإمارات بنسبة 3.8٪، في حين عرفت سوريا تراجعا بنسبة 13.9٪، العراق بنسبة 5.3٪، مصر بنسبة 4.1٪، وتونس بنسبة 3.6٪.

أما فيما يخص قطاع التعدين في العالم العربي، فإن المؤشرات الإنتاجية تدل على محدودية الطاقات الإنتاجية والإنتاج من المعادن، بالإضافة إلى ضعف عمليات التوسع والتطوير لمعظم القائم منها، حيث ظلت مؤشرات إنتاج خامات النحاس والرصاص والحديد والزنك والفحم الحجري في عام 2013 عند مستويات عام 2012، حيث بلغ إنتاج الدول العربية من خام النحاس 61.5 ألف طن، ومن خام الحديد 23.3 مليون طن (حيث كانت موريتانيا في صدارة الدول العربية الأكثر إنتاجا والتي بلغ إنتاجها نحو 13.8 مليون طن)، ومن خام الزنك 146.2 ألف طن، ومن الفحم الحجري حوالي 1.3 مليون طن. وبلغ إنتاج خام الفوسفات حوالي 63.9 مليون طن **(ص ن ع، 2014، ص77)**، حيث تصدرت المغرب، مصر، تونس، الأردن، والسعودية قائمة الدول المنتجة الرئيسية للفوسفات.

ونخلص إلى القول أن معدلات النمو التي تشهدها القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية كان لابد أن ينعكس على الصناعة التحويلية بشكل واضح، حتى ترتفع مساهمة هذا القطاع الحيوي في لإجمالي الناتج المحلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية خاصة تلك المنتجة للنفط والغاز، والتي ارتفعت أسعارها ارتفاعا قياسياً خلال النصف الأول من سنة 2008، وتعتبر هذه إيرادا كبيرا بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، وهو إيراد يمكنه أن يبني بلداً يجعله من الدول المتقدمة صناعيا، ولكن إذا توفرت الإرادة والقرار

السليم بحيث تستثمر تلك الأموال استثمارا عقلانيا، قد لا يتوفر لدول عديدة من العالم كما هو متوفر للعديد من الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز.

رابعاً. الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية: إن الأهمية التي يكتسيها دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما والدول النامية والتي من بينها الدول العربية.

تكتسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إيجازها فيما يلي **(الأسرج، 2007، ص5):**

– تساهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية،

– تعتبر هذه الصناعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة،

– تلعب هذه الصناعات دوراً هاماً في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك فهي تُسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

– إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تضيف قدرا كبيرا من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فعندما يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. وأبرز مثال يمكن ذكره على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأبرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شانه أن يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء **(خليل، نقموش، 2011).**

يوجد اختلاف ملموس بين نسب مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الصناعي في الدول النفطية، (خاصة دول الخليج) والدول العربية الأخرى، حيث يمكن أن نبرر هذا الاختلاف في أن القطاع الصناعي للدول النفطية يتكون أساسا من مؤسسات صناعية متخصصة في استخراج النفط وتكريره وتصنيع البيتروكيماويات، وهي مؤسسات كبيرة الحجم تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، وأنماط تكنولوجية ذات كثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية منخفضة **(مخيمر، الحليم، 2005، ص36)**.

خامساً. مشاكل القطاع الصناعي العربي (التحديات التي تواجه الصناعة العربية):

إن الوطن العربي يعتبر من أبرز ملاك المواد الخام على مستوى العالم، إلا أن المادة الخام لوحدها غير كافية، حيث نجد أن إجمالي الناتج لوطني العام في الدول الصناعية الرئيسية مرتكزة على "العلم"، والعكس نجده في الدول العربية حيث لا تزال اقتصادياتها ترتكز على تصدير المواد الخام، فلا تشكل المنتجات المعتمدة على المهارة والقيمة المضافة سوى نسبة ضعيفة من إجمالي الناتج الوطني العربي.

فالمشكلات التي يعانيها القطاع الصناعي لاسيما قطاع الصناعة الاستراتيجية الذي عادة ما يتصف بالتذبذب وذلك لسببين:

أولهما: هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه والمتمثلة في النشاط الاستخراجي للنفط والغاز بالدرجة الرئيسية مما جعل أداءها الصناعي عرضة للتقلبات في السعر والطلب العالمي بالإضافة إلى صناعة البتروكيمياويات والتي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز.

وثانيهما: ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها بصورة عامة بسبب ضعف مستوى التكنولوجيا التي يتطلب تطويرها إمكانات مالية كبيرة.

فالصناعات التحويلية في الوطن العربي لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة مثل الصناعات الغذائية والمنتجات والملابس وإلى درجة اقل الآلات والمعدات ووسائط النقل فضلا "عن صناعات متفرقة تختلف أهميتها ودرجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية.

فبينما تمثل الصناعات الاستخراجية النشاط الصناعي الرئيسي في بعض الدول العربية كدول الخليج العربي والجزائر وليبيا في حين تكتسب الصناعات التحويلية نشاطا "ملحوظا "في دول أخرى كالأردن وتونس ومصر والمغرب **(مهودر، 2009، ص264)**.

فكما ذكرنا فقطاع الصناعة الاستخراجية في الدول العربية وبالذات النفطي منه يعاني العديد من المشكلات أهمها ما يلي **(خلف، 2012، ص88)**:

– سياسة الأسعار والإنتاج التي حصلت فيها تغييرات عديدة، تشابكت في تحققها عوامل كثيرة،

– بالإضافة إلا مشكلة أسعار النفط وإنتاجه هناك مشكلة أخرى لا تقل تعقيدا عنها وهي المتصلة باستخدام عوائد النفط العربية في الدول التي تحصل على هذه العوائد، حيث أن هذا الاستخدام ارتبط أساسا وفي شكله النهائي في خدمة اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال الودائع والاستثمارات والتي شكلت نسبة لا يستهان بها من إيرادات الدول النفطية وخاصة الخليجية.

أما مشاكل الصناعات التحويلية فهي تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن معظم الدول العربية تعاني من هذه المشكلات ومنها (**خلف، 2012، ص130**):

– انخفاض مهارات وقدرات العاملين، حيث أن نسبة من العاملين في القطاع الصناعي في الكثير من الدول العربية غير ماهرين حيث انتقل أغلبهم من العمل في القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم والتدريب المرتبط بعمل القطاع الصناعي حيث أن اكتساب المهارات لدى العاملين يأتي عن طريق الخبرة والتعلم من خلال العمل، مما يؤدي إلى التقليل من مهارة وكذا كفاءة العاملين وكما يتطلب الأمر وقت أطول لاكتساب ذلك، حيث تعاني الكثير من المؤسسات العامة الصناعية من كثافة قوة العمل وتدني مستويات تأهيلها المهني ونظم إدارة العمل الذي يؤثر في متوسط إنتاجية العامل.

فالعامل البشري يعد من أهم التحديات التي لابد للدول العربية من تجاوزها حتى يتحقق تطورها الصناعي، حيث نجد من مشاكل الدول النامية هو تدني الخدمات التعليمية فيها، والتي تهتم أساسا بكمية المتخرجين، وليس نوعيتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام التعليم ساهم بسبب فقدانه الصلة بالأنشطة الصناعية، في التحيز نحو التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وإهمال رئيسي للتخصصات العلمية والفنية، وهو ما انعكس مباشرة على وجود اختلالات واضحة في توفير اليد العاملة الماهرة في أسواق العمل، واستمرار الأنشطة الصناعية في إنتاج السلع ذات محتوى مرتبط بالموارد الطبيعية، وإهمال تلك ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع ، ومن ثم الفشل في خلق قطاع صناعي تنافسي قوي محليا وخارجيا (**م ع ت، 2013**).

– إن الصناعة التحويلية العربية تعتمد إلى حد كبير على التكنولوجيا المستوردة، بما فيها المرتبطة بأساليب الإنتاج ووسائله، ففي حالات كثيرة نجد أن القدرات الفنية المتاحة غير قادرة على تشغيل هذه التكنولوجيا المستوردة وبكفاءة، الأمر الذي نجم عنه هدر في استخدام المواد المتاحة (خاصة الآلات والمكائن) وتعرضها للعطل بشكل متكرر، وضعف القدرة على صيانتها وتصليحها، مما يؤدي إلى ضعف درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وبالتالي عدم تحقيق المنافع والعوائد التي تتناسب مع تكاليف استيرادها (**خلف، 2012، ص132**).

فالذي يحدث في العالم العربي هو استيراد للآلات والمعدات الرأسمالية فقط، بينما تبقى الخبرات والمعلومات حول العملية الإنتاجية وكذا أساسياتها النظرية طرف الجهة المصدرة، أي أن ما يتم استيراده هو أدوات التقانة وليس التقانة ذاتها (**المعماري، 2010، ص262**).

يعد الوطن العربي أكبر مصدر للنفط والفوسفات، ومنتج أساسي للأسمنت والنسيج، وبهذا فهو يوفر سوقا داخلية واسعة لسلسلة كبيرة من الخدمات الفنية والمنتجات والتجهيزات لمد هذه الصناعات بكل ما تحتاجه، لكن التوظيف المرتبط بهذه الصناعات يجري تصديره للخارج نتيجة للسياسات التقنية العربية، وهكذا فلا يستخلص سوى منفعة قليلة من استثمارات عربية ضخمة في هذا القطاع. للوطن العربي فرصة لتوسيع السياسة التكنولوجية الراهنة نحو مساحات من النشاط التكنولوجي في المجال الهندسي والإنشاءات والتصنيع الزراعي، الأمر الذي سيؤدي إلى مكافئات اجتماعية واقتصادية سريعة **(علي وآخرون، 2013، ص84)**.

المطلب الثالث: شروط نجاح عملية التصنيع في الدول النامية والعربية (مستلزمات تطور الصناعة وخاصة التحويلية في الدول العربية)

لابد أن تكون للدول العربية والنامية استراتيجية صناعية جديدة تنتقل إلى نوع جديد من النمو السريع مع مراعاة اعتبارين **(المكاوي، 2012، ص159)**:

– إعادة صياغة هيكل الاستهلاك على أساس الحاجيات الاجتماعية الحقيقية.

– خطة تصنيع منسقة على الصعيد الإقليمي، تشمل تراكم وسائل الإنتاج والصناعات الوسيطية وصناعات سلع الاستهلاك التي تلبي الطلبات الحقيقية للمجتمع، كما يجب أن تقوم الخطة التصنيعية على سياسات استثمارات منسقة تمتاز بخيار ذكي على الصعيدين القطاعي والإقليمي وذلك لتدعيم التكامل الإقليمي هيكليا ولابد أن تستهدف الدول العربية تحقيق الاعتماد على الذات في بناء الصناعات الثقيلة والهندسية، بأسلوب يتفادى الازدواجية في الاستثمار والدخول في مشاريع غير اقتصادية، كما يجب العمل على وضع تخطيط يضمن توافر المتطلبات اللازمة للإنتاج وفعالية التكلفة والقدرة على الإفادة من منافع التخصص والدخول في المشروعات الكبرى وتحقيق التكامل بين الأسواق العربية. كذلك يجب تخصيص مواقع محددة للمنتجات ذات الأولوية، خاصة منتجات الحديد والصلب والألمنيوم، والاسمنت، ومعدات الاتصالات...

يضاف على ذلك إقامة مؤسسات لبحوث الجودة بغرض تنمية المعارف الفنية للدول العربية ومواءمة التكنولوجيا وتنمية الطاقات للابتكار في المستقبل، كما يجب التنسيق في مجال البحوث بين المعاهد المتخصصة والمؤسسات الصناعية. كذلك يعتبر من الضروري التخطيط لإنشاء شبكات من المؤسسات التعليمية والتدريبية على المستويين الوطني والإقليمي لتوفير العديد من خدمات الدعم.

– **التدخل الحكومي:** نظرا للظروف التي تمر بها البلدان المتخلفة والمتمثلة في التبعية الاقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة وكذا الإختلالات الهيكلية لاقتصادياتها، يعتبر تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي أمر ضروري لتعجيل القضاء على التخلف.

ففي إطار نظرية الدفعة القوية يرى رودن أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأسمال الاجتماعي والمتمثل في الطرق، الجسور، الموانئ، والسدود...الخ. وهي عبارة عن استثمارات لا تقبل التجزئة، لذا فهو يعتبر عملا حكوميا لاعتبار أنه يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاق، بالإضافة إلى دور الدولة في رعاية القطاع الخاص في إدارة المشروعات الاقتصادية (**العساف، 2011، ص121**).

كما يشترط نجاح التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية أن يكون التطبيق مستندا إلى السياسات الاقتصادية السليمة، وأن يطبق بنزاهة بعيدا عن الروتين والمحسوبية، كما تتطلب عملية التصنيع توفير كل ما تحتاجه من مستلزمات إنتاج والخدمات والسياسات الاقتصادية الحكيمة، وأن تطبقها إدارة حكومية نزيهة تتعامل مع المستثمرين ومع الصناعات على أساس المصلحة العامة (**القريشي، 2007، ص174**).

– **اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد:** وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن تبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانات المتاحة في الدولة. وأهم متطلبات ذلك هو الاختيار السليم لمواقع المشاريع الصناعية على وفق هذه الموارد والإمكانات لما للموقع من تأثير على كلف الإنتاج وخاصة تكاليف نقل مستلزمات العملية الإنتاجية(**الكناني، 2008، ص61**)، وبالتالي لابد من إتباع سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة(**ص ن ع، 2014، ص89**). يضاف لما سبق ضرورة تطبيق السياسات الصناعية التي تعطي الأولوية وكذا تشجيع الصناعات ذات مزايا تقنية واضحة وفرص كبيرة للنمو ونذكر مثلا السلع الرأسمالية والبتروكيماوية وبعض الصناعات المعدنية والغذائية، كما تشتمل هذه السياسات على تطوير برامج البحوث الصناعية وحماية وتطوير المواد الأولية (**ص ن ع، 2014، ص89**)،

– برامج ترشيد استخدام الطاقة الصناعية القائمة، والاتفاق على سياسات إنتاج ترفع كفاءتها، وتحول دون وجود الطاقات المعطلة.

– وضع برامج لصناعات تهدف إلى إزالة الاختناقات في تطوير الصناعات العربية القائمة، وتقليل تبعيتها للخارج.

– العمل على تصنيع المواد الأولية قبل تصنيعها (**دلال، 2010، ص79**)، إن الطريقة الأكثر ملائمة لتقيم النجاح الصناعي هي تفحص نمو القيمة المضافة من الصناعة التحويلية عبر فترات طويلة من الزمن ومثل هذه المؤشرات للكفاءة والحركية بوصفها نسب معامل رأس المال إلى الإنتاج الحدي، وتفحص نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ونمو التصدير والتنويع ومستويات الحماية للصناعة المحلية. فإذا أخذنا هذه المعايير المختلفة مع بعضها البعض مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد الوطني، عندئذ وعلى العموم ثمة اتفاق أن الدول

الأكثر نجاحا في الصناعة في الدول النامية هي الدول الأربعة في شرق آسيا وهي الدول كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ (**القريشي، 2010، ص318**).

– حتى تتطور الصناعة التحويلية في الدول العربية يستلزم التأكيد على ضرورة إقامة حلقات مترابطة ومتكاملة في إقامة الصناعة، وذلك من خلال جهد الدولة عن طرق التأكيد على أولويات ذات أهمية في اقتصاد الدولة وذلك استنادا إلى مواردها وإمكاناتها، حيث يتم إقامة حلقات متكاملة للصناعة في المجالات لها الأولوية في أهميتها، ويتم ذلك عن طريق إقامة صناعة إنتاجية وصناعة مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الصناعة الاستهلاكية التي تلبي احتياجات الاقتصاد، وتكون أولوية كل صناعة تبعا للموارد والإمكانات المتاحة. ويمكن أن يتم الاعتماد على تعاون الدول العربية في حالة توفر الإمكانية لتحقيقه في بعض مجالات التصنيع التي تضمن تكامل حلقتها، والتي من أهمها الصناعة الإنتاجية والتي تحتاج إلى موارد وإمكانات ضخمة وسوق واسعة التي يعجز الجهد الخاص بالدول العربية منفردة عن توفيرها (**خلف، 2012، ص132**).

– **تنمية الصادرات الصناعية:** تعتبر مسؤوليات الحكومات في تنمية الصادرات الصناعية هو جزء مكمل لجهودها على صعيد التنمية الصناعية ككل، فتشجيع الصادرات وتنميتها يعتبر جزءً مكملاً لبرامج وخطط التنمية الصناعية.

تجابه المنتجات الصناعية المعدة للتصدير في الدول النامية، منافسة شديدة من قبل المنتجات المصدرة من البلدان الصناعية المتقدمة غير قادرة على مجاراتها، إلا من خلال الوسائل التشجيعية التي تقدمها الحكومات في تلك الدول، وهنا يبرز دور الحكومات في البلدان النامية في مجال تشجيع وتنمية الصادرات الصناعية، من خلال إنشاء بعض المؤسسات المتخصصة والسياسات والإجراءات الإدارية والمالية والتجارية.

إن تنمية الصادرات الصناعية تتم وفق إجراءات ووسائل متعددة وتختلف إمكانيات تطبيقها من دولة لأخرى، كما أن البعض من هذه الإجراءات تدخل ضمن إجراءات تشجيع الاستثمارات الصناعية، ويمكن استعراض هذه الإجراءات كالتالي:

أ– **المساعدات المالية:** حيث تأخذ هذه المساعدات الأشكال الآتية:

- **الدعم المباشر للتصدير:** تقوم الدولة من خلال هذا الإجراء بتقديم منحة مالية للمصدرين مقابل كل وحدة من الوحدات المصدرة، حيث يمكن أن تكون المنحة عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الوحدة المصدرة، وند أنه في الأغلب تخصص الدول جزء من إيرادات الرسوم الجمركية لتقديم الدعم للصادرات.

- **الإعفاء من الضرائب:** إن الهدف من هذا الإجراء هو التخفيض من تكاليف التصدير، ويتم ذلك إما عن طريق التخفيض من الضرائب أو إلغاء الضرائب والرسوم المترتبة على تراخيص التصدير (الإعفاء الضريبي)، وكذلك العمولات المستوفاة لصالح المؤسسات المصرح لها بالتصدير.

إعفاء المعدات المستوردة لغرض إقامة المشاريع الصناعية التصديرية: تلجأ بعض الدول النامية إلى هذه الوسيلة، لغرض الاستثمارات بشكل عام، أي أن هذا الإعفاء تتمتع به كل من صناعات إحلال الواردات والصناعات الموجهة للتصدير في آن واحد، زيادة نسب الإهتلاك للمعدات الإنتاجية للمشاريع الصناعية التصديرية: حيث يهدف هذا الأسلوب إلى تشجيع المصدرين على الاستثمار في المعدات الحديثة، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية على الصعيد الصناعي، وكذا مجارات المنتجات المصدرة في البلدان الصناعية المتقدمة(حسين، 2006).

ب- القروض والتسهيلات الائتمانية: تعد القروض جزء من الإجراءات والجهود التي تقوم به أغلب الدول والتي تهدف إلى تشجيع التصنيع، ولذ تلجأ هذه البلدان إلى إقامة مؤسسات متخصصة كالمصارف الصناعية على سبيل المثال، والتي توكل إليها هذه المهمة، حيث بإمكان تلك البنوك أن تلعب مؤثراً في توجيه القروض نحو تشجيع الصناعات التصديرية ، ذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة على هذه القروض، مقارنة بأسعار الفائدة المفروض على القروض المقدمة لمشاريع صناعات إحلال الواردات، وقد تلجا أحياناً إلى تقديم القروض لأغراض تمويل رأسمال التشغيل للمشاريع الصناعية الجديدة، أو جزءاً منه، وبسعر فائدة منخفضة أيضاً.

ج- الاستثمارات الأجنبية: لقد اتجهت معظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أما الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي الأخرى، نظرا للمزايا التي يوفرها هذا الأخير مقارنة بالقروض أو بالمساعدات الرسمية.

إذ تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحسين القدرة التنافسية التصديرية والتي تدعم التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وإذا كانت هذه القدرة تعتمد في البداية على زيادة الحصص في السوق الدولية، فهي تتجاوز ذلك بدرجة كبيرة إذ تتطلب تنويع سلة الصادرات والحفاظ على معدلات أعلى لنمو الصادرات على مر الزمن وتحسين محتوى الأنشطة التصديرية من التكنولوجيا والمهارات وتوسيع قاعدة الشركات المحلية القادرة على التنافس على الصعيد الدولي (**بن سمينة، 2013/2012، ص56**). وفي المقابل تحصل تلك الاستثمارات الأجنبية على التسهيلات والحوافز من قبل العديد من البلدان النامية لتشجيعها على العمل في النشاط الصناعي. وذلك بهدف الاستفادة من هذه الاستثمارات في تنمية الصناعات التصديرية، وزيادة حجم الصادرات الصناعية، وفي هذا الشأن يمكن للبلدان النامية أن توجه هذه الاستثمارات نحو الصناعات التصديرية، بدلاً من صناعات إحلال الواردات، كم يمكنها القيام أحياناً، بإقامة مشاريع صناعية مشتركة مع بعض الشركات العالمية، والتي تكون موجهة أساساً لأغراض التصدير، وهذه السياسة تساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة، وعلى اكتساب الخبرة الإنتاجية والإدارية والتسويقية من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية، والتي تؤدي في آخر المطاف إلى زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة (**حسين، 2006**).

د- الاتحادات الجمركية: ويعرف الاتحاد الجمركي بأنه "يتكون من منطقة اقتصادية تشمل الأعضاء الذين يقومون فيما بينهم بالامتناع عن فرض ضرائب جمركية بين بعضهم البعض أو فرض أي نوع من الضرائب له نفس الآثار أو أي موانع كمية، كما أنهم يطبقون ضرائب جمركية مشتركة عند تعاملها مع الدول غير الواقعة في نطاق الاتحاد وبتشريع جمركي، وعليه فان الاتحاد الجمركي حسب تعريف اتفاقية الجات لابد أن يأخذ في الاعتبار إلغاء جميع القيود على التجارة الخارجية سواء كانت قيودا جمركية أو خلافه بين جميع الدول الأعضاء، وأن يقوم بتوحيد التعريفة الجمركية والتنظيمات الأخرى الخاصة بالتجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء (**الأسرج، 2007، ص08**)، إن تشكيل مثل هذه الاتحادات بين الدول العربية والدول النامية عموما، يساعد بشكل كبير على تنمية الصادرات الصناعية فيما بين هذه الدول، خاصة وأنه في الوقت الراهن تواجه الصادرات الصناعية لهذه الدول العراقيل المتعددة الموضوعة من قبل الدول الصناعية المتقدمة، ومنها ما يعرف اليوم باتفاقية الجات.

- **الاستثمار في العنصر البشري:** ضرورة التوسع في الاستثمار في العنصر البشري وكذا التنمية البشرية، ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية وتنمية الثقافة الحرفية والصناعية لاسيما المتصل منها بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل (**ص ن ع، 2014، ص89**).

- زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي-التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية.

- **أهمية التكنولوجيا في النشاط الصناعي:** إن الاتجاه إلى الصناعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة فيها تعتبر وسيلة الكثير من دول العالم للحاق بركب التقدم والنهضة الاقتصادية، فالتكنولوجيا الحديثة في النشاط الصناعي لها دور هام في دول العالم الحلية والمستقبل القريب (**بوشنقير، داودي، 2013، ص ص365-366**).

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في قطاع الصناعة والتصنيع والدروس المستفادة منها

يتناول هذا المبحث تجارب ثلاث دول في قطاع الصناعة، دولتين من آسيا الشرقية وهما ماليزيا واندونيسيا، وتجربة دولة النرويج.

المطلب الأول: التجربة الماليزية

تعتبر ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، وكانت اليابان هي القدوة الصناعية التي أخذ عنها الماليزيون القيم وكيفية إعداد الخطط، ولقد طورت ماليزيا صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وبالتحديد الصناعات التكنولوجية ذات القيمة

المضافة العالية. فقد تحولت من بلد يصدر المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

أولاً. التعريف بدولة ماليزيا: تقع دولة ماليزيا في شرق آسيا، عاصمتها كوالالمبور، تتكون من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، وتعتبر بوتراجايا مقرا للحكومة الاتحادية، يحد ماليزيا كل من تايلاند واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي، وتقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري.

تنقسم ماليزيا إلى قسمين مفصولين ببحر الصين الجنوبي، وهما جزء من شبه الجزيرة الكبير في الإقليم يعرف القسم الأول بشبه جزيرة المالايو ويطلق عليه تسمية ماليزيا الغربية، أما الثاني فهو جزء من جزيرة بورنيو ويسمى بماليزيا الشرقية **(نصبة، 2013/2012، ص225)**، ويطلق على ماليزيا اسم "آسيا المصغرة"، فهي مجمع ثقافات وأديان مختلفة، حيث ينتمي سكانها إلى أعراق مختلفة، وكلهم يعيشون ويعملون جميعا في وئام. بعد الاحتلال الياباني عام 1942، خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى نالت الاستقلال عام 1957**(إسماعيل، 2014، ص5)**، والجدول الموالي يشير إلى أهم البيانات العامة حول ماليزيا:

الجدول (3-6): بيانات عامة عن ماليزيا

الاسم الرسمي	ماليزيا
العاصمة	كوالالمبور
الهيكل السياسي	13 ولاية (11 في شبه جزيرة ماليزيا، 02 في بورنيو الماليزية) و03 أقاليم اتحادية (فيدرالية)، وينقسم حكم البلاد بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات
نظام الحكم	الديمقراطية البرلمانية مع ملك دستوري
رئيس الدولة	السلطان عبد الحليم معظم
رئيس الوزراء	محمد نجيب تون عبد الرزاق
المجموعات العرقية الأساسية	الملايو، الصينية، الهندية، كدزان، داياك
اللغات الأساسية	البهاسا ماليزيا (اللغة الرسمية)، الانجليزية، مندرين، تاميل
الأديان الرئيسية	الإسلام، البوذية، المسيحية، الهندوسية
عدد السكان	30.3 مليون
المساحة	330000 كم^2 (127 ميل مربع)
المناخ	استوائي– دافئ ومشمس على مدار العام، وتتراوح درجات الحرارة اليومية من 33 درجة مئوية في فترة ما بعد الظهر إلى 22 درجة مئوية خلال الليل

Source : MALAYSIAN INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY (MIDA) , 2015. From: http://www.mida.gov.my/home/facts-and-figures/posts/(02/08/2015, 17:15)

ثانياً. نظرة على الاقتصاد الماليزي: إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل خصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، حيث خلال نحو عشرين عاماً

تغيرت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات.

1-تاريخ الاقتصاد الماليزي: تبدأ المراحل المبكرة للتجربة الماليزية، منذ عام 1957، بعد خروج الاحتلال البريطاني عن أراضيها، حيث استهلت ماليزيا عصرها الجديد، حاملة اسم الاتحاد الفدرالي الماليزي، الذي سرعان ما تحول إلى دولة ماليزيا، في العام 1963.

تعتبر ماليزيا من دول العالم الثالث القليلة التي استطاعت أن تولد وتحقق معدلات تنمية متواصلة مرتفعة في الأجل الطويل مع انخفاض معدلات التضخم، وبالرغم من النمو السكاني وتنوع خلفياتها العرقية والدينية، إلا أن ماليزيا تعتبر دولة ناجحة ويعود ذلك إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذا مرونة المؤسسات التي تعتبر العنصر الإرتكازي في تشجيع النمو الاقتصادي طويل الأجل.

تعتبر ماليزيا منذ عام 1960 من الدول التي على قمة العالم النامي في إحراز تقدم اقتصادي غير مسبوق. فهي تعتبر دولة رائدة في إنتاج المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب الاستوائية مرتفعة الجودة. أما قطاع المحروقات فقد حدث توسع وتقدم فيه بشكل كبير منذ عام 1980، بحيث أصبحت ماليزيا من الدول المهمة المصدرة للنفط (3668 مليون برميل كاحتياطي عام 2014) والغاز الطبيعي (2611 مليار $م^3$ كاحتياطي عام 2014) **(OPEC, 2015, p22 , p94)**، أما الاستثمارات الأجنبية فقد ركزت على التصنيع ومعظم الاستثمارات الأجنبية قادمة من اليابان والولايات المتحدة **(تودارو، 2006، ص692)**.

لقد تعرض الاقتصاد الماليزي لظروف غير مواتية في النصف الأول من عقد الثمانينيات الناجمة عن الركود العالمي وانخفاض سعر النفط والذي كان أحد العوامل التي بنت عليه ماليزيا طموحها بما توقعته من إيرادات نفطية عالية، فاختارت ماليزيا الشروع في إنشاء صناعة ثقيلة تمتلكها الدولة كقاعدة انطلاق إلى مستويات أعلى من النمو، وبزيادة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى 40٪ من الناتج الوطني الإجمالي. فأحدث بذلك ماليزيا دفعة جديدة لتقوية قطاعها العام الذي أصبح يمتلك قاعدة صناعية كبيرة واستثمارات هائلة في إطار برنامجها الطموح الهادف إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الماليزي **(الربيعي، 2004، ص240)**.

أ- السياسات الإنمائية: اتبعت ماليزيا مجموعة من الخطط الإنمائية المدروسة في تنميتها الاقتصادية، حيث كان من بين أهدافها العناية بالصناعة وإنمائها لكي تحقق تنوعا في الإنتاج، والتي مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية، والتي اختصت بدورها بالتخطيط لفترة مستقبلية فيما عرف برؤية 2020، والتي تؤكد على التزام الحكومة بالمضي قدما في النمو الاقتصادي وبأن تتحول ماليزيا مع حلول 2020 إلى دولة متقدمة على كافة الأصعدة، وأهم هذه السياسات ما يلي:

- **الخطة الماليزية الأولى (1966-1970):** اشتمل إطارها الاقتصادي على التنمية الاقتصادية، والتوسع الاقتصادي وتنويعه. أما استراتيجيات التصنيع لهذه الخطة، فاستهدفت إحلال الواردات، والتنمية الصناعية، والتدريب والبحوث التي تتعلق بالتصنيع، ومشاركة البوميبوترا[i] في التنمية الصناعية، بالإضافة إلى أهداف وطنية أخرى ركزت على تحقيق الوحدة الوطنية وتحسين معيشة الماليزيين...الخ.

- **خطة المنظور الأول (1970-1990):** لقد تم الاعتماد على سياسة اقتصادية جديدة (1971-1990)، تحرص على توسيع الاقتصاد وتنويعه لتحقيق التوازن الاقتصادي، أما استراتيجية التصنيع لهذا المنظور الأول، استهدفت الانتقال من إحلال الواردات إلى الاعتماد على التصدير، والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة، وقد تفرعت عن هذا المنظور الخطط التالية:

- **الخطة الماليزية الثانية (1971-1975):** إن الإطار الاقتصادي لهذه الخطة يستند إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، إلى جانب تنمية صناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الاقتصادية التقليدية والهدف الاستراتيجي هو تشجيع الصادرات، وزيادة الإنتاجية والدخل، وتعزيز دور الدولة في القطاع الخاص.

- **الخطة الماليزية الثالثة (1976-1980):** تهدف هذه الخطة إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي السريع والتوسع في التنمية الصناعية، وتخفيض معدل الفقر، أما استراتيجية التصنيع لهذه الخطة، فتوخت تعزيز دور القطاع الصناعي والزراعي، وتعظيم فوائد النمو الاقتصادي.

- **الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985):** صمم الإطار الاقتصادي لهذه الخطة على أساس التنمية الصناعية والترويج للصناعات الثقيلة، والتوسع الاقتصادي وتنوعه، أما الهدف الاستراتيجي، فاشتمل على توسيع القاعدة الصناعية وتنويعها، والترويج للصناعات الثقيلة، وتشجيع الصناعات التصديرية للخارج، والتوسع في السوق المحلية.

- **الخطة الماليزية الرابعة (1986-1990):** هدفت إلى تحقيق التنمية الصناعية، والنمو الاقتصادي السريع، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، أما استراتيجية هذه الخطة فتمثلت في زيادة دور القطاع الخاص، وتعبئة الموارد المحلية، وتحفيز التنمية الصناعية، والتركيز على البحوث والتطوير **(ناصر، 2010، ص231-232).**

ب- سياسة التنمية القومية: لقد بادر مهاتير محمد[ii] بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1990 باستحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت" بسياسة التنمية القومية"، والتي كانت بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة. وجاءت هذه السياسة خلال افتتاح مهاتير محمد لاجتماع المجلس التجاري الماليزي في 28 فبراير 1991، والذي كان تحت شعار رؤية 2020 "Vision 2020"، والتي كانت تهدف إلى الانتقال

[i] . البوميبوترا هم أبناء الأرض من قومية ملايوية، والسكان المحليين بولايتي صباح (Sabah) وسراواك (Srawak).

[ii] . مهاتير محمد: رئيس الوزراء الأسبق، وصانع نهضة ماليزيا الحديثة.

بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020، وفي هذا الشأن قدم مهاتير استراتيجية التنمية في ماليزيا والتي حدد عناصرها في أربع وهي:

– القومية الماليزية التي ترتكز على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع حتى يكون الجميع واعين بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي،

– تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ويسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقاً للاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا،

– الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية،

– التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة حسبه تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط دون انسحابها من النشاط العام، كما تدعى أيضا بالدولة التنموية Developmental" State " والتي تضطلع بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.

وأهم ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي في الفترة المهاتيرية، التوسع الكبير الذي وقع في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية حوالي 54٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وهو ما يعكس درجة الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46٪ من هذه المشاريع (**إسماعيل، 2014، ص130**).

مما سبق يمكن القول بأن التحول الاقتصادي في ماليزيا مر بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، المرحلة الأولى 1957– 1969، والتي كانت تعتمد أساساً على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تعتبر أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية، المرحلة الثانية 1970– 1990، حيث بدأ التصنيع وبدأت السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا. المرحلة الثالثة من 1990 وما بعدها، وهي الحقبة من الزمن لرؤية الماليزيين حتى 2020 والتي تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما في 2020، وستستمر هذه المرحلة من النمو في الاعتماد الأساسي على التصنيع.

2– بيانات اقتصادية حول ماليزيا: يحتوي الجدول الموالي على بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تخص دولة ماليزيا.

الجدول (3-7): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لماليزيا

الناتج المحلي الإجمالي	835.0 مليار (RM)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	٪6.0
نصيب الفرد من الدخل	34123 RM (10426 دولار)
معدل التضخم	٪3.2
القوى العاملة	14.0 مليون شخص
بطالة	٪2.9
أهم المنتجات المصدرة	– المنتجات الكهربائية والإلكترونية – المنتجات النفطية – الغاز الطبيعي المسال (35399.6 مليون $م^3$ في عام 2014) – المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية – زيت النخيل – النفط الخام (282 ألف برميل/يوم في عام 2014)
أسواق التصدير الرئيسية	سنغافورة ، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، تايلاند
العملة	رينجت ماليزي رمزها RM / 1RM=100Sen

Source: MALAYSIAN INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY (MIDA), 2015. From: http://www.mida.gov.my/home/facts-and-figures/posts/(02/08/2015, 17:15).
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, p52, p100. From: www.opec.org Consulted: (31/08/2015, 11:52).

ثانياً. واقع الصناعة في ماليزيا: قبل دراسة الواقع الحالي للصناعة الماليزية نلقي نظرة على السياسات الصناعية السابقة والتي اتبعتها ماليزيا في تجربتها الصناعية.

1- مراحل الصناعة الماليزية: لقد مرت مرحلة التصنيع في ماليزيا بعدة مراحل وهي:

أ- مرحلة صناعة إحلال الواردات: لقد تم تطبيق سياسة إحلال الواردات في بداية الستينيات، حيث قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة وهي تتمثل في الصناعات الغذائية، صناعة الكيمائيات، التبغ، مواد البناء، البلاستيك والطباعة. وبدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك المجالات تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في سنة 1968.

ب- مرحلة الصناعات التصديرية: لقد وقع في هذه المرحلة تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وتم تطبيق هذه السياسة مع مطلع السبعينات، حيث قامت الحكومة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالدخول في مجال الإلكترونيات وكذا صناعة النسيج وذلك عن طريق توفير اليد العاملة الرخيصة، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية، إنشاء مناطق حرة وحوافز ضريبية. كما تم التركيز خلال هذه المرحلة كذلك على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية التي تمتلكها ماليزيا كزيت النخيل والمطاط والأخشاب.

ج- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمد على الموارد الماليزية: لقد بدأت هذه المرحلة مع مطلع الثمانينات، حيث أن الحكومة شجعت على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية التي تحوزها ماليزيا،

ثم توجهت إلى التصنيع الثقيل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم قامت بالتوسع في صناعة الإسمنت والحديد والصلب، وتتمتع الصناعات الوطنية خلال هذه الفترة بالحماية الحكومية وكذا دخول الدولة في مشاريع كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية الحيوية.

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: لقد بدأت هذه المرحلة في التسعينيات، حيث شجعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة استخدام رأس المال والمتضمنة للمهارة والقيمة المضافة العالية، وذلك من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية.

وتتميز ماليزيا بتبني خطة عامة للتطوير مدتها 10 سنوات تقوم على التركيز على صناعات معينة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رأس المال ومدفوعة بالمعرفة، والتي تنتج سلعًا وسيطة لتقليل المستورد منها. والاهتمام بقطاع تقنية المعلومات وقطاع البتروكيماويات والصيدلة والخدمات المساعدة والبحوث والتطوير والتصميم الفني للمنتجات والتسويق والإمدادات والتوزيع والتشغيل (**بشير، 2003**).

2- القطاع الصناعي في ماليزيا: حققت ماليزيا خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، فقد أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها الوطني من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، كما حققت تقدما ملحوظا في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية. وقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، وبدت مظاهر التقدم جلية من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية.

لقد شهدت الصناعة الماليزية تقدما بخطى حثيثة، فهي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وأهم الصناعات الموجودة بها نجد صهر القصدير، وتصنيع المطاط، نشر الخشب وطحن الكوبرا وعمل الخزف والاسمنت والأثاث وتحوز البلاد على مصانع للمنسوجات ومعامل للكيمياويات والأسمدة والصابون (**فضلي، د.ت، ص163**).

عرفت ماليزيا مستوى عال من الاستثمارات خلال عام 2014 مع اعتماد استثمارات مباشرة جديدة، وصلت إلى 235.9 مليار رينغت مقابل 219.4 مليار رينغت في عام 2013، وكانت تلك الاستثمارات المعتمدة في قطاع التصنيع (الصناعات التحويلية)، الخدمات والقطاع الأولي، تجاوز الأداء الاستثماري في البلاد في عام 2014 متوسط معدل الاستثمار المستهدف السنوي 148 مليار رينغت المسطر في إطار خطة ماليزيا العاشرة.

الجدول (3-8): المشاريع المعتمدة من قبل الصناعة الرئيسية لسنة 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصنـــــاعة	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي	رأس مال الاستثمار الإجمالي المقترح
المنتجات البترولية	11255.30	4726.54	15981.84
المنتجات الإلكترونية والكهربائية	724.64	10422.55	11147.19
صنع منتجات المعادن المشكلة	1420.60	793.65	2214.25
غير المعدنية المنتجات المعدنية	2149.38	1299.52	3448.90
الآلات والمعدات	1758.30	720.55	2478.85
المنتجات المعدنية الأساسية	1974.85	7969.13	9943.98
المنتجات البلاستيكية	755.23	129.21	884.44

1 $ US = 3.50 RM

Source: MALAYSIAN INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY (MIDA) , 2015. From: http://www.mida.gov.my/home/facts-and-figures/posts/(02/08/2015, 17:15).

إن إجمالي الاستثمارات المعتمدة في التصنيع هي في الأساس منتجات بترولية تشتمل على البتروكيماويات (16.0 مليار رج)، المنتجات الإلكترونية والكهربائية (11.1 مليار رج)، الكيماويات والمنتجات الكيميائية (10.8 مليار رج)، منتجات المعادن الأساسية (9.9 مليار رج)، تجهيزات النقل (5.6 مليار رج)، المنتجات غير المعدنية (3.4 مليار رج)، الصناعات الغذائية (2.8 مليار رج)، وتجهيزات وآلات (2.5 مليار رج)، كل هذه الصناعات باستثناء تجهيزات النقل والصناعات الغذائية، سجلت مستويات عالية للاستثمار في 2014 مقارنة بعام 2013.

واصل قطاع التصنيع (الصناعات التحويلية) الماليزي رسم حصة كبيرة من الاستثمارات في سنة 2014، بارتفاع بلغ 38٪ من إجمالي الاستثمارات المعتمدة في 2013. فالمشاريع الجديدة استأثرت 60.5٪ من إجمالي المشاريع الصناعية المعتمدة، باستثمارات بلغت 43.5 مليار رج في 450 مشروع، وهذا يسلط الضوء على أن ماليزيا لا تزال تشكل المكان المفضل للأنشطة التصنيع عالية القيمة المضافة، كما استمرت أيضا الشركات الموجودة في ماليزيا توسيع وتنويع عملياتها، مما يعكس الثقة السائدة في بيئة الاستثمار في البلاد. وقد تمت الموافقة على ما مجموعه 361 مشاريع التوسعة / التنويع باستثمارات تبلغ 28.4 مليار رج دولار في 2014، وهو ما يمثل 39.5٪ من إجمالي الاستثمارات المعتمدة)**(MIDA, 2015, P.2)**[i] .

إن المشاريع جديدة في عام 2014 جلبت عددا من المشاريع المعتمدة للصناعة التحويلية خلال فترة الخمس سنوات من عام 2010 2014 بلغ 4158، منها 3203 أو 77٪ وقد تم تنفيذها حتى الآن، وبلغ

[i] . MEDIA RELEASE: Investors Confidence Remains High(L'investissement reste élevé de confiance), Available At: http://www.mida.gov.my/home/industries/posts consulted 02/08/2015, 26/02/2015, 20:58)

إجمالي رأسمال الاستثمار في هذه المشاريع 172.9 مليار رج، و777 مشروع المتبقية إما في اكتساب الموقع أو في مراحل التخطيط النشطة، أغلبية المشاريع المنفذة خلال فترة الخمس سنوات من 1010-2014 تغطي الصناعات مثل: المنتجات الإلكترونية والكهربائية، منتجات المعادن الأساسية، الكيماويات والمنتجات الكيميائية، تجهيزات النقل والصناعات الغذائية(MIDA, 2015, p3).

أما بالنسبة للعمالة في القطاع، فإن الانتقال القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية قد بدأ بالفعل مع الزيادة في نسبة العمل في أكثر المهن شدة، والتي سوف تشكل 84.4٪ من فرص العمل. والتي تضمن فرص عمل لـ11300 ماليزي بشهادات علمية وتقنية، مهندسين في الميكانيك والكيمياء، فضلا عن العلماء والباحثين، تزود مشاريع الصناعة التحويلية المعتمدة أيضا بـ48470 فرصة عمل للحرفيين المهرة، على وجه التحديد المشرفين صيانة المصنع، صناع الآلات، الميكانيكيين، موظفي تكنولوجيا المعلومات، كهربائيين. فإن فرص العمل المتاحة في إطار هذه الفئة توفر فرصا جيدة للشباب الماليزي مع المؤهلات المهنية (MIDA, 2015, P.2).

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الصناعة الماليزية: لقد اهتمت ماليزيا كثيرا بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له الأهمية والدور في تنمية الصناعات وكذا قطاعات معينة في ماليزيا، حيث تعد ماليزيا من الدول النامية الأكثر نجاحا في استخدام الحوافز وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة، حيث انتهجت الحكومة الماليزية سياسة التعديل المستمر لهيكل وطبيعة الحوافز، وذلك في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية، فمن خلال الحوافز و تقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقنيات استطاعت حكومة ماليزيا استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدراتها التنافسية، وشهد هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنيات والعناقيد الصناعية:

- ففي عام 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لفترة 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيماويات، صناعة الطبعة والنشر،
- في عام 1968 أدخلت تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، حيث شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين 2 إلى 10 سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمارات تراوحت بين 25٪ إلى 40٪ من تكلفة رأس المال،
- في السبعينات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير. وتضمن ذلك إنشاء 10 مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات والنسيج، بحيث شملت الحوافز والتأمينات لهذه المناطق خدمات البنية الأساسية المدعومة، وتسريع الإجراءات الجمركية، الإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات، والإعفاءات للمناطق الحرة من قوانين الملكية،

– في عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، وتحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمارات" كالتالي **(عبد العظيم، 2005)**:

– زيادة في نسبة حصص المستثمرين الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية؛

– إعفاءات ضريبية وحوافز مالية ومن أهمها تلك الحوافز الممنوحة لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذا تدريب العمالة المحلية، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات لتشجيعهم على التوطن في ماليزيا؛

– توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، بالإضافة إلى إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية؛

– إنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لتكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع طلبات المستثمرين الأجانب؛

– وعام 1990 واستجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، كما تم توسيع الحوافز الضريبة لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يخص الإمداد والتنسيق والإدارة؛

– وفي عام 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيمها وتوجيها وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية؛

– وفي عام 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسة بمقدار الاستثمار؛

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان له آثارا إيجابية على استخدام الموارد المحلية وعلى المؤسسات والصناعات والقوى العاملة المحلية وكذا على البيئة الطبيعية في ماليزيا؛

– وفي عام 1997 وقعت أزمة مالية في دول جنوب شرق آسيا، صاحبها تهريب لرؤوس الأموال من تلك الدول، وانخفاض معدلات النمو وإتباع سياسات مالية ونقدية متشددة الأمر الذي نجم عنه إلى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة، وانخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل الوطني للاقتصاد الماليزي. وتعتبر ماليزيا من أقل الدول تأثرا بالأزمة، فهي لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية، فقد قامت بتبني سياسات مالية ونقدية توسعية، بالإضافة إلى فرضها قيود على تحركات رؤوس الأموال بعد أن كان حسابها المالي والرأسمالي محررا؛

– وفي سبتمبر من عام 2003 تم تقييم الاقتصاد الماليزي وفقا لتقرير مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)**، وفقا لهذا التقرير استعادت ماليزيا ثقة المستثمر الأجنبي المباشر، حيث احتلت مكانها ضمن أكبر 25 دولة تحظى بثقة المستثمرين الأجانب على مستوى العالم، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل

النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي النسبي، إعادة هيكلة القطاع المالي، زيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية. فلقد اتخذت الحكومة الماليزية جملة من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الفترة (2000-2002) مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة، وحوافز لترويج صناعات الأغذية والآلات والمعدات، بالإضافة إلى ذلك فقد استمرت في تطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، كذلك قامت بمنح حوافز جديدة لتشجيع الصناعات الخاصة بالخدمات العامة والإمداد والنقل، و تعتبر صناعة الإلكترونيك وصناعة البلاستيك والكيماويات، والزجاج والأحجار من الصناعات التي عرفت استقرار في الأداء وتحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (**عبد العظيم، 2005**).

تستمر ماليزيا في جذب مستويات مشجعة من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التصنيع على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، بلغت الاستثمارات الأجنبية في مشاريع التصنيع المعتمدة 39.6 مليار رج أي 55.1٪ من إجمالي الاستثمارات المعتمدة خلال هذا العام. وتعتبر اليابان أكبر مستثمر أجنبي في قطاع التصنيع عام 2014 باستثمارات بلغت 10.9 مليار رج في 55 مشروع. تتبع بسنغافورة (7.8 مليار رج في 121 مشروع)، الصين (4.8 مليار رج في 24 مشروع)، ألمانيا (4.4 مليار رج في 13 مشروع)، وجمهورية كوريا (1.5 مليار رج في 11 مشروع)، استأثرت الدول الخمس السابقة على 74.2٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المعتمدة في عام 2014 (**MIDA, 2015, p2**).

4- مناخ الأعمال في ماليزيا: يمكن التعرف على مناخ الاستثمار في ماليزيا بدراسة مؤشر بيئة الأعمال كما يلي:

أ- مؤشر بيئة الأعمال: تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، ويتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 10 مؤشرات منتقاة وهي: بدأ الأعمال (النشاط التجاري)، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، تنفيذ العقود، تسوية حالات الإعسار، دفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود.

ويوضح الشكل الموالي ترتيب دولة ماليزيا مقارنة ببعض الاقتصاديات حسب مؤشر بيئة الأعمال.

الشكل (3-2): ترتيب ماليزيا والاقتصاديات المقارنة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2015

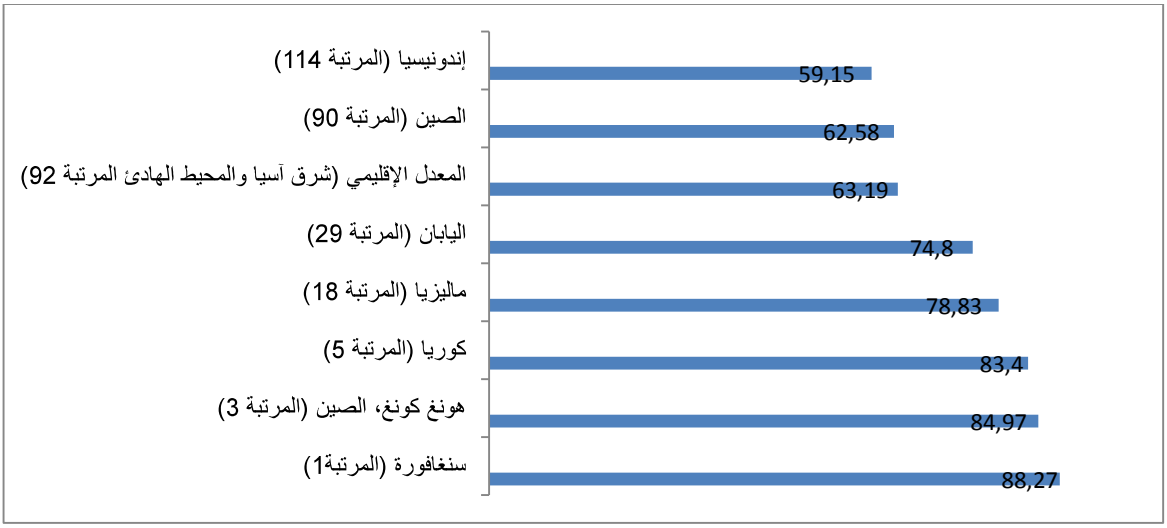

ملاحظة: مقياس هذا المؤشر من 0 إلى 100، حيث الصفر يمثل أسود أداء، والمائة هي الحدود.

Source: World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Malaysia, 12 TH Edition, 2015, p08. From: www.doingbusiness.org

الجدول (3-9): ترتيب ماليزيا حسب مجالات أداء الأعمال في عام 2014

المؤشرات	الترتيب
بدأ النشاط التجاري	12
تسوية حالات الإعسار	65
تنفيذ العقود	30
التجارة عبر الحدود	10
دفع الضرائب	31
حماية المستثمرين الأقلية	5
الحصول على الائتمان	19
تسجيل الملكية	74
توصيل الكهرباء	28
استخراج تراخيص البناء	39

Source: World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Malaysia, 12 TH Edition, 2015, p09. From: www.doingbusiness.org

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل الآتي:

الشكل (3-3): أداء ماليزيا في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2014

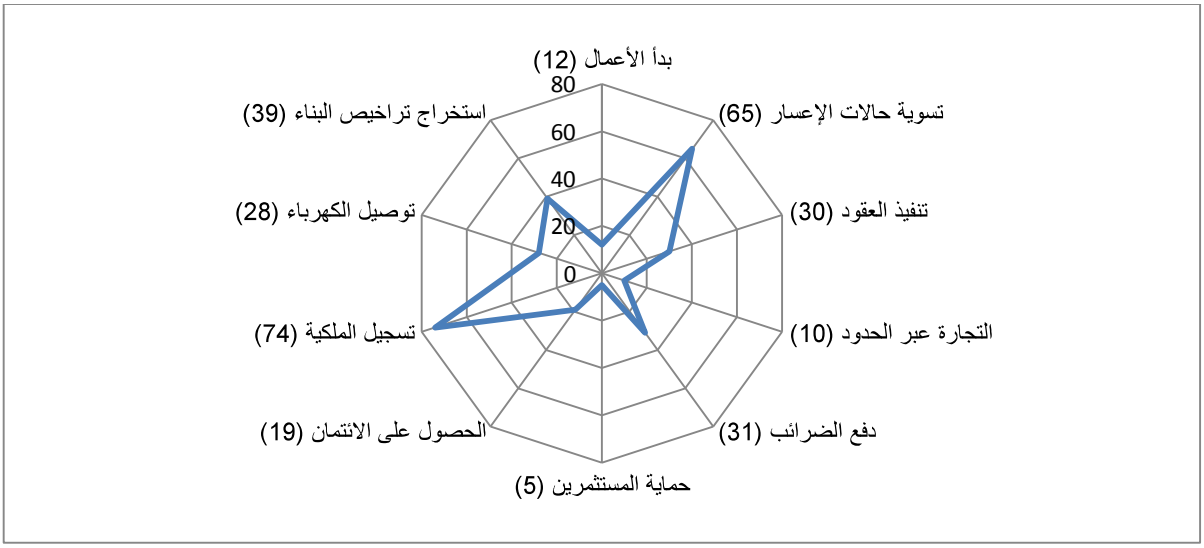

Source: World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Malaysia, 12 TH Edition, 2015, p09. From: www.doingbusiness.org

ب- المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال في ماليزيا: تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

مؤشر بدأ النشاط التجاري: تعد عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، ص 14)**.

	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من متوسط الدخل الوطني للفرد)
بدأ النشاط التجاري	03	06	7.5

Source: (WB, P11)

مؤشر تسوية حالات الإعسار: يسمى أيضا مؤشر "تصفية النشاط التجاري" فهو يركز على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه **(م ع ض إ، ص23)**.

	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من الممتلكات)	مؤشر صلابة إطار الإعسار (0-16)	معدل استرداد (سنت على الدولار)
تسوية حالات الإعسار	1.5	10.0	7.0	48.9

Source: (WB, P15)

مؤشر تنفيذ العقود: يقيس لنا هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية أو الإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة الواجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع الدعوى القضائية وحتى تحصيل الفعلي للدين لدى لشركات **(م ع ض إ ، ص22)**.

	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات
تنفيذ العقود	425.0	37.3	29

Source: (WB, P14)

مؤشر التجارة عبر الحدود: يركز هذا المؤشر على تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية وذلك بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة (**م ع ض إ، ص21**).

	الوثائق اللازمة لإتمام التصدير (العدد)	الوقت اللازم للتصدير (الأيام)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	وثائق اللازمة لإتمام الاستيراد (العدد)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (الأيام)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
التجارة عبر الحدود	4	11.0	425.0	4	8.0	485.0

Source: (WB, P14)

مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها، وذلك من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويضم بدوره ثلاثة مؤشرات فرعية (**م ع ض إ، ص20**).

	المدفوعات (العدد سنويا)	الوقت (ساعة سنويا)
دفع الضرائب	**13.0**	**133.0**

Source: (WB, P13)

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية (م ع ض إ، ص19).

	مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)	مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0-10)	مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين الأقلية (0-10)
حماية المستثمرين الأقلية	8.7	6.2	7.4

Source: (WB, P13)

مؤشر الحصول على الائتمان: يعد الائتمان المصرفي من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية. ويقيس هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، حيث يقيس المؤشر الفرعي الأول الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، أما الثاني فيقيس القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات

الائتمانية. أما الثالث فيوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المسدد في السنوات الخمس الماضية، أما الرابع والأخير فيوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المسدد في السنوات الخمس الماضية (**م ع ض إ ، ص18**).

	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0–12)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0–8)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (٪ من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية(٪ من عدد السكان الراشدين)
الحصول على الائتمان	7	7	52.9	77.2

Source: (WB, P13)

مؤشر تسجيل الملكية: يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية التسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية (م ع ض إ، ص17).

	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من العقار)
تسجيل الملكية	8.0	13.5	3.3

Source: (WB, P12)

مؤشر توصيل الكهرباء: تعتبر خدمة توصيل الكهرباء من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها، ويتضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء (**م ع ض إ، ص16**).

	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من متوسط الدخل الوطني للفرد)
توصيل الكهرباء	5.0	32.0	49.1

Source: (WB, P12)

مؤشر استخراج تراخيص البناء: يقيس هذا المؤشر مدى مرونة استخراج تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم (**م ع ض إ، ص15**).

	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (٪ من متوسط الدخل الوطني للفرد)
استخراج تراخيص البناء	13.0	105.0	1.3

Source: (WB, P11)

ونخلص إلى القول أن نجاح التجربة الصناعية الماليزية مثّل أساسًا لتطور الاقتصاد الماليزي ونهضته جماعيا وانعكاسه على مستوى دخل الفرد.

ثالثاً. الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا: تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة

كي تنهض من التخلف والجمود، ويمكن تلخيص الدروس المستفادة من هذه التجربة في النقاط التالية(**الصاوي، 2010، ص7**):

– يجب الاستفادة من تجربتها في التصنيع باعتبارها تجربة ناجحة نفذت في إطار رؤية واستراتيجية وسياسات متناغمة وغير متعارضة،

– الاستفادة من خبرتها ونجاحها في جذب الاستثمارات الأجنبية،

– الاستفادة من تجربتها في إدارة الأزمات وخططها وبرامجها بعيدة الأجل،

– الاستفادة من خطواتها ومراحل تنفيذ برامج الإصلاح والتدرج في عملية الخصخصة في مختلف القطاعات في آن واحد،

– الاستفادة من تجربتها في رؤية مستقبلها وتحديد أهدافها للوصول إليها وذلك عن طريق الخطط طويلة المدى، وهو الأمر الذي يجعل مسارها وجهودها محددة الاتجاه وبخطوات محسوبة ومترابطة،

– الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره،

– في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم،

– الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي،

– التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها،

– الاهتمام بالتعليم الجامعي وتوظيفه لخدمة الاقتصاد الماليزي، حيث يعمل التعليم الجامعي على سد حاجات البلاد من قوة العمل الماهرة، حيث تعد ماليزيا مركزا إقليميا لطلاب الدراسات العليا، خاصة من الدول النامية،

– الربط بين التعليم والأنشطة البحثية من خلال تأسيس مراكز الأبحاث بالجامعات والمصانع من أجل استخدام الأنشطة البحثية لأغراض تجارية،

ونخلص إلى القول بأن ماليزيا لم تكن لتنجح لولا وجود خطط وطنية واضحة تستفيد من الظروف الاقتصادية المحيطة معتمدة على ذاتها، ووجود قيادات تنموية منضبطة وملتزمة بأحكام القانون لا تسمح بأية امتيازات أو احتكارات لأصحاب الجاه والمال وإقامة صلات وثيقة بين مؤسسات التعليم العالي بشكل عام ومؤسسات البحث العلمي والتطوير بشكل خاص وتوجيه برامج التعليم والتدريب ونشاطات البحث والتطوير لخدمة الاقتصاد ووجود عمالة وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلا عاليا وموجها لخدمة الأهداف التنموية.

المطلب الثاني: التجربة الأندونيسية

تعتبر تجربة اندونيسيا من أهم التجارب في مجال استثمار العوائد النفطية وتوجيهها إلى القطاعات المنتجة كقطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي، والتي يمكن للجزائر أن تستقي منها الكثير من الفوائد بهدف إخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد منتج ومتنوع.

أولاً. التعريف بدولة اندونيسيا: إن اندونيسيا هي مجموعة من الجزر وليس رقعة متصلة بالأرض، فهي عبارة عن أرخبيل، بعضها صغير حيث لا يزيد عن بضعة أميال ولكن بعض جزرها مثل بورنيو العظيمة تعتبر من حيث الاتساع ثالثة جزر العالم. ويغمر شواطئ هذه الجزر المحيط الهادي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، وأقرب البلدان إليها هي سنغافورة الملايو من الشمال، والفلبين من الشمال الشرقي لها، واستراليا إلى الجنوب الشرقي (**سميث، 1962، ص18**)، يتكون هذا الأرخبيل وهو الأكبر في العالم من حوالي 17508 جزيرة.

يبلغ تعداد سكانها أكثر من 249 مليون نسمة، وهي رابع دولة من حيث عدد السكان في العالم وأول بلد غالبية سكانه من المسلمين، بل هي أيضا الديمقراطية الثالثة في عدد السكان، وإجراء الانتخابات في عام 2014 عن طريق الاقتراع العام المباشر كان للتأكيد على استمرارية عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت في سنوات 1990. وتعتبر دولة متعددة الأعراق، إذ تتألف مما يزيد عن 100 مجموعة عرقية، يمثل الجاويون 45٪، فيما يمثل السودانيون 14٪، فرغم هذا التنوع العرقي والديني الكبير إلا أن هناك توافق وتعايش بين أبناء المجتمع الاندونيسي المتنوع، وقد تحصلت اندونيسيا على استقلالها سنة 1940.

الجدول (3-10): بيانات عامة عن اندونيسيا

الاسم الرسمي	اندونيسيا
العاصمة	جاكرتا
الهيكل السياسي	تتكون أندونيسيا من 33 مقاطعة (2منها دوائر خاصة وواحدة لمنطقة العاصمة). المقاطعات تتألف من مراكز التي تتألف من نقاط وبلديات.
نظام الحكم	جمهورية مع وجود مجلس تشريعي ورئيس منتخب
رئيس الدولة	وسوسيلو بانبانغ يودهونو (2004-2009) و (2009-2014)
المجموعات العرقية الأساسية	الجاويون، الساندان، المادوريون...
اللغات الأساسية	باهاسا اندونيسيا(اللغة الرسمية) ولغات أخرى: الجاوية، العربية، الإنجليزية واللغة الهولندية.
الأديان الرئيسية	الإسلام، البروتيستانية، الكاثوليكية، الهندوسية، البوذية، الكونفوشيوسية
عدد السكان	249.86 مليون نسمة
المساحة	1.9 مليون كم^2(مساحة اليابسة الإجمالية)
المناخ	استوائي

المصدر: صحيفة الشعب اليومية، 2013/10/02، الموقع: arabic.people.com.cn الإطلاع (2015/08/12).

-ar.wikipedia.org/wiki/إندونيسيا

- World Bank Group , 2015, p06.

ثانياً. موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الإندونيسي: قبل أن نتناول قطاع الصناعة الإندونيسي، نلقي نظرة على اقتصادها الوطني وأهم مؤشراته.

1- نظرة على الاقتصاد الإندونيسي: إن الاقتصاد الإندونيسي تحول من اقتصاد زراعي خلال ستينيات القرن العشرين إلى اقتصاد صناعي في بداية التسعينيات إلى اقتصاد صناعي خدماتي منذ بداية الألفية الثالثة، الأمر الذي جعل منها رابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر اقتصاد في العالم.

ويعتبر البترول أهم ثروة معدنية، وهو من أكبر موارد دخل إندونيسيا، حيث أنه واحد من أهم الصادرات الإندونيسية، ولقد واجهت البلاد بعض الصعوبات في بداية الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول، ولكن الحكومة استطاعت أن تنجح في إدارة وتنويع اقتصادها وأن تجذب التصنيع ليتجه إلى خلق مناخ اقتصادي مستقر ومتوازن.

تعتبر إندونيسيا البلد الوحيد العضو في منظمة أوبك من جنوب شرق آسيا، حيث انضمت في عضوية منظمة أوبك منذ عام 1962 حتى انسحابها في عام 2008 **(أوبك، 2015، ص32)**.

بدأت الحكومة في منتصف الثمانينات بإلغاء بعض القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي. وكانت هذه الخطوات موجهة أساسا وبطريقة غير مباشرة إلى القطاعات التمويلية والخارجية والتي صممت لتدفع بالنمو المستمر للصادرات غير البترولية ولتذهب بعيدا عن قيود إحلال الواردات، ولقد تمخضت هذه السياسات عن زيادة قدرها 11٪ في الاستثمار الأجنبي الخاص عن العقد الماضي. كما أدت إلى زيادة في الصادرات غير البترولية بحيث ارتفعت عوائدها في المستوى الحالي لتصل إلى 74٪ من إجمالي صادرات البلاد **(تودارو، 2006، ص692)**.

بلغ إجمالي الناتج المحلي لإندونيسيا أكثر من 860 مليار دولار (خامس ناتج محلي إجمالي في آسيا)، يتوزع هذا الناتج على قطاع الصناعة، الخدمات والقطاع الأولي بنسب مساهمة بلغت 48٪، 37٪، و15٪ على التوالي. وحيث جاءت إندونيسيا في المرتبة الخامسة بين الدول الآسيوية من حيث خلق الثروات. ويستمد البلد ثرواته أولا من الموارد الطبيعية المهمة من النفط الخام (3693 مليون برميل كاحتياطي عام 2014)، الغاز الطبيعي (2908 مليار م^3 كاحتياطي عام 2014) **(OPEC, 2015, P.22,94)**، الخشب، الفحم، القصدير، النحاس والذهب، واندونيسيا هي أيضا واحدة من الدول النفطية القليلة التي أحسنت استعمال عائداتها النفطية لتمويل سياسة دعم الزراعة والمشاريع الصناعية. فهي الآن تتمتع بهيكل إنتاجي متنوع، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية الرئيسية التي تحوز عليها وهي زيت النخيل والمطاط والورق (تعتبر ثاني أكبر منتج لهذه المواد)، بالإضافة إلى الأرز والشاي والقهوة والتوابل، حيث يضمن إنتاج الأرز الاكتفاء الذاتي للبلاد.

سجلت اندونيسيا منذ عام 2010، وفي كثير من الأحيان معدل نمو أكثر من 6٪، وهو ما جعلها تأتي على رأس رابطة أمم جنوب شرق آسيا الشرقية "الآسيان–6" (ASEAN-6)، هذه الأخيرة التي تضم كل من (اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفليبين، تايلاند وبروناي)، وتحتل المرتبة 2 بعد الصين في مجموعة العشرين (G20)، وهو مدفوع إلى حد كبير بالاستهلاك المحلي والاستثمار، وتحفزه التدابير المالية مثل مواجهة التقلبات الدورية النقدية، فقد أبدى النمو الاندونيسي مرونة قوية، بعد أن اقتصر على 4.5٪ في ختام الأزمة المالية، وقد عاد بالفعل إلى مستويات عالية في عام 2010، وذلك على الرغم من العديد من الصدمات الخارجية (تسونامي والمطر، والانفجارات البركانية). تتقارب وتتلاقى اليوم التحليلات حول إمكانات النمو في اندونيسيا في السنوات المقبلة، وهي مدعومة بالطلب القوي على المواد الخام في البلاد (الزراعة والطاقة والمعادن)، ومن الإقبال المتزايد من الطبقة الوسطى التي تزيد 7 ملايين شخص سنويا، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي للأرخبيل، في المفترق بين بلدان جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا**(AFD, 2013/2015, P.3)** .

الجدول (3–11): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لاندونيسيا

الناتج المحلي الإجمالي	أكثر من 860 مليار دولار
نمو الناتج المحلي الإجمالي	5٪
معدل التضخم	6.4٪
بطالة	6.1٪
أهم المنتجات المصدرة	- المنتجات النفطية، - الغاز الطبيعي (32144 مليون م^3 عام 2014)، - زيت النخيل، - النفط الخام(257 ألف برميل/يوم عام 2014).
أسواق التصدير الرئيسية	اليابان، الصين، سنغافورة، الإتحاد الأوروبي...
العملة	روبية اندونيسية

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2014، ص55.

- Agence Française de Développement (AFD), Indonésie cadre d'intervention pays 2013-2015, CIP 2013-2015, from : www.afd.fr consulted 10/08/2015.
- OPEC, op.cit, p52, p100.

لقد حافظت اندونيسيا في عام 2009 –فترة الأزمة المالية العالمية – على النمو الإيجابي لاقتصادها، في الوقت الذي واجهت فيه الكثير من الدول الأخرى ركودا عميقا، حيث أن سرعة النمو التي سجلت في اندونيسيا قبل أزمة عام 2008 لم تسبب لا اختلالات في المالية الكلية، ولا فقاعة الائتمان، فخلال هذه الفترة، حقق الحساب الجاري فائضا، وهو ما يرجع إلى المستويات المرتفعة لأسعار المواد الأولية، والذي يضاف إلى

حساب رأس المال لتوليد احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، وذلك ما أدى إلى تعزيز كبير جدا للتمويل الخارجي للنمو الإندونيسي، حيث تم تخفيض الدين الخارجي من 60٪ إلى 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عشر سنوات **(Bellocq, Zlotowski, p247)**.

2- الاستثمار في اندونيسيا: هناك متغيرات كثيرة تعتبر بمثابة مؤشرات لجذب الاستثمار إلى اندونيسيا، وكلها تشهد على وضع مالي قوي في البلاد، كارتفاع قيمة الروبية، وتجديد الاحتياطيات، وانخفاض نسب الدين (حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والعجز الحكومي (أقل من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي رحبت به وكالات التصنيف والمستثمرين الأجانب، على الرغم من خطر ارتفاع درجة الحرارة وتعرض البلاد لتدفقات رأس المال المفاجئة. فلقد أصبحت إندونيسيا في غضون سنوات قليلة، وعلى الرغم من الإدراج الدولي أقل من جيرانها، الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي وصل مؤخرا إلى مستويات قياسية، بسبب كل من الأجور المنخفضة وتطور الطبقة الوسطى**(AFD, 2013/2015, p03)** .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في اندونيسيا في ديناميكية مستمرة، حيث بلغت حصة الأسهم من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نقطة لها في السنوات الماضية في عام 2009، ب20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو العام الأكثر سوادا في الأزمة الاقتصادية العالمية، في عام 2010، ومع ذلك، فقد ظلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مما كانت عليه في معظم اقتصاديات الآسيان الأخرى (40٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند و62٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام)، مما يشير إلى أن إندونيسيا لديها الكثير من الفسحة لتطوير الاستثمار، وعلاوة على ذلك، لا يتم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل موحد في الأرخبيل.

تهدف الحكومة الإندونيسية إلى أن يصبح اقتصادها المورد الرئيسي للمنتجات الغذائية في العالم، ليكون مركزا رئيسيا لتصنيع المنتجات الزراعية والسمكية والموارد الطبيعية، فضلا عن مركز الخدمات اللوجستية على مستوى العالم بحلول عام 2025 على أبعد تقدير، وذلك من خلال استفادتها من تدابير تحرير التجارة. وبالرغم من فقدان اندونيسيا التنافسية الذي كانت تتمتع به في بعض قطاعات التصدير التقليدية مثل المنسوجات والخشب، ولكنها أصبحت أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية في قطاعات أخرى مثل السيارات**(OCDE, 2012, p8)**.

بيئة الأعمال في اندونيسيا: حتى نتمكن من معرفة مناخ الاستثمار في إندونيسيا نقوم بدراسة مؤشر بيئة الأعمال، حيث تحتل إندونيسيا حسب هذا الأخير المرتبة 114 (من أصل 189 دولة) خلال عام 2015 مقابل المرتبة 117 عام 2014، أي تقدم البلد بثلاثة مراكز، والشكل الآتي يوضح ترتيبها مقارنة ببعض الاقتصاديات.

الشكل (3-4): ترتيب اندونيسيا والاقتصاديات المقارنة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2015

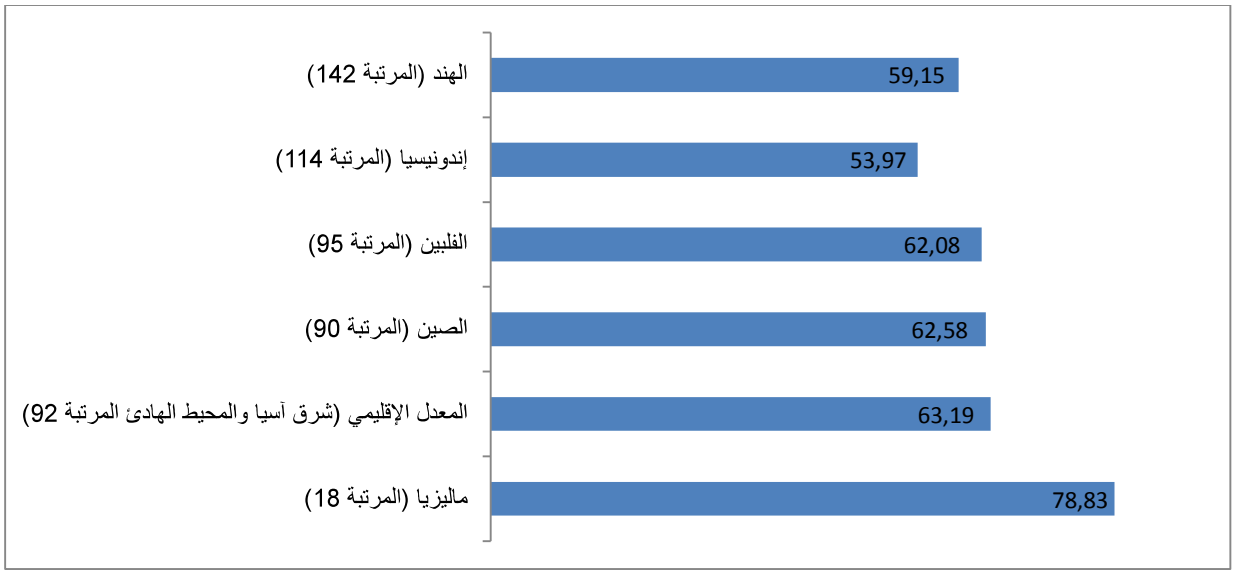

ملاحظة: مقياس هذا المؤشر من 0 إلى 100، حيث الصفر يمثل أسود أداء، والمائة هي الحدود.

Source: World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Indonesia, 12 TH Edition, 2015, p08. From: www.doingbusiness.org

من خلال الشكل السابق نجد أن ترتيب اندونيسيا يأتي ما قبل الأخير في هذه المجموعة (قبل الهند التي تحتل المرتبة 142)، حيث تتصدر هذه المجموعة دولة ماليزيا التي احتلت المرتبة 18 من أصل 189 دولة وبالتالي نجد أن اندونيسيا يلزمها الكثير من الإجراءات والتنظيمات لتحسين بيئة أعمالها حتى تحتل هي الأخرى مراتب متقدمة حسب هذا المؤشر، أما بالنسبة لأداء اندونيسيا في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر بيئة الأعمال، فإن الشكل الموالي يبين ترتيب الدولة حسب هذه المؤشرات كما يلي:

الشكل (3-5): أداء اندونيسيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2014

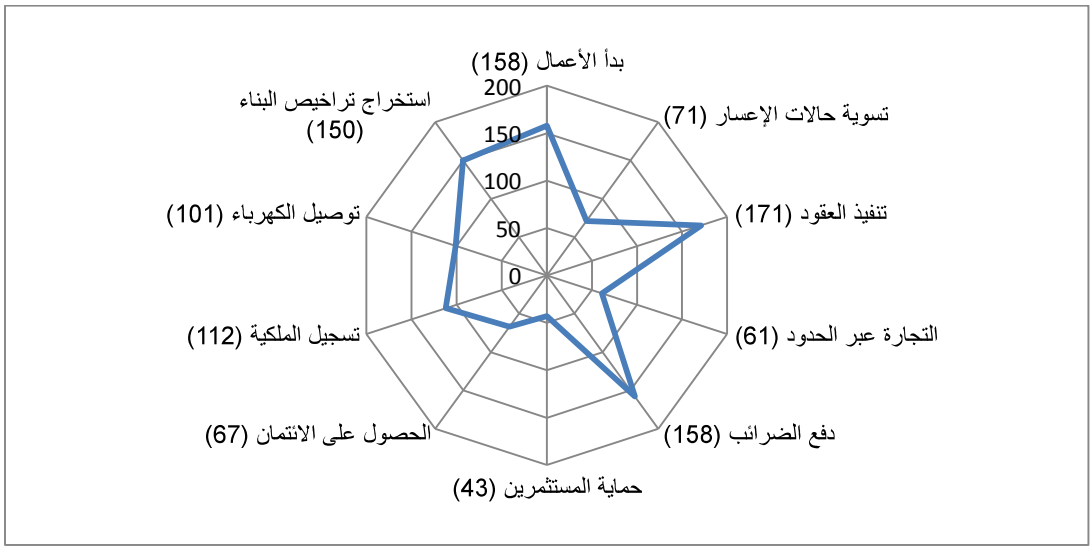

Source: World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Malaysia, 12 TH Edition, 2015, p09. From: www.doingbusiness.org

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه باستثناء مؤشر تسوية حالات الإعسار، التجارة عبر الحدود، حماية المستثمرين، مؤشر الحصول على الائتمان، تحتل اندونيسيا في باقي المؤشرات مراتب تتجاوز 100، وبالتالي ما يزال مناخ الأعمال للبلد متأخرا نوعا ما عن باقي اقتصاديات المقارنة. خاصة في مؤشر بدأ الأعمال حيث يتطلب هذا الأخير حوالي عشر إجراءات، و75.5 يوم أما تكلفته فتمثل 21.9٪ من متوسط الدخل الوطني للفرد. أما المؤشر الذي تحتل في ترتيب متقدم وهو حماية المستثمرين،

3-الصناعة الاندونيسية: على غرار العديد من البلدان النامية، اعتمدت اندونيسيا استراتيجية التصنيع السريع من خلال تشجيع الصناعات التي تستخدم تقنية بسيطة نسبيا وتكون كثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس الجاهزة،أو تلك القائمة على أساس الموارد، مثل المواد الغذائية والمشروبات. منذ عام 1967، نفذت حكومة اندونيسيا ست مراحل التصنيع، بأهداف، إنجازات، سياسات وتحديات مختلفة.

في فترة قصيرة نسبيا، منذ منتصف 1960 إلى قبل الأزمة الاقتصادية عام 1997، تحولت اندونيسيا من اقتصاد راكد يهيمن عليه القطاع الزراعي إلى اقتصاد تهيمن عليه صناعة تحويلية قوية مع صادراتها التي تقود عجلة النمو الاقتصادي المستدام. فقد شهدت حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة من 7.3 ٪ في عام 1967 إلى 26.2 ٪ في عام 2009 **(Wahyu et autres, 2014, P42)**. ويتضح التحول الهيكلي في إندونيسيا (1967-2009) في الشكل (3-6).

الشكل (3-6): حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1967-2009) (٪)

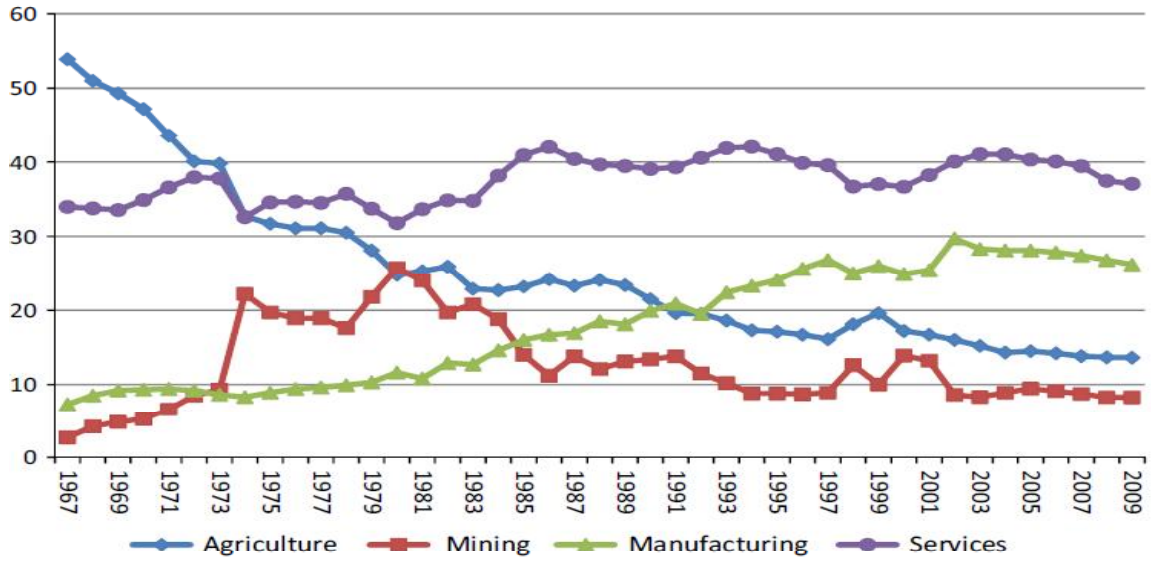

Source : Wahyu et autres, 2014, P43.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 1967 إلى غاية 2009، والتي بلغت أقصاها في سنة 2002 بنسبة مساهمة تقدر بـ30٪، في المقابل سجل قطاع الزراعة انخفاضا مستمرا من حوالي 55٪ سنة 1967 إلى حوالي 14٪ سنة

2009. فيما عرف قطاع التعدين تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث قدرت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لسنة 2009 حوالي 10٪. أما قطاع الصناعات فحصته في إجمالي الناتج المحلي تعد هي الأعلى مقارنة بباقي القطاعات، حيث تراوحت بين حوالي 31٪ و42٪ على مدار الفترة (1967-2009).

ويصف الجدول (3-12) توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصناعات الفرعية خلال مراحل التنمية الصناعية. أولا، ومنذ بدأت التنمية الصناعية في بدايات السبعينات، اثنين من الصناعات التحويلية استمرتا باستمرار حصتهما، وهما صناعة الأغذية والمشروبات، والصناعات الكيماوية، وبمتوسط حصة من القيمة المضافة في الفترة (1976-2009) 13.80٪ و10.86٪ على التوالي، اثنين من الصناعات التي كانت مهيمنة خلال المرحلة المبكرة من التصنيع ولكن مساهمتها انخفضت بشكل مطرد وهما صناعة التبغ وصناعة الغزل والنسيج. وفي المقابل، شهدت صناعات السيارات ومعدات النقل نمو كبير، حيث ارتفعت حصتها مجتمعة من 5.63 ٪ فقط في (1976-1981) إلى 4.13 ٪ في (2005-2009). ونفس الشيء بالنسبة لصناعة المنتجات الورقية، والتي زادت مساهمتها من 1.2 ٪ في (1976-1981) إلى 5.79 ٪ في (2005-2009).

تميل الصناعة التحويلية في اندونيسيا إلى التركز في مناطق معينة، مثل جاكرتا (عاصمة إندونيسيا) وعواصم المحافظات الرئيسية الأخرى، على سبيل المثال: سورابايا، باندونغ، سيمارانج، باليمبانج، ميدان وباتام. فتركز الصناعة حول عواصم المقاطعات الرئيسية هي عملية طبيعية لأن تلك المدن هي بمثابة مركز للنمو الاقتصادي، مع إمكانية الوصول إلى الأسواق والموارد الاقتصادية والبيروقراطية (**Wahyu et autres, 2014, P43**).

الجدول (3-12): مراحل التصنيع ومتوسط حصة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية للفترة (1976 -2009) (٪من إجمالي، باستثناء النفط والغاز)

الفترة والاستراتيجية						
	الطفرة النفطية (1976-1981)	انخفاض أسعار النفط (1982-1985)	انخفاض أسعار النفط (1982-1985)	الأزمة الاقتصادية والانتعاش (1997-2004)	الإنعاش والتنمية (2005-2009)	
الصناعات	النظر إلى الداخل	تكنولوجيا عالية	التكنولوجيا العالية والتطلع إلى الخارج	إحياء النظر إلى الداخل والتطلع إلى الخارج	الكتلة، النهج الإقليمي	متوسط الحصة (1976-2009)
الأغذية والمشروبات	15.93	13.18	12.39	12.90	16.31	13.80
التبغ	24.32	21.67	12.22	10.90	9.04	14.69
النسيج	11.43	9.79	11.26	8.88	6.08	9.79
الملابس	072	1.45	3.26	3.80	3.43	2.75
المنتجات الجلدية	0.94	0.78	2.20	2.76	1.80	1.88
المنتجات الخشبية	4.53	7.21	2.62	6.04	2.90	6.61
المنتجات الورقية	1.20	1.12	2.97	5.48	5.75	3.44
الطباعة والنشر وإعادة الإنتاج	1.11	1.20	1.44	1.41	1.14	1.30
المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	11.33	11.20	9.32	10.55	13.93	10.86
منتجات المطاط والبلاستيك	4.70	4.88	4.76	4.33	5.71	4.80
المعادن اللافلزية	6.53	5.12	3.67	3.91	4.01	4.45
المعادن الأساسية	2.83	7.02	8.19	4.26	3.95	5.56
المنتجات والمعدات المعدنية	2.59	3.24	3.93	2.53	2.71	3.10
آلات	1.44	1.43	1.21	1.91	1.82	1.53
معدات المهنيين	0.07	0.04	0.13	0.32	0.34	0.18
المعدات الكهربائية	3.66	3.97	3.79	7.10	5.46	4.81
السيارات ومعدات النقل	5.63	6.00	7.91	10.37	13.40	8.67
الأثاث وغيرها	0.41	0.43	1.41	2.47	2.22	1.49

Source : Wahyu et autres, 2014, P43.

يعتبر تزايد العائدات النقدية والتصنيع الموجه للتصدير والصناعات الخدمية، الدعامة الرئيسية لاقتصاد اندونيسيا. حيث سجلت الصناعة بشقيها في السنوات الأخيرة نموا سريعا مقارنة مع وتيرة نموها الاقتصادي ككل. تمثل الصناعة التحولية والاستخراجية معا في اندونيسيا 48٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل القطاع 13٪ من العمال(AFD, 2013/2015, P.3) .

ثالثاً. الدروس المستفادة من التجربة الاندونيسية: من خلال عرضنا للتجربة الأندونيسية نستخلص ما يلي:

– تعتبر إندونيسيا في عداد الدول الهامة على الصعيد الاقتصادي وكذا السياسي والثقافي في منطقة جنوب شرق آسيا، ويرجع ذلك إلى تجربتها في التنمية التي امتدت لأكثر من خمسين سنة والتي زخرت بالعديد من التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية.

– اندونيسيا هي أيضا واحدة من الدول النفطية القليلة التي أحسنت استعمال عائداتها النفطية لتمويل سياسة المشاريع الصناعية ودعم الزراعة.

– لم يشكل ارتفاع نسبة السكان في إندونيسيا عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية الإندونيسية بل بالعكس لعب الطلب المحلي المتزايد والسوق الإندونيسية الاستهلاكية الضخمة دورا هاما في حماية الاقتصاد من تبعات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 بدرجة كبيرة.

– وجود رؤية اقتصادية وتجارية استثمارية للحكومة الإندونيسية في إطار نظام تخطيط تنموي وطني يشمل على خطة تنمية بعيدة المدى (2005–2025)، والتي وضعت أهدافا عريضة للنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر، وإيجاد بيئة استثمارية جذابة وزيادة المنافسة.

المطلب الثالث: التجربة النرويجية

تعتبر التجربة النرويجية تجربة رائدة في إدارة المصادر البترولية، حيث أنها استغلت نعمة النفط في تطوير اقتصادها، على عكس أغلب الدول العربية النفطية التي أصبح النفط نقمة على اقتصادها لسوء استغلال عوائده. وبالتالي يمكن للدول النفطية العربية خاصة منها أن تستفيد من هذه التجربة لتحسين أوضاعها.

أولاً. التعريف بدولة النرويج: مملكة النرويج هي إحدى الدول الإسكندنافية التي تقع أقصى الشمال الغربي لأوروبا، تمتلك النرويج حدوداً طويلة مع السويد في الشرق، وتحد أقصى حدودها الشمالية فنلندا من الجنوب وروسيا إلى الشرق، بينما تقع الدنمارك إلى الجنوب عند طرف البلاد الجنوبي عبر مضيق سكاجيراك. وتعد النرويج إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية، تصنف النرويج على أن التنمية البشرية فيها مرتفعة جدا، فهي تحتل المرتبة الأولى حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2014، فهو البلد الذي يعتبر سكانه على العموم سعداء، حيث أن مؤشرات الرفاه المادي وغير المادي مرتفعة جدا، فهي تعتبر من البلدان عالية الدخل.

الجدول (3-13): بيانات عامة عن النرويج

الاسم الرسمي	مملكة النرويج
العاصمة	أوسلو
الهيكل السياسي	دولة وحدوية ذات تقسيمات إدارية على مستويين هما المحافظات والبلديات
نظام الحكم	ملكي دستوري ديمقراطي برلماني
رئيس الدولة	الملك هارلد الخامس
اللغات الأساسية	اللغة النرويجية (اللغة الأساسية)، تنقسم إلى بوكمول المتأثرة باللغة الدنماركية ونينورسك التي تستعمل بكثرة في مناطق الساحل
عدد السكان	5176998 مواطن أما عدد المهاجرين: 38155
المساحة	385178 كم^2
المناخ	درجات حرارة مرتفعة نسبياً وهطول الأمطار، في الجزء الشمالي يكون المناخ قطبياً

Source: Statistics Norway, 2015. From: www.ssb.no consulted 10/08/2015
-World Bank, 2015. From: http://databank.albankaldawli.org. (04/10/2015, 14:12).

ثانياً. نظرة على الاقتصاد النرويجي: يعتبر النفط والغاز من أهم الموارد الطبيعية التي تستحوذ عليها دولة النرويج، حيث يبلغ احتياطي الدولة من النفط والغاز لعام 2014 حوالي 5497 مليون برميل OPEC , 2014, p22) و2654 مليار م^3 على التوالي**(OPEC , 2014, p94)**، حيث تحتل المرتبة إحدى عشر في تصدير النفط وثالث أكبر مصدر للغاز في عام 2014**(OPEC , 2014, p52, p100)**، ويرجع تاريخ هذه الموارد إلى عام 1959، حيث أخذت مديرية المسح الجيولوجي في النرويج تجري مسوحا مغناطيسية جوية على الأرض اليابسة وبدأت عمليات التنقيب في سواحل النرويج في عام 1965، وحفر أول بئر في عام 1966، وفي مارس 1968 تم اكتشاف أول حقل تجاري يدعى بحقل "كود"، حيث تم اكتشافه على الساحل القاري النرويجي، من قبل شركة فيليبس وبدأ الإنتاج بهذا الحقل في 1977/12/26**(القاسم، 2010، ص48)**.

بعد ثبوت وجود النفط بكميات وافرة منذ العام 1970، تحولت سياسة البلد إلى مزيد من التأني في تصعيد عمليات التنقيب حتى يتهيأ البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتقبل صناعة النفط. وتعتبر التجربة النرويجية في إدارة المصادر البترولية نموذجا رائدا يُقتدى به. فعلى عكس بعض الدول النفطية فقد سعت الدولة النرويجية إلى تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم من عمليات النفط أو ما يطلق عليها "بنقمة النفط"، حيث سعت الحكومات المتعاقبة في خطتها الاستراتيجية طوال السبعينات والثمانينات إلى تحقيق الهدف المتمثل في خلق صناعات جديدة على أساس النفط، فنذكر من جملة الإجراءات الناجعة التي اتخذتها السلطة أن الحكومة اشترطت على الشركات الدولية أن تسهم في تطوير الصناعة المحلية داخل وخارج صناعة النفط، مع ترك حرية اختيار نوع المساهمة، إما عن طريق المشاركة مباشرة، أو الاستثمار، أو توقيع عقود التعاون وتبادل الخبرة مع المؤسسات النرويجية على أساس المصالح المشتركة **(القاسم، 2010، ص398)**.

تحتل الصناعة النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد النرويجي، فإن للنفط أهمية بارزة منذ الثمانينات في الإنتاج الوطني النرويجي، فهو يعتبر من أهم مصادر التصدير. كما أن النرويج تمكنت خلال 10 سنوات من خلق صناعة لتجهيز عمليات النفط على مستوى دولي عال، حيث تشكل اليوم التجهيزات النفطية أهم مصادر الإنتاج والتصدير في النرويج. وعند مقارنة نسبة هذين المصدرين إلى مجمل التصديرات النرويجية تدل على أن القطاعات غير النفطية مازالت مزدهرة وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج. حيث أنه في عام 2006 كانت صادرات النرويج باستثناء النفط تعادل الصادرات المرتبطة بالنفط، ومع انخفاض أسعار النفط خلال الأعوام الأخيرة فإن النسبة أصبحت أكثر بكثير في مصلحة الصادرات غير النفطية.

إن سياسة الحكومة النرويجية تهدف إلى خلق قطاعات صناعية منبثقة من النفط والمهم في هذا هو أن تطور هذه القطاعات مشروطا بمبدأ القدرة على الاستمرار حتى بعد نضوب النفط، كما دعت الحكومة إلى دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط، سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات، وبالإضافة لما سبق فقد كان هناك إجماع سياسي مبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صادرات جديدة مستديمة غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج(**القاسم، 2010، ص403**).

الجدول (3-14): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة النرويج

الناتج المحلي الإجمالي	500.1 مليار دولار أمريكي
نمو الناتج المحلي الإجمالي	٪2.2
نصيب الفرد من الدخل	613016 NOK (103050 دولار أمريكي)
معدل التضخم	٪2.6
بطالة	٪ 4.3
أهم المنتجات المصدرة	النفط الخام (1203 ألف برميل/يوم عام 2014) الغاز الطبيعي (106759 مليون م^3 عام 2014) المأكولات البحرية
أسواق التصدير الرئيسية	الدول الإسكندنافية، الإتحاد الأوروبي...
العملة	كرونة نرويجية (NOK)

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2015، ص51.

- Statistics Norway, 2015, from: www.ssb.no consulted 10/08/2015.
- The World Bank, 2015. From: http://data.worldbank.org/country/norway (04/01/2015, 13:09).
- OPEC, op.cit, 2015, p52, p100.

ثالثاً. الصندوق السيادي النرويجي (صندوق النفط سابقاً): كما يطلق عليه كذلك اسم "صندوق معاشات التقاعد الحكومي"، لقد رأت النرويج أن مصادر النفط لا بد استعمالها لخدمة كافة المواطنين، ولهذا الغرض أسست الحكومة النرويجية "الصندوق المالي للنفط" في 1986، والذي يعتبر وسيلة مهمة لتحقيق هذا الهدف

حيث يتم استثمار إيرادات النفط بتوفير الأموال اللازمة لتقاعد الأجيال القادمة(**القاسم، 2010، ص403**)، لقد جنب هذا الصندوق النرويج في أوائل السبعينات من القرن الماضي ما سمي "المرض الهولندي"، وهو ما حصل في أعقاب اكتشاف هولندا حقولا هائلة في بحر الشمال في عقد الستينات، حين أدى ارتفاع عائدات هولندا الهائلة من النفط إلى تضخم العملة، وبالتالي ارتفاع حاد للأسعار، والذي نجم عنه تدميرا للصادرات وارتفاع كبير معدلات البطالة.

ويعتبر الصندوق السيادي النرويجي من أكبر الصناديق السيادية في العالم، ففي تصنيف لمؤسسة (Institute SWF) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، في آخر تقرير لها، أن صندوق التعاقد الحكومي النرويجي هو أكبر صندوق سيادي في العالم بموجودات قدرت بـ818 مليار دولار(في نهاية 2013 بلغت قيمة هذا الصندوق تمثل نحو 200٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، أو أكثر من 800 مليار دولار أمريكي)(**OCDE, février 2014, P.7**)، وجاء في المرتبة الثانية جهاز أبو ظبي للاستثمار، بنحو 773 مليار دولار، تلاه صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" ويعد الصندوق السيادي للسعودية، في المرتبة الثالثة بنحو 675.9 مليار دولار. والجدول الموالي يضم أسماء أكبر 10 صناديق سيادية في العالم بحسب الأرقام.

الجدول (3-15): تصنيف أكبر 10 صناديق سياديا في العالم

المرتبة	إسم الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول(مليار دولار)
01	صندوق التقاعد الحكومي(Government Pension Fund)	النرويج	818.0
02	جهاز أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	773.0
03	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	السعودية	675.9
04	شركة الصين للاستثمار (China Investment Corporation)	الصين	575.2
05	شركة سيف للاستثمار (SAFE Investment Company)	الصين	567.9
06	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	410.0
07	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	326.7
08	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	سنغافورة	285.0
09	تيماسيك القابضة (Temasek Holdings)	سنغافورة	173.3
10	هيئة قطر للإستثمار	قطر	170.0

المصدر: مجلة الرجل، أكبر 20 صندوقا سياديا في العالم، من الموقع http://www.arrajol.com/content تم الإطلاع في 2015/08/11 (17:15)

بقيمة استثمارات تبلغ حوالي 843 مليار دولار منها 65٪ في سوق الأسهم، و35٪ في سوق السندات، و5٪ في سوق العقارات، وكان الصندوق قد أعلن مؤخراً عن جملة من الاستثمارات في قطاع العقارات في كل من ألمانيا وأميركا خلال الفترة من 13 نوفمبر إلى فبراير 2014، وتهدف استراتيجية الصندوق إلى التملك في رأس مال الشركات بنسبة تصل إلى 10٪من رأس مالها كحد أقصى، وتحقيق عائد سنوي يصل إلى 4٪. وجدير بالذكر إلى أن استثمارات الصندوق في السندات تتمثل في سندات أميركية بقيمة 57 مليار دولار، ثم سندات الحكومة اليابانية بقيمة 21.3 مليار دولار، ويستثمر الصندوق كذلك في سندات ألمانية بقيمة 18 مليار دولار، ويستثمر كذلك في سندات بريطانية وهولندية وكورية جنوبية وايطالية ومكسيكية وبرازيلية بقيم أقل كأكبر 10 سندات يستثمر فيها الصندوق وحوالي 60 إلى 62 ٪من استثمارات السندات بعمليتي الدولار واليورو و60 ٪ في سندات حكومية، ويبلغ العائد وأرباح الصندوق منذ إنشائه عام 1996 بنحو 255 مليار دولار منها نحو 168 مليار في الأسهم والبقية سندات **(جلف بيس(Gulf Base)، 2014)**.

وتقوم الحكومة النرويجية بسحب كمّية صغيرة من أموال الصندوق، وبنسبة لا تتجاوز 4% سنوياً، كي تنفقه على تدعيم ميزانياتها العامة فقط، إذ لا يسمح للصندوق السيادي بالاستثمار في النرويج خشية حدوث تضخم مُدمِّر. في حين يتم استخدامه لدعم الصناعات المحلية وتنمية صناعات جديدة مُستدامة، تُسهم في جعل الشركات غير النفطية أكثر قُدرة على المنافسة عالمياً. وكانت نتيجة تلك السياسات الاقتصادية أن انخفض تأثُّر الاقتصاد النرويجي بتقلبات أسعار النفط، وضُبط التضخم، وتكون احتياطي نقدي كبير في "صندوق النفط"**(إرشيد، 2015)**.

رابعاً. القطاع الصناعي في النرويج: بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في النرويج حسب بيانات البنك العالمي 38٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2014، أي بانخفاض يقدر بنقطتين، بعدما كانت تمثل نسبة 40٪ خلال عام 2013 **(البنك العالمي، 2015)**.

ارتفع الإنتاج في الصناعات التحويلية النرويجي بنسبة 3.3 ٪ في عام 2014 مقارنة مع عام 2013. حيث أنه من 2009- 2014 كان هناك نمو في الصناعة التحويلية، فمنذ عام 2005، ارتفع الإنتاج في الصناعة التحويلية النرويجي بنحو 23 في المائة، ولكن مع انخفاض كبير في أجزاء من عامي 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية.

شهدت الشركات المصنعة في 8 من الصناعات التحويلية 15 نموا في الإنتاج في عام 2014 مقارنة مع عام 2013. وكان النمو كبير لاسيما في الآلات والمعدات، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 10٪، أيضا كان هناك نمو في الإنتاج بين شركات التصنيع في السفن والقوارب ومنصات النفط والكمبيوتر والمعدات الكهربائية وإصلاح وتركيب الآلات، ساهمت في نمو إجمالي إنتاج هذه الصناعة، وعلى الرغم من نمو الإنتاج الذي شهده عدد من

الصناعات، وبلغ إجمالي نمو الناتج إلى حد ما يقابله كان في المقابل هناك انخفاض في إنتاج الصناعات الأخرى، مثلا فالنمو في المطاط، قابله انخفاض في إنتاج البلاستيك والمعادن بنسبة 4.4٪ في عام 2014 مقارنة مع عام 2013، والورق والمنتجات الورقية، جنبا إلى جنب مع الأثاث، شهدت انخفاضا في الإنتاج بنسبة 3.7 ٪ و 3.4 ٪ على التوالي، بالإضافة إلى ذلك انخفض الإنتاج بنسبة 2.5 ٪ بين المصنعين في مجال الطباعة والاستنساخ.

عندما نقارن الإنتاج في الصناعات التحويلية النرويجي مع السويد والدنمارك، ففي النرويج والدنمارك كان نمو الإنتاج منذ عام 2008 حتى اليوم، في حين شهدت السويد انخفاضا مطردا في الإنتاج منذ عام 2011. وعندما نقارن النرويج مع دول في منطقة اليورو، ونحن نرى انخفاضا في الإنتاج من 2011 وحتى نهاية عام 2013 في منطقة اليورو، قبل أن يرتفع قليلا حتى عام 2014، في المقابل عرفت النرويج نمواً في الإنتاج في نفس الفترة، كما تأثر الإنتاج في الصناعات التحويلية النرويجي أقل سلبا من جراء الأزمة المالية ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مستوى النشاط في صناعة النفط والغاز النرويجية(**Statistics Norway, 2015**)، وبالتالي تضرر الإنتاج في الصناعات التحويلية في منطقة اليورو والدول الاسكندنافية بطرق مختلفة، جراء تداعيات الأزمة المالية وأزمة الديون اللاحقة في أوروبا في عام 2011، فمنطقة اليورو، جنبا إلى جنب مع السويد والدنمارك، سجلت انخفاضا حادا في الإنتاج، في حين لم يكن الانخفاض قويا في النرويج.

خامساً. الدروس المستفادة من تجربة النرويج:

لقد تبنت النرويج وسائل عديدة لاستثمار العوائد أو الإيرادات النفطية، والتي يمكن أن تستفيد منها دول أخرى كل حسب ظروفه الخاصة وطموحاته، فعلى الدول أن تستقي دروساً ثمينة من النرويج حول كيفية إدارة ثرواتها النفطية، حيث تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر خاصة من قبل الدول النفطية التي شهدت تدهوراً في ميزان المدفوعات وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعاً ملموساً، كما هو حال أسواق الطاقة العالمية حالياً.

الاستفادة من تجربة النرويج في حرصها وتفكيرها في الأجيال القادمة من خلال تأسيسها للصندوق المالي للنفط. فلقد تمكنت من بناء نموذج تتلخص فكرته في توفير الأموال الناجمة من عوائد النفط، في الوقت الذي تنفق دول أخرى عديدة، وبسخاء شديد المال المتأتي من الإيرادات النفطية الضخمة المحققة سنوياً.

الاستفادة من تجربتها في الحفاظ على توازن هيكلها الاقتصادي، فبالرغم من التطور الكبير الذي حققته الصناعة النفطية النرويجية، إلا أن القطاعات الأخرى بقيت تساهم هي الأخرى بشكل كبير وفعال في هيكل الاقتصاد الوطني، على عكس الدول العربية المنتجة للنفط والتي يشكل فيها هذا القطاع النفطي أغلب إجمالي الناتج المحلي، كما تشكل صادراته أغلب صادرات هذه الدول.

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل حول الصناعة والتصنيع، نخلص إلى كون الصناعة نشاطا اقتصاديا قادرا على تأمين احتياجات السكان في الكم والكيف، كما يعد التصنيع كأداة متميزة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم صياغة مفهوم استراتيجية التصنيع باعتبارها ترجمة لأهداف الاستراتيجية العامة للدولة في القطاع الصناعي والقائمة على تلبية هذه الأهداف وذلك بغض النظر عن السياسات المتبعة وأنه لا توجد استراتيجية صالحة لكل زمان ومكان، لذا يحدد أولا أهداف القطاع الصناعي، ثم يأتي بعد ذلك الاختيار لاستراتيجية التصنيع الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، ولقد حظي النشاط الصناعي بمكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث غدت مسألة تنمية القطاع الصناعي في مقدمة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبحت المحور الرئيسي لمفكري ومخططي اقتصاديات الدول المتقدمة منذ مطلع القرن العشرين.

تؤكد الإحصائيات بأن التنمية الاقتصادية تعني البلدان المتقدمة صناعيا، وعلى ذلك فإن درجة التصنيع في الدولة تعكس درجة التخلف أو التقدم الاقتصادي. فمن خصائص الاقتصاد المتخلف غياب التصنيع من قطاع النشاط الاقتصادي وبمعنى آخر انخفاض نسبة قطاع التصنيع بالنسبة للقطاعات الأخرى. وبمقارنة الهياكل الاقتصادية للبلدان البترولية بالبلدان الصناعية نجد بأن تلك الهياكل ضعيفة ولم تستطيع استيعاب الإيرادات البترولية نتيجة عدم كفاءتها.

وأخيرا يمكن أن نخلص إلى أن من أسباب نجاح الصناعات في أي دولة، هو مدى قدرة هذه الصناعات على مقابلة المنافسة الأجنبية، وقدرتها على تصريف منتوجاتها في الداخل والخارج، فمن خلال عرضنا لتجارب بعض الدول في قطاع الصناعة (ماليزيا، أندونيسيا والنرويج)، فإن الأخذ بهذه التجارب والاستفادة منها لا يعني التقليد المحض لها بل لابد من اختيار وانتقاء ما يناسب كل دولة نامية وعربية ووضع ذلك في إطاره الصحيح. فتعتبر الدول السابقة والتي تطرقنا إلى تجاربها في التصنيع دول تمتلك ثروات طبيعية من بينها النفط كالجزائر، إلاّ أنها عرفت كيف تستغل عوائد تلك الثروة واستطاعت أن تشكل اقتصادا منتجا ومتنوعا بعيدا عن التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وهو عكس ما يتميز به الاقتصاد الجزائري. لذا لابد للحكومة الجزائرية أن تنظر إلى مثل هذه التجارب وتستقي منها ما يناسبها حتى تحقق التنوع والتطور للاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

سبل دعم وتطوير قطاع الصناعة الجزائري

- تمهيد
- المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع الصناعة في الجزائر
- المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر
- المبحث الثالث: السبل المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر
- خلاصة

تمهيد:

لقد سعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إلى العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية، فقامت بتسطير جملة من المخططات التنموية امتدت على مدار الفترة (1967-1989)، حيث تضمنت هذه الأخيرة استثمارات صناعية معتبرة، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة استراتيجية الصناعات المصنعة، والتي كانت تعبر عن الإرادة القوية للحكومة في بناء قاعدة صناعية من شأنها أن تكون أداة تخلص الاقتصاد من التبعية للخارج. إلا أن نتائج هذه التوجهات كانت دون المستوى، وعرف القطاع الصناعي حينها ركودا نتيجة فشل تلك الاستراتيجيات وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. مما أجبر الحكومة حينها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات هيكلية بداية الثمانينات من القرن الماضي، فرغم ما حققته هذه الإصلاحات من نتائج حسنة، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، خاصة بعد أزمة النفط العالمية لسنة 1986 والتي زادت من تدهور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة وطلب الدعم من مؤسسات بريتين وودز، هذه الأخيرة حققت نتائج إيجابية إلا أنها أثرت سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي. دخلت الجزائر بعدها وبالتحديد منذ 2001 في برامج استثمارية عمومية بمبالغ ضخمة والمتأتية بطبيعة الحال من عوائد المحروقات حيث عرفت أسعار النفط حينها ارتفاعا مستمرا، وكانت هذه البرامج تهدف إلى إحياء وإنعاش القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي، إلا أن الوضع الحالي للقطاع الصناعي يعكس درجة فشل هذه البرامج والاستثمارات في تحقيق مسعاها.

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية. الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة صناعية ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج نوعا وكما وزيادة تنافسية الاقتصاد وذلك باستثمار ما تحوز عليه الدولة من فوائض نقدية ناجمة أساسا عن إيرادات النفط.

يعرض الفصل المرجعية التاريخية للصناعة الجزائرية وذلك بالحديث عن أهم التطورات التي شهدتها هذه الأخيرة في المبحث الأول، ثم الواقع الحالي للقطاع الصناعي من خلال التطرق إلى أهم مؤشراته والمشاكل التي يعاني منها في المبحث الثاني، وصولا إلى عرض استراتيجية الحكومة وكذا أهم السبل المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره في المبحث الثالث.

المبحث الأول: المرجعية التاريخية لقطاع الصناعة في الجزائر

لقد تميز الاقتصاد الوطني بظروف سيئة طيلة سنوات المرحلة الانتقالية (1962-1965)، فرأت القيادة الجزائرية التي أتى بها انقلاب 19 جوان 1965 ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وذلك من خلال وضع مخطط لمشروع وطني يخلص البلاد من التخلف والتبعية، فاتجهت الدولة منذ البداية نحو التصنيع الكثيف والسريع وخاصة الصناعات الثقيلة، اعتقادا منها أن هذه الأخيرة هي المخرج الوحيد من الظروف الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الوطني. فكان التصنيع وفق منطق المسؤولين هو حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني، والكفيل بتحقيق وثبة اقتصادية قوية تخلص التبعية الناتجة عن تاريخ الجزائر الاستعماري.

المطلب الأول: الصناعة الجزائرية في ظل المخططات التنموية

لقد تم العمل منذ البداية وبشكل مباشر على خلق قاعدة إنتاجية قوية، بتسطير برامج استثمارية معتبرة بلغت قيمة مخصصاتها المالية 994.5 مليار دينار جزائري على مدار الفترة (1967-1989) وأعطيت الأولوية فيها لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع **(دبيش، أوكيل، 2014، ص158)**.

أولاً- فترة الانتظار (1963-1966): لقد تميزت هذه الفترة بالإضافة إلى تأميم الصناعات الموروثة عن الاستعمار إلى ظهور نظاميين لتسيير الوحدات الاقتصادية وهما:

- اعتماد مبدأ التسيير الذاتي (مارس 1963): وذلك من خلال التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964 تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية **(بلوناس، 2005/2004، ص20)**.

- إنشاء مجموعة من الشركات والدواوين الوطنية، وذلك من خلال إقامة صناعة استراتيجية، وشبكة من المنشآت القاعدية لتصدير المواد المنجمية، باعتبار أنها أدوات أساسية في استراتيجية التنمية خلال تلك الفترة (كالشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، الشركة الوطنية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الوطنية للتأمين، وذلك سعيا لبناء اقتصاد وطني قوي يقوم على قواعد سليمة، ويكون للصناعة الجزائرية فيه دورا بارزا حيث تهدف إلى امتصاص البطالة، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وذلك بالاعتماد آنذاك على قطاع المحروقات والزراعة في توفير الوسائل المالية**(رقايقية، 2013، ص149)**.

فقد قامت الجزائر من خلال الحصول على التمويل الخارجي، وكذا في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 بإنشاء مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، إلا أن الركود الاقتصادي العام الذي كان يخيم على البلاد لم يسمح بنموها، وعموما يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية هي:

– قطاع التسيير الذاتي والذي يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين، حيث واجه هذا القطاع مشاكل عديدة تتعلق بالتمويل، نقص الموارد البشرية المؤهلة، التموين، التسويق وعدم رغبة الدولة في الاستمرار في هذا النوع من التسيير؛

– قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول والغاز؛

– قطاع خاص وطني ناشئ يمثله المقاولون الجزائريون الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية، حيث أن قانون الاستثمارات الصادر عام 1963 كان يخص الاستثمارات الأجنبية فقط، وهو ما يعني منع الاستثمار الخاص الوطني، ولقد تم في نفس العام تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي؛

– قطاع عمومي نامي ابتداء من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر وكون من طرف الدولة (**بلوناس، 2005/2004، ص21**).

يظهر الجدول الموالي مساهمة الصناعة وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الانتقالية:

الجدول (4–1): مساهمة الصناعة والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1963–1966)

الوحدة:(مليون دج)

البيان	1963	1964	1965	1966
الصناعات التحويلية	658	833	1000	1042
الصناعات الغذائية	575	693	710	807
النفط	1826	1939	1945	2404
طاقة باستثناء النفط، مناجم، معادن	315	342	344	307
الفلاحة	2300	2100	2508	1677
مباني وأشغال عمومية	600	717	786	607
نقل، خدمات، تجارة	4440	4712	5098	4968
مجموع القطاعات	10714	11356	12391	11812
الرسوم والضرائب على الواردات	500	728	778	678
الإنتاج المحلي الإجمالي	11214	12064	13160	12490

Source : ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011, Comptes Economiques, p228. http://www.ons.dz/ (24/05/2014).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة كل من النفط والصناعات التحويلية والغذائية عرفت تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة وهي الفترة التي تلي الاستقلال مباشرة، فيما شهدت باقي القطاعات تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، باستثناء قطاع الفلاحة والذي عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا مستمرا خلال نفس الفترة وهو ما يعكس نقص الاهتمام بهذا القطاع، فيما حظي قطاع الصناعة والمحروقات باهتمام أكبر من طرف الحكومة تمهيدا للدخول في تطبيق استراتيجيات التصنيع الثقيل، وهو ما انعكس على مساهمتهم في إجمالي الناتج المحلي للدولة.

ثانياً. استراتيجية التصنيع في الجزائر "سياسة الصناعات المصنعة": لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام حالة ازدواجية، بين قطاع المحروقات المزدهر والذي تتحكم فيه الشركات الأجنبية وبقية القطاعات التي كانت في بدايتها، لذلك فإن سياسات التنمية اعتمدت على إيرادات قطاع المحروقات لتمويل نفقاتها.

إن النموذج المتبع خلال هذه الفترة هو الذي يعبر عنه بـ" استراتيجية النمو غير المتوازن" وذلك بتحقيق النمو بقيادة قطاع النشاط الاقتصادي، والذي يعتبر المحرك لباقي قطاعات النشاط الاقتصادي، فلقد اعتمد الاقتصاد الجزائري على الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة.

حيث تم انتهاج استراتيجية الصناعات المصنعة كنموذج للتنمية والذي اقترحه الاقتصادي الفرنسي G.Debernis على الدول النامية وذلك بغرض تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وإحداث تكامل فيما بينها، ويكون ذلك من خلال إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة عن طريق الإيرادات البترولية للتمكن من تمويل هذه الصناعات، حيث اعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية **(شباب، 2014، ص59)** لقد اعتمدت الجزائر على هذه السياسة في الفترة (1966-1977)، وذلك بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات، التعدين والميكانيك والكهرباء، الإلكترونيك...تميزت بالخصائص التالية:

- هي صناعات كثيفة الرأس المال وبالتالي لا تخلق فرص عمل كثيرة؛
- ذات تبعية تكنولوجية كبيرة؛
- تتجاوز القدرة الإنتاجية الأمر الذي ضخم من التكاليف وسبب سوء استخدام الموارد، وبالتالي التوجه لطلب الدعم من الدولة وبالتالي تفاقم المديونية **(مصيطفى، سانية، 2014، ص 101)**.

كما أن إستراتجية التنمية في الجزائر المعتمدة على التصنيع وتحديدا الثقيل، والذي بفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتاج) كفيل بأن يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأولية المتوفرة في البلاد (الحديد، الغاز، النفط،...الخ). وبذلك يحقق التكامل بين القطاعات كما

يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة (الصناعة الغذائية)، ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان (زوزي، 2010، ص172).

ولقد تخلت الجزائر عن هذه السياسة منذ عام 1982/1981 ونهائيا عام 1988 مع حركات إعادة الهيكلة، ثم برنامج التكييف الهيكلي لاحقاً (مصيطفى، سانية، 2014، ص 101).

ثالثاً. الصناعة في إطار المخططات التنموية "مرحلة التصنيع والنمو" (1967-1979):

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينيات القرن الماضي، وأوائل السبعينيات من القرن نفسه، حيث امتازت الفترة (67-79) بكونها فترة التصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية مع نهاية السبعينيات، والتي تجسدت بداية باستراتيجية التصنيع والتي عرفت آنذاك (بإستراتيجية الصناعات المصنِعة) في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الُرباعي الثاني (1974-1977). وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي عما تبينه الجداول الآتي تناولها. بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، حيث تميزت هذه الفترة بالضعف في الإمكانات البشرية والمادية والمالية بسبب انشغال السلطات بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

1- تجربة مخطط الاستثمار الوطني (1967-1969): أو كما يطلق عليه "المخطط الثلاثي التجريبي الأول" تستند هذه التجربة على مجموعة من البرامج المخططة في الحقبة الاستعمارية قبيل الاستقلال، وشهدت هذه الفترة انطلاق الصناعة الجزائرية من خلال استحداث شركات وطنية وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية قصد خلق مناصب شغل. فعمدت الجزائر على زيادة الإنتاج النفطي حتى تتحصل على موارد مالية يتم تخصيصها لتمويل قطاع الصناعة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة (قادري، 2013، ص91). فقد تضمن هذا المخطط توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي، للمعامل المتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال حيث نجد:

- بلغ نصيب الصناعات القاعدية من حجم الاستثمار 1.4 مليار دينار جزائري، وهو أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك الذي بلغ 1.0 مليار دينار جزائري.
- كان نصيب قطاع المحروقات هو الأكبر في هذا المخطط حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري الموجه له هو 2.3 مليار دينار جزائري، أما نصيب الزراعة والري فقد بلغ 1.9 مليار دينار جزائري (بوكبوس، 2013، ص 150).

وعموما كانت بنية الاستثمار الصناعي في هذا المخطط كما يلي:

الجدول (4-2): بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1967-1969)

الوحدة: ٪

القطاعات	توزيع الاستثمارات من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	49
صناعة وسائل الإنتاج	27
صناعة سلع الاستهلاك	20
المناجم	04
الإجمالي	100

المصدر: (بوكبوس، 2013، ص 152).

لقد كان الهدف المباشر لهذا المخطط هو خلق الشروط الأساسية اللازمة للتصنيع في البلد، وتحقيق التكامل بين صناعة الصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية، وذلك لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول سنة 1980. فالمخطط السابق كان عبارة عن تحضير للوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، لذلك نجد هناك أفضلية منحت إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الاستراتيجية التنموية المحددة، فلقد أخذ قطاع الصناعة حصة الأسد في الغلاف الاستثماري للتنمية، ويرجع ذلك إلى محاولة تدارك التأخر الحاصل من خلال التركيز على الصناعات المعدنية والمحروقات، وذلك بالإسراع في إنهاء مركبات الحجار في عنابة والمحروقات بأرزيو ووهران، وعامل سكيكدة **(قادري، 2013، ص92)**.

حيث بلغ حجم الاستثمار المخصص للصناعة أكثر من 12 مليار دينار جزائري من إجمالي الاستثمارات الذي بلغ 33 مليار دج **(Mouhoubi, 2011, p15)**، فقد حدد خلال هذا المخطط الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما. وباعتبار أن مسار الموضوع منهجياً يرتكز على قطاع الصناعة، نذكر فيما يلي بنية الاستثمارات في هذا القطاع، حتى نتمكن من إعطاء نظرة مطابقة بين واقع الاستثمار المخطط والاستراتيجية التنموية المتبعة.

الجدول (4-3): بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1970-1973)

الوحدة: ٪

القطاعات	توزيع الاستثمارات من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	36
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	40
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	18
المناجم	06
الإجمالي	100

المصدر: (بوكبوس، 2013، ص 154).

من خلال الجدول السابق تتبين لنا نسب الاستثمارات المخصصة لكل قطاع وأهميته داخل الاستراتيجية التنموية الشاملة، فنجد أن الصناعة القاعدية والمسماة في الجدول بصناعة وسائل الإنتاج، استحوذت على 40٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها كصناعة، تشكل مع صناعة المحروقات، قطب النمو الذي ترتكز عليه الاستراتيجية.

فمنذ سنة 1970 إلى غاية نهاية فترة بومدين، امتصت ثماني شركات وطنية لوحدها 35٪ من الاستثمارات الصناعية ومن أهمها سونطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، سوناكوم، الشركة الوطنية للمعادن، سونلغاز، سونيلاك(SONILEK) وسوناريم (SONAREM).

أما النتائج التي حققتها القطاعات، كانت متفاوتة جدا من قطاع لآخر، نظرا للاستثمار والإنتاج، حيث استفادت الصناعة من القسط الأكبر من الاستثمارات 55٪ بين 1969-1973، كما سجلت أهم ارتفاع في القيمة المضافة بمعدل سنوي قدره 16٪ بالأسعار الجارية. وكانت هذه الزيادة راجعة لقطاعين هما قطاع الهيدوكربونات بعد التعديلات الحاصلة على سعر النفط وقطاع البناء والأشغال العمومية التي استفادت من الاستثمار في الصناعات. أما فيما يخص الصناعات التحويلية فزيادة القيمة المضافة فيها لم تتجاوز 9٪ بالأسعار الجارية بين 1969-1973 الأمر الذي يرجع في الأساس إلى التأخر الكبير الذي عرفه تنفيذ المشروعات في هذا القطاع والتي من بينها المشروعات الخاصة بفرع مواد البناء ومنها الاسمنت. حيث كان معدل النمو السنوي في قطاع مواد البناء 4.4٪ بالأرقام الحقيقية عوض نسبة منشودة قدرها 14٪، كما سجل قطاع الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكهربائية نسبة قدرها 6.6٪ عوض 25٪، فكان لهذا التطور تأثيرات سلبية على الاقتصاد **(سيد أحمد، 1973، ص60)**.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): استهدف هذا المخطط تنمية الاقتصاد الوطني، وركز على الاستثمارات الضخمة. وقد تم تخصيص 100 مليار دينار جزائري لتكثيف النسيج الاقتصادي، وإدماج

القطاعات الاقتصادية، وتحسين تقنيات التخطيط. كما ركز هذا المخطط على الهيدروكربونات والصناعات الأساسية (**ناصر، 2010، ص208**). حيث منح لقطاع التصنيع غلاف مالي يقدر بأكثر من 48 مليار دج **(Mouhoubi, 2011, p15)**. فلقد زادت خلال هذا المخطط النفقات الاستثمارية في صناعة المحروقات، ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت، وسوق الطاقة. حيث اتجهت الجزائر إلى صناعة التمييع، وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال مكثف لرأس المال، والتي تهدف إلى التحكم في عمليات تصدير الغاز الطبيعي المميع (**قادري، 2013، ص92**).

الجدول (4-4): بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1974-1977)

الوحدة: ٪

القطاعات	توزيع الاستثمارات من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	40
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	37
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	20
المناجم	03
الإجمالي	100

المصدر: (بوكبوس، 2013، ص 155).

فيمكن القول أن المخطط الرباعي الثاني هو عبارة عن امتداد للمخطط الذي سبقه ومحاولة تحقيق أهدافه، كما يرجع ارتفاع حجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، كما ارتفع إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن عام 1963 إلى 63 مليون طن عام 1979، كذلك ارتفع الإنتاج الجزائري من الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

الجدول (4-5): حجم الإنفاق الاستثماري للفترة (1967-1977)

الوحدة: مليار دج

قطاعات النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	1.0	2.3	9.6
الزراعة والري	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
السكن	0.4	0.9	8.3
التكوين	1.0	3.3	10.0
الصحة	0.3	1.5	5.7
أخرى	0.9	1.3	5.4

المصدر: (بوكبوس، 2013، ص 151).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري تم توجيهه إلى قطاع المحروقات بغية إنشاء قاعدة هيكلية (بنية تحتية) والمرتبطة بإمكانية تصدير البترول الخام (خطوط الأنابيب، الطرق والخطوط الكهربائية وغيرها) وكل ذلك يدخل في إطار استراتيجية الصناعات المصنعة التي اتبعتها الجزائر آنذاك.

إن أهمية الصناعة كعامل استراتيجي في تحقيق استقلال البلاد وتخلصها من كل تبعية هو الذي يفسر الاتجاه نحو تعظيم نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعة على حساب القطاعات الأخرى والتي لا تقل أهمية عن الصناعة.

4- المرحلة التكميلية (1978-1979): يطلق كذلك عليها "بالمرحلة الانتقالية" والتي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص هي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي190.07 مليار دج؛
- برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- تسجيل أغلب البرامج أعيد تقييمها، بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛
- إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي64.77 مليار دج (بن سمينة، 2013/2012، ص214).

ويبين الجدول (4-6) مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادي في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين (1969-1979).

الجدول (4-6): الإنتاج المحلي الإجمالي حسب طبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية "كل القطاع القانوني" للفترة (1969-1979)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الفلاحة الصيد والغابات	2216.1	2427.8	2616.9	2828.1	2728.2	3873.5	5820.2	6685.0	6744.4	8422.1	10775.9
المحروقات	2954.4	3214.3	2290.4	4451.6	6452.8	18422.3	15567.7	19639	23592.9	24481	33534.7
المناجم والمحاجر	108.1	130.8	161.2	173.1	193.5	365.0	334.6	321.7	350.7	308.9	539.0
(ص ص م م ك إ)*	533.4	802.7	613.6	854.6	998.3	989.3	116.0	1561.0	1715.6	2514.6	3217.8
البناء والأشغال العمومية	1611.8	1819.8	2075.3	2481.4	3164.3	4120.2	5375.8	7077.7	9038.1	11304.9	13714.5
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	218.1	266.2	315.3	329.0	507.9	487.5	573.0	755.6	832.3	787.3	854.1
الصناعات الغذائية	984.6	1069.2	1180.0	1357.7	1530.8	1211.1	1370.5	1697.9	1849.5	2637.5	3354.6
صناعة النسيج	419.0	512.9	571.9	684.4	799.9	705.9	716.5	812.7	1008.5	1411.1	1707.7
صناعات الجلود	155.0	171.6	175.8	154.3	239.3	248.0	269.3	314.6	356.6	429.8	431.8
صناعة الخشب والورق	282.3	313.8	338.5	377.1	409.6	437.1	478.3	629.4	744.7	685.0	1018.9
الصناعات المختلفة	20.0	27.7	32.3	36.5	37.6	180.5	188.9	266.8	341.8	346.9	294.9
التجارة	3669.1	4266.0	4839.6	5213.9	5292.1	6602.4	7150.0	8393.0	9969.1	13203.8	16789.6
إجمالي الناتج المحلي	18474	21210	21628	26521	30532	49295	53646	65252	76887	92080	112904

* صناعة الصلب، المعادن والصناعة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

Source : ONS, op cit, p233.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (4-6) أن إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من (1969-1979) عرف حجمه ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 18.47 مليار دينار جزائري عام 1969 إلى 112.9 مليار دج عام 1979، وهو ما يكشف عن زيادة هائلة في حجمه تقدر بحوالي 511٪، ففي عام 1978 دخل عدد كبير من الوحدات الصناعية إلى مرحلة الإنتاج، حيث زاد إجمالي الناتج بمعدل 19.76٪ و22.61٪ بالنسبة لعام 1979، وهذا رغم انخفاض محسوس في إجمالي الجهد الاستثماري وإعادة توجيهه لصالح قطاع الزراعة والري والإسكان. وخلال نفس الفترة عرفت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا معتبرا، حيث بلغت خلال عام 1979 حوالي 33.53 مليار دج أي بزيادة تقدر بحوالي 1035٪ مقارنة بعام 1969 أين كانت تبلغ تلك المساهمة 2.95 مليار دج فقط، حيث بقي إنتاج المحروقات مرتفعا خلال هذه الفترة وهو ما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات.

إن المكانة التي أعطيت لقطاع المحروقات في الاستثمارات الصناعية وربطه بالخارج من خلال التصدير تنبعث من الوظيفة التي أسندت له من أجل إيجاد وسائل التراكم الداخلي والخارجي المرتبطة بتنويع الهياكل الاقتصادية والتصنيع للاقتصاد الجزائري.

أما الإنتاج الزراعي فقد عانى بعض الركود خلال هذه الفترة، وبلغت مساهمة قطاع الفلاحة وصيد الأسماء والغابات ما نسبته 9.54٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 1979، في حين كانت تمثل 12٪ عام 1969. أما الإنتاج الصناعي خارج المحروقات وفي مختلف فروع الصناعة فقد كان ضعيفا طوال الفترة.

بناء على استراتيجية التصنيع التي انطلق فيها النظام الاقتصادي الجزائري فقد تم التركيز جميع الاستثمارات والجهود نحو التدعيم للقطاع الصناعي، ففي مرحلة وجيزة استثمرت الجزائر أكثر بكثير مما استثمرته اليابان في عشرين سنة، وهذا ما يؤكد نية السلطة في تحويل البنية الاقتصادية الجزائرية من طابع زراعي إلى طابع صناعي. بحيث كانت الجزائر تستورد أكثر من 12٪ من التكنولوجيا الصناعية الموفر في السوق العالمية من مجموع استيرادات دول العالم الثالث **(قاسم، 2011، ص64)**. وكان هذا التحول على حساب الفلاح، حيث أدى توجه الدول إلى التصنيع إلى نزوح المواطنين من الريف نحو المدن وبالتالي إهمال الجانب الفلاحي.

رابعاً. تقييم القطاع الصناعي في إطار المخططات التنموية السابقة (1967-1979): إن السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية السبعينيات، يعتبرها البعض هي السبب وراء وقوع الجزائر في فخ المديونية الخارجية حيث أنها زادت من حدة تبعية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، حيث أن هذا الأخير يعتمد في تموينه على الواردات من السلع الوسيطة وسلع التجهيز. إلا أن هذه المرحلة كان لها إيجابيات لابد من ذكرها:

– لقد سمحت هذه المرحلة بسبب الإرادة القوية للمخطط الجزائري للتصنيع في تكوين رأسمال الثابت، حيث بلغ متوسط معدل الاستثمار الإجمالي (عمومي وخاص) 41٪ من الناتج الداخلي الخام بين (1967–1979)؛

– كما بلغ متوسط معدل نمو الصناعات التحويلية 9٪ من الناتج الداخلي الخام بين (1974–1977) وحوالي 15٪ بين (1978–1979) **(بلوناس، 2005/2004، ص51)**.

– كان لتدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية وإدارة المجتمع، نتائج إيجابية حيث تمكنت الدولة من خلال هذا التدخل من تحقيق معدل استثمار مرتفع في الوقت الذي كان فيه الادخار الوطني ضعيفا جدا ورؤوس أموال شبع معدومة، حيث حققت الاستثمارات الضخمة في القطاع الصناعي نموا عاليا في الإنتاج ومكنت من إيجاد خبرة تكنولوجية كما تمكنت من السيطرة على ارتفاع الأسعار وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تحسين معدل التبادل التجاري، وميزان المدفوعات **(عماري، 2000، ص193)**.

اختلال القطاع الصناعي: إن النقائص والاختلالات المسجلة على أسلوب التنمية المخطط مركزيا في القطاع الصناعي تتمثل فيما يلي:

– ترتكز الصناعات الثقيلة على كثافة رأسمال على حساب اليد العاملة؛

– إن الاستثمار الصناعي يوجه أساسا إلى الوحدات كبيرة الحجم، تشابه إنتاجيتها تلك في الدول الصناعية، إلا أن السوق الوطنية ضعيفة ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب الوطني، فالذي حدث في الجزائر في هذه الفترة هو زيادة في القدرة الصناعية للإنتاج يقابلها في الجانب الآخر ركود في القدرة الوطنية للاستهلاك، ويعود السبب في ذلك إلى تكثيف لرأسمال مقابل التقليل من العمالة مع تثبيت الأجر عند مستوى أدنى وهو ما يفسر الانخفاض في الطلب على قطاع السلع واسعة الاستهلاك؛

– إن أسلوب التصنيع المتبع يتطلب مصادر تمويل ضخمة فهو يحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وتبعية لقطاع المحروقات الذي يوفر له التمويل اللازم **(بلوناس، 2005/2004، ص59)**؛

– سوء اختيار التكنولوجيا، واستخدام وسائل الإنتاج دون طاقتها وزيادة الاستثمارات ذات العائد المؤجل، وحدوث تباين بين الأجور والإنتاجية في أغلب المؤسسات العامة، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى عبء ثقيل على خزينة الدولة بدلا من أن تساهم في تمويل ميزانية الدولة **(عماري، 2000، ص193)**؛

– الاختيار غير الموفق للمشاريع (البرمجة القطاعية للاستثمارات)؛

– عدم كفاية طرق إنجاز المشاريع، ضعف التخطيط، مركزية كبيرة وتدخل واسع للدولة، غياب تسيير اقتصادي يرتكز على جهاز السعر **(بلوناس، 2005/2004، ص54)**.

قامت السلطات العليا في الجزائر ومن أجل الوقوف على مدى تحقيق الاستراتيجية السابقة الذكر لأهدافها المسطرة، بإجراء تقويم مبدئي لنتائجها، فوجدت أن إحدى النتائج البارزة للسياسة الاقتصادية المتبعة

خلال سبعينيات القرن الماضي هي وجود أغلب المؤسسات الوطنية (العامة) في حالة عجزٍ مالي بسبب نمط الإدارة والتسيير المتبع آنذاك، والذي لا يركز على المردودية المالية كأساس للمردودية الاقتصادية، مما استوجب – في إطار البحث عن الكفاءة – التفكير في إعادة هيكلة هذه المؤسسات مالياً وعضوياً، هذا من منطلق أن هذه المؤسسات تشكل الركيزة الأساسية لسياسة التنمية الوطنية.

خامساً. الصناعة الجزائرية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989): لقد تم التركيز خلال هذه المرحلة على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيّف مع الوضع الدولي الجديد، كما شهدت أيضا إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ولهذا نحاول تحليل ما جاء في كل من المخططين بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، كما نحاول التطرق إلى الإصلاحات التي عرفتها هذه الفترة وهذا من خلال النقاط اللاحقة.

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): يهدف هذا المخطط إلى مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية. ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة، وقد تم تخصيص خلال هذا المخطط لقطاع المحروقات قيمة استثمارية تقدر نسبتها ب36.7٪ من إجمالي مخصصات الاستثمار الصناعي **(دبيش، د.ت، ص39)**. وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

الجدول (4-7): توزيع الاستثمار بين بعض القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	القيمة (مليار دج)	النسبة (٪)
الصناعة	211.7	37.7
الزراعة	59.4	10.5
النقل	15.8	02.8
الهياكل الاقتصادية	56.1	10.0
السكن	92.5	16.5
التربية والتكوين	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	22.0	03.9

المصدر: (بلوناس، 2005/20004، ص86).

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد أن حصة الصناعة في الاستثمار الإجمالي لا تتعدى 38 ٪ خلال فترة الخماسي الأول بينما كانت في حدود 56.5 ٪ خلال الفترة (1967-1973)، هذا التراجع كان لصالح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. فيما انتقلت حصة الزراعة في الاستثمارات الإجمالية من 14.5 ٪ للفترة ما

بين (1967-1973) إلى 10.5٪ بين (1980-1984)، وكنتيجة لذلك انتقلت حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات من 11 ٪ سنة 1970 إلى 19 ٪ بين (1980-1984) وما يعني زيادة التبعية الغذائية للخارج.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يهدف هذا المخطط إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط. أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو 7 ٪، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات **(بابا، 2004/2003، ص221)**. إلا أن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض العوائد البترولية بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، الأمر الذي جعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية. وكانت التوقعات في هذا المخطط، تتمثل في التراكم بنسبة 40 ٪، وإنشاء مليون منصب شغل في نهاية الفترة، والحصول على فائض في الميزان التجاري يقدر بـ 7.20 مليار دولار **(بابا، 2004/2003، ص222)**. وفيما يلي نستعرض مخصصات الاستثمار حسب بعض القطاعات، ضمن برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني:

الجدول (4-8): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	مبلغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (٪)
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات	39.8	7.24
الفلاحة والري	79	14.36
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	8.18
الإسكان	76	13.82
التربية والتكوين	45	8.18
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
الصحة	8	1.45
البريد والمواصلات	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر: (بابا، 2004/2003، ص222).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الصناعي يستحوذ على حصة الأسد في هذا المخطط بنسبة 31.67٪ من إجمالي حجم الاستثمار المخصص للمخطط، أي بقيمة 174.2 مليار دج، وتمثل

المحروقات ما نسبته 7.24٪ من حجم الاستثمار المخصص لقطاع الصناعة أي بقيمة استثمارية تقدر بحوالي 39.8 مليار دج، فيما احتل قطاع الفلاحة والري المرتبة الثانية بعد الصناعة وذلك بنسبة 14.36٪. ويتركز أساسا الاهتمام الممنوح إلى الصناعة على تثمين طاقة التحويل (31.67 ٪ من الميزانية) لتعويض الاستيراد بالمنتجات المحلية (-6 ٪ سنويا من الاستيراد). وكذلك من الأولويات التي تتطلب تدخل الدولة، قطاع المواصلات (1.45٪) المطالب بفك العزلة على المناطق المحرومة. وكذا قطاع التخزين والتوزيع (2.88٪) الحيويين للأمن الغذائي، والإسكان (13.82٪)، وجهاز التربية الذي أخذ حصة (8.18 ٪).

ويبين الجدول الموالي مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين (1980-1989)

الجدول (4-9): الإنتاج المحلي الإجمالي حسب طبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية "كل القطاع القانوني" للفترة (1980-1989)

الوحدة: مليون دج

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الفلاحة صيد الأسماك، والغابات	12923	16253	16107	16607	18287	24084	26278	31787.4	38785.3	51633.2
المحروقات	51191.3	59162.8	58714.7	62138.7	63376.7	65544.7	39053.2	45537.2	52702.7	74288.4
المناجم والمحاجر	750.7	773.1	838.8	886.5	956.1	1188.3	1018.1	990.6	1286.4	1159.0
(ص ص م م ك إ)	3784.9	4613.2	5302.4	7694.2	11331.4	11941.8	14786.3	13817.0	14142.2	12451.0
البناء والأشغال العمومية	16526.8	20089.5	24376.7	28526.1	33688.2	37022.7	44316.2	42599.8	41708.1	50153.1
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	937.9	1070.3	1186.8	1393.2	1829.2	2434.4	2819.3	2178.5	2601.3	2983.9
الصناعات الغذائية	3706.4	4241.4	4851.5	5055.5	5756.7	6013.9	8085.7	9245.0	10193.7	11586.6
صناعة النسيج	1955.3	2544.3	2767.1	2885.6	4462.2	4797.9	4742.6	4441.6	4693.0	6422.0
صناعات الجلود	603.2	652.3	749.7	757.8	871.3	975.4	1089.7	1110.6	1072.7	1313.9
صناعة الخشب والورق والطباعة	1163.1	1382.9	1806.8	2007.4	2247.0	2384.5	2607.8	2556.0	4464.9	3197.6
الصناعات المختلفة	289.7	312.5	326.6	413.2	756.9	823.8	1279.8	1202.5	1260.7	1340.9
التجارة	18975.6	22674.9	25966.1	28870.8	32288.6	36713.6	40030.1	38392.3	44496.5	55807.3
الناتج المحلي الإجمالي	143343	169035	181077	203580	231010	252836	250465	260754	290039	357045

Source : ONS, op.cit, p233.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من 143343 مليون دج في عام 1980 إلى 357045 مليون دج عام 1989، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 149.1٪. وتبقى دائما مساهمة قطاع المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة هي الأكبر، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 74288.4 مليون دج عام 1989. ونلاحظ كذلك أن مساهمة قطاع المحروقات عرفت انخفاضا هاما في عام 1986، حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع من65544.7 مليون دج عام 1985 إلى 39053.2 مليون دج عام 1986، أي انخفاض بنسبة حوالي 40٪، ويرجع ذلك إلى الأزمة النفطية الواقعة في تلك السنة، والتي شهدت انخفاضا حادا في أسعار النفط وبالتالي تراجعا كبيرا في الإيرادات البترولية. فيما عرفت القطاعات غير البترولية ارتفاعا نسبيا. فيما مثلت الفروع الصناعية (صناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بالإضافة إلى الكيمياء، المطاط، البلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعات الجلود، صناعة الخشب والورق والطباعة والصناعات المختلفة) مجتمعة حوالي 11٪ من إجمالي الناتج المحلي المسجل في عام 1989. وتعتبر هذه النسب ضعيفة، ويرجع ذلك إلى تقلص حجم الاستثمارات الصناعية والتي ترتبط بالعملة الصعبة حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد (الناجمة عن أزمة 1986)، وبالتالي لم تكن نتائج المخطط الخماسي الثاني في مستوى طموحات وأهداف هذا المخطط.

إن الاستثمارات الصناعية المعتبرة التي تم اعتمادها تعكس إرادة السلطات في جعل التصنيع محركاً حقيقياً للنمو وعاملاً استراتيجياً مولداً للتنمية، إذ بلغت نسبتها كمتوسط سنوي للفترة حدود ال 40٪ من الناتج الداخلي الخام، وهو ما جعل الجزائر تصنف آنذاك من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم بمتوسط سنوي للفرد قدر سنة 1980 ب 1260 دولارا أمريكي **(دبيش، وأوكيل، 2014، ص158)**. إلا أن هذا الجهد التنموي الكبير والإنفاق الاستثماري المعتبر للأسف لم يمكن من بلوغ ما كان مسطراً من أهداف، في مقدمها إرساء قاعدة إنتاجية صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها.

تم الوقوف على هذه الحقيقة مباشرة بعد الصدمة النفطية في سنة 1986 والتي كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، حيث انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50٪، لقد تقلصت خلال هذه الفترة عوائد النفط، الأمر الذي أثر في ميزانية المخططات الإنمائية، وتغيرت الأسعار ما بين سنتي 1986 و1989، وتذبذبت من 15 إلى 20 دولاراً أمريكياً. ونظرا إلى عدم التحكم في الأسعار من جهة واعتماد المخططات على عوائد النفط من جهة أخرى، فقد ضيعت الجزائر في الثمانينات وقتا كبيرا حيث أنها لم تصدر الكميات الضرورية التي تمكنها من تجنب الأزمة، الأمر الذي جعلها تخسر 40 مليار دولار، ونجم عن كل ذلك انكماش اقتصادي صاحبته اضطرابات اجتماعية نتج عنها ما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6٪؛
- انخفاض الاستثمار بنسبة 4.2٪؛
- تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6٪؛
- نقص في مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4٪؛
- هبوط الواردات بنسبة 16.4٪؛
- انخفاض عدد وظائف العمل الجديدة من 122 إلى 74 وظيفة، أي بنسبة 40٪ **(ناصر، 2010، ص 211-212)**.

سادساً. تقييم عام للصناعة الجزائرية قبل الإصلاحات الاقتصادية من خلال المرحلة السابقة أي قبل الشروع في الإصلاحات الاقتصادية نلاحظ وجود جملة من الاختلالات الهيكلية، يمكن إيجازها في عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ومن ثم عدم قدرته على تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للخارج في هذا المجال (حيث بلغت نسبة الاستهلاك 32٪ من قيمة الواردات في تلك المدة) يضاف إلى ذلك عجز هذا الجهاز عن تموين وإعادة تموين نفسه بالمواد الأولية والسلع نصف المصنعة، وما يؤكد هذا العجز هو نسبة التبعية المرتفعة للخارج في هذا الجانب (نحو 30٪). كما يلاحظ خلال هذه المدة أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد بشكل مفرط على إنتاج المحروقات وتصديرها مما عمق عجز الجهاز الإنتاجي الوطني، ومن ثم لم يقدر على إحداث تعويض لمنتجات أخرى غير المحروقات تسهم في تنويع الصادرات الوطنية، فالمحروقات كانت تستحوذ على (93٪) من مجموع الصادرات آنذاك.

وقد نتج عن هذه التبعية المفرطة إلى صادرات المحروقات نتائج سلبية في الاقتصاد الجزائري (ولاسيما وتيرة النمو الاقتصادي) مباشرة عقب انهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينيات القرن العشرين ليصل سعر البرميل من النفط في سنة 1986 إلى أقل من 13 دولاراً بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و 40 دولاراً للبرميل خلال السنوات (1980-1985) يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تضخيم حجم مديونية الجزائر، وتفسير ذلك أن نسبة كبيرة من مديونية الجزائر الخارجية هي بغير عملة الدولار، في حين القسم الأعظم من صادرات الجزائر هو بالدولار الأمريكي، ومن ثم فأي انخفاض في قيمة الدولار أمام العملات الأخرى سوف يؤثر سلباً في ديون الجزائر، ويؤدي إلى تضخيمها **(الداوي، 2009، ص 258-259)**.

إن السياسات الصناعية التي انتهجتها الجزائر في السبعينيات أين كان 50٪ من الناتج الداخلي الخام موجه للاستثمار والذي انخفض إلى 25٪، حيث أعطت البرامج التنموية أهمية كبيرة للتصنيع والتكوين وتحويل

التكنولوجيات، إلا أنها انتهت في الثمانينات دون أن تصل إلى هدفها الرئيسي وتوقف عدد من الصناعات نتيجة للأزمات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة أهمها انخفاض سعر البترول وإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية.

إن التصنيع في الجزائر لم يكن وسيلة إنمائية بل كان غاية أيديولوجية، تمثلت في سياسة إحلال الواردات، والذي ظهر فيما بعد هو أن الجزائر تستورد لمصانعها أكثر مما تنتجه، كما أن فوائد السياسة التصنيعية تراجعت لأنها تعتمد على خطوة التركيب، وأنشأت مركبات ضخمة مثل مركب الحجار للحديد والصلب الواقع بمدينة عنابة، مركب الإلكترونيك في مدينة سيدي بلعباس، وغير ذلك، حيث لم تستكمل الخطوة السابقة بخطوة البحث العلمي، فكانت هياكل لآلات مستوردة تعاني التبعية في كل شيء، فسرعان ما ظهر العجز نتيجة تراجع العملية الإنمائية، الأمر الذي جعل الاقتصاد المركزي الموجه يعيش إفلاساً اقتصادياً ومالياً **(ناصر ، 2010، ص216)**.

كما أن اعتماد الجزائر على المحروقات في سياستها التصنيعية، وقف حائلا أمام تعزيز قطاعات إنمائية أخرى في عمليات التنمية الاقتصادية، وهو ما أضعف القدرة الإنتاجية، ولم يشجع على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي، فسياسة التصنيع في إطارها الاشتراكي لم يكن هدفها تحسين الإنتاجية بقدر ما كان الهدف منها هو تلبية رغبات المجتمع، وتوسيع دائرة القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وترسيخ مبادئ الاشتراكية **(ناصر، 2010، ص217)**.

لقد أثرت سياسة التصنيع الاشتراكية سلبا في الاقتصاد الجزائري، وأدت في منتصف الثمانينات إلى إتباع سياسة عشوائية في مجال الاستيراد قصد تحريك المصانع والحفاظ على العمال، وكان من المحتمل أن تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وسد الفجوات التي خلفتها مخططات متناقضة مع أهداف البلاد الاجتماعية **(ناصر، 2010، ص217)**. وهذا ما جعل الجزائر تواجه اختيارات صعبة بعد الإخفاق في سياسة التصنيع الاشتراكية، فإما أن تخفض من وارداتها، وهذا يؤثر تأثيرا سلبياً في اقتصادها، وإما أن ترفع الإنتاج وتوسع نشاطاته، وهذا يستدعي تمويلا خارجياً.

نلخص في النهاية ما عرض حول سياسة التصنيع التي طبقتها الجزائر وكذا البرامج التنموية، وذلك بالإجابة على سؤال مهم والمتمثل في: ما هي الأسباب التي جعلت سياسة التصنيع تفشل خلال المرحلة السابقة أي في إطار المخططات السابقة وذلك بالرغم من الأموال الكبيرة المستثمرة في قطاع الصناعة؟

يرجع الفشل الذريع في سياسات التنمية وبالتحديد سياسة التصنيع التي طبقتها الجزائر خلال المرحلة السابقة إلى جملة من العوامل لعل من أهمها:

– طبيعة النظام الاقتصادي السابق واعتماده على مركزية القرار الاقتصادي؛

– أطراف نافذة في مفاصل الحكم تابعة للفكر الرأسمالي (فرنسية المصالح)، عملت على إفشال النموذج التنموي؛

– الاعتماد على الصناعات المصنعة كقاطرة للتنمية دون مراعاة التوازن القطاعي؛

– خنق القطاع الخاص وجعله على هامش النشاط الاقتصادي (**تومي، د.ت، ص150**)؛

– نقص مهارة وتكوين وكفاءة العامل البشري، وعدم الاستثمار في العامل البشري؛

– التركيز المفرط على البعد الاجتماعي، وذلك دون أي مراعاة لمقياس الكلفة والمردود (تدعيم الأسعار، البطالة المقنعة، قيمة الدينار السياسية)؛

– ضعف المنافسة وعدم التمكن من المنافسة الخارجية؛

– كبر حجم المديونية الخارجية ويرجع ذلك إلى ارتباط تمويل الاستثمارات المخططة بالتمويل الخارجي؛

– ارتفاع نسبة قطاع المحروقات من إجمالي القطاع الصناعي، وبالتالي كانت أغلب الصادرات من المنتجات النفطية، الأمر الذي نجم عنه حساسية وتأثر كبير لكل الصدمات التي يواجهها هذا القطاع من تغيرات في الأسعار.

والنتيجة هو فشل برنامج التنمية الاشتراكي بعد مسيرة لأكثر من 20 عاما من التمويل والإنفاق، كان المصدر الأساسي في ذلك هي العوائد النفطية.

المطلب الثاني: الصناعة الجزائرية في فترة الإصلاحات الاقتصادية

بعد انتهاج الجزائر كغيرها من الدول النامية خلال عقد السبعينات لسياسة تصنيعية ثقيلة بهدف توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي. ومن هنا قامت الجزائر بعدة إصلاحات مست مختلف الميادين الاقتصادية وفق مراحل لتدارك هذه الاختلافات خاصة مع أحداث أكتوبر 1988. فبدأت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانينات، حيث أدى عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية إلى اختلال التوازنات المالية، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية غير المتماسكة السائدة في ذلك الوقت.

ومع بداية التسعينات عرفت الجزائر نوعا جديدا من الإصلاحات، حيث لجأت إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية. حيث سيتم في هذا المطلب تناول أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر.

أولاً. الإصلاحات الذاتية: لقد اعترفت الجزائر خلال هذه المرحلة ولأول مرة بالصعوبة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها وبأخطار الماضي، فجاءت "حكومة حمروش" لتكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع وإدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات وإعطاء المبادرات والحريات للمؤسسات، من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد واستخدام مقاييس التسيير وتحرير قدرات الموارد البشرية. حيث تم إصدار

مجموعة من القوانين كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، ثم عزز ذلك إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05(**سعداوي، 2008، ص66**).

1- إعادة الهيكلة العضوية والمالية: لقد طبقت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

أ- سياسة إعادة الهيكلة العضوية: إن المقصود بإعادة الهيكلة العضوية هو تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية، وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى زيادة استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي وكذا رفع القيود التي تعرقل حسن سيره، وكذلك استغلال كل الطاقات والإمكانيات وإدماجها في ديناميكية التطور، والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة والفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتسويق. حيث قامت السلطات بهدف التسيير الفعال والمحكم للمؤسسات بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 242/80 الصادر في سنة 1980 وطبق هذا الإجراء بداية من سنة 1981 حيث تم تقسيم 300 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة (**غالم، د.ت، ص104**).

وفي هذا الإطار فقد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

- الفصل بين المهام الأمر الذي أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية؛
- الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لا مركزية المهام على مستوى وحداتها؛
- التفكيك حسب الاختصاص لمؤسسات مرتبطة بإدارات اقتصادية متخصصة؛
- إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة (**عدون، متناوي، 2003، ص115**).

ب- إعادة الهيكلة المالية: وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة (**دراوسي، 2006/2005، ص361**)، واتجهت الجزائر إلى تطبيق هذه السياسة ابتداء من سنة 1983.

إن الهدف الذي ترمي إليه هذه الإجراءات هو تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. بالإضافة لذلك فقد قامت الحكومة بضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص (**غالم، د.ت، ص105**).

لقد حققت إعادة الهيكلة نتائج جد ايجابية، أهمها نجاحها في جعل الجهاز الإنتاجي الوطني يتحول بشكل تدريجي من مجرد إطار موزع للريع إلى جهاز منتج ومحقق للثروة. إلا أن هذا التحول النوعي في أداء

الاقتصاد الوطني أجهض بفعل عاملين اثنين: تمثل الأول بالانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية التي أفقدته توازنه. وتمثل الثاني بالأزمة السياسية لمطلع التسعينيات التي أعادته إلى نقطة الصفر (**دبيش وأوكيل، 2014، ص160**).

غير أنها أفرزت عدة نتائج سلبية، وغير متوقعة في نهاية سنة 1984، مما دفع آنذاك الحكومة الجزائرية إلى إتباع هذه العملية وإكمالها بإصلاحات أخرى، ولاسيما أنه بعد هذه العملية بمدة وجيزة (أي ابتداء من سنة 1986) وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار، وانخفاض حجم الواردات، وتقلص مناصب العمل، والتصاعد المستمر لمعدل التضخم ...إلى غير ذلك من المؤشرات السلبية.

2- سياسة استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية: في ظل الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر والتي تميزت بشح الموارد المالية للاقتصاد الجزائري، وانخفاض معدلات المردودية الاقتصادية في مؤسساته العامة رغم الإصلاحات التي طبقت عليها في إطار إعادة الهيكلة العضوية والمالية تبنت الجزائر سياسة جديدة تسمى بـ"استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية". وهي سياسة تهدف إلى إعادة المؤسسات الاقتصادية العامة إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساسا بوظيفتها الإنتاجية –والتي تعتبر الهدف من وجودها– فجاءت الاستقلالية لمجاراة التغيرات على مستوى الموارد المالية للاقتصاد الوطني، كما جاءت أيضا لتجسيد محاولة جديدة لإرساء الآليات العلمية والتقنية للتسيير وتفعيلهما في المؤسسات العامة بعد تطهيرها وتحريرها مالياً.

وتجسدت هذه السياسة بتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير (الإدارة) اليومي للمؤسسات العامة ولكن مع بقائها المالك الأساسي لها، فضلا عن خصخصة أساليب الإدارة والتسيير عن طريق أدوات القانون الخاص، ومن ثم انتقل الاقتصاد الجزائري إلى وضع جديد تمثل أساساً في استقلالية هياكله الاقتصادية والإدارية، واستقلالية طرائق التعامل الاقتصادي بين مختلف العناصر المعنية بمسألة التنمية (**الداوي، 2009، ص259-260**).

فالاستقلالية هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي وذلك بالعمل على إعادة الاعتبار للمؤسسة من خلال تحديد أهميتها، شخصيتها وكذا إعطائها الحق في إدارة أعمالها بنفسها، حتى تتمكن من فرض مكانها في السوق وفق أساليب حديثة، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تشجيع روح المبادرة والطموح.

إن إصلاح وتطهير المؤسسة ومحيطها خلال مرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية كان يجب تعميقه وفق الاستقلالية في المجالات التالية:

- **التخطيط والتسيير:** من خلال وجود ديمقراطية ولا مركزية في التخطيط والذي يكون بالتقليل من تدخلات المركز، حيث تم إصدار القانون 02/88 والمؤرخ في 1988/01/12، والذي يحرر المؤسسات من التدخل المباشر لأجهزة الدولة في التسيير؛

- **التمويل:** تمكين المؤسسة من الحصول على الأموال بصفة منتظمة وذلك من خلال خلق نظام جديد للعلاقات بين المؤسسة والبنك قائم على تجسيد الفعالية في الاستثمارات وتكييف إجراءات توظيف المؤسسة وتحسين الخدمات؛

- **تحرير نظام تحديد الأجور:** من خلال تحديد الأجور على أساس التفاوض ضمن معطيات اقتصادية وحسب مردود العمل، وذلك من خلال اعتماد البرلمان الجزائري سنة 1990 لمادة قانونية تسمح بذلك؛

- **تحرير نظام تحديد الأسعار:** إقامة نظام جديد يقوم على مقياس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية، حيث جاء هذا في إطار القانون 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار والذي قسم الأسعار إلى: أسعار حرة، أسعار ذات هوامش مراقبة، أسعار مراقبة؛

- **تحرير التجارة الخارجية:** وذلك بهدف وضع الإنتاج الوطني في المنافسة الخارجية لدفع المنتجين على زيادة الكفاءة في استخدام وسائل الإنتاج، تخفيض التكاليف، والرفع من جودة المنتجات حتى تتمكن من الحصول على حصص في الأسواق العالمية **(داودي، ماني، د.ت، ص145)**.

ولقد واجهت عملية استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية صعوبات وعراقيل عديد من أهمها:

- **عراقيل اقتصادية:** ارتبطت هذه العراقيل خاصة بجهاز الإنتاجي وذلك بسبب عدم مرونته.

- **عراقيل مالية:** لقد نجم عن سوء التسيير المالي للمؤسسة العمومية إلى لجوئها للاقتراض من الخارج لتغطية العجز المالي.

- **عراقيل تكنولوجية:** إن المؤسسة العمومية الجزائرية لم تكن تتمتع بالحرية في اختيار التكنولوجيا وبالتالي لم تكن لها الحرية في ممارسة وظيفة البحث والتطوير.

- **عراقيل تنظيمية:** ترجع هذه العراقيل إلى عدم فعالية نظام المراقبة المطبق.

- عراقيل اجتماعية: إن المؤسسة العمومية بدلا من أن تكون مركزا للإنتاج وتوليد القيمة المضافة، أصبحت مركزا لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال **(عدون، متناوي، 2003، ص117)**.

فنجد أن تطبيق الاستقلالية واجه جملة من المشاكل من أبرزها عدم وجود تصور صحيح لكيفية الانتقال من اقتصادي إداري ومركزي إلى اقتصاد آلياته قوانين العرض والطلب والمنافسة، وبالتالي فإن السلوكيات السلبية السابق بقيت موجودة كالبيروقراطية والتسيير الإداري للاقتصاد الوطني، التبعية المفرطة للسوق الخارجية وصعوبة التحكم في القطاع العام ومؤسساته، وبالتالي لم تحقق هذه الإصلاحات الأهداف المرجوة منها.

ثانياً. الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية: إن الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر بسب الوضع المتدهور الذي وصل إليه اقتصادها، أدت بها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لحماية اقتصادها من الانهيار، فنشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ومن أهم هذه البرامج هي:

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي: يضم هو الآخر ثلاث برامج هي:

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (31 ماي 1989 -30 ماي 1990): لقد تعهدت الجزائر في ماي 1989 بتنفيذ برنامج الاستقرار (التثبيت) في الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وكذا الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، وبموجب هذا الاتفاق وافق الصندوق على تقديمه 200 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى حصولها على تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بحوالي 360 مليون دولار أمريكي، وبالتالي فإن مبلغ القرض الكلي يساوي 560 مليون دولار أمريكي. وتنفيذا لهذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إجراء جملة من الإصلاحات منها:

- إصلاح نظام الأسعار، وذلك بإصدار الجزائر القانون 89-12 المتعلق بالأسعار، ومن هنا بدأت الجزائر في تطبيق الأسعار الحقيقة من خلال رفع الدعم على المواد المدعمة، فتم بدأ من جوان عام 1991 تحرير كل الأسعار باستثناء 22 منتجا بقي مدعما من الدولة حماية للطبقات الفقيرة.

- القيام بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، حيث يهدف هذا الإجراء حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق **(بن سمينة، 2013/2012، ص254)**.

- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفائها مبدئيا من الضرائب.

- اعتماد قانون المالية لسنة 1990 و منشور وزارة التجارة رقم(60-90) المؤرخ في 20 أوت 1990 ولائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير (الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة) و هو ما يسمح للمؤسسات بالتزود بمدخلات الإنتاج و ممارسة الاستيراد لقائمة من المنتجات المرخص بها، وجاء هذا الإجراء نتيجة للصعوبات التي تواجهها البنوك بخصوص تمويل عمليات الاستيراد، ومنه اللجوء إلى السوق الموازي للدينار، وهو ما اعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية **(بلوناس، 2005/2004، ص168)**.

– الإصلاح المالي و البنكي من خلال صدور قانون النقد و القرض (90-10)[i] المؤرخ في 10 افريل1990 والذي يهدف إلى استقلالية البنك المركزي عن الخزينة و البنوك التجارية من جهة، و عن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدماتية (الاستثمار الأجنبي المباشر).

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (03 جوان 1991 – 30 مارس 1992): لجأت الجزائر مرة أخرى إلى (ص ن د) بغرض الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، حيث تحصلت الجزائر على قرض قيمته حوالي 400 مليون دولار أمريكي، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة ب 100 مليون دولار أمريكي **(بن سمينة، د.ت، ص377)**، وعليه اتفقت الجزائر مع (ص ن د) على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛

– تحرير التجارة الخارجية وكذا الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛

– تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛

– تحرير أسعار السلع والخدمات والتقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وضبط عملية دعم السلع واسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات؛

– تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك **(بن شهرة، 2009، ص132)**؛

– التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العمومية.

ونشير في هذا الصدد إلى أن قسط الدين المستحق تحريره خلال شهر مارس 1992 تم تجميده لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتويات الاتفاقية.

فصدرت خلال هذه الفترة مجموعة من القوانين تدل على عزم الحكومة الجزائرية على تطبيق الإصلاحات المفروضة من طرف (ص ن د) وكانت الإنجازات المحققة كما يلي:

– إصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار في أفريل من نفس السنة؛

– إصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 من أجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة؛

---

[i] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان عام 1410، قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل عام 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

– البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مس الكثير من السلع (**عايشي، 2009، ص08**).

كما تحققت في تلك الفترة النتائج التالية:

– تسجيل انخفاض في المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار عام 1990 إلى 27.67 مليار دولار عام 1991 إلى 26.7 مليار دولار عام 1992 مع ارتفاع خدمة الدين حيث انتقلت من 73.9٪ عام 1991 إلى 76.5٪ عام 1992؛

– بلغ فائض الميزان التجاري 4.7 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار؛

– بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات (**بن شهرة، 2008، ص113**).

ج– برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1أفريل 1994– 31 مارس 1995): لجأت الجزائر مجددا مرغمة لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وذلك نظراً لهشاشة اقتصادها الذي يتميز بالتبعية، حيث نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات مرتفعة والتي تعدت 97٪، وبالتالي فأي انخفاض أو ارتفاع في أسعار النفط تؤدي مباشرة إلى انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة، كما بلغت الفاتورة الغذائية أكثر من 2 مليار دولار سنوياً، وكذا النمو الديمغرافي المتزايد. فكل العوامل السابقة أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 1 أفريل 1994 المدعو ببرنامج "ستاند باي"، ويدوم سنة واحدة، حيث أن هذا الاتفاق لم يشمل إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجاله قبل 31 ماي 1995. وخلال هذا البرنامج كان على الجزائر أن تلتزم بجملة من الإجراءات وهي:

– تحرير التجارة الخارجية: فكل المنتجات قابلة للتصدير إلا الأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي، كما يمكن استيراد أي شيء إلا بعض الاستثناءات حيث حددت الدولة في هذا الإطار قائمة المنتجات غير مسموح بها مؤقتاً.

– نظام سعر الصرف: بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عمليات التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعند توفر جميع شروط التسيير تصبح أسعار الصرف تتحد وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

– سياسة الأسعار: يتحدد نظام الأسعار وفق ثلاثة أنماط:

– السعر الإداري أو المدعم ويشمل حاليا الحليب، الدقيق الفرينة والقمح.

– أسعار ذات هامش ربح محدد تشمل الأدوية، الورق، التجهيزات العلمية، التبغ، القهوة، الزيت (**حامد، 2014، ص107–109**).

ومن بين نتائج هذا الاتفاق ما يلي:

– تمثل المواد المحررة أسعارها 80٪ من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك (النقل، الخدمات البريدية)؛

– تخفيض عجز الميزانية؛

– تخفيض في قيمة الدينار من 23.4 دج مقابل دولار واحد إلى 35 دج مقابل دولار واحد؛

– كبح معدل التضخم في حدود 29.05٪؛

– ارتفاع احتياطيي العملة الصعبة ب1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية 1994 ليصبح الاحتياطي الإجمالي الأجنبي 2.6 مليار دولار **(بن سمينة، د.ت، ص380)**.

2- برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998): يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط. وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

فلقد عمل برنامج التكيف الهيكلي في مجال الاستقرار الاقتصادي على الاستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة ببرنامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على:

– مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات في نهاية فترة البرنامج؛

– تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛

– تحرير أسعار الصرف لتتحدد وفق قوى السوق؛

– القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛

– التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول **(عايشي، 2009، ص9)**.

أ- نتائج الإصلاحات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى: لقد مكنت الإصلاحات المدعومة من قبل مؤسسات بريتن وودز من تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكبرى، تمثلت أساسا في:

– تحسن الناتج المحلي الحقيقي، حيث انتقل من -2٪ سنة 1993 إلى -1٪ سنة 1994، ليسجل نموا حقيقيا ملحوظا تراوح في حدود 4٪ سنتي 1995 و1996، ثم 5٪ عام 1998.

– انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدر سنة 1993 بـ9٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى فائض زادت نسبته عن 3٪ سنة 1996 و2.4٪ سنة 1997.

– انخفاض في معدل التضخم من 39٪ عام 1994 إلى حدود 6٪ نهاية عام 1997، وذلك بسبب تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

– ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995، ثم 08 مليار دولار في نهاية سنة 1997.

– تحسن في وضعية الميزان التجاري حيث انتقل من حالة العجز بـ4.64٪ و 2.87٪ سنتي 1994 و1995 على التوالي إلى تحقيق فائض ب33٪ و37٪ خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي **(دبيش، د.ت، ص49)**.

ب– الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على الصناعة الجزائرية في المدى القصير: أصاب الانكماش مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة، وتبدو آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي، غير مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج، فهو كان القطاع الأكثر تضررا بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

– **على مستوى الإنتاج:** فقد هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و1997، حيث أصبحت المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها بسبب تخلي الدولة عن تمويلها عن طريق الدعم أو الاقتراض، وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين. يرجع الانخفاض في الإنتاج بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية، إلى ظروف المرحلة الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالتحرير الاقتصادي (تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تحرير قيمة الدينار) والمنافسة الأجنبية. ولكن بالرغم من هذا التقهقر إلا أن القطاع الصناعي حقق 80٪ من الأهداف التي سطرها سنة 1997، أما السداسي الأول من سنة 1998 وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2٪ **(بن سمينة، د.ت، ص383)**.

– **حل العديد من المؤسسات:** لقد زادت حدة الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات بتطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلي، فأدت إلى حل عدد كبير منها، حيث تم حل تقريباً 815 مؤسسة خلال الفترة (1994–1998). وكانت 83 ٪ من هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية محلية (EPL)، والنسبة المتبقية كانت من نصيب المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE).

ويعتبر القطاع الصناعي القطاع الذي سجل عددا كبيرا من المؤسسات المغلقة 54٪، منها 86٪ مؤسسات اقتصادية محلية. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن الذي استحوذ على نسبة 30٪ من مجموع المؤسسات المنحلة وكان من بينها 78٪ مؤسسات عمومية في قطاع البناء.

– **على مستوى الاستثمار:** عرفت فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ضعف وتيرة الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى إحجام الاستثمار الخاص الأجنبي عن الدخول للجزائر لعدم توفر المناخ الملائم لذلك وعدم ثقته في الإدارة الجزائرية، حيث لم يسجل سوى بعض الاستثمارات في المجال البترولي.

– **الصادرات:** ما زال هيكل الصادرات الجزائرية يتسم بأحادي الجانب، واستمرار استحواذ البترول على أكثر من95٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية. ولم يسجل أي إدراج لسلع صناعية جديدة، بالرغم من إجراءات ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات كتخفيض قيمة الدينار بغية الوصول إلى مستواه الحقيقي السائد في السوق لزيادة الصادرات بسبب اكتسابها لقدرات تنافسية وانخفاض الواردات بسب ارتفاع أسعارها المحلي(**عايشي، 2009، ص9**).

– **العمالة:** إن حل المؤسسات الذي نتج عن برامج الإصلاح، نجم عنه انخفاض في عدد العمال وحتى سنة 1998 فقد تم تخفيض عدد العمال بوضع 118299 في المؤسسات العمومية مقابل 947 في المؤسسات الخاصة، فمن خلال الإحصائيات فإن عدد العمال الذي شملتهم عمليات التخفيض يعادل حوالي 5٪ من مجمل السكان المشغولين في القطاع المهيكل عام 1997، هذا ما إذا أضفنا إلى عدد العمال الذي شملتهم عمليات التخفيض واختاروا التقاعد المسبق فإننا نصل إلى عدد 264 ألف عامل شملتهم الإجراءات المذكورة، وهذا يمثل 6٪ من السكان المشغولين(**غالم، د.ت، ص115**).

وبالتالي فإن تطبيق إجراءات الإصلاح جعل أداء القطاع الصناعي يتراجع بشكل مستمر ومتزايد حتى أواخر عشرية التسعينات تقريبا.

3– سياسة إعادة الهيكلة الصناعية: بعد مرور الاقتصاد الوطني بظروف صعبة انعكست آثارها في سوء تسيير وتنظيم المؤسسات العامة، وكذا عدم تمكن الإصلاحات الاقتصادية السابقة من تحقيق الأهداف المرجوة منها، المتمثلة في استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية، ومن قبلها سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية تبنت الجزائر إصلاحا جديداً والمسمى بـ"إعادة الهيكلة الصناعية" والتي تعتبر عنصرا مهماً في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني، وجاءت هذه العملية في إطار الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في نيسان 1994.

إن المقصود بإعادة الهيكلة الصناعية هو مجموع الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم أداة الإنتاج الوطنية تنظيمها وتوزيعها، وتحديثها، قصد رفع فعاليتها وقدرتها التنافسية، وإدماجها في التقسيم الدولي للعمل (**الداوي، 2009، ص268**).

كانت الأهداف بالنسبة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام كالتالي:

– فتح الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمساهمة الوطنية والأجنبية؛

– خلق فروع مستقلة للمؤسسات الصناعية متجانسة ومركزة حول نشاطاتها الأساسية، والتنازل عن الأصول المرتبطة بأنشطة ثانوية ضعيفة المردودية؛

– إلغاء دعم الخزينة العامة للمؤسسات العاجزة؛

– تدعيم طاقات التسيير والإدارة في المؤسسات عن طريق التكوين وإعادة التأهيل (**بلوناس، 2005/2004، ص196**)؛

– تحقيق نمو مستمر يسمح بإدماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية.

ويمكن القول أن هذه السياسة جاءت لتكييف الاقتصاد الوطني مع اقتصاد السوق، حيث اعترف للدولة حينها بأربعة أدوار في اقتصاد السوق هي: دور الحماية، دور الإنتاج، دور ضبط سير النشاط الاقتصادي ودور التنشيط. وبالتالي انسحاب الدولة من الإنتاج كمتعامل اقتصادي، وكذا من النشاطات ذات الطابع التنافسي وفسح المجال في ذلك للقطاع الخاص كمالك ومسير (**الداوي، 2009، ص269**).

4- الخصخصة في الجزائر: تجسيداً لسياسة إعادة الهيكلة الصناعية على أرض الواقع تبنت الجزائر سياسة الخصخصة، فقد أعلنت الحكومة الجزائرية في عام 1995 عن بدء تنفيذ برنامج الخصخصة كسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع العام.

فكانت الفترة 1995-1998 هي الانطلاقة الحقيقية للإطار القانوني للخصخصة، حيث تم إصدار الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد حددت المادة 2 من الأمر 22-95 القطاعات التي تمسها الخصخصة، والمتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفندقة، السياحة، التجارة، التوزيع، الصناعات النسيجية والغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك، الإلكترونيك والكيمياء، النقل والمواصلات، التأمين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد عدل هذا الأمر في سنة 1997 وذلك لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية وتليينها كما أثري بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998 و1999. فلقد أنفقت الجزائر ما بين 1998 و1999 حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصخصة دون جدوى اقتصادية فعلية لتقرر توقيف المسار شبه كلية مع عام 2001 و2002، حيث انتهت في سبتمبر من سنة 1999 عهدة المجلس الوطني للخصخصة دون أن يسجل مسار الخصخصة أية نتيجة (**منصوري، 2012، ص137**).

أ- الإجراءات التنفيذية للخصخصة في الجزائر: لقد كانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996، حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة ب 1300 مؤسسة إذ تم خصخصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة. وتميزت عملية الخصخصة بالبطء حتى تم إنشاء خمس شركات قابضة جهوية، وتشير الإحصائيات أنه تم خصخصة أو تصفية ما بين 1994-1998 أكثر من 959 مؤسسة عمومية منها 696 مؤسسة عمومية محلية موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية

(الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، السياحة، التجارة). وقد تم بيع 464 مؤسسة منها للعاملين فيها مما أدى إلى ميلاد 608 مؤسسة جديدة . ومن الجانب الاجتماعي نتج عن تصفية هذه المؤسسات أثارا اجتماعية تمثلت في تسريح حوالي 520 ألف عامل في الفترة الممتدة من 1994-1998(زوزي، **2010/2009**، **ص202**).

- في عام 1998 عرضت الحكومة الجزائرية 26 شركة صغيرة مملوكة للدولة للبيع إلى مستثمرين محليين وأجانب كما قدم المجلس الوطني للخصخصة إعلانا بأسماء عشرة فنادق و12 مصنعا لطوب وأربع شركات للمشروبات الغازية مطروحة للبيع.

- في 1999 سمحت الدولة لخمس شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الإنترنت (**الفاعوري، 2004، ص164**).

- وبدخول سنة 2001 جاء الأمر 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، لتتوسع الخصخصة إلى كافة مجال النشاط الاقتصادي، حيث أنه بين سنة 2001 و2002، تخلت الدولة بشكل واضح لصالح المزيد من عمليات الخصخصة والتي تشمل كل الشركات باستثناء سونطراك، فقد أشارت الأرقام الصادرة من طرف وزارة المساهمة المكلفة بالعملية، إلى أن 1270 شركة كانت معنية بالخصخصة، منها 459 مؤسسة عمومية اقتصادية و713 فرع. ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسات متوسطة وأغلبها مؤسسات صغيرة، وتشير وزارة المساهمة وترقية الاستثمار إلى أن 145 مؤسسة فقط هي عبارة عن شركات كبرى.

- بلغت عمليات الخصخصة المنجزة مابين عام 2003 وديسمبر 2007، حسب حصيلة نشرت من طرف مجلس مساهمات الدولة 417 مؤسسة. حيث تما خصخصة ما يقارب 20 مؤسسة في عام 2003، ثم 58 عام 2004، وارتفع العدد إلى 113 عام 2005، إلى 116 عام 2006، ثم 110 عام 2007، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تم خصخصتها بنسبة 100٪ حوالي 19 مؤسسة، فيما بلغ عدد المؤسسات المخصخصة بنسبة تتعدى 50٪ ما يصل إلى 33 مؤسسة، بينما كانت هناك 11 مؤسسة تم خصخصتها بنسبة تقل عن 50٪، فيما استفادة العمال من 69 مؤسسة (**زرقون، 2010/2009، ص156**).

ب- أهداف الخصخصة في الجزائر: ويمكن القول أن أهداف الخصخصة في الجزائر تصب إجمالاً فيما يلي:

- تنمية القطاع الخاص حيث يتم ذلك من خلال تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومراقبته مع توضيح قواعد اللعبة، وتجنب المعاملة التفضيلية في الممارسات العادية؛

- تحسين الوضعية المالية للقطاع العام بواسطة التصفية، وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص أو برامج إعادة التأهيل، وتنمية الهيئات المالية التي تستعمل كركيزة مهمة لنجاح صيرورة الخصخصة؛

- تنمية سوق الأسهم وتوسيع قاعدة الملكية، وتشجيع تنمية سوق رؤوس الأموال، ومحاولة الالتحاق بالسوق الدولية في ميداني التكنولوجيا ورأس المال (**الداوي، 2009، ص271**)؛

–تحرير الحكومة وتخفيف العبء الإداري والمالي عنها؛

– تشجيع المنافسة والكفاءة والتنافسية؛

– تشجيع النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية والفعالية؛

– منح المواطنين إمكانية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للبلاد (**الفاعوري، 2004، ص164**)؛

– توفير مناصب العمل للتخفيف من البطالة.

ج– تقويم سياسة الخصخصة في الجزائر: إن سياسة الخصخصة في الجزائر واجهت جملة من العوائق على مستوى التطبيق، فمن العوائق ما هو اقتصادي، ويتمثل في مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخصخصة، بالإضافة إلى ضعف التمويل لعملية الخصخصة، وهناك عوائق ذات طبيعة اجتماعية كفائض العمالة، وتدني مستوى معيشة المواطنين، بالإضافة إلى عوائق إدارية وتنظيمية تتمثل في غياب الشفافية في المضمون، وضعف السوق المالية في الجزائر، باعتبار أن الأسواق المالية تعتبر من أهم الأدوات التي تسمح بنجاح عملية الخصخصة(**الداوي، 2009، ص274**).

وقد نتج عن الخصخصة تسريح أكثر من 500 ألف عامل بفعل سياسة حل المؤسسات العمومية ووضعها في المزاد العلني، ولعل من أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري مثل (أزمة السكن، البطالة) يرجع إلى سرعة التحولات من نمط إنتاجي إلى نمط أخر.

فقد كان هناك تناقض قطاعين غير متكافئين، قطاع اقتصادي ضعيف لا يملك القدرة على تحويل نفسه بنفسه ويستعمل موارد مالية ضخمة وقطاع إداري مركزي غير منتج يتدخل في ميكانزمات التحول دون الاعتماد على دراسات معمقة واستراتيجية (**قاسم، 2011، ص69**).

إن تجربة الجزائر في مجال الخصخصة متواضعة، حيث لا تزال الخصخصة في الجزائر تطرح إشكاليات رئيسية تتعلق بتنظيم الاقتصاد الجزائري الذي ينبغي أن يكون قائما على مبادئ وقواعد اقتصاد السوق، حيث أن فعالية سياسة الخصخصة تتعدى طبيعة الملكية إلى أبعاد أخرى مثل دور الدولة الاقتصادي ومدى ملائمة البيئة، وتوفر المناخ المناسب لتفعيل آليات السوق.

ونخلص إلى القول أن الجزائر وضعت منذ مباشرتها للإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وكذا إعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك بهدف إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

إن الفترة الممتدة من عام 1989 إلى 1999، تعتبر من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال، فالأزمة كانت متعددة الجوانب (سياسية، اقتصادية واجتماعية)، فلقد سجل النشاط الاقتصادي

مؤشرات سلبية في كامل القطاعات، كما صاحب هذه الفترة انخفاض كبير في أسعار النفط، وذلك ابتداء من السداسي الثاني من سنة 1998، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إلغاء نصف المشاريع التي كانت مبرمجة في تلك السنة.

المطلب الثالث: الصناعة الجزائرية وبداية نظام اقتصاد السوق (2000-2014)

لقد شهدت الجزائر بعد الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي شهر أيار/مايو 1998، انتعاشا كبيرا في أسعار البترول، حيث انتقلت قيمة الوحدة من صادرات النفط الخام من 17.91 دولار للبرميل عام 1999 إلى 99.97 دولار للبرميل عام 2008. مسجلة بذلك مستوى قياسي غير مسبوق. إلى 112.94 دولار للبرميل عام 2011، ثم 104 دولار للبرميل عام 2014. وخلال هذه الفترة سمحت الأسعار الجيدة التي بلغ متوسطها 54.99 دولار للبرميل خلال الفترة (1999-2011)، بنمو عائدات الجزائر من تصدير المحروقات بشكل معتبر، حيث انتقلت من 10.14 مليار دولار عام 1999 إلى 71.66 مليار دولار عام 2011 (**Banque D'Algérie, 2012, p87**)، إلى 58.36 مليار دولار عام 2014(**بنك الجزائر، 2015، ص28**). وقد دخلت الجزائر خلال هذه الفترة في جملة من البرامج الاستثمارية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة بما فيه القطاع الصناعي. وفيما يلي عرض للبرامج التي قامت بها الحكومة:

أولاً. الاستثمارات العمومية (2001-2014): لقد قامت الحكومة الجزائرية بهدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى بالتركيز على تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية من بينها القطاع الصناعي، وكذا تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. فكان تطوير الصناعة واحداً من أولويات الحكومة خلال الثلاثة برامج الخماسية الأخيرة (2001-2014) التي كرست غلاف مالي كبير لبعث الإنتاج وخفض فاتورة الاستيراد.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): بمعنى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي (توقيف التدهور)، ولقد تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار جزائري، ففي القطاع الصناعي ومع مباشرة البرنامج، توفرت وزارة الصناعة على وسائل لتعزيز مشروع طموح لفائدة المؤسسات الصناعية ولقد استفادت في مرحلة أولى 37 مؤسسة (19 عمومية، 18 خاصة) من المساعدات المالية الآتية من صندوق التنافسية التي رصد لها 1162 مليون دينار جزائري، و1157 مليون دج لتأهيل 34 مؤسسة منها 34 مليون دج لكل وحدة، 5 ملايين دج كمساهمة لإنجاز دراسات التشخيص لثلاث مؤسسات وقد حدد البرنامج هدفا لتأهيل 1000 مؤسسة خلال الفترة الانتقالية.

وحتى نهاية 2003 تلقت مصالح وزارة الصناعة 242 طلب بشأن التأهيل لمؤسسات عمومية وخاصة بينما عالجت المؤسسة الوطنية للمنافسة الصناعية 223 ملف، وتقرر على أساس معايير محددة مسبقا.

ويندرج موافقة المؤسسات لحصول على شهادة الإيزو 9000 لترقية الجودة كأهم عوامل التنافسية وتمنح مساعدات مالية لتغطية 50٪ من مصاريف المؤسسات (**سعداوي، 2008، ص71-72**).

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (دعم النمو الاقتصادي) (2005-2009): لقد تم في سنة 2005 وضع برنامج تكميلي لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بحوالي 55 مليار دولار كقيمة أولية، والذي خصص في المقام الأول للجنوب والهضاب العليا، وذلك من خلال تهيئة هذه المناطق وجعلها أكثر استقطابا للتنمية، وحتى يتم فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال كما اهتم كذلك هذا البرنامج بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم والأشغال العمومية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

- تطوير وتحسين البنية التحتية الاقتصادية، وذلك عن طريق ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إتباع سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن (**قروف، وسعودي، 2012، ص323**).

حيث جاء هذا البرنامج ليستغل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، ويمكن إبراز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجدول التالي:

الجدول (4-10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (٪)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.50
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.50
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.00
تطوير الخدمة العمومية	203.9	04.80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.10
الإجمالي	4202.7	100

المصدر: قروف وسعودي، 2012، ص323.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم المالية المخصصة لكل قطاع من القطاعات المذكورة تعكس مدى اهتمام الحكومة بكل قطاع، كما تترجم الأهداف المرجوة من هذا البرنامج. فقد خصصت الحكومة نسبته 45٪ من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بغية تحسين ظروف معيشة السكان، ونسبة 40.50٪ لتطوير المنشآت الأساسية (القاعدية) كإعادة تأهيل شبكة الطرق، تعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات، وتنفيذ الطريق السيار شرق غرب هذا الأخير من شأنه أن يحفز تأسيس الشركات خارج العاصمة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية

بشكل أكثر توازنا. فيما تم رصد مبلغ 337.2 مليار دج لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة (دعم التنمية الاقتصادية) وزيادة الإنتاج في القطاعات خارج المحروقات، كقطاع الصناعة، الفلاحة، والسياحة، حيث خصص لقطاع الصناعة مبلغ 13.5 مليار دج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): وهو برنامج لدعم النمو بغرض امتصاص البطالة وتهيئة المناخ الاقتصادي لشروط أفضل، تتيح الفرصة للقطاع الخاص باحتلال الريادة، ويكون بذلك قاطرة للنمو الوطني **(تومي، د.ت، ص152)**.

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي قدر ب 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يبين حرص الحكومة على تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج مع الاقتصاد العالمي، فهو يهدف إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة2001 بواسطة جملة من السياسات أهمها ما يلي:

- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- الحد من البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد **(علام، 2015)**.

ولقد رصد هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت تقارب نصف المبلغ الإجمالي للبرنامج، بالإضافة إلى التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، والتعليم العالي، وإدخال الإعلام الآلي في المنظومة الوطنية. كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب من 40٪ من موارد لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

كما خصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مناطق صناعية، دعم التنمية الريفية، مواصلة تطوير البني التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(قروف، وسعودي، 2012، ص324)**، هذه الأخيرة التي خصص لها هذا البرنامج أكثر من 100 مليار دينار لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع 16 مليار دينار لدعم هذه الفئة من الشركات و80 مليار دينار لدعم الترقية ل 20000 شركة. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-11): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014)

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة (٪)
التنمية البشرية	10122	49.5
تطوير البنية التحتية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: (علام، 2015).

إن سياسة الإنعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية الثلاث، كان الهدف منها تدارك التأخير في جميع القطاعات، والنهوض بالاقتصاد الوطني لتحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعدا لخوض هذه التجربة. إلا أن هذا الإنفاق الضخم الذي قامت به الجزائر في إطار البرامج الثلاثة والتي تجاوزت قيمتها المالية 350 مليار دولار، لم يحقق أي تطور في أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات، وهذا ما سوف يتضح لنا في العنصر الآتي.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 2000 إلى السداسي الأول لعام 2014، والذي أشرنا إليه سابقا بالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة إلا أن أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة. إذ يهدف هذا المبحث إلى تحليل النتائج المسجلة في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق من خلال الاعتماد على المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الإنتاج الداخلي الخام الصناعي، وتكوين القيمة المضافة ومساهمة القطاع الصناعي في توفير العمالة وكذا في التجارة الخارجية، ومعدلات نمو الإنتاج الصناعي العمومي والخاص، ومساهمة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الصناعي.

المطلب الأول: نمو الإنتاج في القطاع الصناعي

أولاً. نمو القطاع الصناعي وفروعه المختلفة: للسنة الثانية على التوالي، عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2014، لكنها لا تبقى أعلى قليلا من متوسط النمو. فبالنسبة لعام 2012، انخفض معدل النمو 1.2

نقطة مئوية إلى 3.9٪ في عام 2014. مع 837.0 مليار دينار، فالصناعة تساهم بـ6.3٪ فقط من القيمة المضافة للاقتصاد، وهي نسبة موزعة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. فبين جميع القطاعات، تعد الصناعة الأقل مساهمة في النمو: 6.6٪ في القيمة المضافة و4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

العاشر من مجموع الأجور في الصناعة التحويلية و13.1٪ من هذه الصناعة التي يعمل بها 1.3 مليون عامل، أو 12.6٪ من السكان العاملين في عام 2014. في حين أن القيمة المضافة في القطاع الخاص في قطاع الصناعة التحويلية أعلى 1.7 مرة من تلك المسجلة في القطاع العام، وأجورها لا تمثل سوى ثلثي أجور القطاع العام. بلغ نمو الصناعات التحويلية 3.4٪، أي أقل من متوسط التوسع الإجمالي للصناعة، وقد حقق فرعين صناعيين أداءات جيدة، وأعلى من متوسط النمو وهما الطاقة والصناعات الغذائية بمعدلات أعلى من المتوسط تصل إلى 6.9٪ و6.8٪ على التوالي. والجدول الموالي يوضح مساهمة نمو بعض الصناعات في نمو إجمالي الناتج الداخلي **(Banque d'Algérie, 2015, p27).**

الجدول (4-12): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفترة (2007-2014)

الوحدة: ٪

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	-0.9	-2.3	-0.8	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
صناعة خارج المحروقات	-	-	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
المناجم والمحاجر	8.0	9.8	-18.0	15	-5.7	0.9	1.8	3.4
الطاقة والمياه	6.0	7.9	9.7	5.4	7.4	10.2	4.3	6.9
الصناعة الغذائية	-2.1	6.8	7.6	4.5	5.4	5.6	7.0	6.8
ص ح م م ك إ	-8.9	3.9	23.0	2.4	4.2	7.4	5.5	0.7
الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط	-4.4	2.5	8.8	3.7	8.0	5.8	5.0	0.8
النسيج، صنع ونسج الملابس الجاهزة	-15.0	-1.1	0.6	-2.4	-2.0	1.5	0.3	-0.1
الجلود والأحذية	-4.8	-1.2	-2.3	0.0	-0.6	2.8	-0.5	4.9
مواد البناء	2.7	-1.6	5.6	-0.8	2.0	1.3	0.6	2.5
الخشب والورق والفلين	-6.8	-11.9	1.1	3.3	0.8	2.3	3.6	1.3
صناعة أخرى	-31.2	-20.6	7.7	1.3	-4.9	-3.8	-7.8	-5.3
إجمالي الناتج الداخلي	3.0	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

ص ح م م ك إ: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنوات 2008، 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2009، ص233، نوفمبر 2014، ص215.

-Banque D'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, Juillet 2015, http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه باستثناء فرع الصناعات المتنوعة، فرع المحروقات وفرع صناعة النسيج، اللذين انخفضت قيمتيهم المضافة، خاصة فيما يتعلق بالفرع الأول 5.3 ٪، 0.6٪ و0.1٪ على التوالي، حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة، لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجلة في 2013.

تجدر الإشارة إلى الركود المسجل في فرع الصناعات المتنوعة الذي سجل نموا سالبا للسنة الرابعة على التوالي. برزت ثلاثة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من 4٪: الصناعة الغذائية 6.8٪، فرع الماء والطاقة 6.9 ٪، فرع الجلود والأحذية 4.9٪.

فإن انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية وسلع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية.

ثانياً. الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي: تساهم الصناعات خارج المحروقات بـ 6.3٪ من إجمالي القيمة المضافة و13.1٪ من تعويضات العاملين.

تبلغ القيمة المضافة القطاع الصناعي العمومي (خارج المحروقات) 412.6 مليار دينار، أي ما يقرب من نصف القيمة المضافة الصناعية (49.3٪) و3.12٪ من القيمة المضافة الإجمالية. تعزز نمو الصناعة العمومية في 2014 بوتيرة قدرها 4.3 ٪ كمتوسط سنوي مقابل 0.9 ٪ في 2013، ووصلت إلى ثاني أعلى معدل منذ عام 2005 (6.5٪)، لتصل إلى مستوى قريب من سنة الأساس (1989)، بمؤشر 96.6 نقطة.

حسب التحقيق الصناعي الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) الذي تمّ على مستوى رؤساء المؤسسات في الثلاثي الرابع من سنة 2014، كان النشاط الصناعي في القطاع العمومي أكثر قوة من القطاع الخاص، ولكن مع كثافة أكبر للأول. وذكرت أكثر من ثلثي المؤسسات العمومية وما يقرب من نصف الشركات الخاصة باستخدام طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 75٪. بالإضافة إلى ذلك، في الثلاثي الرابع من سنة 2014 زاد الطلب لهذين القطاعين بشكل كبير، وكذا زيادة القوى العاملة في القطاع الخاص خلافا لتلك التي في القطاع العمومي.

تسارع نمو مؤشر الإنتاج الصناعي في قطاع الطاقة (الكهرباء والغاز) بشكل حاد في 2014 وبلغ 8،0٪ مقابل 2،1٪ في سنة 2013، بعد الزيادة في العدد التراكمي للمشتركين في الكهرباء والغاز الطبيعي (5.3٪ إلى 12342 مليون). في حين أن متوسط الاستهلاك لكل مشترك في الطاقة الكهربائية قد ارتفع بنسبة 4.5٪، في حين انخفض بالنسبة للغاز الطبيعي بنسبة 1.6٪.

نمو مؤشر الإنتاج للمحروقات بنسبة محتشمة بعد ست سنوات من الركود إلى 9.6٪، بعد أن انكمش بنسبة 2.3٪ في عام 2013. ويرجع هذا الانتعاش أساسا إلى زيادة كبيرة في نشاط تكرير النفط الخام "(31.9٪) وإسالة الغاز الطبيعي (16.5٪) وبدرجة أقل إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي (4.2٪).

انخفض قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية (ISMMEE) بنسبة 11.4٪. وعلى الرغم من النمو القوي لفرع "تصنيع السلع الاستهلاكية الميكانيكية" (140.3٪)، وانخفض نشاط القطاع في ثمانية من اثني عشر فرعا والتي تغيرت سلبيا ما بين 1.2٪ و55.6٪.

وسجل قطاع صناعة الزجاج ومواد البناء نسبة 0.1٪ في عام 2014، على الرغم من انخفاض حاد في نشاط صناعة الزجاج (12.4٪). مع نمو بنسبة 1.4٪ لفرع المجلدات الهيدروليكية والتي عوضت هذا الانخفاض.

لا تزال الصناعة العمومية للكيمياء، المطاط والبلاستيك في حالة ركود، وفقدان 3.4٪، في أعقاب التحسن المسجل في عام 2012 (1.5٪). في حين أن الفروع الثلاثة للكيمياء العضوية القاعدية، وتصنيع المنتجات الصيدلانية وتصنيع الأسمدة والمبيدات التي انخفضت بنسبة 31.3٪، 17.6٪ و3.8٪ على التوالي، وأربعة فروع أخرى صناعة سجلت زيادة في أرقامها القياسية، والتي تتراوح بين 1.4٪ و92.8٪.

إن التحسن الذي شهدته الصناعات الغذائية في عام 2014 يعود إلى نمو تقريبا في جميع فروعها: فرع صناعة مصبرات الخضر والفواكه (37.5٪)، فرع معالجة الحبوب (15.4 ٪) وصناعة الحليب (8.0٪) مدفوعا بتوسع نشاط جمع الحليب وإعادة تكوين مخزونات الحبوب. لا يزال إنتاج المشروبات الغازية دون تغيير، وانخفاض في صناعة التبغ.

بعد التحسن الذي طرأ عليه في عام 2013، سجل إنتاج صناعة الغزل والنسيج العمومي انخفاضا طفيفا بنسبة 0.3٪ في عام 2014، وذلك بسبب تقلص إنتاج السلع الوسيطة بنسبة 10.4٪.

حققت الصناعة العمومية للجلود والأحذية. بعد زيادة قوية في عام 2012 (8.8٪) والتراجع 2013 (2.3٪)، زيادة كبيرة بنسبة 12.6٪ في عام 2014 نتيجة لتحسن كبير في نشاط "تصنيع السلع الوسيطة" و"صناعة المنتجات الاستهلاكية الجلدية" بزيادات تقدر بـ 12.9٪ و11.9٪.

بعد أدائه الجيد في عام 2013، سجل قطاع الفلين والتأثيث ركودا (-7.0٪)، نتيجة لانخفاض إنتاج ثلاثة من أربعة فروع هذا القطاع، على الرغم من تحسن نتائج فرع صناعة الورق (9.5٪).

أخيرا، وبعد ركود خلال عامين متتاليين، انخفض إنتاج الصناعات المتنوعة، الذي تشمل الفرع الوحيد "الصناعات التحويلية الأخرى"، بنسبة 1.5٪ **(Banque d'Algérie, 2015, p27).**

الجدول (4-13): التغيرات في مؤشر الإنتاج الصناعي حسب قطاع النشاط: 2009 / 2014 (القطاع العمومي الوطني) (التغير٪)

مؤشر الأساس 100 في 1989

البيان	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	المؤشر	التغير	المؤشر	التغير	المؤشر	التغير	المؤشر	التغير	المؤشر	التغير	المؤشر	التغير
المؤشر العام	92.2	0.4	89.9	-2.5	90.2	-0.4	91.7	1.6	92.6	0.9	96.6	4.3
المؤشر خارج المحروقات	78.9	3.5	76.7	-2.7	78.7	2.4	82.9	5.4	84.8	2.3	86.7	2.2
مؤشر الصناعات التحويلية	53.6	1.5	50.6	-5.4	50.1	-1.2	50.1	-0.1	51.0	1.8	50.9	-0.2
ماء وطاقة	293.4	7.2	309.8	5.6	335.1	8.2	375.8	12.1	383.8	2.1	414.4	8.0
المحروقات	139.2	-5.4	136.3	-2.1	131.4	-3.6	122.8	-6.6	120.0	2.3-	131.5	9.6
صناعات استخراجية	137.3	3.4	132.8	-3.3	120.2	-9.5	113.5	-5.6	120.2	6.0	128.2	6.6
ص ح م م ك إ	62.9	9.1	55.0	-12.6	53.1	-3.4	57.1	7.5	60.3	5.5	53.5	-11.4
مواد البناء	113.1	-1.0	107.4	-5.0	104.0	-3.2	101.4	-2.5	101.7	0.3	101.9	0.1
المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية	70.5	2.0	63.0	-10.6	59.6	-5.5	60.5	1.5	59.0	-2.4	57.0	-3.4
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	31.3	-9.1	30.3	-3.3	36.6	21.0	35.7	-2.6	35.5	-0.6	38.2	7.2
صناعة النسيج والملابس	18.4	1.0	16.4	-10.8	14.0	-14.8	12.2	-12.7	12.7	4.3	12.6	-0.3
صناعات الجلود والأحذية	6.6	-10.2	6.2	-6.3	5.6	-9.4	6.1	8.1	5.9	-2.3	6.7	12.6
صناعات الخشب والفلين والورق	16.1	-21.4	18.4	14.8	16.3	-11.8	14.4	-11.1	14.7	1.9	13.7	-6.9
صناعات مختلفة	10.3	-0.2	8.1	-21.3	8.5	5.0	8.5	0.0	8.5	0.0	8.4	-1.5

Source : Banque D'Algérie, op.cit, 2015, p152. From : http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014، ص216.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة خارج المحروقات تحسنت قليلا (2.2٪ في عام 2014) بعد سنوات من الركود، وانخفاض كميات إنتاج الصناعات المعملية مرة أخرى بنسبة 0.2٪.

يرجع هذا التعزيز في نمو الصناعة العمومية إلى الديناميكية التي يشهدها قطاع الطاقة الذي يواصل نموه ولو بوتيرة أكثر اعتدالا من السابق 8.0٪ مقابل 2.1 ٪ في 2013، وإلى تسارع نمو صناعات الجلود والأحذية، والصناعات الغذائية، الذي بلغ مؤشر نموها نسبة 12.6٪ و7.2٪ على التوالي، حيث عاد هذين القطاعين إلى النمو بعد الركود في عام 2013.

حققت ثلاثة قطاعات أخرى من الصناعة العمومية ضعفا في الأداء بعد سنة استثنائية في عام 2013: صناعة الخشب والفلين (-6.9٪)، صناعة النسيج والتي انخفضت بشكل ملحوظ (من 4.3٪ إلى - 3.0٪) والصناعات المتنوعة التي تراجعت بنسبة 1.5٪. وانخفض مؤشر قطاع صناعات الصلب والمعادن والميكانيكية والالكترونية والكهربائية (ISMMEE) بنسبة 11.4٪ بعد الزيادة الحادة في 2012 و2013 (7.5٪ و5.5٪ على التوالي). وأخيرا، فإن مؤشر الإنتاج لقطاع المحروقات ارتفع بنسبة 9.6٪، بعد الانخفاضات الكبيرة من 6.6٪ و2.3٪ خلال العامين الماضيين، وبالنسبة لصناعة الكيماويات اتبعت نفس الاتجاه المسجل في عام 2013 بانخفاض بلغ (-3.4٪).

إن التغلب على الآثار السلبية للصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني يتطلب تطوير النسيج الصناعي من خلال استثمارات جديدة ومناسبة التي يمكن أن تلبي جزءا من الطلب المحلي المتزايد باستمرار والمساهمة في التوسيع الضروري لفرص العمل. إن آثار أي سياسة استثمارية وإحلال الواردات، لا يمكن أن تتحقق على المدى المتوسط والمدى الطويل، بل ضرورة تنفيذ ذلك الآن.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة

تظهر نتائج استراتيجية التصنيع لأي دولة ما بمدى مساهمتها في الناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة للدولة، وتكون بالنسب الكبيرة للقطاع خاصة الصناعة التحويلية. ولمعرفة اهتمام الدولة الجزائرية بترقية الصناعة خلال العشر سنوات الأخيرة، ومدى أدائها في النشاط الاقتصادي نقوم بدراسة هذه النسب وتحليلها وفق النقاط الآتية.

أولاً. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: لم تتجاوز مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة (2000-2014) نسبة 7.5٪ مقابل 36.8٪ للصناعة الاستخراجية. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (4-14): نسبة مساهمة الصناعة والفلاحة والمحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2014)

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي (مليار دج)	الصناعة (مليار دج)	الصناعة (٪)	التغير السنوي (٪)	المحروقات (٪)	الفلاحة (٪)
2000	4123.5	290.7	7.0	7.5	39.2	8.4
2001	4227.1	315.2	7.5	8.4	34.2	9.7
2002	4522.8	337.6	7.5	7.1	32.7	9.2
2003	5247.5	355.4	6.8	5.3	35.6	9.8
2004	6150.4	390.5	6.3	9.9	37.8	9.4
2005	7563.6	420.1	5.6	7.6	44.4	7.7
2006	8520.6	444.4	5.2	5.8	45.9	7.5
2007	9366.6	479.8	5.1	8.0	43.7	7.6
2008	11077.1	519.5	4.7	8.3	45.0	6.6
2009	10006.7	577.0	5.8	11.1	31.0	9.3
2010	12034.5	616.7	5.1	6.9	34.7	8.4
2011	14526.2	663.8	4.6	7.6	36.1	8.1
2012	16115.5	728.6	4.5	9.8	34.4	8.8
2013	16569.3	765.5	4.6	5.0	30.0	9.8
2014	17205.1	837.0	4.8	9.3	27.1	10.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، جوان 2013، سبتمبر 2014، ص26.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر2014، ص214.

-ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. http://www.ons.dz/

يبين الجدول أعلاه مدى تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014)، حيث يظهر تراجع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من 7.0٪ في سنة 2000 إلى 4.8٪ في سنة 2014 وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات، حيث كان هذا القطاع قبل عشرين سنة يمثل 15٪ الناتج المحلي الإجمالي والآن فمساهمته في هذا الأخير تقل عن 5٪، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بشكل كبير بالصناعات الاستخراجية لاستحواذها على الثروة النفطية. حيث نجد أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الصناعة فهو يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي هذا من جهة ومن جهة أخرى فرغم الموارد المتاحة في المجال الصناعي والفلاحي إلا أن مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، فمازال الاقتصاد الوطني يعاني تبعية كبيرة نحو الخارج في هذا المجال. فالمعطيات الإحصائية المدونة في الجدول تبين أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محتشمة مقارنة بمساهمة الصناعات الاستخراجية، وهو ما يعكس لنا التقصير البالغ في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، على

الأقل منذ عام 2000، حيث عرفت الجزائر بحبوحة مالية كبيرة لم تستغل بشكل جيد، وبالتالي لم تخلق استثمارات منتجة كان من شأنها بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع قادر على التخلص من تبعية المحروقات.

فتبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة (2000-2014) في حدود 7.84٪(**قروف، وسعودي، 2012، ص331**)، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع.

ثانياً. مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الإجمالية: إن القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل تتوزع على فرعين هما قطاع المحروقات أو الصناعة النفطية (الصناعات الاستخراجية)، و صناعة خارج المحروقات (الصناعات التحويلية)، حيث هناك اختلاف بين نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين القيمة المضافة الإجمالية ونسبة مساهمة الصناعات التحويلية، فتعتبر هذه النسبة مرتفعة في الصناعات الاستخراجية حيث تصل إلى حوالي 39.40٪ في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2014)، مقابل 6.07٪ في المتوسط للصناعة خارج المحروقات من إجمالي القيمة المضافة. فعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة والاستثمارات الضخمة التي سخرت للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة السابقة إلا أن مساهمته في توليد القيمة المضافة الإجمالية عرف انخفاضات وتذبذبات مستمرة بشكل عام خلال نفس الفترة، حيث يكمن إرجاع هذا الانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة في تكوين القيمة المضافة بشكل عام إلى جملة من الأسباب منها ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات والمواد الأولية المستوردة الضرورية لهذه الصناعات. وضعف في الإنتاجية وانخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة (**رزقين، 2008/2007، ص353**). كما هو مبين في الجدول.

الجدول (4-15): مساهمة الصناعة والفلاحة والمحروقات في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (2000-2014)

السنوات	القيمة المضافة الإجمالية (مليار دج)	الصناعة (مليار دج)	الصناعة (٪)	المحروقات (٪)	الفلاحة (٪)
2000	3430.8	290.7	7.5	41.9	9.0
2001	3451.9	315.2	8.0	36.7	10.5
2002	3645.9	337.5	8.1	35.7	10.1
2003	4296.9	355.3	7.3	38.6	10.6
2004	5099.6	388.1	6.8	40.7	10.2
2005	6436.1	418.2	5.9	47.4	8.2
2006	7332.2	449.5	5.6	48.5	8.0
2007	8021.8	479.7	5.4	46.4	8.0
2008	9314.9	519.6	5.0	48.1	7.0
2009	8054.9	570.6	6.2	33.6	10.1
2010	9656.7	617.4	5.5	37.2	9.0
2011	11355.9	663.7	4.8	38.2	8.6
2012	12483.0	728.6	4.8	36.6	9.4
2013	12850.4	765.4	5.0	32.3	10.7
2014	13251.3	836.9	5.2	29.2	11.1

Source : ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015, p18,p26. http://www.ons.dz/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة من 290.7 مليار دج سنة 2000 إلى 836.9 مليار دج سنة 2014، ويرجع هذا إلى ارتفاع عدد المشاريع الصناعية، والتي كانت نتيجة تحسن الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد، وكذا فتح المجال أمام الأجانب للاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى البرامج التنموية المنجزة والتي أولت اهتماما بقطاع الصناعة لتحسين وضعية ومردودية هذا الأخير. إلا أن نسبة مساهمة القطاع تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب.

حصة القطاع العام والخاص من القيمة المضافة الصناعية: إن تطبيق الجزائر في منتصف التسعينات لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي شهد فيها الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة، حيث كان من بينها تشجيع وتدعيم الاستثمار الخاص، وخوصصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة، والجدول الموالي يبين تطور مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية.

الجدول (4-16): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة: مليار دج

البيان		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الماء والطاقة	عمومي	87.7	93.8	91.2	98.6	110.6	122.5	125.9	136.9
	خاص	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المناجم والمحاجر	عمومي	10.0	15.7	11.0	16.0	17.2	20.2	20.2	21.1
	خاص	0.6	1.4	2.1	2.2	2.3	2.5	2.2	2.0
صناعات مواد البناء والزجاج	عمومي	34.0	29.6	31.1	33.0	34.8	34.0	37.1	41.4
	خاص	24.3	30.8	35.8	37.4	40.0	42.0	43.1	46.8
ص.ح.م.م.ك	عمومي	47.8	58.0	76.3	76.6	82.5	89.8	96.2	102.8
	خاص	5.8	6.4	6.8	7.0	7.3	7.6	7.8	8.1
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	عمومي	11.9	14.0	15.0	14.8	14.3	15.2	16.3	14.2
	خاص	25.2	28.0	29.9	33.5	38.8	44.0	48.7	51.1
الصناعات الغذائية	عمومي	23.7	24.4	25.7	27.5	32.0	334.0	36.3	41.8
	خاص	132.4	139.9	162.8	186.6	199.8	232.2	249.1	289.0
الصناعات النسيجية	عمومي	2.25	2.1	2.3	2.1	1.9	1.6	1.7	1.8
	خاص	10.8	10.7	12.2	11.7	11.6	12.3	12.6	13.0
صناعة الجلود والأحذية	عمومي	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.2	0.3
	خاص	2.0	2.2	2.2	2.2	2.3	2.4	2.3	2.6
صناعة الخشب والورق	عمومي	8.2	8.4	8.3	8.5	9.6	9.8	10.1	10.4
	خاص	7.8	8.3	8.5	8.7	8.0	8.1	8.8	9.2
صناعات أخرى	عمومي	42.9	43.6	47.0	48.0	48.0	47.4	44.2	42.1
	خاص	2.0	2.1	2.1	2.3	2.1	2.2	2.2	2.2

Source: ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. http://www.ons.dz/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع العمومي يتركز في بعض الفروع الصناعية، والمتمثلة في فرع الماء والطاقة وذلك بنسبة 100٪ فالاستثمار في هذا القطاع يتميز بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة، يليه فرع الصناعات المختلفة بنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة بلغت 95.53٪ من القيمة المضافة لهذا الفرع، ثم فرع ص.ح.م.م.ك بنسبة متوسطة بلغت 91.1، بعدها فرع المناجم والمحاجر بنسبة متوسطة تبلغ 90.01٪، تليه صناعات مواد البناء والزجاج بنسبة متوسطة تقدر بـ55.43٪، ثم صناعة الورق والخشب بنسبة 52.9٪. تعتبر مساهمة القطاع العمومي في الفروع السابقة تتجاوز بكثير مساهمة القطاع الخاص (أكثر من 50٪)، هذا الأخير الذي تعبر مساهمته في الفروع السابقة محدودة والتي تكون منعدمة في بعض الصناعات

كفرع الماء والطاقة، أما باقي القطاعات الأخرى فتمثل مساهمة الخواص فيها الأغلبية، حيث تصدر فرع الصناعة الخاصة للجلود والأحذية المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في القيمة المضافة لهذا الفرع والتي بلغت كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة 88.38٪، يليها قطاع الصناعات الغذائية بنسبة متوسطة تقدر ب86.07٪، بعدها قطاع الصناعات النسيجية بنسبة 84.9٪، ثم قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبة 70.27٪.

فلابد من إلغاء التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة، فمن الضروري أن تستفيد هذه الأخيرة من نفس المزايا كونها تساهم في خلق حركية اقتصادية وتوفير القيمة المضافة.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعة في العمالة والتجارة الخارجية

يتناول هذا المطلب دراسة مدى مساهمة قطاع الصناعة الجزائري في خلق مناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمته في التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات الصناعية.

أولاً. العمالة في القطاع الصناعي: إن حصيلة النشاط الاقتصادي للفترة (2000-2014) تمخضت عنها نتائج إيجابية على مستوى التشغيل حيث تراجعت البطالة ووصل عدد المناصب المنشأة أكثر من مليوني منصب عمل، كما أثرت زيادة الموارد المالية بالعملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية بشكل مباشر على وتيرة النشاط الاقتصادي بصفة عامة و القطاع الصناعي بصفة خاصة، سواء في مجال الاستثمار أو الإنتاج وانعكس هذا كله على قطاع التشغيل حيث عرف هذا الأخير عموما والتشغيل الصناعي تحديدا خلال هذه المرحلة ارتفاعات متوالية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4-17): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الإجمالية للفترة (2007-2014)

الوحدة: بالآلاف

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمالة الإجمالية	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239
العمالة في القطاع الصناعي	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290
نسبة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة	11.96	12.84	12.60	13.73	14.24	13.13	13.04	12.6
معدل البطالة	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

Source : ONS, Activité, Emploi and Chômage, Septembre 2014, p13. From : http://www.ons.dz/- EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

من بيانات الجدول السابق نلاحظ تزايد العمالة الإجمالية في الجزائر باستمرار، ولكن بنسب منخفضة حيث انتقلت من 8594 ألف عامل في عام 2007 إلى حوالي 10239 ألف عامل في عام 2014، أي بزيادة تقدر ب 19.14٪. ويعود ذلك إلى زيادة الإنفاق العام للحكومة الجزائرية من خلال البرامج الاستثمارية الممتدة على مدار الفترة (2000-2014).

كما نلاحظ تزايد العمالة بنسب منخفضة وتذبذبها في القطاع الصناعي، فقد تزايد عدد العاملين في الصناعة من 1028 ألف عامل في سنة 2007 إلى 1407 ألف عامل في سنة 2013، لتتراجع في سنة 2014 إلى 1290 ألف عامل. حيث اتسمت أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي خلال هذه المرحلة بالتدني في نسبة مساهمة العمالة الصناعية إلى العمالة الإجمالية والتي لم تزد عن 13.15٪ في المتوسط خلال هذه الفترة. حيث تبقى هذه النسبة ضئيلة بسبب ديناميكية القطاع الصناعي والمنافسة الخارجية.

وتدلي التركيبة النسبية للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل 60.8٪ من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8٪، ثم قطاع الصناعات بنسبة 12.6٪ وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.8٪.

كما تبين معطيات الجدول السابق أن معدل البطالة انخفض من 13.8٪ سنة 2007 إلى 10.6٪ سنة 2014. فقد بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل في عام 2014 حوالي 1214000 شخص، وبذلك بلغ معدل البطالة 10.6٪.

ثانياً. مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، فهي تقوم أساسا على تبادل السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، فلا يوجد أي مجتمع من المجتمعات الحديثة يتمتع باكتفاء ذاتي شامل وحتى إن كان ذلك فالأمر مؤقت ومرهون بالظروف الاقتصادية.

ففي الوقت الراهن ينصب جل اهتمام الكثير من دول العالم على نشاط التصدير، والذي يعتبر أحد أهم أشكال الدخول للأسواق الدولية، فعملية التصدير تلعب دورا كبيرا في تنمية الصناعات المحلية وتنمية الدخل الوطني، كما تعد المصدر الأساسي للنقد الأجنبي الذي يستعمل لتغطية تكاليف عمليات الاستيراد. وهو ما يفسر سبب الاهتمام المتزايد بهذا النشاط. والجزائر بدورها أدركت أهمية التصدير وشرعت في البحث والدول إلى الأسواق الخارجية، وذلك لتمتعها بميزات طبيعية ومكتسبة خاصة في مجال الطاقة، حيث تعتبر الصادرات من المحروقات أهم مبيعات الجزائر للخارج بنسبة تصل إلى 97٪ من لإجمالي حجم الصادرات كما تم تناوله في الفصل الثاني، أما الصادرات من المنتجات الغير النفطية والصناعية بصفة خاصة فيبقى حجمها ضعيفا، وهذا الأمر لا يعني أن الجزائر ليس لديها القدرة على تصدير منتجات القطاعات الأخرى والتي من بينها القطاع الصناعي، بل السبب يرجع إلى عوامل مؤثرة على أدائها التصديري المنخفض.

1- الصادرات الصناعية في الجزائر: لقد عملت الجزائر دائما على ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعية منها، بهدف تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، بعيدا عن المشاكل التي تهدد التوازن الكلي

للاقتصاد جراء تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية. وفيما يلي نحاول تناول القطاع الصناعي بأهم فروعه الإنتاجية وأبرز المنتجات التي تكون وجهتها السوق الدولية ومختلف المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر.

تبقى دائما صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات هامشية، حيث تبلغ قيمة 2 مليار دولار أي 3٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية. مع الإشارة إلى أن 72٪ من الصادرات خارج المحروقات عبارة عن منتجات مشتقة من المحروقات، والباقي يتشكل أساسا من منتجات الصناعات الغذائية تقريبا 20٪ (ONS , 2014, P08). نعرض في الجدول الموالي حصيلة صادرات الصناعية الاستخراجية والتحويلية والقيام باحتساب النسبة التي تمثلها بالمقارنة مع الحصيلة الكلية للصادرات الجزائرية.

الجدول (4-18): مساهمة صادرات الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الصادرات الإجمالية للفترة (2007-2013)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	4214.1	5095.0	3347.6	4333.6	5374.1	5687.3	5217.0
صادرات الصناعات الاستخراجية	3423.6	4153.8	2658.3	3206.6	4020.3	4372.5	3909.8
صادرات الصناعات الاستخراجية (٪إجمالي الصادرات)	81.2	81.5	79.4	74.0	74.8	76.9	74.9
صادرات الصناعات التحويلية	787.6	938.5	685.2	1123.7	1350.9	1310.8	1301.7
صادرات الصناعات التحويلية (٪ إجمالي الصادرات)	18.7	18.4	20.5	25.9	25.1	23.0	25.0

Source : ONS, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013, Collections Statistiques N° 188/2014, Alger, Novembre 2014, p107. http://www.ons.dz/-Commerce Exterieur-.html (18/09/2015, 11 :50).

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن حصيلة الصادرات الإجمالية عرفت ارتفاعا من عام 2007 إلى عام 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وبلوغ أقصاها في سنة 2008، إلا أن أسعار النفط عاودت الانخفاض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في حصيلة الصادرات الإجمالية، هذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد في تنميته الصناعية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام على قطاع المحروقات للحصول على التمويل اللازم للفروع والقطاعات الاقتصادية الوطنية، بالرغم من الجهود المبذولة خلال هذه الفترة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والنهوض بها.

أما مساهمة الصادرات الصناعات التحويلية في الصادرات الإجمالية فهي جد ضعيفة ومحدودة، إذ يمتاز هذا القطاع بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية أولا ثم السوق الخارجية ثانيا في إطار نشاط التصدير رغم الجهود الكبيرة المبذولة للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في

ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منها يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الانفتاح الاقتصادي المتبع. إذ تنحصر نسب المساهمة للصناعات التحويلية بين 16.5٪ كأقل نسبة و25.9٪ أكبر نسبة محققة في سنة 2010.

2- هيكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات: تتمثل الصادرات الصناعية الجزائرية في المنتجات الحديدية والالكترونية، تجهيزات البناء، المنتجات البلاستيكية والمطاطية، صناعة الجلد والورق وبعض الصناعات الغذائية، وهي في الغالب منتجات نصف مصنعة، لأن أغلب الوحدات الاقتصادية الجزائرية المنتجة بعيدة نوعا ما عن معايير الجودة العالمية ولا تتبنى عوامل البحث والتطوير التي تمكنها من مسايرة التطورات العالمية في الإنتاج.

الجدول (4-19): صادرات الفروع الصناعية خارج المحروقات للفترة (2007-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المناجم والمحاجر	4207.4	9783.2	7813.6	4040.0	9831.0	11980.7	7833.7
صناعات مواد البناء، الرخام والزجاج	559.5	3265.4	2563.0	2953.3	2701.5	1837.0	2182.2
ص.ح.م.م.ك	31335.7	33029.2	14247.2	14526.6	9549.9	6666.9	4692.7
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	46503.5	68182.7	43685.1	64606.0	97454.5	110866.8	107969.7
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	4380.3	5531.6	3439.6	21878.4	23837.1	21263.7	27644.9
الصناعات النسيجية	632.9	287.9	155.3	216.1	54.8	31.5	30.6
صناعة الجلود والأحذية	1176.5	1225.0	889.9	1379.3	2347.0	1887.7	2092.3
صناعة الخشب والورق	1234.2	999.2	701.3	915.4	1776.1	1275.9	1970.3
صناعات أخرى	383.6	68.9	27.8	62.2	20.8	103.0	136.5
المجموع	90413.6	122373.1	73522.8	110577.3	147572.7	155913.2	154552.9

Source : ONS, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013, Collections Statistiques N° 188/2014, Alger, Novembre 2014, p98. http://www.ons.dz/-Commerce Exterieur-.html (18/09/2015, 11 :50).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصيلة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات عرفت عدم استقرار وتذبذب خلال الفترة المدروسة، إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والتراجع تارة أخرى بنسب متفاوتة، فقد حققت أكبر قيمة مصدرة في هذا القطاع في سنة 2012 بقيمة 155913.2 مليون دينار جزائري أي زيادة بحوالي ضعف

القيمة المحققة في عام 2006، مما يترجم تكاثف الجهود الساعية إلى ترقية صادرات هذا القطاع من طرف الدولة، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، حيث يمكن تناول المساهمة لفروع هذا القطاع في الصادرات كما يلي:

في الصدارة نجد فرع الكيمياء والبلاستيك والمطاط، الذي حقق أكبر نسب مساهمة على مدار الفترة الممتدة بين (2007-2014)، إذ وصلت أكبر قيمة إلى 110866.8 مليون دينار جزائري في سنة 2012 بنسبة 71.1٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، لكن هذه النسبة تراجعت قليلا في 2013 لتصل إلى 69.86 ٪ بقيمة 107969.7 مليون دينار جزائري.

أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية فقد احتلت بدورها مكانة هامة في الصادرات الصناعية بتحقيق نسبة 34.65٪ سنة 2007 بقيمة 31335.7 مليون دينار جزائري، وقد شهد هذا الفرع بدوره تراجعاً كبيراً، إذ سجل نسبة مساهمة ضئيلة مقارنة مع الإمكانيات التي يتوفر عليها لتحسين صادراته، تصل إلى3.04٪ في سنة 2013 بقيمة صادرات تقدر ب4692.7 مليون دينار جزائري، وهذا التراجع ناتج عن تزايد المنافسة في الأسواق الدولية لهذا الفرع.

في حين نجد أن فرع المناجم والمحاجر يعرف نوع من التحسن في حصيلة صادراته التي مثلت نسبة 7.7٪ في سنة 2012 بقيمة 11980.7 مليون دينار جزائري، بعدما كانت تمثل 4.65٪ في سنة 2007. أما بالنسبة لباقي الفروع فالقيم المحققة ضئيلة جدا تترجم أوجه القصور في القطاع الصناعي خارج الصناعات الثقيلة التي تولي لها الدولة الاهتمام الأولي، بالرغم من محاولات الترقية التي توجه إلى الفروع الأخرى في مجال التصدير.

3- أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات: تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، فهي لا تمثل إلا نسبة ضعيفة لا تتجاوز 3٪، والجدير بالذكر هو أن أول مصدر خارج المحروقات هي سونطراك، وعلى هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من مواد التجهيز أو المواد نصف المصنعة تظل هامشية مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري. فالصادرات الصناعية خارج المحروقات متنوعة من حيث العدد إذ يتعدى عددها 250 منتج مصدر، لكن من حيث الكمية فنجدها قليلة. والجدول الموالي يعرض أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات.

الجدول (4-20): أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (2006-2013)

الكمية: طن **القيمة: مليون دج**

البيان	الأمونياك		الفوسفات		الزنك		الميثانول		الأرغون	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
2007	11436	582749	3959	1757600	4300	17132	2405	99122	2099	4530
2008	18542.2	556955.6	8725	1646500	3445.1	24833.6	1456	60789	-	-
2009	10683	600230.3	-	-	2670	23430.1	1239	105263	3323	4955
2010	14579	527608.1	3271	619324	4569	28041.3	2055	101994	3228	4477.4
2011	-	-	9352	1223318	2641	17326.5	3043	133186	2858	4946.2
2012	32628	754953	11856	1189411	1151	7494	2638	92325	2029	2673
2013	22476	558156.1	7665	1080550	-	-	2415	72773	2495	3609.8

Source : ONS, op cit, p148-152.

ANDI, Evolution des principaux produits exporté 2014. www.andi.dz (16/0 9/2015, 22 :36).

من خلال معطيات الجدول السابق نجد أن مادة الأمونياك تحتل الصدارة في قائمة المنتجات المصدرة إذ سجلت سنة 2007 تصدير ما قيمته 11436 مليون دج، واستمرت هذه القيمة في الارتفاع في الفترة اللاحقة لتصل في سنة 2012 إلى 32628 مليون دج، أما في سنة 2013 فقد عرفت هذه المادة نوعا من التراجع إلى 22476 مليون دج. ثم تليها مادة الفوسفات التي عرفت كذلك ارتفاعا في القيمة المصدرة، والتي انتقلت من 3959 مليون دج عام 2007 إلى 7665 مليون دج في عام 2013. ثم تليها مادة الزنك، الميثانول والأرغون والتي عرفت بدورها تارة الارتفاع وتارة الانخفاض في القيمة المصدرة، ففي سنة 2010 وصلت القيمة المصدرة من مادة الزنك أعلاها بـ 4569 مليون دج، في حين كانت سنة 2011 السنة التي حققت فيها مادة الميثانول أعلى قيمة مصدرة بـ3043 مليون دج، أما في سنة 2009 فقد حققت مادة الأرغون أعلى قيمة مصدرة تقدر بـ3323. مليون دج.

وحسب البيانات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول أهم المنتجات التي قامت الجزائر بتصديرها خلال عام 2014، فإن مذيبات النفثا تتصدر قائمة المنتجات المصدرة بقيمة 1105.2 مليون دولار أمريكي. والجدول الموالي يبين أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خلال عام 2014.

الجدول (4-21): أهم المنتجات الصناعية المصدرة ومساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2014

المادة المصدرة	الكمية	القيمة	
	الآلاف من الطن	مليون دولار أمريكي	مليون دينار جزائري
الغذاء (11.5٪)			
السكر	476.49	228.14	18377.7
المياه المعدنية والغازية	25.99	15.43	1242.97
المعكرونة الغذائية	8.03	5.65	455.3
المجموع		323	26019
المواد الخام (3.91٪)			
الفوسفات	1334	96	7730
بقايا الورق	137.18	6.61	533
الملح وكلوريد الصديوم	22.63	1.13	91
المجموع		110	8861
نصف المواد (83.6)			
المذيبات النفثا	814.9	1105.2	89029.4
غاز الأمونيا	1159.1	610.3	49161.9
الأسمدة	893.4	312.3	25159.1
الميثانول (الكحول المثيل)	135.2	55.4	4461.5
أصناف من الجبس	58.7	8.9	714.0
الزجاج المسطح والمقسى	56.3	18.0	1452.5
إيزومرات زيلين ممزوجة	60.4	59.3	4777.2
البنزين	37.3	49.1	3958.9
المجموع		2350	189300
معدات وتجهيزات صناعية (0.53٪)			
المجموع		15	1208
سلع استهلاكية غير غذائية (0.36٪)			
المجموع		10	805.5
المجموع		2810	22239

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الصادرات من غير المحروقات للفترة 2014، الموقع www.andi.dz (2015/09/16، 22:36).

إن الصادرات خارج المحروقات تتميز بتنوعها وقلة كميتها، حيث نجد أنواع كثيرة من المنتجات الصناعية المصدرة إلا أن قيمتها وكميتها تعتبر منخفضة، فقد تركزت هذه الصادرات في عام 2014 أساسا في المواد الطاقوية كمذيبات النفثا (زيت من زيوت تقطير قطران الفحم) بقيمة 89029 مليون دج، تليها مادة الأمونياك بقيمة 49161.9 مليون دج، وأول مادة فلاحية تم تصديرها هي السكر بقيمة 18377.7 مليون دج.

ويمكن القول في الأخير أن المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير متنوعة من حيث الأصناف، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات وتوفير الجهود لتحسين مردودية الفروع الصناعية واستغلال أفضل للمتاحات سواء الطبيعية منها أو مادية والمالية للدفع بالصادرات الصناعية للمساهمة أكثر في إجمالي الصادرات والخروج من خناق المصدر الوحيد للموارد المالية والمتمثل في المحروقات.

4- الواردات الصناعية في الجزائر: إن الاقتصاد الجزائري بكافة قطاعاته لا يمكنه التخلي عن الاستيراد مهما بلغت درجة تطوره وخاصة الصناعات الوطنية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الخارج بدرجة كبيرة في تغطية احتياجاتها من المدخلات الرئيسية، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى لنمو التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي التي تؤدي إلى تحيزها نحو استيراد السلع الوسيطة وارتفاع فاتورة ما يتم استيراده من مستلزمات الإنتاج، وتزايد الاعتماد على الواردات لا يخفي ما لهذا من أثر على هيكل التجارة الخارجية ،وبالذات على ميزان المدفوعات. والقطاع الصناعي بفروعه المختلفة له حصة من إجمالي واردات الاقتصاد الوطني والتي عرفت تطورات مهمة خلال فترة الدراسة كما يبينها الجدول الموالي:

الجدول (4-22): تطور الواردات السلعية حسب فروع القطاع الصناعي للفترة (2007-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المناجم والمحاجر	21755.6	25999.5	25384.6	29493.3	30972.5	12530.6	12248.2
صناعات مواد البناء، الرخام والزجاج	21333.8	23864.2	29345.4	47180.8	46514.8	51703.0	87455.3
ص.ح.م.م.ك	1097215.2	1506836.0	1822892.5	1825928.7	1863805.8	1915266.5	2179259.2
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	239850.3	291737.3	313091.6	360776.3	426809.3	514281.5	556230.8
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	195970.0	233410.7	237202.0	281341.1	398992.7	435325.1	467104.4
الصناعات النسيجية	22061.2	24147.7	31443.4	38644.7	46995.2	61274.7	73936.4
صناعة الجلود والأحذية	5769.2	6940.1	8499.7	9528.4	13242.4	14619.5	16864.0
صناعة الخشب والورق	86184.8	88425.9	96039.6	109937.1	120701.3	142079.4	151290.9
صناعات أخرى	22104.4	14688.2	20743.9	30319.3	22134.7	27341.9	104340.9
المجموع	1712244.4	2216049.6	2584643	2733149.7	2970168.6	3174422.2	3648730

Source : ONS, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013, Collections Statistiques N° 188/2014, Alger, Novembre 2014, p23. http://www.ons.dz/-Commerce Exterieur-.html (18/09/2015, 11 :50).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ واردات الفروع الصناعية تفوق بكثير صادرتها لنفس فترة الدراسة، وذلك عند مقارنة بيانات هذا الجدول مع بيانات الجدول (4-19)، فقد عرف مجموع واردات الفروع الصناعية ارتفاعا مستمرا من 1712.24 مليار دج في سنة 2007، إلى 3648.73 مليون دج سنة 2013، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 113.10٪. وتعد واردات قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، هي الأعلى خلال الفترة (2007-2013) والتي بلغ مجموعها 1221.12 مليار دج، حيث مثلت لوحدها خلال عام 2013 حوالي 60٪ من إجمالي واردات القطاع الصناعي. تلاه قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك والذي بلغت مساهمته في إجمالي واردات القطاع الصناعي خلال عام 2013 حوالي 15.24٪، ويرجع هذا الارتفاع في حجم الواردات الصناعية إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد دخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق وبعد الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى رفع القيود وتحرير التجارة الخارجية. فمن خلال تحليلنا لهيكل الصادرات والواردات الجزائرية حسب الفروع الصناعية، نجد أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد على فرع الصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى والذي يشكل الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجزء الأكبر والمطلق في هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا لا يعتبر مؤشر ايجابيا

لصالح الاقتصاد الوطني، حيث يجعل هذا التوجه مرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب الخارجي وما يرافقه من تقلبات وتغيرات دورية في الأسواق العالمية، وخاصة أسواق النفط. مما يستدعي ضرورة العمل على تنويع هيكل صادرات الجزائر والتقليص من حجم الواردات، وذلك من خلال دعم وتطوير الصناعات التحويلية وزيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي.

المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية

إن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر لا يمكن أن يتم بجهود الدولة لوحدها أي من خلال القطاع العمومي فقط، بل تعتبر مساهمة كل من الاستثمار المحلي وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع أمر ضروري لتحقيق التنمية الصناعية وبالتالي لابد من تضافر جهود القطاع العام والخاص محلي كان أو أجنبي في بعث وترقية الصناعة الجزائرية.

أولاً. تطورات الاستثمار الصناعي في الجزائر: تعتبر سنة 2014 حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من أفضل السنوات في مجال الاستثمار المصرح بها والتي بلغت 9904 مشروع منذ إنشاءها، وهو مؤشر يدل على التطور مقارنة بسنة 2013. حيث تعتبر الوكالة أن هذه النتائج إيجابية وتبشر بآفاق واعدة والتي تم تسجيلها في سياق وطني يتسم بتحديات جديدة تتعلق بانخفاض أسعار النفط، والتي ينبغي أن تشجع وتحفز على تقديم ومضاعفة الجهود لضمان بروز اقتصاد حديث ومتنوع، بعيدا عن شبح وهاجس الاعتماد على النفط والغاز والتي تساهم حاليا بالجزء الأكبر من دخل البلاد.

الجدول (4-23): تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة (2002-2014)

السنوات	عدد المشاريع	٪	القيمة (مليون دج)	٪	مناصب الشغل	٪
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.57	486035	4.96	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.10	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة عرفت ارتفاعا خلال فترة الدراسة حيث بلغت أقصاها في سنة 2014 أين وصل عدد المشاريع إلى 9904 مشروع، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للمشاريع المصرحة خلال الفترة (2002-2014) بلغ 58888 مشروع، والتي توفر 962181 منصب شغل.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع قدرت بـ1٪ في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22٪ سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11٪ في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011 وفي الأخير انتهى إلى 6٪ سنة 2012 (ANDI).

ثانياً. نصيب الصناعة الجزائرية من المشاريع الاستثمارية: عرفت مختلف النشاطات الاقتصادية تطور ملحوظ بحجم الاستثمارات التي أقرتها السياسات التنموية خلال الفترة (2000-2014)، حيث استفاد القطاع الصناعي بالنسبة الكبيرة من مجموع الاستثمارات نتيجة إنشاء مشاريع وتوسيعها، والجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من هذه الاستثمارات:

الجدول (4-24): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2014)

القطاع	عدد المشاريع	٪	القيمة (مليون دج)	٪	مناصب الشغل	٪
الزراعة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء	11253	19.11	1367670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.70	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	702	1.19	98521	0.95	16084	1.67
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52
التجارة	2	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الإتصالات	5	0.001	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz

يلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه أن قطاع الصناعة بما فيه الاستخراجي والتحويلي قد استحوذ على 8070 مشروع خلال الفترة (2002-2014)، بطاقة استيعاب تبلغ 340135 عامل، وهي تمثل 35.35٪ من إجمالي العمالة للمشاريع القائمة. وهذا راجع لتحسن الوضع الأمني في الجزائر، الذي سمح بتدفق رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الجزائر، زيادة إلى ارتفاع سعر برميل البترول خلال هذه الفترة حيث وصل

إلى غاية المائة دولار بعدما كان لا يتعدى 20 دولار في فترات التسعينيات. لكن رغم النتائج الايجابية المتواضعة التي حققها القطاع الصناعي، إلا أن نموه يبقى منخفضا جدا مقارنة بالطاقة الكاملة للاقتصاد الوطني فهو لازال يعاني من عدة صعوبات تجعله غير قادر على التحرك بشكل كاف للاستفادة من نفقات الاستثمار للدولة.

أما حسب القطاع القانوني فالمشاريع الاستثمارية تنقسم إلى استثمار خاص، عمومي ومختلط كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (4-25): تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب القطاع القانوني (2002-2014)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	٪	القيمة	٪	مناصب الشغل	٪
الخاص	57833	98.21	5604240	54.03	805908	83.76
العمومي	970	1.65	3631213	35.01	115278	11.98
المختلط	85	0.14	1137418	10.97	40995	4.26
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ57833 مشروع أي بنسبة 98.21٪ بقيمة مالية تصل إلى 5604240 مليون دينار مع استحداث 805908 منصب شغل.

في المقابل، يساهم القطاع العام بحوالي 970 مشروعا فقط، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 3631213 مليون دج، أي ما يعادل أكثر من نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلة.

وفي الأخير، فإن القطاع المختلط يساهم بحوالي 85 مشروع وبقيمة مالية أقل من النصف مقارنة بالقطاع العام أي ب 1137418 مليون دج.

أما فيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف القطاع القانوني فإننا نلاحظ أن هناك نفس التوجهات مع القطاع الأول (الخاص) وذلك بـ 805908 منصب شغل مستحدث أي بنسبة 83.76٪ من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 115278 منصب عمل ما يمثل نسبة 11.98٪، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 40995 منصب عمل أي بنسبة 4.26٪ فقط.

ثالثاً. مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الصناعية: قبل أن نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي نتتبع أولا التطورات الحاصلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ورصيدها منها.

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:** لقد اتسمت فترة الدراسة بنمو واضح لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والناتج أساسا عن تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر، وتنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية وما أسفر عنه من استقرار للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته قوانين الاستثمار المعتمدة وكذا دخول الجزائر في عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف والتي أعطت المزيد من الحماية والضمان للمستثمرين الأجانب، فقد ساهمت كل هذه العوامل في دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 1795 مليون دولار عام 2006 ليصل إلى 2746 مليون دولار سنة 2009، بعدها انخفض إلى 2264 مليون دولار سنة 2010، قبل أن يعاود الارتفاع ويصل إلى 2571 مليون دولار سنة 2011، ثم 2900 مليون دولار سنة 2012، إلا أنه انخفض بعدها إلى 2661 مليون دولار سنة 2013، ثم 1488 مليون دولار عام 2014. لقد عزز هذا الاتجاه الإيجابي وإن كان متذبذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في سنوات الدراسة، الإرادة السياسية للسلطات من خلال البرامج الطموحة لدعم الإنعاش والنمو والتي بدأت منذ عام 2001 وإلى غاية الوقت الراهن، وتعتبر هذه الإرادة واحدة من المحددات التي سمحت باستئناف تدريجي للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات (الاتصالات السلكية واللاسلكية، المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، وتجهيز الأغذية)، ويوضح الجدول الموالي تطورات تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2014).

الجدول (4-26): تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة (2006-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007*	2008*	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	1662	2646	2746	2264	2571	2900	2661	1488
أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	11606	14199	16945	19209	21780	24680	25298	26786

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2009، ص69، 2013/2012، 2015، ص74)

*Trésor Direction Générale, Les investissements directs étrangers en Algérie en 2012, Publications des services économiques, Novembre 2013, p02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت تراجعا بنسبة 44.1٪ من 2.66 مليار دولار عام 2013 إلى 1.48 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات

ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 2.9 مليار دولار عام 2012، حيث يعتبر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في عام 2014 أضعف تدفق خلال فترة الدراسة. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في عام 2014 ما نسبته 3.4٪ من إجمالي الدول العربية البالغ 44 مليار دولار.

كما شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفاعا من 25.3 مليار دولار عام 2013 بمعدل 5.9٪ لتبلغ 26.8 مليار دولار عام 2014. ومثلت الأرصدة الواردة إلى الجزائر ما نسبته 3.4٪ من إجمالي الدول العربية البالغ 788.9 مليار دولار. لقد استحوذ قطاع الخدمات في الجزائر على 87٪ من الاستثمارات العربية البينية لعام 2014 تلاه قطاع الصناعة بنسبة 13٪ وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة لا تذكر.

وبالرغم من تطور حجم الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، إلا أنه يبقى ضعيفا مقارنة بدول المنطقة، حيث تصنف الجزائر من الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة. كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في تكوين الناتج المحلي جد منخفضة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة ينقسم إلى استثمار أجنبي في الصناعة خارج قطاع المحروقات واستثمار الشركات في المجال البترولي (الصناعة النفطية)، حيث أن هذا النوع الأخير من الاستثمار ليس له صفة الديمومة لأنه يقوم على استغلال مورد أو ثروة غير متجددة وينتهي أثره بمجرد نضوب البئر النفطية -وقد تم تناوله في الفصل الثاني-، بخلاف الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية، الذي ينشأ أساسًا ليدوم ويستمر، وهو الذي ينبغي ترقيته وتشجيعه.

فتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تتركز غالبيتها في قطاع المحروقات، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيفا بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الصناعة أو الزراعة أو الخدمات.

أ- مساهمة الاستثمار الأجنبي في مجموع المشاريع الاستثمارية: تنقسم المشاريع المصرحة إلى مشاريع استثمارية محلية وأخرى أجنبية خلال نفس الفترة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول (4-27): نصيب الاستثمار المحلي والأجنبي من إجمالي المشاريع المصرحة (2002-2014)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	٪	القيمة (مليون دج)	٪	مناصب الشغل	٪
الاستثمار المحلي	58324	99	8018771	77	848302	88
الاستثمار الأجنبي	564	1	2354099	23	113879	12
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz (2015/09/26، 15:30)

بحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي والبالغ عددها 564 مشروع تعتبر جد منخفضة مقارنة بعدد مشاريع الاستثمار المحلي، فهي تمثل 1٪ من العدد الإجمالي للمشاريع المصرح بها خلال الفترة (202-2014). أما من حيث القيمة فهي لا تمثل سوى 23٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع خلال نفس الفترة. كما نلاحظ كذلك أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في التشغيل في الجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين في إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 113879 عامل خلال الفترة (2002-2014) وهذا من إجمالي 962181 منصب شغل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 12٪ فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعد المشاريع المصرحة خلال هذه الفترة والتي لم تصل إلى 1٪. وإذا كانت هذه النسبة استطاعت أن توفر ما نسبته 12٪ من مجموع مناصب العمل، فإذا ارتفعت عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية فإن ذلك سيرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل، لذلك لابد من تكثيف الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

ب- المشاريع الاستثمارية الأجنبية في قطاع الصناعة: إن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية لا يزال محدودا رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، حيث لم يبلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب ما أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 564 مشروع استثماري بقيمة 2354099 مليون دج خلال الفترة (2002-2014). موزعة كما هو موضح في الجدول الموالي، ولابد من الإشارة إلى أن الإحصائيات التي توفرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تخص الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط، دون أن تتطرق إلى المشاريع المنجزة فعلا.

الجدول (4-28): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط (2002-2014)

القطاع	عدد المشاريع	٪	القيمة(مليون دج)	٪	مناصب الشغل	٪
الزراعة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.4
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz (2015/09/26، 15:30)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا، حيث استحواذ على نسبة 57.45٪ من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2014)، ونسبة 68.55٪ من إجمالي التدفقات، مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط. ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد إقامة مصنع لتجميع السيارات في وهران رونو –الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات "RENAULT " بقدرة أولية تبلغ 25000 مركبة / سنة وهو كمثال على استراتيجية إعادة التصنيع. وهكذا، فإن إخراج أول سيارة رونو نوع (Symbol) "صنع في الجزائر" في نوفمبر 2014 بالتأكيد تعلن عن إعادة بعث الصناعة الميكانيكية في الجزائر. حيث أن هذا القطاع مع إمكانات قوية عرف انطلاقة جديدة من خلال مشروع إنتاج السيارات والحافلات والشاحنات تحت عنوان الرائدة الألمانية دايملر / مرسيدس بنز (Daimler/Mercedes Benz) حيث تم تسويق المنتجات الأولى في السوق الوطني من السداسي الأول لعام 2014. وعلاوة على ذلك، استئناف مؤخرا الدولة سيطرتها على مجمع الحجار (عنابة) وإنجاز مجمع جديد للصلب في بلارة (جيجل)، وتعكس شراكة الجزائرية–القطرية الجهود المبذولة لإحياء لهذا القطاع.

إن الحكومة تتطلع أيضا لتطوير قطاع الصناعات التحويلية، فهو غائب تماما في السنوات الأخيرة في الوقت الذي يعرف تطورات كبيرة في العالم، لاسيما من خلال مشروع لبناء مجمع كبير مخصص لصناعة المنسوجات في غليزان في شراكة مع الأتراك 2000-2013 **(Les Cahiers De L'APS, Algérie Développement Socio-Économique, mars 2014, p 34, www.aps.dz)**

وفي قطاع الصناعات الصيدلانية يساهم الاستثمار الأجنبي بشكل واضح، ونذكر في هذا الصدد الشركة الفرنسية صانوفي (Sanofi Aventis)، التي تستثمر في الجزائر من خلال فرعها (Sanofi Algérie) في مجال الصحة، هذه الأخيرة هي الشركة الرائدة في الجزائر في علم الأورام، وأمراض القلب، وعلاج تجلط الدم ومرض السكري، واللقاحات، والجراحة، الطب الباطني، والتكنولوجيا الحيوية، وفي الآونة الأخيرة، الأدوية الجنيسة من خلال شركة زانتيفا (Zentiva). وتشغل سانوفي الجزائر 800 موظف، منهم خمسة فقط من الوافدين. وهي اليوم تمتلك حاليا اثنين من وحدات الإنتاج التشغيلية، مصنع مقره في عين البنيان، ومصنع في بلدية وادي السمار، التي كمشروع مشترك بين شركة سانوفي وصيدال. وهي الآن في طور إنجاز الموقع الصناعي الثالث في سيدي عبد الله. وهو يمثل أكبر مجمع صناعي في العقود الآجلة لسانوفي أفريقيا والشرق الأوسط، باستثمار أولي بلغ 66 مليون يورو. اليوم 50٪ من أدوية سانوفي الموجهة للجزائر تأتي من الإنتاج المحلي. ومع هذا المصنع الجديد، فإن الحصة تصل إلى 80٪. حيث أنه على الصعيد الوطني 30٪ من الأدوية المباعة في الجزائر يتم إنتاجها محليا **(SÉNAT, 2014, p36)**.

فالمعطيات السابقة توضح التوجه العام للمستثمرين الأجانب الراغبين في العمل في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة، السياحة والصحة. وبما أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهو يحتل كذلك المرتبة الأولى من حيث مساهمته في التشغيل، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشتغلين في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر في قطاع الصناعة نحو 63928 عامل خلال الفترة (2002-2014) وهذا من إجمالي 113879 منصب عمل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 56.14٪ من الإجمالي، يليه قطاع البناء بنسبة 16.40٪، ثم قطاع السياحة بنسبة 12.36٪، ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأخيرة من حيث توفيره لمناصب الشغل بنسبة 0.54٪ من الإجمالي.

ج- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: لقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة (2002-2014)، بقيمة استثمار قدرت بـ1243455 مليون دج حسب إحصائيات ANDI، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 839295 مليون دج منها 519485 مصدرها دول الإتحاد الأوروبي، تليها الدول الآسيوية باستثمارات قيمتها 115219دج.

أما من حيث عدد المشاريع فتتصدر الدول الأوروبية كذلك قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بـ316 مشروع منها 238 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ141 مشروع ثم الدول الآسيوية بـ53 مشروع، ومشاريع متعددة الجنسيات بـ 13 مشروع، ثم أمريكا بـ 10 مشاريع، أما الاستثمارات المتدفقة من أستراليا فتحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (4-29): أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
أوروبا	316	839295	66306
الاتحاد الأوروبي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63171	2933
الدول العربية	141	1243455	25060
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89985	2086
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014، الموقع www.andi.dz (2015/09/26، 15:30)

رابعاً. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي الجزائري: لقد تزايد الاهتمام في الجزائر في السنوات الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى التخلي عن النظام الاشتراكي وإتباع المنهج المفروض من طرف صندوق النقد الدولي وهو النظام الرأسمالي. بالإضافة إلى التوجه الكبير للدول الرأسمالية المتقدمة نحو هذا النوع من المؤسسات والتي أصبحت تمثل أكثر من 90٪ من مؤسساتها الاقتصادية.

1- نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، حيث مر تطور هذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين:

أ- المرحلة الأولى: تخص هذه الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1982 بحيث تميز الاقتصاد الوطني بالاقتصاد المخطط في إطار النظام الاشتراكي، حينها أعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم وخاصة في الصناعة مثل: SONACOME، SONELEC، SN METAL...

وفي هذا الإطار همشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم فالقطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة كانت تمثل إلا المؤسسات العائلية ذو ملكية خاصة أو الحرفية.

ب- المرحلة الثانية: إن ظهور العولمة وانخراط الدول في اقتصاد السوق أعاد النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث مرت بمراحل عدة كالتالي:

- 1982 خلق إطار قانوني جديد بقانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص؛
- 1983 إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص؛
- 1987 فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة؛
- 1988 الإصلاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق، قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض؛
- 1991 مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية؛
- 1993 مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وخلق مكتب وحيد APSI على مستوى الوطني و الذي سمي بوكالة الترقية و دعم الاستثمارات في سنة 1994؛
- 1994 اختيار الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العمومية؛
- 1995 إصدار قانون الخصخصة؛

ولقد تم تعديل الخطوات السابقة وذلك بإصدار قانون جديد للاستثمار في جوان 2001 الذي نص على:

- عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب جهوية؛

– إنشاء مجلس وطني للاستثمارات؛

– إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة.

وقد أخذت هذه التعديلات بعين الاعتبار الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة ما بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وكذلك تحديد آجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوما.

–وفي 12 ديسمبر 2001، أصدر القانون رقم 01–18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان:

– تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛

– رفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي؛

– تشجيع الإبداع والابتكار؛

– تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات؛

– تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع، وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية **(ضحاك، 2006، ص138)**.

كما أولت الحكومة الجزائرية الاهتمام والعناية بهذه المؤسسات خلال البرامج الاقتصادية الثلاثة لدعم الإنعاش الاقتصادي المسطر خلال الفترة (2001–2014)، حيث خصصت لها قيمة 451 مليار دولار بالإضافة إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها والذي يعد منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات المؤسساتية التي سطرتها الحكومة خلال نفس الفترة **(زرقين، تواتية، 2014، ص174)**.

2– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة الجزائرية: لقد توجهت الجزائر حديثا إلى بعث القطاع الصناعي من خلال الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي وكذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع، حيث أن إجراءات الخوصصة التي تبنتها الجزائر من خلال حل المؤسسات العمومية وتحويلها نحو القطاع الخاص أدت إلى ظهور وتنامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات لتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ساعد هذا الاهتمام الكبير بهذه المؤسسات على انتشارها حيث وصل عددها سنة 2014 إلى 700000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة(SÉNAT, 2014, p83)، ويمثل الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي.

الجدول (4-30): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007-2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	410959	519526	570838	607297	659309	711832	748000
معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٪)	9.08	26.41	9.88	6.4	6	7.97	5.08
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة (٪)	15.77	16.85	17.42	16.7	18	18.2	18.4

Source: Asma Benzazoua Bouazza, Small and Medium Enterprises as an Effective Sector For Economic Development and Employment creation in Algeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, vol 3, Issue 2, Feb 2015, p08.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عامل نمو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابي، حيث أن عدد هذه المؤسسات عرف زيادة من 410959 مؤسسة في 2007 إلى 748000 مؤسسة بحلول عام 2013، أي ما يعادل 337041 مؤسسة تم إنشاؤها حديثا تقريبا الضعف في سبع سنوات.

معظم خبراء الاقتصاد الجزائري يوافق على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة لخلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة السائدة في البلاد أو لتغطية عدد متزايد من الأفراد الذين يدخلون سوق العمل كل عام. هذا الوضع يشير على أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة.

ومع ذلك، ينبغي ألا نخفي حقيقة أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة لا تزال ضعيفة 18.4٪ في عام 2013، حيث وصل عدد العمال خلال هذه السنة إلى 1.985 مليون عامل. وهذه النسبة تعتبر بعيدة بكثير عن تلك الموجودة في البلدان النامية الأخرى. وتفسر هذه الظاهرة على النحو التالي.

أولا، في الجزائر، تبقى الدولة صاحب العمل الأول وأنها تحمل صعوبات للتحول إلى القطاع الخاص، الذي لا يزال في مرحلته التمهيدية **(Benzazoua, 2015, p09)**.

ثانيا، أكثر من 80٪ من أنشطة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في المناطق التي يكون فيها معدل خلق الوظائف ضعيف، مثل قطاعات الخدمات والبناء. في المقابل، القطاعات الأخرى لديها أعلى معدلات لخلق فرص العمل، كالصناعة والسياحة والزراعة. ثالثا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المقام الأول هي مؤسسات صغيرة تمثل 97٪ من مجموع نسيج المؤسسات، فقدرتها على خلق فرص عمل جديدة تبقى محدودة.

وتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاعي الخدمات والبناء: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لها وجود قوي في قطاع الخدمات (خاصة النقل) وتمثل ما يقرب من نصف جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليه البناء والتشييد، وقطاع الهيدروليكي 33.26٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة البناء). ويضم قطاع الصناعات التحويلية 16.02٪ من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل قطاعات الزراعة والطاقة فقط 1.01٪ و0.50٪ على التوالي من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بينه الجدول الموالي.

الجدول (4-31): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من عام 2013

قطاع النشاط	العدد	النسبة(٪)	معدل النمو (٪)
الفلاحة	4458	1.01	7.63
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات ذات الصلة	2217	0.50	10.08
مباني وأشغال عمومية	147005	33.26	5.10
الصناعات التحويلية	70840	16.02	7.56
خدمات	217444	49.20	11.00
الإجمالي	441964	100	8.38

Source : Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement (mipmepi), des études économiques et des statistiques, bulletin d'information statistique de la PME, donnée du 1er semestre 2013, Novembre2013, p15.

ونلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن القطاعات التي شهت إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أكثر، هي قطاع الخدمات حيث بلغ معدل نموها فيه 11٪ في السداسي الأول لعام 2013 مقارنة مع نفس الفترة لعام 2012، يليه قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات ذات الصلة ب 10.08٪.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي فقد بلغ عددها 70840 مؤسسة في السداسي الأول لعام 2013، مقابل 65859 مؤسسة في نفس الفترة لعام 2012، بزيادة قدرها 7.56٪، أقل من النمو في المستوى العام لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 8، 38٪.

حسب القطاع الصناعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط أساسا على النحو التالي:

- الصناعات الغذائية، بحوالي 21022 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (29.68٪ من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة).
- صناعة الخشب والورق، بلغ عددها 15157 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (21.40٪ من إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة).

– الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية: بلغ عددها 10875 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (15.35٪ من إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة) **(mipmepi, 2013, p15).**

– مواد البناء، عددها 9337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (13.18٪ من إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة).

فمن خلال ما سبق نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة تبقى ضعيفة ودن المستوى، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشاكل كانخفاض في الإنتاج، وضعف الجودة والتنافسية وصغر الأسواق التي تخدمها، وقدم التكنولوجيا التي تستخدمها. لذلك لابد إظهار اهتمام أكبر، وتشجيع أكثر لهذه الفئة، من خلال تقديم الدعم المالي المناسب لها، وتحفيزها للمبادرة بالاستثمار في مجال الصناعة ولما لا التصدير. الأمر الذي يتطلب تعزيز وترشيد مختلف أجهزة الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيما تلك المتعلقة بالتأهيل والبحث والتطوير الابتكار لجعلها أكثر فعالية.

المبحث الثالث: السبل المقترحة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر

يتناول هذا المبحث أهم المشاكل التي تواجه تطور القطاع الصناعي في الجزائر، وكذا الخصائص التي يتصف بهذا القطاع من خلال إبراز نقاط القوة والضعف لهذا الأخير، وبهدف التخفيف من تلك المشاكل ولما لا القضاء عليها وكذا معالجة نقاط الضعف تلك التي يعاني منها، تم التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة المتبعة من طرف الدولة لبعث القطاع الصناعي وتنميته، وكما تم تقديم جملة من المقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذا القطاع ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مشاكل وخصائص القطاع الصناعي في الجزائر

تعاني الصناعة في الجزائر جملة من المشاكل والتي اخترنا أهمها في هذا المطلب، كما يتميز هذا القطاع بنقاط قوة وضعف سيتم عرضها في النقاط الآتية.

أولاً. مشاكل الصناعة في الجزائر:

إن مشكل الصناعة في الجزائر يعود لثلاثية « العقار الصناعي، مناخ الأعمال، البيروقراطية»، حيث تعتبر هي العراقيل التي تقف في وجه تطور قطاع الصناعة، فلابد من إيجاد الحلول لهذه العوائق والمشاكل، ووضع سياسة ترتكز على المؤسسات في ظل اقتصاد السوق وجلب شركاء لهم القدرة على تطوير الصناعة في الجزائر.

1- العقار الصناعي: المشكل العويص الذي لا يزال يعيق تطور الصناعة هو العقار الصناعي وارتفاع أسعار العقار، حيث يرى المختصون أن مشكلة العقار الصناعي وآلية الوصول إليه وتسوية ملكيته من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار الصناعي في الجزائر.

إن العقار الصناعي هو عبارة عن أراضي تم تخصيصها لإنجاز مشروع استثمار صناعي إنتاجي أو خدمي. ويعد توفير العقار محددا أساسيا لتسهيل، ضمان وإنجاح عملية الاستثمار الصناعي وعاملا مساعدا على جلب ومن ثم استقرار المستثمرين الأجانب، لأن أي استثمار صناعي يجب أن يتوفر على أرضية كي يقوم عليها ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار، لذلك فهو لا يزال رهين الكثير من العراقيل والممارسات التي تحول دون مروره بسلام، فغالبية المستثمريين والصناعيين سواءاً كانوا وطنيين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة. إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي كتفشي الرشوة السمسرة والمضاربة، ضف إلى ذلك ما خلفته السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية من هياكل ومنشآت ضخمة بقيت غير مستغلة مما أدى إلى اهتلاكها وسرقتها بمرور الوقت والسبب في ذلك يعود لتداخل هذه السياسات في بعضها البعض من جهة (فمن مؤسسات عمومية إلى شركات قابضة إلى...) وعدم مرونة المنظومة التشريعية من جهة أخرى.

فقد وضع المستثمرون الأجانب والمواطنون على حد سواء مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار الصناعي لارتباطها بإشكالية الملكية وكيفية الانتفاع منها والتصرف فيها. وقد واجه العديد من المستثمرين صعوبة حقيقة في الحصول على قطع الأراضي لمحدودية العرض، في الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غير مستغلة، فعلى الرغم من الإجراءات التي حاولت تشجيع الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لم يحد من المشكلة **(بن حمودة، بن قانة، 2007، ص61)**. فحسب تقرير البنك الدولي، فإن العديد من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي وانتظاره قد يصل إلى أربع سنوات.

تحديد دور الدولة في منح الامتياز بالتراضي للاستثمار الصناعي: حيث أنه تم إلغاء قانون المنح بالامتياز عن طريق المزاد العلني للعقار الصناعي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الذي أقر المنح بالامتياز عن طريق التراضي، هذا النمط الوحيد يمنح بقرار من الوالي، باقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، وذلك لغلق الباب على المستثمرين الوهميين الذين يطمعون في الحصول على العقار لاكتسابه فقط.

بالرجوع إلى أحكام القانون فقد نصت المادة 05 من القانون رقم 11-11 على أنه: "يرخص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي: بناء على اقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة

الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية الاقتصادية و كذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات... وبعد موافقة وزير القطاع المختص"[i]، نستنتج من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري منح اختصاص منح الامتياز للوالي المختص إقليميا، من خلال اقتراح لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار.

وقد أوكلت الدولة –نظرا للعبء الكبير الذي يقع على عاتق إدارة أملاك الدولة– للوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري تسيير أملاك العقار الصناعي التابع للأملاك الوطنية، بصفتها عضو في اللجنة الولائية، و لها أن تقترح المشاريع الصناعية المقدمة لها من قبل المستثمرين وهذا ما قضت به المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 09–153 على أنه "يسند تسيير الحافظة العقارية المتكونة من الأصول المتبقية والأصول الفائضة المسترجعة تدريجيا و الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وذلك لحساب الدولة. يتم هذا التسيير من طرف الهيئة المحلية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وعلى مستوى الولاية المعنية على أساس اتفاقية تبرم بين مديرية أملاك الدولة المختصة إقليميا والهيئة المحلية المسيرة المعنية التي تعمل لحساب الوكالة الوطنية السالفة الذكر". تسترجع الدولة أملاكها بدون مقابل، لان الأصل أن هذه الأملاك تعود ملكيتها لها **(بلكعيبات، 2012، ص235)**.

إلا أن هذا التعديل زاد من استياء وكذا تخوف المستثمرين حيث اعتبروا أن مشكل العقار الصناعي سيبقى قائما، مادام القرار الأخير بالنسبة لصيغة البيع بالتراضي يرجع إلى اللجنة الولائية التي يترأسها الوالي والتي لا تضم ممثلين عن المتعاملين الاقتصاديين. وحسب هؤلاء، فإن التدابير الجديدة لن تزيد إلا من البيروقراطية في تسيير ملف العقار الصناعي.

ورغم مختلف التسهيلات التي ما فتئت الدولة تعلن عنها من أجل إيجاد حل يرضي الجميع في مجال العقار ويسمح بجلب أكبر نسبة من الاستثمارات إلى الجزائر، إلا أن الواقع مازال بعيدا عما يتمناه المستثمرون الذين يطالبون في كل مرة بالمزيد من أجل الحصول على العقار. فيجب وضع استراتيجة جيدة للتكفل بهذا المشكل وجعل العقار في متناول الصناعيين والمستثمرين المحليين والأجانب وتأسيس شركات وطنية قوية تكون قادرة على المنافسة وبلوغ أهداف التنمية والتطور.

[i] قانون رقم 11–11، المؤرخ في 18 جويلية سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 40، المؤرخة في 20 جويلية سنة 2011 ، ص08.

2- مناخ الأعمال: من اللازم توفير مناخ عمل ملائم وجيد، إضافة إلى خلق شراكة جديدة بين المؤسسات العمومية والخاصة مبنية على الثقة.

أ- المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في الجزائر: يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية هي:

مؤشر بدء النشاط التجاري: تحتل الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 164 من أصل (189 دولة)، يتطلب بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) في الجزائر 14 إجراء، أما الفترة اللازمة لإنجاز تلك الإجراءات فهي 25 يوم ويكلف إنجاز تلك الإجراءات 12.4٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي. أما الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة فهو 28.6٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي.

مؤشر استخراج تراخيص البناء: تأتي الجزائر وفقا لهذا المؤشر في المرتبة 147، ويتطلب استخراج تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، 19 إجراء، والزمن المستغرق لذلك هو 241 يوم، أما عن تكلفة استخراج التراخيص فهي 61٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي.

مؤشر توصيل الكهرباء: تحتل الجزائر المرتبة 148 من أصل 189 دولة، وتبلغ عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل (أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء) 5إجراءات، أما الوقت المستغرق لتوصيل التيار فهو 180 يوم، أما تكلفة توصيل التيار الكهربائي فتبلغ 1562.9٪ من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي.

مؤشر تسجيل الملكية: تأتي الجزائر حسب هذا المؤشر في المركز 176، ويبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري في الجزائر 10 إجراءات، أما الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز إجراءات التسجيل هي 63 يوم، وتقدر تكلفة إنجاز تلك الإجراءات 7.1٪ من قيمة الملكية.

مؤشر الحصول على الائتمان: الجزائر تقف عند الترتيب 130 من 189 بلدا على أساس سهولة الحصول على الائتمان، ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة هل نظام المعلومات الائتمانية وقوانين الضمانات والإفلاس في الجزائر يسهل الحصول على الائتمان، ويضم هذا المؤشر أربعة مؤشرات فرعية موضحة في الجدول الآتي:

	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (٪ من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية(٪ من عدد السكان الراشدين)
الحصول على الائتمان	3	4	2.4	0.0

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: تأتي الجزائر في المرتبة 98 حسب هذا المؤشر.

	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين الأقلية (0-10)
حماية المستثمرين الأقلية	6	4	5

مؤشر دفع الضرائب: حسب هذا المؤشر ترتب الجزائر في المركز 174، ويضم بدوره ثلاثة مؤشرات فرعية موضحة في الجدول الآتي:

	عدد مدفوعات الضرائب سنويا	الوقت (عدد الساعات سنويا)	إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح (٪)
مؤشر دفع الضرائب	29	451	71.9

مؤشر التجارة عبر الحدود: تأتي الجزائر في المرتبة 133 وفقا لهذا المؤشر، حيث يتطلب تصدير حاوية قياسية للسلع 8 وثائق، ويأخذ ذلك 17 يوما وتكلف 1270 دولار. واستيراد نفس الحاوية للبضائع يتطلب تسعة وثائق، ويأخذ 27 يوما وتكلف 1330 دولار.

مؤشر تنفيذ العقود: تحتل الجزائر المركز 129 وفق هذا المؤشر، ويبلغ متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة 45 إجراء، ويستغرق الوقت للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي 630 يوم، بتكلفة تقدر 21.9٪ من قيمة المطالبة.

مؤشر تسوية حالات الإعسار: تأتي الجزائر حسب هذا المؤشر في المرتبة 60، ويقدر الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم 2.5 سنة في المتوسط، وتقدر تكلفة الدعوى القضائية 7٪ من قيمة ممتلكات المدين، كما تبلغ عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين، 41.7 سنت على الدولار **(World Bank Group, Doing Business 2014, Economy Profile : Algeria, 11th Edition, from : http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria , consulted 16/08/2015).**

ب- الإجراءات التي قامت بها الجزائر بهدف تحسين وضعية المؤشرات الفرعية السابقة خلال الفترة (2014/2009):

- اتخذت الجزائر في 2010 إجراء واحد لتسهيل استخراج تراخيص البناء، تمثل في إدخال الجزائر لوائح جديدة لإدارة أفضل لعملية استخراج تراخيص البناء وضمان الانتهاء في الوقت المناسب والآمن لمشاريع البناء.
- في 2010 قامت الدولة بهدف جعل تكلفة تسجيل الملكية أقل وأسهل، بتخفيض رسوم التوثيق بنسبة 0.39٪ من قيمة العقار، وإزالة ضريبة أرباح رأسمال.
- لجعل الحصول على الائتمان أسهل، قامت الدولة في 2012 بتحسين نظام المعلومات الائتمانية عن طريق ضمان بالقانون حق المقترضين في الإطلاع على البيانات الشخصية الخاصة بهم. كما حسنت كذلك من الحصول على المعلومات الائتمانية في عام 2013، من خلال إزالة الحد الأدنى للقروض ليتم تضمينها في قاعدة البيانات.

– أما الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لجعل الضرائب أسهل، فقد قامت في عام 2010 بتخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات من 25٪ إلى 19٪ لإنتاج السلع والبناء والأشغال العامة والسياحة.

– تحسين إنفاذ العقود في 2010، من خلال القانون الجديد للإجراءات المدنية الذي يقلل من الخطوات والوقت ويجري الآن حوسبة المحاكم، حيث يتضمن ذلك إنشاء سجل إلكتروني للحالة، وبرامج إدارة الحالة.

أما المؤشرات الأخرى فالدولة لم تخذ أي إجراءات خلال الفترة (2009–2014) من أجل تحسينها وجعلها أحسن**(World Bank Group, 2014)** .

فرغم الإجراءات المتواضعة التي قامت بها الدولة بهدف تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، إلا أن المؤشرات السابقة تعكس التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال، وضرورة إدخال العديد من الإصلاحات حتى تتمكن من الحصول على مراتب متقدمة وبالتالي خلق بيئة استثمارية جيدة، ويوضح الشكل الموالي ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية السابقة.

الشكل (4–1): ترتيب الجزائر في مجالات ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014

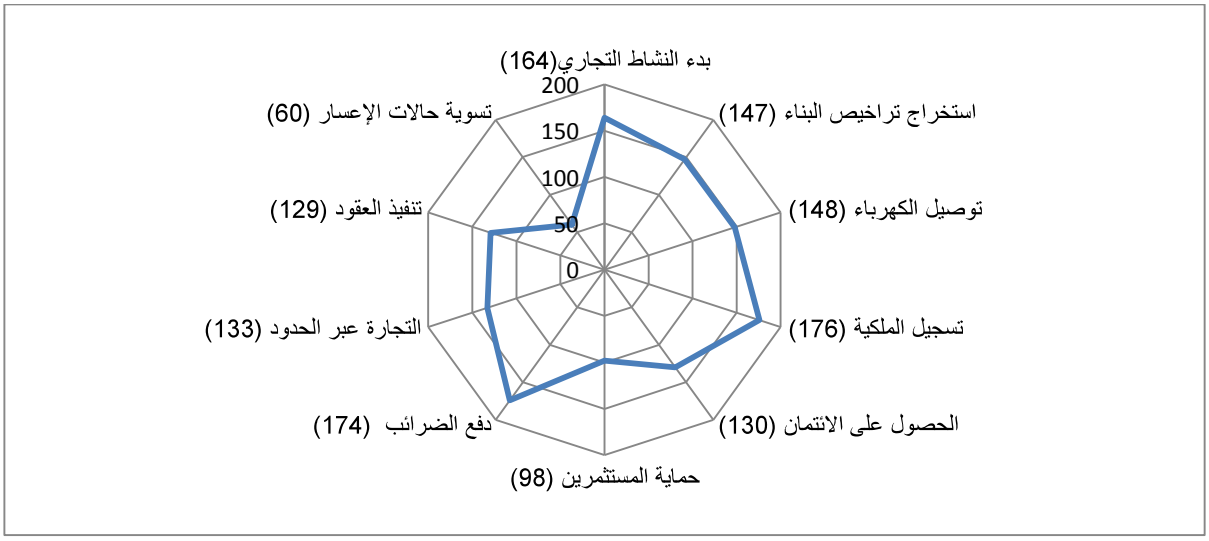

Source: WBG, 2014, P08.

نلاحظ من خلال المؤشرات الفرعية السابقة لبيئة الأعمال، أن ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات يتجاوز 100 عالميا، باستثناء ترتيبها في مؤشر تسوية حالات الإعسار. وهو ما يعكس تأخر الجزائر الكبير في المجالات السابقة، فنلاحظ مثلا التأخر الكبير والأداء الضعيف جدا لمنظومة التمويل الجزائرية وما يرتبط بذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وهو ما يبينه مؤشر الحصول على الائتمان، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية للإدارات الجزائرية على الاقتصاد، وهو ما يظهره كل من مؤشر استخراج التراخيص وتسجيل الملكية. فبالرغم من القوانين التي تقرها السلطة بهدف تحفيز وجذب الاستثمار إلا أن بيئة الاستثمار في الجزائر تعد من بيئة صعبة لاستقطاب المستثمرين.

فالوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، أدت إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة فإنه من الضروري القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر وذلك للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من تنفيذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق الموازي وهذا يعني إضعافا الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

عرفت الجزائر تأخرا كبيرا في الصناعة والتكنولوجيات، فلابد في الوقت الراهن من رسم سياسة اقتصادية جديدة تكون بديلة لقطاع المحروقات والعمل على رفع الصادرات خارج النفط والحفاظ على ميزان المدفوعات للدولة وتجنب الكوارث المالية، وذلك بوضع المؤسسة في قلب الاستراتيجية والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر واعدة وبديلة عن المؤسسات الكبرى في الجزائر مع جلب أكبر عدد ممكن من الشركاء في مجال التكنولوجيا.

3- البيروقراطية: ضرورة القضاء على البيروقراطية، هذه الأخيرة التي أصبحت ثقافة هدامة تمنع كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني لأنها تحمل المستثمر تكلفة إضافية من قيمة مشروعه الاستثماري، زيادة على أنها تفوت عليه فرصاً للاستغلال جراء التأخير الكبير في تسوية الملفات وتقديم رخص الشروع في الإنتاج، ما قد ينتج منه إلغاء المشروع كلية، وهي حالة كثير ا ما أصبحت تتكرر في الجزائر، فالبيروقراطية كما رأينا في النقطة السابقة من بين الأسباب التي أدت إلى ضعف وتأخر بيئة الأعمال في الجزائر.

وتنتج البيروقراطية عن جانبين:

- تنتج عن سياسة الدولة في مجال التكوين، تحديد الإجراءات وتعقيدها، والتضخيم في مجال القوانين.
- تنتج من خلال ذاتية الموظف، من حين أخلاقه، وإمكانيات التنظيم.

فنجد بعض الأمراض التي ما فتئت تنتشر عبر كل التنظيمات الإدارية من بينها الإهمال وسوء معاملة الجمهور، بروز ظاهرة المحسوبية والواسطة وأثرها على مبدأ تكافئ الفرص، كذلك استغلال وسائل وأدوات الدولة للكسب غير الشرعي، وطبيعة الامتيازات وندرتها، والذي ساعد في بروز ظاهرة الرشوة **(قاسم، 2011، ص74)**.

ولعل من بين العوامل والأسباب التي ساهمت في نشوء ظاهرة البيروقراطية في الجزائر وكذا تأزم علاقة المواطن مع الإدارة نذكر منها:

- فشل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في تأدية أدوارها؛
- نقص التأطير وعدم العناية بفكرة التكوين؛
- ثبوت في أنماط التسيير وبقاء ظاهرة الروتين؛
- الحالة الاجتماعية للموظف وثبوت الأجر.

فيقع على عاتق الدولة مسؤولية القضاء على هذه الأمراض البيروقراطية بتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من عددها وفرض سياسة تأطير وتكوين محددة للموظفين، وفرض رقابة داخلية وخارجية على أعمال الإدارة، وتوجيه سلوكيات الموظفين إلى الطريق الصحيح، وكذا تحسين حالتهم الاجتماعية، حيث أن تحسين وضعية الموظف الاجتماعية والأخلاقية قد يؤدي إلى التخفيف والتقليل من ظاهرة البيروقراطية المتعفنة.

ثانياً. خصائص القطاع الصناعي الوطني (نقاط قوة وضعف القطاع): يمكن القول أن الصناعة في الجزائر وبناءاً على المعطيات التي سبق ذكرها، تتميز بجملة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

1- نقاط قوة القطاع الصناعي:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة؛
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن؛
- وجود سوق محتمل (السوق العمومية) لجميع المنتجات؛
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي؛
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة؛
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛ (MIM, 2014, p3)
- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه؛ **(رايس، 2012، ص226)**
- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة **(عروب، بوسبعين، د.ت، ص5)**.

2- نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي:

- تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة؛
- أسعار البيع غير ملائمة مع النسبة سعر/جودة؛
- الاستخدام الناقص للطاقات الإنتاجية؛

– موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج (الصلب والميكانيك...) ؛

– ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية؛

– ضعف في الإنتاجية وقيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في العالم)؛

– غياب الاستثمار (تقييم الاستثمار في الأصول الحالية) لتجديد المعدات؛

– عدد هائل من الموظفين؛ **(MIM, 2014, p3-4)**

– ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني؛

– التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية؛

– الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار؛

– التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛

– محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير؛ **(عايشي، 2009، ص14)**

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

– ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛ **(عروب، بوسبعين، د.ت، ص5)**

– الحماية وضعف القدرة على المنافسة: إن نشوء الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها؛ **(زرقين، 2009، ص163)**

– عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلاً عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية؛

– عدم وجود إرادة سياسية قوية لتغيير الاقتصاد والتخلص من التبعية لريع المحروقات (رايس، **2012، ص226**).

وعلاوة على ذلك، فإن القيود والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي تتمثل في:

– الاعتماد الشديد على الخارج بالنسبة للمدخلات التي تنطوي على تعبئة كميات كبيرة من العملة الصعبة.

– صعوبات مالية لضمان صيانة وبقاء أداة الإنتاج؛

– الاختلالات التكنولوجية المتصلة بالخيارات غير الملائمة، وتقادم المنشآت والمعدات؛

– الطاقة الإنتاجية الفائضة لبعض المنتجات مقارنة مع الطلب في السوق المحلي؛

– عدم وجود رابط بين المنبع والمصب الصناعي؛

– وضع مالي غير متوازن ومقلق للعديد من مؤسسات القطاع العام؛

– مديونية كبيرة، أدت إلى تكاليف مالية أتلفت ودمرت كل جهود التنمية أو تحسين الوضعية؛

الآثار الخارجية للمؤسسة:

– تآكل مستمر في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الصعبة؛

– نظام ضريبي معقد مع تطبيقات عشوائية؛

– فشل وقدم النظام المصرفي، والذي يتصف بعدم وجود بنك استثمار في الجزائر؛

– وجود سوق مالي وتجاري غير رسمي خارج نطاق السيطرة؛

– البيروقراطية المرهقة والنظام القانوني غير منسجم مع اقتصاد السوق؛

– الحصول على الائتمان محدود أو محظور **(MIM, 2014, p3-4)** .

فالخصائص التي تم ذكرها آنفا توضح لنا الوضعية الحرجة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية والتي تستوجب ضرورة تنميتها وإنعاشها.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجديدة لإعادة بعث الصناعة الوطنية

أولاً. استراتيجية الحكومة في تطوير الصناعة الوطنية: إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات. ودور الدولة حاليا هو"التخطيط والتسهيل"، الذي يظهر من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها، تمويل المشاريع، توفير المناخ المناسب للاستثمار ودفع عمليات البحث والتكوين...الخ. فالفرق إذن بين دور الدولة المسيرة والموجهة ودور الدولة المسهل يكمن في أن الدولة لن تقوم بعملية التسيير وفق قواعد الاقتصاد الموجه، بل ستتم عملية التوجيه بطريقة غير مباشرة كتحديدها مثلا للفروع الصناعية للقطاع الصناعي، لترفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي**(قوريش، 2008، ص97)**. وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تندرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة، ترقية

المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب (سلال، 2015). حيث تسعى الجزائر اليوم لإعادة تصنيع ناجح من خلال إعادة تعريف سياسة جديدة تقوم أساسا على تطوير القطاعات ذات الأولوية.

1- أولوية قطاع الصناعة في المخطط الخماسي (2015-2019): يشمل هذا البرنامج مبلغا استثماريا كبيرا يقدر بحوالي 263 مليار دولار أمريكي، والذي ينبغي أن يحقق معدل نمو اقتصادي للجزائر يقدر ب 7٪ بحلول عام 2019 **(Lohoues, Benbahmed, 2015, p05)** .

إن خطة الحكومة الحالية هي تمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة مع حلول 2019، بالاعتماد على قطاع الطاقة، الصناعة، الفلاحة، والسياحة. حيث أن الحكومة تراهن اليوم على القطاعات الأربعة السابقة في الخمس سنوات المقبلة لدفع وتيرة النمو والأهداف المتوخاة.

توضح الحكومة أن برنامجها يصبو إلى التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، إذ يتطلب تحقيق هذا الهدف انتهاج مسعى صارم لترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد، على أساس عصرنة وتوسيع النشاط الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية قطاع السياحة قصد ترقية النمو والتشغيل، على أن يكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة.

وللقطاع الصناعي أهمية بالغة في هذا المخطط، حيث أن تنويع الاقتصاد الوطني قائم على التحديث والتوسع في القطاع الصناعي. فالانتعاش المتوقع للاقتصاد الوطني يكون من خلال زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي، كما أن الإنتاج المحلي لا بد أن يكون محمي من "الاستيراد غير المنضبط، والسوق الموازية" وذلك بمرافقة من الحكومة في مجالات الإدارة، التنظيم، التكوين، وذكاء الأعمال.

2- خطة عمل الحكومة: إن خطة عمل الحكومة والتي تهدف لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" من أجل إعادة انتشار استراتيجي للقطاع العام الصناعي من خلال إنشاء مجمعات صناعية فعالة وتنافسية في القطاعات الواعدة. فالحكومة وحسب الوزير الأول، سوف تعمل ودون تمييز بين القطاع العام والخاص، وطني وأجنبي على تحديث وتنويع القاعدة الصناعية الوطنية، لاسيما من خلال تعزيز التكامل واستخدام الطاقة والمزايا النسبية الطبيعية وتوطيد عملية الشراكة. حيث تعتزم الحكومة وتخطط "لإعادة تكوين" والعمل على "إعادة انتشار استراتيجي" للقطاع العمومي الصناعي، وذلك من خلال إنشاء مجمعات صناعية فعالة وتنافسية في القطاعات الواعدة، في شراكة مع القادة العالميين المسيطرين على التكنولوجيا والأسواق. والعمل على تحسين وتثمين الإمكانات الصناعية الوطنية من خلال تطبيق خطط تحديث وتطوير المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسهيل الوصول إلى المشتريات العمومية من خلال إنشاء آليات تنسيق بين القطاعات. بالإضافة إلى تعزيز، تسهيل وتخفيف إجراءات إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث وتطوير

بعض الصناعات، مثل صناعة السيارات، وصناعة الأدوية والمعدات الطبية، وكذلك تعزيز في إطار تكامل الأنشطة الصناعية التي تمون قطاعات استراتيجية مثل الطاقة، المياه، الزراعة.

يضاف إلى ذلك ضرورة مساهمة القطاع الخاص بصفته خالقا لفرص العمل والثروة في عملية إعادة بعث الصناعة الوطنية. فلابد من تشجيع الشراكة داخل كل من القطاعين العمومي والخاص وبين مؤسسات القطاعين بهدف تطوير وترقية الصناعة الوطنية.

كما تعمل السلطة التنفيذية حاليا على وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الناشئة خاصة تلك المؤسسة من طرف حاملي الشهادات، ومرافقتهم في البداية من طرف شركات الأسهم، بالإضافة إلى تعزيز وتسهيل وتيسير إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراجها في أنشطة المقاولة من الباطن.

ومن المشاكل التي يعيشها القطاع مشكل العقار الصناعي، حيث لا يزال العرض من الأراضي للاستثمار عقبة أمام الفاعلين الاقتصاديين، ففي هذا المجال تلتزم الحكومة بتسهيل الحصول على الأراضي الصناعية وزيادة توافر الأراضي الاقتصادية. بما في ذلك إنشاء مناطق صناعية ومناطق النشاط، وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية، وحشد الأصول الزائدة للشركات العمومية.**(APS, juin 2014)**

اهتمام الحكومة ببعض القطاعات الواعدة: تهتم الحكومة حاليا ببعض القطاعات نذكر منها:

– قطاع السيارات: إن تحديث وتطوير المؤسسات الصناعية العاملة في هذا القطاع، هي من بين أولويات الحكومة من خلال إعطاء المنافع والمزايا وتشجيع الاستثمارات المحلية وكذا استثمارات الشراكة ومساعدة ومرافقة تجار السيارات لتحقيق استثماراتهم وفقا لأحكام قانون المالية 2014.

– التحسين والترويج لصناعة الأدوية والمعدات الطبية لمرافقة تحديث المستشفيات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

– إنشاء مجمّع صناعة التعدين: لتطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية، تم تأسيس جهاز لتطبيق القانون المنجمي، وإنشاء مجمّع صناعي منجمي سيعطي دفعة جديدة لهذا القطاع.

– من الغاز الطبيعي والفوسفات، يُتوقع إنجاز مركب كبير لصنع جميع أنواع الأسمدة موجهة إلى السوق الوطنية فضلا عن التصدير.

– وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ستعمل على إنهاء الدراسات والبدء في استغلال مناجم الحديد في غار جبيلات (Gara Djebilet) ومشري عبد العزيز من خلال تطوير وحدات الصلب وتنفيذ برامج الاستكشاف ودراسة الحقول والإمكانات المنجمية في كل ولاية.

– أيضا، مع إحياء بحوث التعدين، فمن المتوقع افتتاح مناجم جديدة للزنك والرصاص في بجاية، سطيف وباتنة، والباريت في بشار، والبنتونيت في تلمسان، والذهب في تمنراست، ومضاعفة إنتاج الرخام والملح **(APS, 2014)**.

ثانياً. تطبيقات الوزارة الوصية لاستراتيجية بعث القطاع الصناعي: إن عام 2015 سيكون منعطفا حاسما بالنسبة للاقتصاد الوطني، مع بداية العام الأول من الخطة الخماسية الجديدة وتنفيذ العتلات لتعزيز نمو الصناعة المحلية. لقد وضعت الحكومة خطة لإنعاش الصناعة حتى تتمكن من تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك في ظرف صعب تميز بانخفاض في أسعار البترول والذي بدأ منذ السداسي الثاني من عام 2014. فما هي فعلا أدوات تأهيل الصناعة الوطنية؟

إن هذه المرحلة الحاسمة التي دخل فيها اقتصادنا الوطني تتطلب العمل بجد وبسرعة بروح من التعاون والتشاور للمضي قدما معا نحو الهدف الذي تم وضعه، وهو بناء اقتصاد ناشئ على أساس نموذج نمو مستدام يضمن الرخاء والرفاهية للمواطنين. وتمتلك وزارة الصناعة والمناجم حسب وزيرها رؤية استراتيجية واضحة ويدعم هذه الأخيرة عاملين رئيسيين هما: المؤسسة الوطنية باعتبارها مكانا لخلق القيم وفرص العمل، ودولة ملتزمة تماما بأدوارها كمنظم واستراتيجي.

ومن بين التدابير الفورية وذلك للمرة الأولى في عام 2015، تم منح مزايا محددة للصناعة من خلال قانون المالية. كما قد تم اتخاذ العديد من التدابير الأخرى الإدارية والإجرائية والمالية والجمركية لتشجيع الاستثمار المنتج. وتستكمل هذه الإجراءات من خلال الإجراءات التي تتناول بيئة الشركة، من حيث تحسين توافر الأراضي الصناعية لإقامة خدمات الدعم التقني، وإنشاء مدارس مخصصة للصفقات الصناعية، هياكل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات إنشاء المؤسسة والمقاولة من الباطن، والتطوير والابتكار والجودة. والعمل أيضا على تحسين الإدارة الاقتصادية**(APS, mars 2014, p 34)** .

1– سياسات تطوير الصناعة الوطنية: وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ– الحاجة إلى استراتيجية صناعية: إن التنمية الصناعية تتطلب إشراك اللاعبين الرئيسيين وهم: العمال المؤسسة والحكومة. والهدف من إشراك هؤلاء اللاعبين إنشاء إطار توافقي للعمل يخدم استراتيجيات المؤسسات أعمال النقابات وسياسات الدولة. فالبحث عن إنتاجية اقتصادية عالية يعني صياغة إطار استراتيجي للتنمية الصناعية، كتطبيق يقتضي تدخل وتعاون مختلف الوكلاء في البلاد، يعني الحكومة، رجال الأعمال، مسيري الشركات، المنظمات النقابية والمجتمع المدني. إن الاقتصاد لا يمكن أن يكون قادراً على المنافسة إلا إذا دمجت العوامل الاجتماعية والاقتصادية حول مشروع التنمية الصناعية التي هي بالضرورة معقدة ومتنوعة وبالتالي استراتيجية صناعية مرنة وتوافقية.

ولذلك فمن الضروري اختيار استراتيجية وسياسات صناعية منظمة ذات أهداف متوسطة وطويلة المدى بناء على معرفة وافية للفروع، وقدرتها الصناعية الفعلية، ومزايا تعزيزها، وظائف مترقب تنميتها، وتطبيق السياسات والأدوات التي تضع الشركة في وضع يمكنها من زيادة إنتاجيتها ودعم النمو المستدام للاقتصاد الوطني.

ب- المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية: تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية وذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أوسع في تنمية البلاد من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية، الإدارية وتدريب الموارد البشرية؛
- منح التسهيلات في شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لاختراق السوق؛
- إنشاء وتطوير مختلف هياكل الدعم والتسهيل لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية يركز على:
- زيادة وتحسين المعروض من الأراضي؛
- أقلمة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العمومية في الصناعة؛
- الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحث من أجل البدء في اعتماد التكنولوجيا والتعلم من عملية الابتكار الصناعي **(MIM, 2014)**. وسيأتي تفصيل محاور هذه الاستراتيجية في النقاط الآتية.

ج- إنعاش الإنتاج الصناعي:

إمكانات صناعية هامة: أعطت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها الأولوية لإنشاء قاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج محصور على السوق المحلية.

لقد تم تحرير الاقتصاد الوطني وتبنيه لنظام اقتصاد السوق مع بداية سنوات التسعينات، وهو ما جعل المؤسسات العمومية تواجه وضعيات تنافسية لم تكن مستعدة لها.

وفي الوقت نفسه، بدأ القطاع الخاص يتطور، وذلك بفضل وضع إطار قانوني وتنظيمي جديد، خاصة القانون رقم 88-25 الصادر في 12 يوليو 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة. فاليوم تبلغ مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الإنتاج الصناعي الوطني حوالي 35٪. فعلى الرغم من أنها فقدت حصة كبيرة من السوق المحلية، إلا الصناعة المحلية بنية تحتية قوية ولكنها تتطلب إعادة نشوها وذلك من منظور العولمة.

2- المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة: بهدف إنعاش الصناعة المحلية، فإن برنامج عمل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والذي ينبع من وثيقة التوجيه بعنوان "استراتيجية وسياسات الإنعاش والتنمية

الصناعية". وقد قدمت هذه الوثيقة إلى نقاش واسع بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في المؤتمر الوطني للصناعة. فهي عبارة عن إسقاط قطاعي لاستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري.

وتستند الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على أربعة محاور رئيسية هي:

- اختيار القطاعات التي يتم تعزيزها وترقيتها؛
- الانتشار قطاعي للصناعة؛
- الانتشار المكاني للصناعة؛
- سياسات التنمية الصناعية؛

أ- **اختيار القطاعات:** إن اختيار القطاعات التي ينبغي تشجيعها تم في عدة خطوات رئيسية والتي تضمنت ما يلي:

- تحديد الفروع التي لديها إمكانيات تطور كبيرة والتي تتم في السوق الدولي؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة فضلا عن التهديدات والفرص المتاحة في السوق الدولية؛
- إعلان الاستراتيجية الصناعية التي احتفظت بالخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

ب- الانتشار القطاعي للصناعة: إن النشر القطاعي للصناعة ينفذ وفقا للاختيارات الواردة في الاستراتيجية الصناعية والتي تدعو إلى العمل على ثلاثة مجالات متكاملة: تنمية الموارد الطبيعية، والتكثيف من النسيج الصناعي وتشجيع الصناعات الجديدة.

- **تنمية الموارد الطبيعية:** والهدف هو تشجيع الصناعات التي ستمكن الجزائر من الاستغلال الأفضل لثرواتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، بتكنولوجيا أكثر تطورا وبأعلى قيمة مضافة. والفروع التي تم تحديدها في هذا الشأن تتمثل في البتروكيماويات، والألياف الاصطناعية والأسمدة والصلب (الفولاذ)، والمعادن غير الحديدية (الألومنيوم) ومواد البناء (المجلدات الهيدروليكية).
- **تكثيف النسيج الصناعي:** والذي يتضمن تشجيع الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل بين الأنشطة الحالية الموجودة في المراحل النهائية من سلسلة الإنتاج. والصناعات المرجح تفضيلها ترتبط عموما بالتجميع والتغليف: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الأدوية والصناعات البيطرية والصناعات الغذائية وصناعات السلع الرأسمالية.

– **تشجيع الصناعات الجديدة:** سيتم منح اهتمام خاص لتشجيع الصناعات التي إما أن تكون غير موجودة (صناعات جديدة) أو التي لا تزال الجزائر تسجل فيها تأخرا إقليميا. هذا والمتمثلة خاصة في الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا السيارات.

ج– الانتشار المكاني للصناعة: والبعد الثاني من الانتشار الصناعي، لم يعد يقتصر على الشكل الحالي للمناطق الصناعية ويجب أن يمتثل إلى رؤية أكثر حداثة وإلى مفاهيم وأفكار مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المتكاملة (ZDII)، والمجالات المتخصصة.

وبعض تلك المناطق تم تحديد مواقعها، وتنفيذها سيكون تدريجيا. وتتطلب تنميتها خلق التآزر من خلال استغلال التمركز المكاني للأنشطة الاقتصادية والربط الشبكي بين المؤسسات والمؤسسات العامة للتنظيم وكذا مرافق البحوث والتدريب والخبرة. بفضل التآزر التي سيتم إنشاؤه، وهذه المساحات الجديدة سيكون لها تأثير على توليد مناخ العمل الحقيقي، زيادة وتكثيف الاستثمار.

د– سياسات التنمية الصناعية: تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي: تطوير الشركات والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

– تطوير وترقية المؤسسات الخاضعة لبرنامج تحديث الشركات والذي يتم في إطار استراتيجية التصنيع.

– إن الابتكار وإنتاج الأفكار يعتبر اليوم محركا للتنمية، فنظام الابتكار داخلي المنشأ يجب أن يغذي تنمية القطاع الصناعي الجزائري. ولكن هذه العملية لا يمكن ضمانها فقط من خلال ديناميكية السوق، بل تطلب تدخل الحكومة. وسيتم وضع وتنفيذ نظام وطني للابتكار (SNI) لدعم سياسة تعزيز وتطوير التقدم التقني.

– تنمية الموارد البشرية والمهارات هي واحدة من التوجيهات القوية للاستراتيجية الصناعية. وتعتبر أن رأس المال البشري هو ليس فقط عاملا من عوامل الإنتاج، فضلا عن رأس المال المادي وإنما هو أيضا عامل قوي لاستيعاب التكنولوجيات والتحديث الصناعي.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) يخضع إلى سياسة لتعبئة المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة كثيفة رأس المال وكذا نشر التكنولوجيات الجديدة. وبفضل الاقتصاديات الخارجية المتعددة التي تولد (التكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإدارية، والتوسع في المنافذ إلى الأسواق الدولية)، تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا تكميليا للاستثمار المحلي**(MIM, 2014)** .

إن وجود سياسة نشطة للدولة أمر ضروري لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثارها الخارجية لصالح الشركات الوطنية.

3- أجهزة دعم الصناعة في الجزائر: لقد أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الأجهزة والتي مهمتها السهر على تحسين وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر والمتمثلة في:

- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)
- البورصة الجزائرية للمقاولة من الباطن والشراكة المركز
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)
- المعهد الجزائري للتسوية (IANOR)
- المعهد الوطني للإنتاجية والتطوير (INPED)
- الديوان الوطني للمقاييس القانونية (ONML)
- الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC)
- شركة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم المحتمل (ECOFIE)

إن هذه المؤسسات وبتنوع أهدافها ووظائفها فإن الغاية الكبرى من تأسيسها هو تسخيرها لتحسين أداء القطاع والدفع به نحو التطور والازدهار. ونظرا لكثرة هذه الأجهزة نقتصر على بعض منها فقط.

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد**(MIM, 2015)** .

نشأة الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار: لقد تم إنشاء الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات، حيث شهدت تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار. وقد تجسد هذا الانتقال في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها؛

– توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛

– مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛

– تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛

– إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛

– تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛

– تخفيف ملفات طلب المزايا

مهام الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار: تقدم الوكالة خدمات مجانية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وتتمثل مهامها فيما يلي:

– تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛

– تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنيت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج؛

– تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة؛

– تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛

– تساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية **(ANDI ,2015).**

ب– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

نشأة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05– 165 المؤرخ في03 ماي 2005. وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم نفسه.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث كلفت هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، بميزانية قدرها 386 مليار دينار لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية. ويطمح القسم الوزاري الوصي على الوكالة إنشاء 200.000 مؤسسة.

لهذا فان الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة المكتسبة، والتنظيم المقترح، وبدعم من المؤسسات، وتعزيز التأطير، وبتكوين مصحوب بشهادة لإطاراتها، سوف تساهم في تنفيذ

البرنامج الوطني للتأهيل، باعتبارها أداة أساسية لتأهيل المؤسسات، كما جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 11 يوليو 2010.

مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل مهامها فيما يلي:

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته حسن سيره؛
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط
- إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**ANDPME , 2015).**

ج- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تقع تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، مقرها في الجزائر العاصمة.

نشأة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: لقد أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في أفريل 2007 لتعزيز الاستثمار وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي. إن إنشاء (ANIREF) جاء ليتماشى مع الجهود التي تبذلها السلطات لتسهيل ظهور سوق عقاري اقتصادي ديناميكي وشفاف. للوكالة مجلس إدارة ويسيرها مدير عام، ينصب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار صادر عن وزير الصناعة والمناجم بعد اقتراح من السلطة الوصية لمدة تتراوح 03 سنوات. حيث يترأس مجلس الإدارة السيد وزير الصناعة والمناجم أو ممثل عنه والذي يتشكل من الأعضاء التالية:

- ممثل عن وزارة الجماعات المحلية؛
- ممثلان عن وزارة المالية (الخزينة وأملاك الدولة)؛
- ممثل عن وزارة التعمير؛
- ممثل عن وزارة السياحة؛
- ممثل عن وزارة النقل؛
- ممثل عن وزارة الطاقة؛
- ممثل عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة؛

– ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ممثل عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم؛

– ممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANIREF, 2015)**.

مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: أسندت للوكالة المهام التالية:

الوساطة العقارية:

– التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية؛

– ترقية الحافظة العقارية؛

– تسويق الحافظة العقارية؛

– إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

إنشاء بنك للمعلومات: عن طريق وضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوي الوطني.

الضبط العقاري: إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق:

– جدولة أسعار العقار الاقتصادي يتم تحديثها كل 06 أشهر.

– إعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية كل 06 أشهر.

– دراسات خاصة.

الترقية العقارية: تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز بعد تثمينها وتجزئتها وتهيئتها لصالح أصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحث **(ANIREF, 2015)**.

المحفظة العقارية للوطنية الوطنية للوساطة والضبط العقاري: تتكون المحفظة العقارية لوكالة ANIREF من:

– الأصول الفائضة للمؤسسات الاقتصادية العامة (EPE):

– الأملاك العقارية غير المستغلة أو التي لم يتم تخصيصها لوجهة ما.

– الأملاك العقارية التي لا يتطابق استعمالها مع الغرض الاجتماعي للمؤسسة.

– الأملاك العقارية المستقلة أو القابلة للفصل من مجمعات عقارية أوسع، ملك للمؤسسات العمومية أو ملك للدولة وغير اللازمة لنشاطاتها.

– الأملاك العقارية التي تغير طابعها القانوني بحكم قواعد التعمير والتي أصبحت لا تدخل في إطار النشاط الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية العمومية.

– الأملاك العقارية المعروضة في السوق بمبادرة من المؤسسة الاقتصادية العمومية.

– الأصول المتبقية (عقار ومباني) للمؤسسات العمومية المنحلة.

– أراضي غير مخصصة أو غير مستخدمة، وتقع في المناطق الصناعية **(MIM, 2015).**

4– إعادة الهيكلة الصناعية "دفعة جديدة للصناعة المحلية": لقد سطر وزير الصناعة والمناجم، عبد السلام بوشوارب الخطوط العريضة لاستراتيجية إنعاش القطاع الصناعي. وفي هذا الصدد، أشار الوزير إلى أن مشاريع كبرى تم الشروع فيها وذلك من أجل البدء في الإنعاش من خلال إعادة تنظيم القطاع العمومي التجاري الصناعي، وتعديل قانون الاستثمار لتحسين مناخ الأعمال وإصلاح وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أوضح أن إنشاء هذه المجموعات سوف يتم من خلال عملية الدمج، وكذلك عن طريق تعديل الدوافع الاجتماعية لشركات تسيير مساهمات الدولة (GSP) والمجموعات الصناعية المنشأة سابقا مثل المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر (GICA) أو الشركة الوطنية للمركبات الصناعية (SNVI) (APS, 2015).

وحسب الوزير فإن المخطط الجديد للقطاع لا يمكن أن يصل إلى أهدافه دون تعديل قانون الاستثمارات وجعل مناخ الأعمال في الجزائر أكثر جاذبية. كما أشار إلى أن مشروع قانون الاستثمار والذي تم إنهاؤه، وضع إطار مستدام ومحفز لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

وقد شرعت الوزارة في مراجعة القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

ويعد تطوير المقاولة من الباطن ضمن أولويات القطاع، وذلك من خلال تكريس استراتيجية لدعم المقاولة من الباطن وتسهيل تنميتها من خلال تعزيز الشراكة الدولية.

–إنشاء مجمعات عمومية جديدة لإحياء القطاع الصناعي: قام وزير الصناعة والمناجم، عبد السلام بوشوارب بتعيين اثني عشر (12) مجمعا صناعيا، في إطار إعادة تنظيم وإنعاش القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI).

هذه المجمعات الإثني عشر تم إنشاؤها من طرف 14 شركة تسيير مساهمات الدولة (GSP)، تتكون من سبع مجمعات (7) تم إنشاؤها حديثا وخمسة (5) مجمعات موجودة سابقا. فهذه المجمعات تم توجيهها إلى الشعب والتي من شأنها تعزيز إنتاج السلع التي تساهم بشكل كبير في تضخيم فاتورة الواردات (يتعلق الأمر بفروع إنتاج الحديد والصلب والميكانيك والمواد المصنعة التي تبلغ فاتورة استيرادها ما يقارب 30 مليار دولار)، الأمر الذي من شأنه أن يقلص فاتورة الاستيراد وكذا ترقية الإنتاج الوطني. حيث أن الدراسات المنجزة في الآونة الأخيرة مكنت من إحصاء جميع المنتجات الصناعية المستوردة خلال السنوات ال 15 الأخيرة بهدف دراسة بنية واردات البلاد وتخفيض فاتورتها، حيث أن المواد المصنعة الوطنية لا تغطي إلا 20 ٪من احتياجات البلاد.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجمعات ستكون بالشراكة مع مؤسسات الأجنبية والهدف من وراء ذلك هو ضمان نقل التكنولوجيات والخبرات إلى البلاد. كما سيتم خلق 49 منطقة صناعية خلال الخماسي المقبل (2015-2019) على مساحة 12 ألف هكتار تم الشروع في إنجاز 22 منها.

المجمعات الجديدة: تتركز المجمعات الجديدة على التوالي في الشعب التالية:

- الصناعات الغذائية؛
- الصناعات الكيماوية؛
- التجهيزات الكهربائية، الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية؛
- الصناعات المحلية الميكانيك؛
- صناعة التعدين؛
- صناعة الحديد والصلب؛
- صناعة النسيج والجلود؛

أما بالنسبة للمجمعات الخمسة الأخرى والتي كانت موجودة من قبل فهي تتمثل في:

- الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI)؛
- المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)؛
- مجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال" (SAIDAL)؛
- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA)؛
- مجمع مناجم الجزائر (MANAL) **(APS, 2015).**

المخطط (4-1): المخطط الجديد لتنظيم القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI)

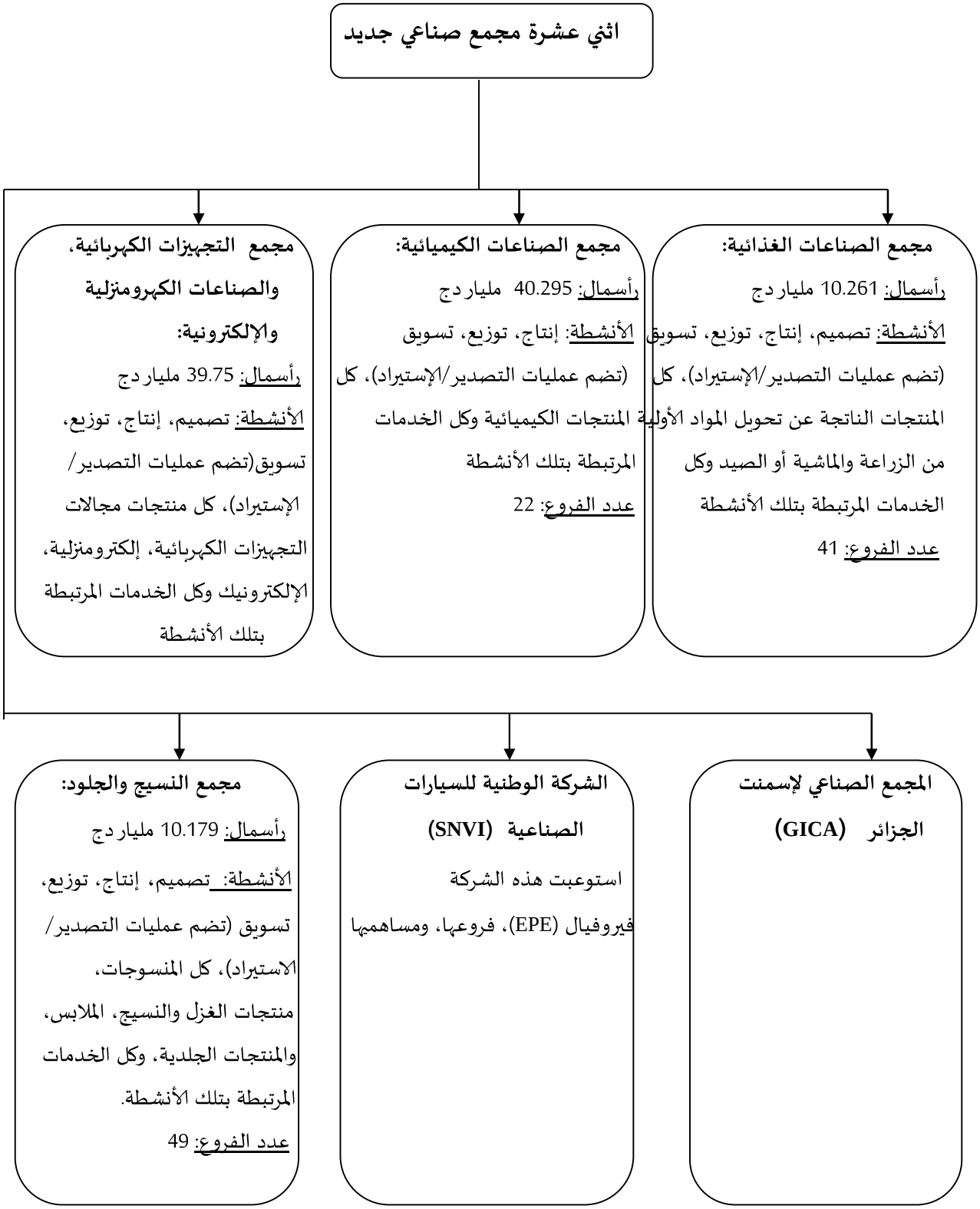

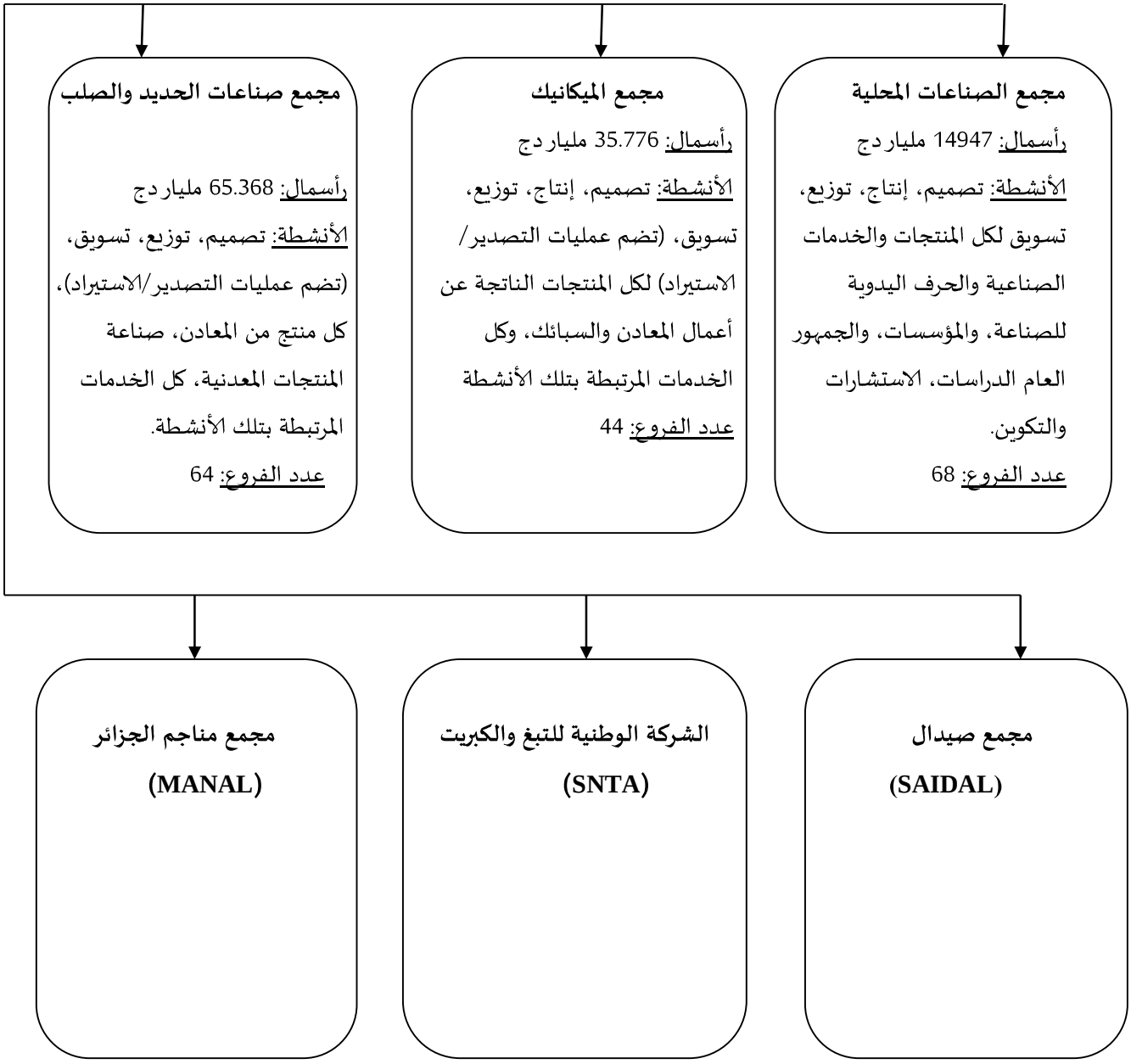

Source : Algérie Presse Service, Restructuration de L'industries nationale, La réindustrialisation en marche, 2015. From : http://www.aps.dz, consulted 19/08/2015.

وأوضح الوزير عبد السلام بوشوارب دور مسيري هذه المجمعات والذي يتم عبر عقود النجاعة التي تكرس من بين جملة من الأمور مبدأ رفع التجريم عن فعل التسيير. حيث أن رفع التجريم عن فعل التسيير يتعلق بالمخاطرة وليس بارتكاب جريمة محددة في قانون العقوبات. أما فيما يتعلق بأجور مسيري المجمعات الصناعية الجديدة التي تم إعادة هيكلتها سيتم رفعها لتتماشى مع أجور نظرائهم في المجمعات العمومية الأخرى. على غرار مؤسسات سوناطراك وسونلغاز.

المطلب الثالث: السبل المقترحة لتطوير قطاع الصناعة الجزائري: بناء على نقاط ضعف القطاع الصناعي والمشاكل التي يعاني منها، وكذا على السياسات والنقاط الهامة التي لم ترد في استراتيجيات الحكومة لتطوير هذا القطاع الحساس، نقدم جملة من الاقتراحات أو السبل، الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر ومنتج للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر إحكاماً وذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط وذلك من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات، والذي من شأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة.

أولاً- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة، من بينها الأزمات التي يعرفها العالم، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، والتي أصبحت تهدد اقتصاد الدولة، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية. وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة، والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية.

فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية، ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها. وذلك عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة (**زرقين، 2008/2007، ص413**). فالحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والإنتاج الصناعي، ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري، من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحاولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة أسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الأسواق العالمية (**زرقين، 2008/2007، ص414**).

كما أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب تطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة، بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (ماء، كهرباء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية، والعناية بتوفير لهذه الأخيرة وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة (**زرقين، 2009، ص177**).

ثانياً– تحسين مناخ الاستثمار الصناعي: لقد رأينا سابق التأخر الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال مناخ الاستثمار، لذلك لابد من عناية واهتمام أكبر بتحسين بيئة الأعمال في الجزائر ويتم ذلك من خلال:

– تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية، وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني لتحسين مناخ الأعمال يرأسه رئيس الدولة ويجمع الدولة والمؤسسات والنقابات والخبرة الاقتصادية، حيث يسعى إلى تنفيذ مخطط تحسين مناخ الأعمال الذي يسطر أهدافا كمية لرفع الجزائر إلى مستوى البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم (**نبني، 2013، ص7**).

– إنهاء ثلاث عقبات رئيسية أمام الاستثمار المنتج عن طريق:

– إلغاء قانون الحوافز وإدراجه في القانون العام للضرائب أو في القوانين المالية.

– قصر قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، المناجم، البنوك الإتصالات، البتروكيماويات، التعدين، الطيران المدني مثلا). فيجب أن يكون الاستثمار الأجنبي حرا في كل القطاعات الأخرى.

– طرح في السوق المعروض من الأراضي الصناعية التي بحوزة (ANIREF).

– حل CALPIREF (الذي يشرف عليه الولاة) وإلغاء الصلاحيات الحالية الممنوحة للولايات في توزيع الأراضي الاقتصادية. حيث أن قرارات توزيع الأراضي يجب أن تعود إلى ANIREF أو ANDI لتوقيف التلاعب والتحايل في العقار الصناعي، والتزام الشفافية الكاملة في تخصيص وتوزيع الأراضي الصناعية من طرف الدولة. حيث أنه في هذا الصدد يشتكي الكثير من المستثمرين من الطريقة التي يسير بها ملف العقار الصناعي، وحول منح امتيازات حصرية لكبار رجال الأعمال واستيلاءهم على عقارات بالدينار الرمزي.

– تحقيق التبسيط الإداري للمؤسسات: حيث لابد أن تكون هناك هيئة واحدة تتابع المستثمر منذ وضعة ملف الاستثمار إلى مرحلة تنفيذه على أرض الواقع، لأن ما يحدث حاليا هو كثرة الهيئات المكلفة بمتابعة الاستثمار (بين البلدية، الولاية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...) الأمر الذي يؤدي إلى تداخل صلاحيات هذه الأخيرة، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى تأخرها.

– إدخال قفزة في عصرنة وتحديث مناخ الأعمال،

– إطلاق المناطق الصناعية الجديدة مع مناخ للأعمال من الطراز العالمي كمشاريع تجريبية.

كذلك يعتبر من الضروري مراجعة قوانين الاستثمار بهدف تبسيطها وجعلها أكثر تنافسية مثلما هو معمول به عالمياً.

وبالتالي فلابد من العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة ومقدرة على جذب المزيد من الأموال والمدخرات.

ثالثاً- التركيز على صناعات معينة للتصدير: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة محلياً(زرقين، 2009، ص177). والتأكيد على ضرورة إقامة حلقات مترابطة ومتكاملة في إقامة الصناعة، وهذا يمكن أن يتم من خلال التأكيد على أولويات ذات أهمية في اقتصاد الدولة وبالارتباط والاستناد إلى مواردها وإمكاناتها، بحيث يتم إقامة حلقات متكاملة للصناعة في المجلات ذات الأولوية، من خلال إقامة صناعة إنتاجية وصناعة مستلزمات الإنتاج، والصناعات التي تلبي احتياجات الاقتصاد، وهي الصناعة الاستهلاكية(فليح، 2012، ص135).

وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

- أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة: فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، كأن يتم التركيز على الكيماويات المتخصصة والناعمة، إذ يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف، وهنا تبرز صناعة البتر كيمياويات كونها صناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط كون الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه الصناعة، فالمواد الأولية متوافرة فضلاً عن توافر فائض نقدي ضخم بانتظار التخصيص (فضيل، 2012، ص227).

- الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة: فالجزائر كونها من الدول التي تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي والذي يعد مصدر مهم للطاقة، فهذا يساعد على قيام العديد من الصناعات مثل: صناعة توليد الكهرباء وتحليه المياه، وتكون الاستفادة من الغاز أكثر كلما أمكن نقل هذه الصناعات إلى مصدر الغاز وليس العكس، ولنجاح هذا النوع من الصناعة، يجب تنمية قدرات مرافقة وهي القدرات الإدارية والتجارية والتقنية. كما يساعد قيام هذا النوع من الصناعات على التوسع في صناعة الغاز الطبيعي وتشغيل أكثر لليد العاملة، كما أن ذلك يساعد على قيام صناعات جديدة مترابطة ومتكاملة، فضلاً عن قيام هذا النوع من الصناعات بالاعتماد على الغاز الطبيعي الذي له استخدامات عدة، مثل: استخلاص المكثفات، فصل سوائل الغاز التي يسهل تخزينها وتصديرها مقارنة بالغازات الخفيفة، فصل الإيثين والاستفادة منه في صناعة البتروكيماويات، فضلاً عن أن غاز الميثين الناتج يصعب نقله في حالته الغازية ويستفاد منه في صناعة الأسمدة وصناعة الحديد والصلب وصناعة الإسمنت كما يمكن أن يستخدم بديلا عن الديزل والنفط الخام في توفير وقود محطات توليد الكهرباء وتحليه المياه وكلها صناعات إستراتيجية، من حيث أنها تدعم البنية

الأساسية. مما سبق يتضح أن الغاز الطبيعي يعد مؤثر بشكل مباشر وفعال في حجم الإنتاج الصناعي ومساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوعه (رايس، 2012، ص227).

– كذلك من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية هي: الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية (قوريش، 2008، ص96). والتي تدعى بصناعات إحلال الواردات لأنها تشتمل على إنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة.

– تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات، من خلال تشجيع الدولة للاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات (بن عزرين، 2012/2011، ص167).

رابعاً– تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الصناعية الجزائرية وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها: يعبر مفهوم القدرة التنافسية في الوقت الحاضر "عن قدرة الدولة ومؤسساتها الصناعية على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وتزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للإفراد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة" (زرقين، 2008/2007، ص408). وبشكل عام يمكننا اعتبار القدرة التنافسية بكونها الكيفية التي تستطيع من خلالها المؤسسة، أو الدولة استخدام جملة التدابير والإجراءات التي تحقق لها تميزا عن منافسيها وتضمن لها تفوقا عليهم.

إن التحدي الذي يواجه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية، المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، وستجعل من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات النمو المنشودة خارج نطاق السوق العالمي الموحد، حيث تمثل هذه التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي المتوجه نحو التكامل والمنافسة الحادة المستندة بدرجة كبيرة على المعرفة والمعلومات، أهم التحديات التي ستجابه الجزائر خلال العقود القادمة (زرقين، 2009، ص179).

فلابد من اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتحسين أداء مؤسسات القطاع الصناعي خاصة الصناعات التحويلية، من خلال عصرنة هذه الأخيرة بما يتناسب والمطلوب دوليا، وتحسين قدرات المنافسة لمؤسساته، حتى تصبح أكثر تنافسية على مستوى الأسعار والجودة، حتى تكون قادرة على مواكبة التطورات العالمية، ويكون ذلك

من خلال الإنتاج بالمواصفات الدولية، عن طريق تشجيع مؤسسات الصناعات التحويلية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية(**بلغنو، موسوس، د.ت**).

على المؤسسات الجزائرية زيادة اهتمامها بالبحث والتطوير واستخدام أحدث التكنولوجيات المتوافرة، ودراسة الأسواق التصديرية بصورة أكثر دقة وبطريقة علمية.

كما على المؤسسات اختيار الدخول إلى عدد كبير من الأسواق الدولية (سياسة الانتشار)، لكن مع قيام المسؤولين بالتخطيط وإجراء دراسة واسعة قبل تطبيق هذه الاستراتيجية تفاديا لبعض المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة. مع ضرورة العمل على تقديم عدد كبير من الأصناف للأسواق الخارجية، مع مراعاة إجراء التعديلات اللازمة والمناسبة المطلوبة في كل سوق تصديري، بحيث تتناسب مع متطلبات المستهلكين، وضرورة إجراء بحث ودراسة شاملة عن السوق ونوع المستهلك الدولي المستهدف من أجل تسهيل عملية التصدير ونجاحها. ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بخبرات المؤسسات الأخرى المتميزة في عملية التصدير عن طريق معرفة الإجراءات المتبعة من قبل تلك الشركات في الدخول إلى الأسواق، وكيف تقوم بإشباع حاجات الأسواق التصديرية. وتستطيع الشركة أن تستعين بخدمات مختصين أجانب في هذا المجال، وأيضا إنشاء دورات تدريبية وتعليمية لذلك (**حداد، الضمور، 2011، ص587**).

كما أن الاعتماد أساسا على تحسين مستوى جودة المنتجات ونوعيتها للقدرة على المنافسة. يتطلب من الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلي، وعلى المستوى الجزئي، من خلال تحسين البيئة الاقتصادية، وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام، وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسة الصناعية، وضرورة التخلي على الأنماط السلوكية غير التنافسية مثل: الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام، الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة (**زرقين، 2008/2007، ص413**). ولذلك لابد للجزائر من تصحيح وضعها الحالي، والعمل على زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها، وحساب مرونات الطلب عليها، ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وإمداد المستثمرين والمنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة قدرتها على المنافسة الدولية(**زرقين، 2008/2007، ص419**). كذلك تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.

وباعتبار الدولة مستهلك، يمكن أن تكون الحكومة الوطنية هي المشتري الأكبر الوحيد في العديد من الأسواق للسلع والخدمات في البلاد. ويمكنها أن تستخدم هذه القوة الشرائية لتحفيز النشاط الاقتصادي والابتكار، وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتحسين القدرة التنافسية لبعض القطاعات الصناعية أو معالجة الفوارق الإقليمية (اليونيدو، 2013، ص23).

فالدور الموكل إلى الحكومة هو العمل على مساعدة المؤسسات ودعمها لزيادة إنتاجها للمنتجات المحلية، وحماية هذه الأخيرة من خلال التقليص من فاتورة الاستيراد، وكذا تشجيعها على تصديرها إلى الخارج مع زيادة التركيز ومساندة صادراتها من المنتجات غير النفطية بإيجاد الوسائل المناسبة التي من شانها تبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير، والتغلب على المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات، من خلال التعاون مع المؤسسات المتخصصة في التصدير، من أجل وضع برامج وخطط مستقبلية لتحسين الأداء التصديري، ورفع قدرات الشركات الصناعية الجزائرية على التنافس في الأسواق الخارجية. كما على الحكومة الجزائرية الاستمرار في عقد اتفاقيات مع الدول العربية والأجنبية، والذي يعتبر ضرورة ملحة لإزالة العوائق التي تفرضها الأنظمة والتشريعات الحكومية في الدول الأخرى، والتي تحد من نشاط التصدير (حداد، الضمور، 2011، ص587).

خامساً- الاستثمار في رأس المال البشري (تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات): تتفق معظم الحكومات على أن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. فالطاقة البشرية احتلت المكانة الأولى بين مقومات التنمية في نظر مجموعة من العاملين في الحكومة والقطاع الخاص في الدول العربية. وبرزت كأهم العناصر الحاسمة في عملية التنمية، ولهذا فهو عنصر يجب أن يوجه نحو الاهتمام الكافي إذا كان هناك ثمة رغبة صادقة في التنمية، إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وبالتصنيع كأحد مرتكزاتها الأساسية يتطلب الاهتمام بالتعليم المهني والفني في الدرجة الأولى ونقل التكنولوجيا وتوطينها لا يمكن أن يتم إلا من خلال كفاءات مهنية وفنية تتوفر لها المعرفة الأساسية والاستعداد لإنماء المعرفة وتطويرها. وإلى جانب هذه الكفاءات المهنية والفنية يجب توفر الكفاءات الإدارية القادرة على إدارة المشروعات الاقتصادية الكبيرة سواء في القطاع العام والخاص(عبد الرحمان، 1982، ص162).

لذا لابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية. وفيما بعد تلك المرحلة شهدت العقود القليلة الماضية تركيزا قويا على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية. ومن الأهمية بمكان، إشراك القطاع الخاص –على سبيل المثال، من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص، بما في ذلك التدريب المهني – لأن هذا هو السبيل الأكثر فعالية لربط المهارات اللازمة بسوق العمل. ولا يزال نقص التمويل للحصول على التعليم والتدريب التقني والمهني الذي يتسم بالجودة العالية يمثل أحد نقاط الاختناقات (اليونيدو، 2013، ص24).

يعتبر العنصر البشري مصدر الأفكار والأداة الرئيسة في تحويل التحديات والمعوقات إلى فرص وقدرات تنافسية، من خلال استثمار فاعليته وطاقاته الذهنية، والسهر على الإعداد الجيد وتطوير معارفه التي تمثل الثروة الحقيقية التي تمتلكها البلاد، فلابد لقطاع الصناعة أن يولي اهتماما بالغا بعملية تكوين الموارد البشرية، للسعي قدما بالكوادر البشرية وتحويلها من مرحلة التكوين إلى مرحلة التمكين. ولا شك أن الإدارة جانب من جوانب الطاقة البشرية موكل إليها مهمة التخطيط والإشراف والتنسيق والرقابة واتخاذ القرار، ولهذا فهو يلعب دورا إشرافيا قياديا لتحقيق أفضل ناتج ممكن من خلال استثمار الموارد البشرية والمادية. وإذا كان العنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية التي تعتمد عليها التنمية فإن اتجاه الدول عموما لا بد أن ينصرف إلى تنمية هذه الثروة (**عبد الرحمان، 1982، ص152**).

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة (**عروب، بوسبعين، د.ت، ص9**). فيجب إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي (**مقليد، 2008/2007، ص177**).

كما أن الإعداد والتكييف المستمر للمهارات البشرية الناشطة بقطاع الصناعة لدعم التغيرات السارية على القطاع على المستوى الدولي، لابد أن يكون من بين أهم اهتمامات مسيري مؤسسات وأجهزة قطاع الصناعة بالجزائر، فمن الضروري اتخاذ عدة إجراءات على المستوى المركزي وكذا المؤسسات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– تكوين إطارات ذات كفاءات عالية بهدف تحضيرهم لشغل مناصب مسير وكذا منصب مسير وسيط؛

– تكوين إطارات مختصة في جميع ميادين التخطيط، الإنتاج، التوزيع، الاقتصاد وكذا اختصاص هندسة وتسيير المشاريع؛

– دفع آلية التكوين في مجال التنظيم خاصة بعد استحداث الوكالات ومؤسسات التنظيم في كافة فروع قطاع الصناعة وظهور مهن جديدة والتي بدورها تتطلب مهارات جديدة،

– تكوين نظام رسكلة (إعادة تدوير) متواصل بالاعتماد على التكوين بالإنترنت، وكذا التكوين المشترك وذلك لتطوير قدرات المستخدمين وضمان تكوين موظفي الوحدات البعيدة عن مراكز التكوين.

– التحكم في اللغات الأجنبية، وذلك من أجل ضمان مواكبة التكنولوجيات الحديثة، ومد جسور الحوار بشكل أحسن مع الشريك الأجنبي (**المؤتمر الطاقة العربي العاشر، 2014، ص42**).

تأكيد الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة على استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات ضمن الأقسام المختلفة لدى المؤسسات الجزائرية ودعم ذلك من خلل توفير برا مج تدريبية (محليا وخارجيا) حتى يتم استغلال الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات بالشكل المطلوب.

مرافقة البحث العلمي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تبيان دور الجامعة في إمداد المؤسسات بالكفاءات والإطارات المطلوبة. زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار فبي العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية، أي الاهتمام بالثروة الفردية والاعتناء بها لأن الفرد هو الذي تعتمد عليه كل دولة في مرحلة ما بعد النفط (**شباب، 2014، ص70**). وخلق حوافز أكبر لممارسة البحث في الجامعة، في المخابر المتخصصة وفي المؤسسات، على أساس معايير الأداء والتوافق مع أهداف تنمية البلاد.

فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج وهنا يبرز دور البحث العلمي، حيث اعتمدت كثيرا على توجيه الطلبة إلى الجامعات التكنولوجية بحيث أنها عززت التكنولوجيا، وأيضا حاولت أن تستفيد من أكبر عدد ممكن من الجامعات الأخرى التي لها قدرة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، خاصة الجامعات الكندية والجامعات الأسترالية، وكان تمويل الكفاءات في النهاية بالتعاون مع اتحاديات المنتجين ومع الجامعات. فلا بد من تطوير الذكاء البشري وهذا يعني أنه علينا مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من أجل تكوين الأجيال القادمة، دون تجاهل الإطارات التي تشتغل حاليا والتي تحتاج إلى إعادة رسكلة تدوم من سنة إلى سنتين حتى يكونوا جاهزين وفي مستوى عالٍ، حتى لا نضطر للبحث دائماً عن هؤلاء في الخارج.

يضاف إلى ذلك ضرورة توفير نظم حوافز تضمن دفع العاملين والإدارات على بذل الجهد الحثيث من أجل رفع كفاءة المؤسسات التي يعملون بها، من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية التي ترتبط بالأداء بشكل وثيق، وأن يرافق وجود هذه الحوافز متابعة للمقصرين في أدائهم لأعمالهم والواجبات المناطة بهم وبالشكل الذي يدفع الجميع نحو بذل الجهد ورفع مستوى النشاط في القيام بأعمال بما يضمن تطور المشروعات الصناعية ونموها بشكل مستمر (**خلف، 2012، ص136-137**).

والحديث عن تنمية القوى البشرية لا ينصرف فقط إلى التأهيل والتدريب وإنما يجب أن ينصرف أيضا إلى الرعاية الصحية والاجتماعية وإلى تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي وتوفير المناخ الملائم للمشاركة في اتخاذ القرارات (**عبد الرحمان، 1982، ص153**).

سادساً- التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلاً لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي. وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحاً في عمليات التصنيع بدءاً من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين. وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها. حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر، للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا. وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

- مجال تسريع وتائر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛

- توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لأهداف واتجاهات الصناعة فيها؛

- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة **(الكناني، 2008، ص295)**.

- زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي-التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية. فلابد من الاستفادة في هذا المجال من الشركات الأجنبية الكبرى التي تمتلك خبرة في مجال التكنولوجيا، وإعطاؤها الأولوية للدخول إلى السوق الوطنية ومنحها تسهيلات عديدة على خلاف الشركات الأجنبية الصغيرة التي لن تضيف شيئا للاقتصاد الوطني.

قد ينتج عن الصناعة آثاراً سلبية تتمثل في استنفاذ الكثير من الموارد الطبيعية المحدودة نتيجة استخدامها في العملية الصناعية، أو نتيجة الإسراف في استخدامها وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، يضاف إلى ذلك ما قد ينتج عنها من زيادة حجم النفايات الخطرة التي تولدها هذه العملية الصناعية. لذلك لابد من تبني تكنولوجيا مستدامة تحافظ أو تقلل من الأخطار البيئية من جهة وتحافظ على الموارد الطبيعية التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية من جهة أخرى **(قطاف، 2012، ص113)**.

سابعاً- ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموما، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة

المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما، وتطور الصناعة ونموها خصوصا (**خلف، 2012، ص139**).

1- تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن الهدف من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، هو حماية الصناعة المحلية أو تقويتها بغية زيادة قدرتها التنافسية في السوق الداخلية، وكذا توفير حصيلة من الموارد المالية، فضلا عن ترشيد الواردات (**زرقين، 2009، ص183**).

ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي:

- السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفة جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفض هذه الأخيرة إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل، أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى مزايا أخرى منحتها للمستثمرين أدت إلى تطوير الصناعة الكورية؛

- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية (**زرقين، 2009، ص183**)؛

- إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ففي هذا الشأن يشتكي العديد من المنتجين الصناعيين من ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الأولية التي يستوردونها، وفي المقابل تفرض رسوم جمركية بمعدلات أقل على السلع المصنعة المستوردة، والمفروض هو أن يكون العكس حتى يشجع هؤلاء أكثر على الإنتاج وكذا التصدير. لذا يقترح تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة لإقامة الصناعات التحويلية والتي تقدر حاليا ب 21٪. ومما جدير بالذكر أن الإعفاءات الجمركية للسلع من المنتظر أن تكتمل بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ودخول الاتفاقية حيز التطبيق.

حتى تتمكن الحكومة من تحقيق التغيير الهيكلي هناك الحوافز المالية، وهي التحويلات الحكومية من الموارد العامة إلى شركات أو أنشطة أو صناعات أو مناطق بأكملها، مجانا أو بأسعار أقل من أسعار السوق من خلال الدعم المباشر (نقدا أو عينا) أو الدعم غير المباشر (الحوافز الضريبية) (**اليونيدو، 2013، ص23**).

للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة وعلى الاستثمار الصناعي بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية، من شأنها أن تشجع الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية. وإن كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة، باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض

وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين. إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز قيام أو تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة (**مبروك، 2007، ص102-103**). ويقترح في هذا الصدد منح إعفاءات جبائية في مجال الصناعات التحويلية، حتى يتم تشجيعها وتحفيزها على الإنتاج لتحقيق قيمة مضافة أكبر لهذا القطاع وبالتالي الوصول في المدى المتوسط إلى زيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي وتنويع الاقتصاد الوطني.

2- تطوير المحيط المالي: إن وجود سوق مالي يعمل جيدا هو أمر حاسم لتعزيز التنمية الصناعية من خلال توفير القروض التنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية، والقروض للحصول على الأصول الثابتة بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتطوير العقاري، فضلا عن الخدمات الاستشارية. وتشكل القدرة على الحصول على الائتمان بأسعار معقولة عقبة رئيسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم مشاريع ذات عوائد خاصة واجتماعية إيجابية، لأنهم عادة ما يفتقرون إلى ضمانات أو تاريخ ائتماني (**اليونيدو، 2013، ص23**).

تعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، فلابد من إصلاح بشكل مستعجل وعميق للقطاع المالي وبنيته التحتية يضفي عليه المزيد من المنافسة والعصرنة بشكل كامل في خدمة حاجات المؤسسات والمواطنين، وفي هذا الصدد لابد:

- إصلاح القطاع البنكي وفتحه لمزيد من الإبداع والمنافسة؛
- تنمية البورصة وأسواق الصرف، وتطوير أدوات مالية غير تقليدية (المالية الإسلامية مثلا)؛ (**نبني،2013، ص08**)
- إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛
- البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري؛ (**عبد الرحيم، 2007، ص40**).
- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفقا لاستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاهتمامات الأساسية للبنوك وخلق علاقة تكامل وتعاون بين القطاعين؛
- تدعيم التنسيق بين البنوك والهيئات والإدارات العمومية الأخرى المكلفة خاصة بعمليات التمويل والتجارة الخارجية مثل: الجمارك والضرائب وذلك لتسهيل العمليات من جهة، وتفادي عمليات الغش والتهريب وخاصة عمليات تحويل وتبييض الأموال من جهة أخرى؛ (**بن عزرين، 2012/2011، ص170**)

إن لوظيفة تمويل الصادرات أهمية كبيرة في النشاط التصديري، حيث أن نقص التغطية المالية لإتمام العملية الخاصة بالتصدير، تعد من أكبر المشاكل التي تواجه المصدرين، خاصة وأن المصدر يبحث عن قرض مالي يغطي التزاماته المتعلقة بالعقود التي أبرمها مع زبائنه، ومن هنا يبرز دور التمويل ببروز أهمية النشاط التصديري القائم. فكما يتطلب لإنجاح العملية التمويلية ضرورة توفر في برامج التمويل ما يلي:

– منح الأولوية للقروض البنكية المتعلقة بالمصدرين، أو النشاطات الموجهة للتصدير؛

– منح قروض بالعملة الوطنية و/أو بالعملة الصعبة لتمويل المشاريع الموجهة للتصدير؛

– يجب أن يوافق البنك على منح تسهيلات للخصم، وذلك لتشجيع منح القروض البنكية للمصدرين **(شربي، 2011، ص441)**.

3– سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف ثمن عملة بالنسبة لعملة أخرى، ويُعرف سعر الصرف الحقيقي بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في آنٍ واحد. فهو يلعب دورا مزدوجا كأداة تعديل للاقتصاد الكلي وكأداة استقرار (ممتص للأزمات) في حالة صدمة خارجية **(بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص76)**.

إن سلسلة التخفيضات لقيمة الدينار الجزائري والتي قام بها البنك المركزي، لم تساهم في زيادة الصادرات غير النفطية، ويمكن إرجاع ذلك لعدم وجود إنتاج يتصف بالمقاييس الدولية قادر على التجاوب مع هذه التخفيضات. حيث أن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة سياسة تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، مما يضطرهم إلى استعمال المستلزمات المحلية إن أمكن ذلك تكييف نشاطهم بما هو متوفر في الداخل، إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل وهذا يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية مما يفسح المجال للمؤسسات الأجنبية لاحتواء أسواق هذه البلدان**(سعيدي، 2004، ص169)**.

ففي الجزائر عجزت سياسة التخفيض عن تحقيق أهدافها، ويمكن تفسير ذلك بالطبيعة الهيكلية للصادرات الجزائرية، حيث يشكل النفط أكثر من 95٪ من إجمالي الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي إلى زيادة الصادرات إذا لم تتح لها فرصة فتح أسواق جديدة، وكانت السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة، وانخفاض السعر لكي تستطيع المنافسة. فحتى تحقق هذه السياسة النجاح ينبغي إصلاح هيكل الصادرات من خلال تنوعه سلعيا وجغرافيا وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي**(سعيدي، 2004، ص170)**. ومن الضروري العمل على تقوية أساسيات سعر الصرف، خاصة عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وتعزيز قدرتها التنافسية الخارجية.

تقريبا في جميع البلدان التي نجحت في اللحاق بالركب، ظهر استخدام تدابير مثل المراقبة عن كثب لسعر الصرف الحقيقي، والحفاظ عليه مقوما بأقل من قيمته لدعم القطاع القابل للتداول، المتمثل أساسا في قطاع الصناعة التحويلية، (بما في ذلك التحكم في سعر الصرف الاسمي) (**اليونيدو، 2013، ص23**).

ثامناً- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية: إن الفشل الذي لحق بالسياسات السابقة (الاستراتيجية الصناعية، المؤسسات العمومية، سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع المالي العمومي) لا يعني بالضرورة وجود خطا في اختيار الأدوات والسياسات، حيث نجد أن نفس هذه الأخيرة مع تدخلات الدولة قد لاقت نجاحا في دول أخرى، بل إن السبب في هذا الفشل ناجم عن حوكمة سيئة لتدخلات الدولة. ففي هذا المجال لابد من إنشاء وكالات مستقلة لتنفيذ تدخلات الدولة (وكالة التنمية الصناعية والتنافسية صندوق تسيير الأصول الاقتصادية العمومية، المجلس الوطني لتحسين مناخ الأعمال)، بالإضافة إلى إنشاء وزارة واحدة تجمع كل الوزارات الاقتصادية حيث تضم الاقتصاد والمالية والتنمية الصناعية ، كذلك إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية يرأسه رئيس الجمهورية، ويتشكل مجلس إدارته من ممثلي الدولة وممثلي عالم المؤسسة والنقابات والمجتمع المدني (خبراء، مراكز أبحاث) ويتمتع بقدرات التحليل الاستراتيجي والقيادة الاستراتيجية الاقتصادية ومتابعة فعالية تنفيذها(**نبني، 2013، ص09**).

وفي الأخير يمكن القول أننا بأمس الحاجة إلى عقل مفكر كالمركز الاستراتيجي بماليزيا أو مركز التخطيط في أندونسيا، فمن الضروري وجود هذا النوع من المؤسسات أين يجتمع علماء الجزائر الذين يتبعون بالطبع توجيهات الحكومة والرئاسة وينجزون لنا المخططات، لأن الواقع حاليا هو وجود حوالي 30 إلى 20 وزارة وكل وزارة تتوفر على مكلف بالدراسات يقوم بإنجاز مخطط قطاعي، وإذا ما جمعناها فإننا نقع في التناقضات، وبالتالي فنحن لسنا منظمين بالشكل الذي يسمح لنا بتحقيق التقدم.

خلاصة:

لقد اتبعت الجزائر خلال السنوات الخمس والعشرين بعد الاستقلال نموذج النمو الاشتراكي ذو التوجه نحو الداخل من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات. واحتوى هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات. وعلى صناعات إحلال الواردات. حيث تعتمد هذه الاستراتيجية في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المحروقات، والتي تميزت بالارتفاع ما عدا سنتي 1989/1986 حيث شهدتا انخفاضا محسوسا في أسعار البترول.

فالسياسات الصناعية التي انتهجتها الجزائر في السبعينيات أين كان 50٪ من الناتج الداخلي الخام موجه للاستثمار والذي انخفض إلى 25٪، حيث أن البرامج أعطت أهمية كبيرة للتصنيع والتكوين وتحويل التكنولوجيات غير أنها انتهت في الثمانينات دون أن تصل إلى هدفها الرئيسي وتوقف عدد من الصناعات نتيجة للأزمات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة أهمها انخفاض سعر البترول وإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية.

فرغم الأهمية الاستراتيجية التي أولتها الجزائر للقطاع الصناعي منذ الاستقلال، إلا أنها لم تنجح حتى يومنا هذا في خلق قاعدة صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني المفرط بقطاع الطاقة، وتحرره من قبضة السوق الدولية وتأثيرات اضطرابات أسعارها على استقراره وأمنه.

فعلى الدولة تبني سياسة صناعية ناجعة في ظل اقتصاد السوق وعلى أن يكون أيضا مناخ الأعمال في الجزائر ملائما من أجل تمكين المؤسسات العمومية والخاصة من العمل وجلب شركاء مع وضع آليات وميكانزمات تكون ملائمة لهذا النشاط.

الخـــــــــــاتمة

أولاً. نتـــــائج الدراسة

ثانياً. توصيــات الدراسة

ثالثاً. آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم استعراض أهم ما يخص النفط والصناعة النفطية، حيث يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله، أكثر من مجرد مصدر للطاقة، إنه يعتبر سلعة استراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولاً مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانياً من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأية صناعات أخرى. كما أن وجود الريع النفطي يسهل من عملية تغيير الهيكل الإنتاجي، ولكنه لا يجعل الدول غنية إلا إذا تم تحويله إلى طاقات إنتاجية.

كما بينا خلال البحث أهمية النفط العربي والذي يعد من أجود أنواع النفط في العالم، احتياطاته وإنتاجه مقارنة مع الاحتياطي والإنتاج العالميين، والدور الذي يؤديه في السوق النفطية العالمية، وحجم الصادرات النفطية لأهم الدول العربية النفطية، وكذا مقدار العائدات، وتتركز أهم الاحتياطات من هذه المادة في المنطقة العربية، التي تعتبر دول الخليج فيها أكبر المنتجين على المستوى العالمي، بينما الدول الصناعية الكبرى تمثل أكبر المستهلكين لافتقارها لهذه المادة أو لسعيها للحفاظ على مواردها النفطية، كما بينا كذلك أهمية الغاز الطبيعي احتياطاته، إنتاجه وصادراته.

تعتبر العوائد النفطية ومثلها عوائد مختلف المواد الأولية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول التي تنتجها مما يجعل تمويل مشاريع التنمية في تلك الدول عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد، ومن جهة أخرى فالريوع النفطية التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية المتأتية عن تصدير المواد الأولية التي تنتجها الدول العربية، هي دخل مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي وهي ثروة حصلت عليها هذه الدول في ظل اقتصاديات شديدة التخلف.

شهد الوطن العربي خاصة الأقطار النفطية ظاهرة الفوائض المالية الناجمة أساسا عن تطور العوائد النفطية، وهذه الأخيرة تتأثر بشكل رئيسي بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فزيادة العوائد النفطية بشكل كبير، نتج عنه تراكم فوائض مالية لدى الدول العربية. الأمر الذي أدى بها إلى التفكير في كيفية استغلال هذه الفوائض وتوظيفها في قطاعات تدر عليها عوائد مالية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها.

كما تطرقنا إلى تاريخ ومسيرة قطاع النفط في الجزائر منذ اكتشافه إلى يومنا هذا، حيث عرف القطاع الكثير من المحطات القانونية التي جاءت لتسيير وتنظيم عمله. كما حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج ايجابية في زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر، ولكن تبقى سوناطراك الشركة الوطنية التي تسيطر على قطاع النفط في الجزائر. كما حقق هذا القطاع عوائد

ضخمة منذ عام 2000 بفعل ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي تزايد إيرادات المحروقات والتي نجم عنها تراكم كبير للسيولة النقدية في الاقتصاد، كما تتمتع موازنة الدولة في المقابل بفائض معتبر.

كان التصنيع من بين الخيارات التي تبنتها الدول العربية النفطية لتوظيف عوائدها المتأتية من تصدير النفط، وقد جعلت التصنيع هو الخيار المرجح في ميزان الاستراتيجيات التي تبنتها هذه الدول في الحقبة النفطية. وقد كان هذا الخيار يندرج في إطار الاستراتيجية العامة لهذه الدول والتي تهدف إلى تنويع هياكلها الإنتاجية والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها وتتمثل في امتلاكها لقاعدة من الموارد الطبيعية (النفط والغاز) ووفرة نسبية في رأس المال.

بيد أن التصنيع العربي باعتباره نموذجا من نماذج الصناعات التصديرية لم ينجح كما نجحت النماذج الآسياوية مثلا في تغيير التركيب الهيكلي للصادرات العربية، ولم يحقق تنويعا يذكر في بنية الصادرات السلعية للأقطار النفطية، ولم يؤد التصنيع دوره المنشود كمزود للاقتصاد العربي الأحادي الجانب بقطاع إنتاجي جديد ومتنوع.

كما عرضنا تجارب بعض الدول (ماليزيا، أندونيسيا والنرويج) التي استغلت واستثمرت ثرواتها النفطية والغازية أحسن استثمار، ووجهت عوائدها لتطوير باقي قطاعات اقتصادياتها كقطاع الصناعة مثلا بهدف تحقيق التنويع والنمو الاقتصادي.

إن الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا، شهدت شكلين من التنظيم، حيث تمتد فترة تطبيق التنظيم الأول من الاستقلال حتى بداية التسعينات، وهو ما يطلق عليه "بالتخطيط المركزي"، أما التنظيم الثاني فهو حر تحكمه نسبيا ميكانزمات السوق وآلياته يدعى "باقتصاد السوق"، وهو الممتد من نهاية المدة الأولى إلى يومنا هذا. وفي ظل هذين التنظيمين تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجيات أولت فيها الأهمية للقطاع الصناعي، ساندها في ذلك وجود فائض كبير من الموارد المالية ناتجة عن وفورات العوائد النفطية سمحت لها بانتهاج سياسات صناعية من أجل تطوير وتنمية القطاع الصناعي، غير أن هذه السياسات عجزت عن تحقيق الأهداف الصناعية المنشودة وعلى رأسها تنويع الإنتاج الصناعي والتقليل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وبقي الاقتصاد الوطني هشاً، وأحادي القطاع، معرضاً دائما للصدمات الخارجية التي تشهدها أسواق النفط العالمية. ولم توفق في بناء قاعدة صناعية قوية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني القوي بقطاع المحروقات.

أولاً. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري وكذا واقع قطاعي النفط والصناعة في الجزائر يمكن تقديم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

1- يلعب النفط ومنتجاته بالإضافة إلى الغاز الطبيعي دورا أساسيا في تطوير اقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية، وذلك كونها تستخدم كمصدر للطاقة ولتمهيد السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاعات الصناعات اللاحقة، بالإضافة إلى كونها مصدرا مهما للعائدات التي يتم إنفاقها على التنمية.

2- إن الدول العربية النفطية ورغم ما تتوفر عليه من ثروات نفطية وإنتاج كبير عبر السنوات الطويلة، والموارد المالية الكبيرة الناجمة عنها، إلا أنها بقيت تنتمي إلى الدول النامية وتتميز بمعظم خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي وارتباطها بقطاع وحيد وهو قطاع النفط، ورغم كذلك ما بذلته الدول العربية النفطية من جهود في سبيل استخدام واستثمار ثروتها النفطية وعائداتها الكبيرة الاستثمار الأمثل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية فيها، إلا أن تلك الجهود لم تحقق أهدافها.

3- يعد التصنيع كأداة متميزة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر استراتيجية التصنيع ترجمة لأهداف الاستراتيجية العامة للدولة في القطاع الصناعي والقائمة على تلبية هذه الأهداف، كما أنه لا توجد استراتيجية صالحة لكل زمان ومكان.

4- إن اختيار التصنيع في الدول النامية والعربية، يرجع إلى اعتبار أنه الاستراتيجية الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة وكذا مستويات معيشة عالية في الدول النامية والعربية.

5- تعاني الدول النامية والتي من بينها الدول العربية من اختلال في الهيكل الصناعي، والذي يتجسد في عدم التوازن بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

6- إن عرضنا لتجارب الدول السابقة (ماليزيا، أندونيسيا والنرويج)، يهدف إلى الأخذ بهذه التجارب والاستفادة منها، وهذا لا يعني التقليد المحض لها بل لابد من اختيار وانتقاء ما يناسب كل دولة نامية وعربية، ووضع ذلك في إطاره الصحيح. لذا لابد لحكومات الدول العربية النفطية بصفة عامة والحكومة الجزائرية بصفة خاصة أن تنظر إلى مثل هذه التجارب وتستقي منها ما يناسبها حتى تحقق التنوع والتطور للاقتصاد الوطني.

7- إن الثروة النفطية تكتسي أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري فهي قلبه النابض، حيث تمثل عوائدها أهم مورد اقتصادي في الجزائر، وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أنها تبقى ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب التفكير في بدائل لتعويض هذه المادة الحيوية.

8- سيبقى اقتصاد الجزائر عرضة للصدمات الخارجية مادام يعتمد على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، لأن التقلبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً أو توازناً وهو ما أكدته أزمة 1986. فمشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي.

9- لقد عرفت الجزائر بحبوحة مالية كبيرة خلال السنوات السابقة بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، أدت إلى تراكم فوائض نقدية ضخمة في الجهاز المصرفي، وبالتالي تدفق سيولة فائضة في الاقتصاد، وفي المقابل تتوفر الموازنة العامة للدولة على فائض معتبر، إلا أنها لم تستغل بشكل جيد، وبالتالي لم تخلق استثمارات منتجة كان من شأنها بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع قادر على التخلص من تبعية المحروقات.

10- إن الاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، فالحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، فقد حاولت القيام بجملة من التدابير والسياسات مثلا كالحوافز الضريبية، الضمانات، القروض المدعمة، دعم الصادرات، ترقية البرامج، وخطط الإنعاش الاقتصادي...إلخ، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات.

11- لا زال قطاع المحروقات يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وبقي النمو خارج المحروقات هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية، كما أن مساهمة قطاع الصناعة والذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو ضعيفة.

12- رغم الإصلاحات التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري عبر المراحل المختلفة، بقى يعاني ضعفا هيكليا، حيث يظهر ذلك من خلال تراجع إنتاجه وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما كان من المفترض أن يكون القطاع الصناعي الوطني متطور وقوي قادر على تلبية احتياجات المواطنين من بعض المنتجات الصناعية بالنظر إلى ما خصص له من مبالغ استثمارية ضخمة، إلا أن الواقع عكس ذلك فقد تراجعت تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الصناعي الوطني بشكل مستمر.

13- إن تسليط الضوء على نقائص التجارب والسياسات التنموية السابقة من المنظور الاقتصادي يجب أن يفهم في الإطار الذي رسم له، وهو محاولة الاستفادة من الأحداث الاقتصادية الماضية ومن أخطاء السياسات الاقتصادية حتى نرسم المستقبل بصورة عقلانية ورشيدة.

14- تصنيف الجزائر في المراتب الأخيرة حسب مؤشرات جاذبية الاستثمار، يعكس مدى التأخر الذي تشهده بيئة الاستثمار في الجزائر وعدم ملاءمتها للاستثمار المحلي وكذا لجذب الاستثمار الأجنبي الذي من شأنه خلق قيمة مضافة، والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني.

15- لا يزال العرض من الأراضي للاستثمار "العقار الصناعي" وارتفاع أسعاره عقبة أمام الفاعلين الاقتصاديين، وهو ما يعيق تطور الصناعة في الجزائر.

ثانياً. توصيات الدراسة:

من خلال ما تقدم عرضه بالتحليل والنقاش في الجانب النظري، وكذلك من خلال استعراض واقع قطاعي النفط والصناعة في الجزائر، وفي ضوء النتائج المتوصل إليها فإننا نقدم وبكل تواضع مجموعة من

الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها دعم وتطوير قطاع الصناعة العربي بصفة عامة والجزائري على وجه الخصوص ليكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات والمتمثلة في:

1- تقع على عاتق الدول العربية النفطية اتجاه شعوبها مسؤولية كبيرة، وتتمثل في ضرورة تنمية قطاع الطاقة المحلي، واستغلال موارده الاستغلال الأمثل في تنمية اقتصادياتها التي تعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل. كما على هذه الدول العمل على تنويع مصادر دخلها قدر الإمكان، وتقليص الاعتماد على النفط على المدى الطويل، وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برامج تنموية شاملة واضحة المعالم، كما عليها إعطاء الأهمية للاستثمارات خارج المحروقات لتحقيق نوع من التوازن بين القطاعات. ويعتبر التوجه إلى التصنيع خاصة الصناعات التحويلية من بين الوسائل التي تساعدها على تحقيق هذه التنمية المنشودة، لذلك على الدول العربية الاهتمام أكثر بتطوير هذا القطاع وخلق تكامل عربي في هذا المجال؛

2- يجب إعادة التفكير بشكل جدي وحتمي بضرورة تنويع حقيقي في الناتج المحلي للجزائر، والابتعاد عن التغني بمحاسن الميزة النسبية "الفكر الريعي"، والولوج إلى عالم الإنتاج بالاستفادة من المزايا التنافسية. وهذا لا يعني تخفيض الإنفاق بقدر ما يعني ترشيده في الجوانب المنتجة التي تزيد من فرص العمل، وتوفر سلع محلية تقلل من الاعتماد على الواردات، وتقلل التبعية. فهذا يستوجب الاستفادة من عوائد النفط واستثمارها محليا في قطاع الصناعة من خلال تكوين قاعدة صناعية تمتد إلى مجالات متعددة في الصناعة، وكذا قطاع الزراعة والخدمات الموجهة للصادرات وذلك لضمان استدامة النمو؛

3- إن القطاع الصناعي كان يعد العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في السبعينيات ولكنه شهد تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، فمن الضروري رسم سياسة حقيقية للتنمية وإعطاء الصناعة الوطنية المكانة التي كانت تتميز بها. لذا يجب على السلطات العمومية ضمان الطاقات والإمكانيات اللازمة لتعبئة القدرات الجزائرية في إطار إستراتيجية واقعية كفيلة بإمداد الاقتصاد الوطني بقطاع صناعي عصري؛

4- زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الصناعي لتوسيع الإنتاج، توفير مناصب الشغل والتقليل من عملية الاستيراد للمنتجات الصناعية المصنعة والنصف المصنعة؛

5- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية، وتخفيف الضغوط الكبيرة على رجال الأعمال فمثلا لابد على الدولة من القضاء على الممارسات البيروقراطية، التي من شأنها أن توقف كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني؛

6- ضرورة تطوير الجهاز المالي وتفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، مع تفعيل التعامل بنظام التمويلي

الإسلامي، خاصة وأن عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك التقليدية (الربوية)؛

7- تدعيم القطاع الخاص بالتسهيلات الضرورية في مجال الاستثمار، وعدم التمييز بينه وبين القطاع العام. ورفع كل العراقيل التي تقف في وجه تطور المؤسسات والصناعة في الجزائر؛

8- وضع المؤسسة في قلب الاستراتيجية والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها، فهي تعتبر واعدة وبديلة عن المؤسسات الكبرى في الجزائر مع جلب أكبر عدد ممكن من الشركاء في مجال التكنولوجيا؛

9- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتعزيز قدراته، فهو يعتبر أساسا لكل نمو اقتصادي أو اجتماعي، من حيث تعليمه وتكوينه، حيث يجب ضمان تكوين أكثر انسجاما مع مطالب الاقتصاد للسماح بإدماج أفضل للشباب حاملي الشهادات في سوق العمل. فعقول هؤلاء الشباب الخرجين والمبدعين في جميع الميادين هي الثروة الحقيقية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري، أما النفط وغيره فهو ثروة زائلة؛

10- تأكيد الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة على استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات ضمن الأقسام المختلفة لدى المؤسسات الجزائرية ودعم ذلك من خلال توفير برامج تدريبية (محليا وخارجيا) حتى يتم استغلال الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات بالشكل المطلوب. بالإضافة إلى ضرورة تشجيع الابتكار والإبداع داخل المؤسسة الاقتصادية؛

11- وضع استراتيجة جيدة للتكفل بمشكل العقار الصناعي وجعله في متناول الصناعيين والمستثمرين المحليين والأجانب من خلال تسهيل الحصول عليه، وزيادة توافر الأراضي الاقتصادية. بما في ذلك إنشاء مناطق صناعية ومناطق النشاط، وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية وتأسيس شركات وطنية قوية تكون قادرة على المنافسة وبلوغ أهداف التنمية والتطور؛

12- عدم الاكتفاء بالإنتاج للسوق المحلي والعمل على تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الصناعية الجزائرية، والذي يقع جزء منه على عائق المؤسسات نفسها، حيث عليها زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير واستخدام أحدث التكنولوجيات المتوافرة، وكذا دراسة الأسواق التصديرية بطرق دقيقة وعلمية، والاستعانة بخبرات المؤسسات المتميزة في مجال التصدير، حيث يمكن في هذا الصدد أن تستعين بمختصين أجانب في هذا المجال، كما على الشركات مواجهة منافسيها في الأسواق الخارجية من خلال تحديد أسعار متميزة لمنتجاتها وتصدير منتجات ذات جودة عالية وجديدة. أما الجزء الآخر فيقع على عاتق الحكومة الجزائرية التي عليها مساعدة هذه المؤسسات ودعمها لزيادة إنتاجها للمنتجات المحلية، وكذا حماية هذه المنتجات من خلال تخفيض فاتورة الاستيراد، وتشجيعها على تصديرها إلى الخارج.

ثالثاً. آفاق الدراسة: إن موضوع هذه الدراسة يبقى مساحة واسعة للبحث والتحليل، فالعناصر التي تم تناولها ماهي إلا جزء من الواقع الموجود، والذي يتغير وتتداخل فيه عناصر جديدة من وقت لآخر، ويمكن أن تثير هذه الدراسة العديد من المواضيع التي تحتاج إلى البحث والتوسع، وفيما يلي بعض المواضيع التي يمكن أن تكون موضع أبحاث علمية:

1- سوق النفط والتكامل العربي الموحد.

2- الطاقات المتجددة بديل لقطاع النفط.

3- دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الصناعية.

4- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الصناعة الوطنية.

5- أثر الشراكة الأوروجزائرية على تطور الصناعة الجزائرية.

6- الزراعة بديل متاح لتحقيق التنويع الاقتصادي.

7- السياحة خيار استراتيجي للخروج من التبعية النفطية.

المـــراجـــــــــــع

- أولاً. المراجع باللغة العربية
- ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية

أولاً. المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أحمد عارف العساف، محمود حين الوادي، "**التخطيط والتنمية الاقتصادية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

2- الزين منصوري، "**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

3- حافظ برجاس، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى،2000.

4- حامد العربي الحضيري، "**تقييم الاستثمارات**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2003.

5- حربي محمد عريقات، "**مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1997.

6- حسين القاضي، سمير الريشاني، "**محاسبة البترول**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

7- حسين عبد الله، "**البترول العربي-دراسات اقتصادية سياسية-**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

8- حسين علي خربوش وآخرون، "**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، الأردن، 1996.

9- حسين عمر، "**الموسوعة الاقتصادية**"، دار الفكر العربي، مصر، 1991.

10- خالد محمد قاسم، "**الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

11- خليل حسين، "**السياسات العامة**"، دار المنهل اللبناني، 2006، مأخوذ من موقع خاص للدراسات والأبحاث الاستراتيجية: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_4329.html الإطلاع 29 جانفي2015.

12- دراز حامد عبد المجيد، "**السياسات المالية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

13- دعد رفيق دلال، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

14- ديتس سميث، ترجمة حسن محمود، تقديم حسن جلال العروسى، "**إندونيسيا شعبها وأرضها**"، مؤسسة فرانكلين للطبعة والنشر، القاهرة-نيويورك، أكتوبر 1962.

15- رضا عبد الجبار الشمري، "**الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

16- رفعت عبد الحليم الفاعوري، "**تجارب عربية في الخصخصة**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

17- زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة 1، الأردن، 2005.

18- سعد عبد الرسول محمد، "**الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1998.

19- سعدون بوكبوس، "**الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.

20- سليم سعداوي، "**الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

21- سليمان المنذرى، "**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**"، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2004.

22- سمير التنير، "**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

23- سيد سالم عرفة، "**التسويق الصناعي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

24- سيروان عارب صادق سيان، "**الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي –دراسة في جغرافية السياسة–**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

25- صبري فارس الهيتي، "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

26- طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 1997.

27- طلال كداوي، "**تقييم القرارات الاستثمارية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

28- طوني صغبيني، "**الأزمة الأخيرة – معظلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2011.

29- عاطف سليمان، "**الثروة النفطية ودورها العربي–الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي–**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.

30- عبد الخالق مطلك الراوي، "**محاسبة النفط والغاز**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

31- عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل والاستثمارات الدولية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

32- عبد العالي دبلة، "**الدولة الجزائرية الحديثة –الاقتصاد والمجتمع والسياسة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.

33- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

34- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، "**اقتصاديات الإنتاج الصناعي**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.

35- عبد القادر رزيق المخادمى، "**الحوار بين الشمال والجنوب–نحو علاقات اقتصادية عادلة–**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2004.

36- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.

37- عبد الله عبد الكريم، "**ضمانات الاستثمار في الدول العربية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008.

38- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

39- عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2003.

40- عبده محمد فاضل الربيعي، "**الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2004.

41- عزام محمد علي، محمود علي فاروز، إبراهيم جابر حسنين، "**تحليل النظم الاقتصادية العالمية**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

42- علي عباس، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

43- عمر هاشم محمد صدقة، "**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

44- عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، إسكندرية، 2002.

45- عمرو محي الدين، "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998.

46- فاطمة الزهراء رقايقية، "**الشراكة الأورو-متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

47- فتحي السيد عبدو أبو سيد أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005.

48- فليح حسن خلف، "**اقتصاديات العالم الإسلامي**"، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، 2012.

49- فليح حسن خلف، "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2004.

50- قاسم نايف علوان، "**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2009.

51- كامل بكري، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

52- كامل كاظم بشير الكناني، "**الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

53- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "**الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.

54- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

55- محمد أزهر سعيد السماك، "**جغرافية الصناعة بمنظور معاصر**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

56- محمد الطاهر قادري، "**التنمية المستديمة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013.

57- محمد حلايقة، "**العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة**"، مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

58- محمد رأفت إسماعيل رمضان، علي جمعان الشكيل، "**الطاقة المتجددة**"، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1988.

59- محمد صادق إسماعيل، "**التجربة الماليزية –مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية–**"، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.

60- محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

61- محمد عبد العزيز عبد الله، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

62- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

63- محمد عبد العزيز عجمية، "**فصول في الاقتصاد العربي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.

64- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.

65- محمد محمود المكاوي، "**التكتل الاقتصادي الإسلامي وأهميته في سبيل التنمية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

66- محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2006.

67- محيى محمد مسعد، "**المجتمع العربي وأهم تحديات العولمة**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2004.

68- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

69- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل"التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

70- مدني بن شهرة، "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**"، دار هومه، الجزائر، 2008.

71- مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، "**منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك**"، وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

72- مظهر بايرلي، وكالة الطاقة الدولية، "**ادخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**"، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة.

73- ميشيل ب. تودارو، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، "**التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

74- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، "**الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الإنضمام –النتائج المرتقبة ومعالجتها**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

75- ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، "**أساسيات الاستثمار المالي والعيني**"، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

76- نزيه عبد المقصود مبروك، "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

77- نور الدين حامد، "**آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

78- هايل عبد المولى طشطوش، "**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

79- هوشيار معروف كاكا مولا، "**الاستثمارات والأسواق المالية**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2003.

80- يسرى محمد أبو العلا، "**نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في الضوء الواقع والمستقبل المأمول**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

81- يوسف ناصر، "**ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

2- الرسائل العلمية:

أ- أطروحات دكتوراه:

1- الزين منصوري، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

2- أمينة مخلفي، "**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

3- بلال لوعيل، "**دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2014/2013.

4- جمعي عماري، "**إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

5- درويش صديق حشتنيه، "**التنمية الصناعية في ظل الفوائض المالية " التجربة السعودية**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1980/1970.

6- دلال بن سمينة، "**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

7- عبد القادر بابا، "**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

8- عبد القادر بلخضر، "**أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص298.

9- عبد الله بلوناس، "**الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005/2004.

10- عبود زرقين، "**تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

11- محمد زوزي، "**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

12- مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005.

13- مسعودة نصبة، "**نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا أنموذجاً**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

14- نبيل بوفليح، "**دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

15- وصاف سعيدي، "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

ب- رسائل الماجستير:

1- حنان عبابسة، "**دور إيرادات المحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2- خير الدين وحيد، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.

3- شريفة بوالشعور، "**تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي ا لجزائري: نموذج متجهات تصحيح الخطأ**"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.

4- عبد الحميد حشمة، "**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

5- عز الدين بن عزرين، "**دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

6- عقيلة ذبيحي، "**الطاقة في ظل التنمية المستدامة "دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، 2008-2009.

7- علي العمري، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**"، ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

8- عماد تكواشت، "**واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2012-2011.

9- عيسى مقليد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

10- فاتح بن نونة، "**سياسة الطاقة وتحديات البيئة في ظل التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة ورقلة، 2006-2007.

11- فائق العلي، "**تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط**"، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الجغرافيا البشرية والاقتصادية، جامعة حلب، 2006/2005.

12- نادية عساس، "**سياسة التحكم بالطاقة في الجزائر مع دراسة حالة مصفاة سكيكدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

13- نعيمة حمادي، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008.

14- وهيبة مشدن، "**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

3- المجـــــــلات، الملتقيات، المؤتمرات والنـــــدوات:

أ- المجـــــــلات:

1- أحمد دبيش، "**الصناعة الجزائرية تحديات إنماء وقطاع متعثر**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21.

2- أحمد دبيش، ونسيمة أوكيل، "**الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014.

3- أسامة النجوم، "**سلسلة تحليل سياسات: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015.

4- أسامة عبد الرحمان، "**البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

5- الشيخ الداوي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009 .

6- الطيب داودي، عبد الحق ماني، "**تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة.

7- المنظمة العربية الإدارية، "**مؤتمر التمويل والاستثمار**"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

8- آمال رحمان، "**النفط والتنمية المستدامة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

9- إيمان بوشنقير، الطيب داودي، "**التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي- دراسة تحليلية-**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة بسكرة، ماي 2013.

10- بلقاسم زايري، "**إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.

11- توفيق عباس عبد عون، "**أسعار النفط في السوق الدولية/ أبعادها ومضامينها الاقتصادية**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس، العدد الرابع، كانون الأول 2007.

12- جميل طاهر، "**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية :الفرص والتحديات**"،1997.

13- حدة فروحات، "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

14- حسّان خضر، "**أسواق النفط العالمية**"، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 57، الكويت، نوفمبر، السنة الخامسة. من الموقع http://www.arab-api.org

15- حسين عبد المطلب الأسرج، "**تأثير الإتحاد الجمركي العربي، على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، مجلة علوم إنسانية، العدد 34، 2007.

16- سروار هوبوم، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو**"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

17- سهام شباب، "**توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري**"، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014.

18- شهرزاد زغيب، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية**"، التواصل، 24 جوان 2009.

19- عادل عبد العظيم، المعهد العربي للتخطيط، "**التجارب الدولية، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية**"، الكويت، 2005.

20- عبد الحافظ الصاوي، "**قراءة في تجربة التنمية بماليزيا**"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد532، 2010/09/03، الكويت. المتاح على الموقع: http://alwaei.com/topics/current/article_new.php?sdd=2&issue=532 الإطلاع (2015/08/06، 15:17).

21- عبد الرحمان تومي، "**الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد18.

22- عبد القادر سيد أحمد، "**النفط والتنمية-المثال الجزائري**"، النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 3، 1973.

23- عبد الله غالم، "**قراءات في واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 34.

24- عبود زرقين، "**الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009.

25- عبود زرقين، الطاهر تواتية، "**العناقيد كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.

26- عزيزة بن سمينة، "**مسار التصحيحات الهيكلية في الجزائر وانعكاساتها**"، مجلة مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 35، جامعة الأزهر.

27- عصام بن الشيخ، "**قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012.

28- علي عبد الله العرادي، "**ملف حول الطاقة المستدامة (المتجددة) "دراسات وقوانين**"، قسم البحوث والدراسات -إدارة شؤون اللجان والبحوث- مجلس الشورى، 30 يناير 2012.

29 - عمار عماري، "**الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل**"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 14، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2000.

30- فاروق القاسم، "**النموذج النرويجي إدارة المصادرة البترولية**"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2010.

31- فاطمة مساعيد، "**مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011.

32- فضيل رايس، "**ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر**"، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 9، الإصدار27، 2012.

33- كولن كامبيل وآخرون ترجمة عدنان عباس علي، "**نهاية عصر البترول (التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل)**"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.

34- ليلى قطاف، "**دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف: لأجل التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، ماي 2012.

35- محمد الأمين شربي، "**تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان2011.

36- مراد بلكعيبات، "**دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.

37- نبيل بوفليح، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

38- محمد زوزي، "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

39- محمد الرميحي، "**النفط والعلاقات الدولية**"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1982.

40- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "**تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.

41- محمد حسين سعد، "**التنقيب عن النفط**"، مجلة العلوم والتقنية "النفط"، العدد 27، الرياض، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 1993.

42- محمد راتول، محمد مداحي، "**صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك**"، 2012.

43- محمد زرقون، "**انعكاسات استراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-**"، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.

44- محمد شريف بشير، "**تجارب آسيوية- ماليزيا...اليابان قدوتنا**"، نشرت بتاريخ 29 يوليو 2003 على الموقع http://www.onislam.net/arabic/nama/news/94168-2003-07-29%2019-01-38.html تم الإطلاع (2015/08/07، 23:00)

45- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، "**السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012.

46- محمود بن حمودة، إسماعيل بن قانة، "**أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**"، مجلة الباحث، عدد 4، 2007.

47- محمود عبد الفضيل، "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل، 1979.

48- ميلود قاسم، "**علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر -بين الأزمة ومحاولات الإصلاح-**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011.

49- ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، 2008. متاح على الموقع www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF الإطلاع (2012/02/10).

50- نادية فاضل عباس فضلي، "**التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010**"، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والخمسون.

51- نصيرة قوريش، "**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جانفي 2008.

52- نور الهدى حداد، هاني الضمور، "**العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**"، دراسات، العلوم الإدارية، المجّلد38 ، العدد 02، الأردن، 2011.

53- هيام خزغل ناشور، "**العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الواحد والثلاثون /المجلد الثامن /تشرين الثاني، 2012.

54- هيفاء نجيب مهودر، "**العوائد النفطية وأثرها في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، 2012.

55- هيفاء نجيب مهودر، "**دور النمو الصناعي في التنمية البشرية العربية**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 16، 2009.

ب- الملتقيات والمؤتمرات:

1- رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، "**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية -الجزائر حقائق وآفاق**"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم.

2- سمية بلغنو، مغنية موسوس، "**متطلبات تعزيز الصناعة التحويلية العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية**"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

3- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، ملتقى دولي تحت عنوان استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

4- عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، "**التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.

5- عثمان علام، "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**"، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 يناير 2015.

6- فريق قضايا الطاقة المستدامة في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، "**ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية**"، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، الأردن،14-17 مايو 2006.

7- كمال عايشي، "**التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**"، الملتقى الوطني الأول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، يومي 13/12 ديسمبر 2009.

8- محمد التهامي طواهر، آمال رحمان، سارة لحيمر، "**مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012)**"، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع"،

9- محمد سالم الصفدي، "**استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 16-18 نيسان / إبريل 2007.

10- محمد مصطفي الخياط، "**الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة**"، مؤتمر البترول والطاقة...هموم عالم واهتمامات أمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2-3 أفريل 2008. متاح على الموقع: www.energyandeconomy.com

11- مصطفى بودرامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008.

12- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، "**الطاقة والتعاون العربي**"، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الأول/ديسمبر 2014.

13- نجية ضحاك، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم أفاق -تجربة الجزائر**"، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

14- يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، "**تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، جامعة الخرطوم، السودان، 2006.

ج- الندوات:

1- حسين عبد الله، "**الأزمة العالمية في أسعار البترول مع إشارة خاصة لترشيد الطاقة في ج.م.ع**"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 يناير 1987.

2- طه عبد العليم طه، "**النفط والتصنيع في العالم العربي**"، ندوة نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعنوان: آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، القاهرة، 11-13 يناير 1987.

3- عبد المجيد بوزيدي، "**الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمة البترولية المضادة**"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 يناير 1987.

4- عمر خليف، "**سوق النفط واستراتيجية الأطراف**"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 يناير 1987.

5- محمد نور الدين، "**عائدات الأويك وأزمة البنوك العربية**"، ندوة حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 11-13 يناير 1987.

4- التقـــــاريـــــر:

1- البنك الدولي، 2015 متاح على الموقع: http://databank.albankaldawli.org/ الإطلاع في (2015/10/04).

2- المعهد العربي للتخطيط (م ع ت)، تقرير التنمية العربية، "**نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي**"، العدد الأول، الكويت، ديسمبر 2013. على الموقع: http://www.arab-api.org

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2009، ص69، 2013/2012، 2015.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (م ع ص إ إ ص)، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993**"، الكويت.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003**"، الكويت.

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**ضمان الاستثمار، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**"، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2014. المتاح على الموقع: تم الإطلاع في 2015/08/16.

7- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، "**الصادرات من غير المحروقات للفترة 2014**"، الموقع www.andi.dz (2015/09/16، 22:36).

8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "**بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014**"، الموقع www.andi.dz (2015/09/26، 15:30).

9- بنك الجزائر، "**النشرة الإحصائية الثلاثية**"، جوان 2015، ص 28. على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

10- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر 2009.

11- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، نوفمبر، 2014.

12- جلف بيس(Gulf Base)،"**صندوق النرويج السيادي يبحث فرصاً استثمارية في المملكة**"، 2014/03/21، من الموقع http://www.gulfbase.com/ar/news/241562 تم الإطلاع في 2015/08/08.

13- صحيفة الشعب اليومية، 2013/10/02، الموقع: arabic.people.com.cn الإطلاع (2015/08/12).

14- صندوق النقد الدولي، "**آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطوية الأجل**"، أبريل 2015، من الموقع www.imfbookstore.org تم الإطلاع في 2015/08/03.

15- صندوق النقد العربي(ص ن ع)، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**"، 2015. الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep تم الإطلاع في (2015/04/22، 11:38).

16- صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع-القطاع الصناعي-**"، أفريل 2015. من الموقع: http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2014 (الإطلاع في 2015/04/15).

17- مازن إرشيد، "**صندوق النرويج العظيم**"، 20 يناير 2015، من الموقع http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015 تم الإطلاع في 2015/08/11

18- مجلة الرجل، "**أكبر 20 صندوقا سياديا في العالم**"، من الموقع http://www.arrajol.com/content تم الإطلاع في 2015/08/11 17:15).

19- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، نشرية شهرية صادرة عن أوابك، "**الآفاق الحالية والمستقبلية لتنويع مصادر الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك**"، العدد 06، السنة 41، يونيو 2015. متاحة على الموقع: www.oapecorg.org

20- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، "**تقرير التنمية الصناعية لعام 2013 -النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي-**"، 2013. الموقع: www.unido.org الإطلاع (2015/01/31، 17:57).

21- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، "**النفط والتعاون العربي**"، المجلد الأربعون، العدد 148، 2014.

22- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2012، "**النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي**"، 2013.

23- موسوعة ويكيبيديا: /ar.wikipedia.org/wiki/إندونيسيا

24- نبني، ملخص تقرير نبني 2020، "**خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020**"، 26 جانفي 2013، من الموقع http://www.nabni.org/ الإطلاع 2015/08/19.

25- وزارة الطاقة والمناجم، "**برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**"، مارس 2011.

5- الجرائد الرسمية والقوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 91-21، العدد 63، السنة الثامنة والعشرون، مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991، يعدد ويتمم القانون رقم 86-14 المؤرخ في 9 غشت سنة 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13-01، العدد 11، مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05-07، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005، يتعلق بالمحروقات.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 23 رمضان عام 1410، قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل عام 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

5- قانون رقم 11-11، المؤرخ في 18 جويلية سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 40 ، المؤرخة في 20 جويلية سنة 2011 .

5- محـــــاضرات:

- أمينة مخلفي، "**محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**"، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014/2013.

6- مواقع الأنترنت:

1- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، 2015. الموقع: http://www.andpme.org.dz الإطلاع في (2015/10/07، 11:10).

2- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، 2015. الموقع: http://www.aniref.dz/ الإطلاع في (2015/08/10، 10:25)

3- بنك الجزائر: 10: 15 ,08/08/2014 http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm

4- سوناطراك على الموقع: http://www.Sonatrach.com/elements-histoire.html

5- عبد المالك سلال (الوزير الأول)، "**حصة "حوار الساعة" للتلفزيون الجزائري**"، الأربعاء 21 جانفي 2015، من الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz

6- وزارة المالية: http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html الإطلاع (2015/07/07، 14:20).

7-www.taqat.org

ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية:

1- Asma Benzazoua Bouazza, **"Small and Medium Enterprises as an Effective Sector For Economic Development and Employment creation in Algeria"**, International Journal of Economics, Commerce and Management, vol 3, Issue 2, Feb 2015.

2- Agence Française de Développement (AFD), **"Indonésie cadre d'intervention pays 2013-2015"**, CIP 2013-2015, from : www.afd.fr consulted 10/08/2015.

3- Algérie Presse Service (APS), **"Restructuration de L'industries nationale, La réindustrialisation en marche"**, 2015. from : http://www.aps.dz, consulted 19/08/2015.

4- ANDI, **"Evolution des principaux produits exporté 2014"**. www.andi.dz (16/09/2015, 22 :36).

5- Banque D'Algérie, **"Bulletin Statistique De la Banque D'Algérie"**, Juin 2012.

6- Banque Mondiale, **" Rapport sur le developpement dans le monde 2005 "**, un meilleur climat de l'investissement pour tous, Washington, 2008, From : worldbank.org/…/wor2005_overview.French.pdf consulted 06-03-2012.

7- Banque D'Algérie, **"Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monétaires 1964-2011"**, Juin 2012.

8- Banque D'Algérie, **"Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2010"**,.

9- Banque D'Algérie, **"Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014"**, Juillet 2015. http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm

10- Banque D'Algérie, **"Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014"**, Juillet 2015. http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm

11- Business Monitor International (BMI), **"Algeria Oil & Gas Report Q1 2015"**, November 2014. From: www.businessmonitor.com

12- Daniel Colard, **"la relation internationale de 1945 à nos jours"**, 8éme édition Dalloz, Paris, 1999.

13- Economist Intelligence Unit(EIU), **"Industry Report, Energy, Algeria"** , August 2012, from : www.eiu.com/energ.

14- François-Xavier Bellocq, Yves Zlotowski, **"Trois Pays Émergents Dans La Crise : Indonésie, Russie, Turquie"**, revue d'économie financière.

15- Hervé Lohoues, Tarik Benbahmed(BAFD, OCDE, PNUD), **perspectives économique en Afrique, Algérie 2015**. www.africaneconomicoutlook.org

16- International Energy Agency, **"Key world energy statistics"**, 2014. From : www.iea.org

17- International Energy Agency, **"Key world energy statistics"**, 2014. From : www.iea.org

18- International Energy Agency, 2015. From : http://www.iea.org/countries/membercountries/ consulted (10/10/2015, 15:40).

19- Les Cahiers De L'APS, **"Algérie 2000-2013 Développement Socio-Économique"**, mars 2014. From : www.aps.dz.

20- Les Cahiers de L'APS, **"Plan D'action du Gouvernement, période quinquennale 2015-2019"**, Préservation des acquis de sécurité et stabilité et poursuite des efforts de développement, juin 2014.

21- MALAYSIAN INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY (MIDA) , 2015. From: http://www.mida.gov.my/home/facts-and-figures/posts/(02/08/2015, 17:15)

22-MALAYSIAN INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY (MIDA), MEDIA RELEASE, "**investors confidence remains high"**, p02 26/02/2015: http://www.mida.gov.my/home/industries/posts consulted 02/08/2015, 20:58

23- Mehmet Baykal, **"Factors influencing the success of US ventures in Turkey"**, 2003.

24- Michael Mofett, David Eiteman, **"gestion et finance internationales"**, 10éme édition, Pearson éducation, France, 2004.

25- Ministère De L'Energie (ME), **« Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines année 2013 »**, Edition 2014.

26- Ministère De L'Energie, **« Bilan énergétique national de l'année 2013 »**, Edition 2014.

27- Ministère de L'Industrie et des Mines (MIM), **"Les chiffres clés du secteur industriel et minier, Situation au premier semestre 2014".** From www.mem-algeria.org.

28- Ministère Des Finances (MF), Direction Générale Des Douanes, Centre National De L'Information et Des Statistiques, **« Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie »**, 2014.

29- Ministère Des Finances , Direction Générale De La Prévision et Des Politiques, **« Flash Conjoncture »**, Desembre 2013. http://www.mf.gov.dz Consulter le 07/07/2015, 14 :20.

30- Ministère Des Finances , Direction Générale De La Prévision et Des Politiques, le mardi 24 mars 2015. http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=43 Consulter le 20/07/2015, 14 :38.

31- Ministère Des Finances , Direction Générale De La Prévision et Des Politiques, **"Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, 2008 et 2009"**.

32- Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Centre National De L'Information et Des Statistiques, **"Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie"**, 2014.

33- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement (mipmepi), direction générale de la veille stratégique, **"des études économiques et des statistiques, bulletin d'information statistique de la PME, donnée du 1er semestre 2013"**, Novembre2013, p15. From www.mem-algeria.org Consulted (26/09/2015).

34- Ministère Des Finances , Direction Générale De La Prévision et Des Politiques, "**Situation Economique et Financiére en Algérie année 2011"**, Aout 2012.

35- OCDE, **"Études économique de l'OCDE, Norvège"**, Synthèse, février 2014. From: www.oecd.org/fr/ Consulted (14/08/2015, 09 :56)..

36- OCDE, "**Examens de l'OCDE de la réforme de la réglementation, Indonésie, Renforcer La Coordination Et L'Interconnexion Des Marchés"**, Septembre 2012. From: www.oecd.org/fr/ Consulted (14/08/2015, 09 :45).

37- OCDE/CSAO , **« Pétrole et réseaux d'influence au Sahara-Sahel»** , dans Un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, Editions OCDE , 2014, P94.

38- Office National des Statistiques (ONS), "**EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013"**, Collections Statistiques N° 188/2014, Alger, Novembre 2014, p98. http://www.ons.dz/-Commerce Exterieur-.html (18/09/2015, 11 :50).

39- ONS, **"Les comptes économiques de 2000 à 2014"**, 2015. http://www.ons.dz/

40- ONS, "**Les comptes économiques de 2000 à 2014",** 2015. http://www.ons.dz/ (31/08/2015, 18 :19).

41- ONS, "**Production Industrielle"**, 2014. From : http://www.ons.dz/-Variations-des-Indices-de-la-.html

42- ONS, Activité, **"Emploi and Chômage"**, Septembre 2014, p13. From : http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

43- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), **"Annual Statistical Bulletin 2015"**. From: www.opec.org Consulted: (31/08/2015, 11:52).

44- OPEC, **"Annual Statistical Bulletin"**, 2010/2011. From: www.opec.org Consulted: (05/01/2014, 14:53).

45- OPEC, **"Annual Statistical Bulletin"** , 2013 from : www.opec.org

46- OPEC, **"Annual Statistical Bulletin"**, 2014. From: www.opec.org Consulted: (25/01/2015, 23:09).

47- OPEC, **"Annual Statistical Bulletin"**, 2015. From: www.opec.org Consulted: (31/08/2015, 11:52).

48- OPEC, **"Annual Statistical Bulletin"**, 2015. From: www.opec.org Consulted: (31/08/2015, 11:52).

49- Salah Mouhoubi, **"Les choix de l'Algérie: Le passé toujours présent"**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2011.

50- SÉNAT, **"Groupe interparlementaire d'amitié France-Algérie"**, Rencontres Algérie 2014, Actes du colloque Sénat - UBIFRANCE du 15 mai 2014, Luxembourg, Juillet 2014.

51- Sonatrach, **"upsteam joint venture projects"**, november 2013.

52- Statistics Norway, 2015, from: www.ssb.no consulted 10/08/2015.

53-Tarik Benbahmed, Hervé Lohoues, **« Perspectives économiques en Afrique, Algérie 2014 »**, BAfD, OCDE, PNUD 2014, www.africaneconomicoutlook.org

54- Trésor Direction Générale, **"Les investissements directs étrangers en Algérie en 2012"**, Publications des services économiques, Novembre 2013.

55- Tresor Direction Generale, Publications des Services Economiques, **« Indicateurs économiques et financiers de L'Algérie »**, Avril 2015. Sur le site : https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/411636 (09/07/2015, 19:38)

56- Wahyu Widodo, Ruhul Salim, Harry Bloch, **"Agglomeration Economies and Productivity Growth in Manufacturing Industry: Empirical Evidence from Indonesia"**, Economic Record, The Economic Society of Australia, Vol 90, June 2014.

57- World Bank Group (WBG), **"Doing Business 2014, Economy Profile : Algeria"**, 11th Edition, from : http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria , consulted 16/08/2015.

58- World Bank Group , 2015 . From: http://databank.albankaldawli.org Consulted: (04/10/2015).

59-World Bank Group (WB), Doing Business 2015, **"Going Beyond Efficiency, Economy profile 2015, Malaysia"**, 12 TH Edition, 2015, p09. From: www.doingbusiness.org

قائمة الجداول والأشكال

أولاً. الجداول:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
1-1	العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار	23
2-1	الطلب العالمي على النفط الخام للفترة (2008-2014)	62
3-1	وضع الاحتياطي النفطي العالمي للفترة (2007- 2014)	65
4-1	الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة (2007- 2014)	66
5-1	الإنتاج العالمي للنفط الخام حسب الدول للفترة (2007-2014)	68
6-1	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق حسب الدول للفترة (2007-2014)	69
7-1	الصادرات العالمية من النفط الخام حسب المنطقة للفترة (2007-2014)	70
8-1	الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي حسب المنطقة للفترة (2007-2014)	71
9-1	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية في الفترة (2013/2007)	72
10-1	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول العربية النفطية في الفترة (2013/2007)	73
11-1	تطور نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة لبعض الدول العربية النفطية في الفترة (2013/2008)	74
12-1	مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لأهم الدول العربية النفطية بين (2007-2014)	75
13-1	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	79
14-1	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	80
15-1	إنتاج النفط الخام لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	81
16-1	الغاز الطبيعي المسوق لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	82
17-1	صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	83
18-1	صادرات الغاز الطبيعي لبعض الدول العربية للفترة (2007-2014)	83
19-1	قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية النفطية للفترة (2007-2014)	91
1-2	سجل تاريخ المشاريع المشتركة منذ 1995-2013	114
2-2	تقسيم الاكتشافات حسب الأحواض خلال عام 2013	119
3-2	تطور إنتاج النفط الخام الجزائري والمنتجات النفطية للفترة (2007-2014)	123
4-2	تطور إنتاج الغاز الطبيعي الإجمالي والمسوق الجزائري للفترة (2007 -2014)	123
5-2	طاقة التكرير لشركة سوناطراك حسب موقع للفترة (2007-2014)	124
6-2	صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الفترة (2007-2014)	125

7-2	حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة (2007-2014)	126
8-2	الاستهلاك الوطني الكلي	127
9-2	الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة	128
10-2	الاستهلاك النهائي حسب المنتج	129
11-2	الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط	131
12-2	تطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2007-2014)	135
13-2	قيمة صادرات النفط الخام وإجمالي صادرات المحروقات في الجزائر للفترة (2007-2014)	136
14-2	تطور احتياطات الصرف وإجمالي الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2007-2014)	137
15-2	تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2007-2014)	139
16-2	مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة (2007-2014)	141
17-2	مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الخام للجزائر للفترة (2007-2014)	141
18-2	نصيب صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2007-2014)	142
19-2	الميزان التجاري للجزائر للفترة (2007-2014)	143
20-2	مساهمة إيرادات المحروقات في إجمالي إيرادات الخزينة للفترة (2007-2014)	146
21-2	مساهمة الجباية البترولية في تغطية نفقات الميزانية خلال الفترة (2007-2014)	147
22-2	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2014)	150
23-2	حصة صندوق ضبط الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2007-2014)	151
1-3	توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين الدول الصناعية والدول النامية خلال الفترة (2007-2013)	177
2-3	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول خلال الفترة (2007-2013)	178
3-3	قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة (2007-2013)	183
4-3	القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007/2013)	184
5-3	القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007/2013)	187
6-3	بيانات عامة عن ماليزيا	197
7-3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لماليزيا	201
8-3	المشاريع المعتمدة من قبل الصناعة الرئيسية لسنة 2014	203
9-3	ترتيب ماليزيا حسب مجالات أداء الأعمال في عام 2014	207

10-3	بيانات عامة عن اندونيسيا	212
11-3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لاندونيسيا	214
12-3	مراحل التصنيع ومتوسط حصة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية للفترة (1976 - 2009)	219
13-3	بيانات عامة عن النرويج	221
14-3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة النرويج	222
15-3	تصنيف أكبر 10 صناديق سياديا في العالم	223
1-4	مساهمة الصناعة و القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1963-1966)	230
2-4	بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1967-1969)	233
3-4	بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1970-1973)	234
4-4	بنية الاستثمار الصناعي خلال الفترة (1974-1977)	235
5-4	حجم الإنفاق الاستثماري للفترة (1967-1977)	236
6-4	الإنتاج المحلي الإجمالي حسب طبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية "كل القطاع القانوني" للفترة (1969-1979)	237
7-4	توزيع الاستثمار بين بعض القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)	240
8-4	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	241
9-4	الإنتاج المحلي الإجمالي حسب طبيعة بعض الأنشطة الاقتصادية "كل القطاع القانوني" للفترة (1980-1989)	242
10-4	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)	260
11-4	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014)	262
12-4	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفترة (2007-2014)	263
13-4	التغيرات في مؤشر الإنتاج الصناعي حسب قطاع النشاط: 2013 / 2014 (القطاع العمومي الوطني)	266
14-4	نسبة مساهمة الصناعة والفلاحة والمحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2014)	268
15-4	مساهمة الصناعة والفلاحة والمحروقات في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (2000-2014)	270

16-4	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة (2007-2014)	271
17-4	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الإجمالية للفترة (2007-2014)	272
18-4	مساهمة صادرات الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الصادرات الإجمالية للفترة (2007-2013)	274
19-4	صادرات الفروع الصناعية خارج المحروقات للفترة (2007-2013)	275
20-4	أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2013)	277
21-4	أهم المنتجات الصناعية المصدرة ومساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2014	278
22-4	تطور الواردات السلعية حسب فروع القطاع الصناعي للفترة (2007-2013)	280
23-4	تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة (2002-2014)	281
24-4	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2014)	282
25-4	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب القطاع القانوني (2002-2014)	283
26-4	تدفقات و أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة (2006-2014)	284
27-4	نصيب الاستثمار المحلي والأجنبي من إجمالي المشاريع استثمارية المصرحة (2002-2014)	285
28-4	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2014)	286
29-4	أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	288
30-4	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007-2013)	291
31-4	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من عام 2013	292

ثانياً. الأشكال والمخططات والخرائط

الرقم	العنـــــوان	الصفحـة
	الأشـكـــــــــال	
1-2	هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة	127
2-2	توزيع الاستهلاك الوطني حسب شكل الطاقة	129
3-2	توزيع الاستهلاك النهائي للمنتج لسنة 2013	130
4-2	هيكل الاستهلاك النهائي حسب قطاع النشاط	131
5-2	تطور احتياطات الصرف والدين الخارجي خلال الفترة (2007-2014)	138
6-2	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي لعام 2014	142
7-2	تطورات صندوق ضبط الموارد وأسعار النفط (٪ ن م إ) للفترة (2009-2010)	152
8-2	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم	153
9-2	تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب المنطقة خلال 2013	154
10-2	تدفقات الاستثمارات الأجنبية حسب البلد خلال 2013	154
1-3	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الدول العربية عام 2013	185
2-3	ترتيب ماليزيا والاقتصاديات المقارنة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015	207
3-3	أداء ماليزيا في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2014	208
4-3	ترتيب اندونيسيا والاقتصاديات المقارنة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2015	216
5-3	أداء اندونيسيا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لعام 2014	216
6-3	حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1967-2009)	217
1-4	ترتيب الجزائر في مجالات ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014	298
	المخططات	
1-2	دور صندوق ضبط الموارد في الاقتصاد الجزائري	152
1-4	المخطط الجديد لتنظيم السوق القطاع العمومي التجاري الصناعي (SPMI)	315
	الخرائط	
1-2	توزيع الاكتشافات حسب الأحواض في سنة 2013	120

الملحق (2-1): شبكة النقل عبر خطوط الأنابيب

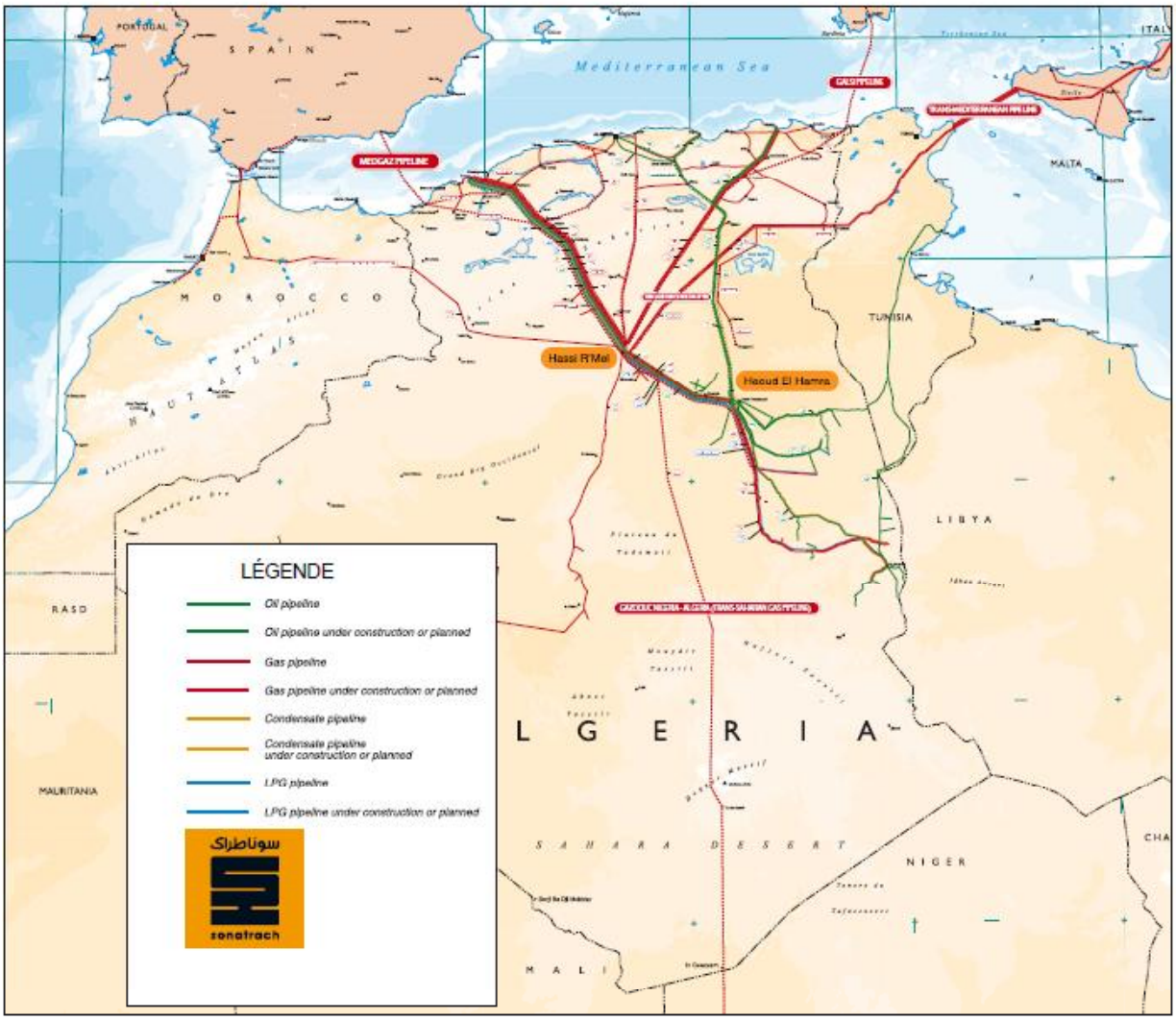

الملحق (2-2): صادرات المحروقات

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البترول الخام								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	25373.7	30513.7	16855.6	20714.9	28744.8	27750.4	24326.5	18343.2
الحجم(مليون برميل)	339.6	307.5	272.8	258.7	254.6	250.4	223.1	184.5
سعر الوحدة(دولار أمريكي للبرميل)	74.9	99.9	62.3	80.2	112.9	111.0	109.0	100.2
المكثفات (الكوندونسا)								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	8498.2	10089.5	5146.2	4268.7	5495.9	4698.2	4838.6	3886.7
الحجم(مليون برميل)	114.8	115.8	93.3	54.3	53.1	45.6	48.4	42.9
سعر الوحدة(دولار أمريكي للبرميل)	74.0	87.2	55.5	78.7	103.7	103.3	100.0	90.7
منتجات بترولية مكررة								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	5838.1	7310.0	5373.4	9219.5	11971.8	11044.5	10909.3	13195.2
الحجم(مليون برميل)	77.9	82.2	85.4	111.6	106.7	97.6	101.4	132.0
سعر الوحدة(دولار أمريكي للبرميل)	74.9	88.8	62.9	82.6	112.2	113.1	107.6	100.0
غاز البترول المميع								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	4545.2	5708.0	3216.8	4086.9	5202.8	4775.8	4390.1	5203.4
الحجم(مليون برميل)	81.1	81.5	74.1	64.3	65.4	59.8	58.1	78.6
سعر الوحدة(دولار أمريكي للبرميل)	56.1	70.0	43.4	63.5	79.5	79.8	75.6	66.2
الغاز الطبيعي المميع								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	6724.8	9089.6	5593.4	5900.3	6670.9	6500.3	6416.0	7396.2
الحجم(مليون $م^3$)	39.9	34.6	34.7	31.2	27.3	24.2	24.4	28.5
سعر الوحدة(دولار $م^3$)	168.5	262.7	161.2	189.1	244.5	268.5	262.5	259.6
غاز طبيعي								
القيمة(مليون دولار أمريكي)	8624.6	14481.4	8225.1	11942.4	13575.6	15802.1	12785.1	10336.9
الحجم(مليون $م^3$)	35.5	39.0	257.5	37.8	35.7	37.3	32.7	27.4
سعر الوحدة(دولار لآلاف $م^3$)	243.0	371.3	1250.4	315.5	380.1	423.3	391.5	376.7
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	59604.8	77192.2	44410.6	56142.7	71661.8	70571.4	63662.6	58361.7
منها: حصة شركاء سوناطراك	3896.0	4562.2	3920.9	3937.5	4973.5	6341.9	5911.2	5255.5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، جوان 2014، جوان 2015، ص27.

الملحق (2-3): المبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014/2013)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2013		ANNEE 2014		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	28 724	52,20	29 494	50,56	2,68
O.C.D.E (Hors U.E)	6 965	12,66	8 443	14,47	21,22
Autres Pays d' Europe	1 213	2,20	886	1,52	-26,96
Amérique du Sud	3 466	6,30	3 796	6,51	9,52
Asie	10 623	19,30	12 576	21,56	18,38
Océanie	-	-	26	0,04	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	2414	4,39	1958	3,36	-18,89
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1029	1,87	711	1,22	-30,90
Pays d' Afrique	594	1,08	440	0,75	-25,93
Total	55 028	100	58 330	100	6,00

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2013		ANNEE 2014		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	41 277	63,53	40 520	64,36	-1,83
O.C.D.E (Hors U.E)	12 210	18,79	10 482	16,65	-14,15
Autres Pays d' Europe	52	0,08	49	0,08	-5,77
Amérique du Sud	3 211	4,94	3 005	4,77	-6,42
Asie	4 697	7,23	4 851	7,71	3,28
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	797	1,23	721	1,15	-9,54
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	2 639	4,06	3 248	5,16	23,08
Pays d' Afrique	91	0,14	80	0,13	-12,09
Total	64 974	100	62 956	100	-3,11

(*) RESULTATS PROVISOIRES

Source : Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Centre National De L'Information et Des Statistiques, Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie, 2014, p16 .

الملحق (2-4): الشركاء الرئيسيين للجزائر خلال سنة 2014

أهم الزبائن	القيمة (مليون دولار أمريكي)	الهيكل (٪)
اسبانيا	9713	15.43
إيطاليا	8369	13.29
فرنسا	6744	10.71
بريطانيا العظمى	5482	8.71
هولندا	5080	8.07
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	7.45

الموردون الرئيسيون	القيمة (مليون دولار أمريكي)	الهيكل (٪)
الصين	8197	14.05
فرنسا	6342	10.87
إيطاليا	4983	8.54
اسبانيا	4982	8.54
ألمانيا	3774	6.47
الولايات المتحدة الأمريكية	2858	4.90

Source : Ministère Des Finances, Direction Générale Des Douanes, Centre National De L'Information et Des Statistiques, Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie, 2014, p17.

الملخص باللغة العربية

ملخص الدراسة

استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي -حالة الجزائر-

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية، دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب وذلك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني، فوضعية هذا الأخير تتوقف على حركة التقلبات السعرية للنفط والمرتبطة بالعوامل الخارجية، وبالتالي فهو دائم العُرضة للصدمات المختلفة. ونظرا لمحدودية القدرة الاستيعابية فإن الأمر يتطلب القيام باستثمار أمثل للعوائد النفطية في قطاع بديل لقطاع المحروقات وليكن قطاع الصناعة. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإمكانات النفطية للجزائر وتوضيح مدى تراكم الفوائض النقدية الناتجة من تصدير المحروقات وكيف يمكن استثمارها لتطوير قطاع الصناعة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الغاز، العوائد النفطية، الفوائض النقدية، الصناعة، الجزائر.

Résumé :

L'investissement des Recettes pétrolières à l'appui et le développement du secteur industriel - cas de l'Algérie

L'Algérie est comme les autres Etats arabes producteurs de pétrole, un état d'une économie rentière qui se base sur l'épuisement des ressources en tirant partie de ses revenus dans la mise en œuvre des plans de développement et la promotion des secteurs de l'économie nationale, ce dernier dépend de l'évolution du prix de pétrole associée à des facteurs externes. En raison de la capacité d'absorption limitée, la nécessite d'utiliser les recettes pétrolières par des investissements dans d'autre secteurs comme le secteur de l'industrie. Cette étude vise à déterminer le potentiel pétrolier de l'Algérie, de clarifier la mesure de l'accumulation des excédents de trésorerie de l'exportation des hydrocarbures et comment il peut être investi pour le développement du secteur industriel.

Mots clés : pétrole, gaz, recettes pétrolières, excédents monétaires, industrie, Algérie.